

الجزء الثاني

من

كتاب

مسلم الثبوت للعلامة البهاري مع منهواته

سنة ١٤٢٥ هـ

طبع على نفقة حضرة الفاضل ذي الهمة العلية

الشيخ فرج الله زكي الكردي وشركاه



بمطبعته الفاخرة ذات الادوات الباهرة

بدرج المسط بجمالية مصر القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

أما الاصول فاربعة لان ^(١) الوحي ^(٢) متلو أولاً وغيره قول كل الامة أو الاعتبار أو ما شرائع من قبلنا والاستحسان والاستصحاب فمندرجة فيهما ثم هذه الاصول الاربعة راجعة الى كلام النفس وهو نسبة نفسية وكيفية ذهنية مجعولة معها مخلوطة بها ارادة افادة المخاطب بالضرورة الوجدانية فجاءت حقيقة غير الصورة العلمية كالكميات السارية في الكميات فاندفع ما قيل بتحقيق نسبة في زيد قائم مغايرة لمفهوم الاخبار وللنسبة الواقعية التي بينهما وللصورة العلمية الحاصلة منهما مما ^(٣) يكذبه الوجدان نعم اثبات كونها حقيقة

﴿ ١ ﴾ قوله الوحي الخ تطبيق الدليل على المدعي مفتقر الى نسبة تأمل انتهى منه ﴿ ٢ ﴾ قوله متلو العقل وحي ظاهر بخلاف القياس فتأمل منه ﴿ ٣ ﴾ قوله يكذبه الوجدان الخ ولهذا قال ذلك القائل الحق انها هي الصورة العلمية للنسبة الخارجية من حيث مفاد الكلام فهي من حيث انها في الواقع نسبة خارجية ومن حيث انها صورة تعتبر مطابقتها له علم

بسيطة غير العلم والارادة عسير فافهم قيل اختلفوا في أن الالفاظ
موضوعة للأمـر الخارجي اوللصورة الذهنية فالنفسى اذا كان
مفادا للفظى ولا يكون أمر اخرجيا لم يكن الا الصورة العلمية
أقول منقوض بالانشائى فان الطلب غير تصور النسبة الطليعية
ضرورة ثم استدل في المختصر على أنها ذهنية بانها متوقفة على تعقل
المفردين بخلاف الخارجية قيل لا يلزم ان يكون حصولهما في
الذهن بصورهما العقلية حتى يلزم التعقل بل يجوز ان يكون علما
حضوريا أقول انها نسبة حاكية والحكاية انما تكون بحصول صورة
المحكى لا بوجوده بنفسه وأما الانشائيات فلا خارج لها البتة فتدبر
* الاصل الاول الكتاب * (القرآن) وعرف بالمنزل للاعجاز
بسورة منه ورد بانه ايس تحديد اولا يفيد تميز الان كونه للاعجاز
ليس لازما بيننا كذا فى شرح المختصر اقول كونه للاعجاز وان كان
كذلك لكن الاتزال له^(١) لازم بين ففيه فاتوا بسورة من مثله فتدبر
والمشهور ما نقل بين دفتى المصحف تواتر اوفيه دور ظاهر والحق

بها ومن حيث مناد بالكلام الانظي كلام النفسى فمغايرتها للعلم بالاعتبار
لا بالذات انتهى منه (١) فيه اشارة الى ان اللزوم البين بالمعنى الاعم كاف



أنه ليس بتحديد بل تعيين الاسم للمسمي اقول هذا التعريف يتناول الكل^(١) وكل بعض منه وهو الانسب فليس باسم علم شخصي كما زعم شارح المختصر على ان الكل أيضاً كلي له افراد في صور الحفاظ وعلى السنة القراء فافهم اعلم ان القرآن عندنا اسم لكل من النظم المعجز والمعنى المستفاد اما المعنى المستفاد فليس بقرآن وقد صح رجوع أبي حنيفة عن القول بجواز الصلاة بالفارسية بغير عذر وقولهم النظم ركن زائد تناقض وقد يوجه بأن معناه ما قد يسقط شرعا كالاقرار بالنسبة الى الايمان ثم القراءة الشاذة هل تفسد الصلاة فيه اختلاف ﴿مسئلة﴾ قالوا ما نقل احادا فليس بقرآن قطعا واستدل بأن القرآن مما تتوفر الدواعي على نقله لتضمنه التحدى ولانه اصل الاحكام فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل

﴿١﴾ قوله وكل بعض الخ ان قيل السورة ليست فردا من كل بعض ولا جزءا له فكيف يصدق على كل بعض قلنا المراد سورة من جنس ذلك الكلام المنزل في الفصاحة ان قيل فيصدق على كل وافعل مثلا مع انه ليس بقرآن في العرف قلنا من حيث انه جزء القرآن قرآن ومن حيث وقوعه في كلام البشر ليس بقرآن تدبر انتهى منه

عادة فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم قطعاً وما نقل عن ابن مسعود
 من انكار المعوذتين ^(١) والفاطحة فلم يصح وانما صح ^(٢) خلو
 مصحفه عنها ويردأ ولا كما اقول وجود النقلة مبلغ التواتر في كل
 حين لكل أحد ليس بلازم كما في القراءة المشهورة فوجوده مع
 التوفر ليس علة مستلزمة له وثاني البعض المعاصرين انه منقوض
 بخبر الرسول صلى الله عليه وسلم فانه أصل ايضاً اقول الاصاله
 واحدة من الدواعي والعله التوفر ^(٣) على ان الاصالتين تتفاوتان
 وثالثاً كما قيل علة التوفر من التحدى والاصاله لا تجري في الجميع

﴿١﴾ قوله والفاطحة فيه اشارة الى ما ذكر في المواقف انه روي ان ابن مسعود
 بقي متردداً في كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن غير صحيح انتهى منه
 ﴿٢﴾ قوله خلو مصحفه ولا يلزم من الخلو الانكار لجواز ان يكون لغاية
 ظهور أمرها عند الكل او لان السنة عنده ان لا يكتب من القرآن الا
 ما امر صلى الله عليه وسلم بكتابته ولم يسمع امره لها انتهى منه
 ﴿٣﴾ قوله علي ان الخ ان قيل في دفع العلاوة اختلاف الكل في الصدر
 والالسنه لا يعد في العرف من تعدد الافراد بل هو مثل اختلاف كون زيد
 في اخبار مختلفة قلنا يصير النزاع لفظياً والاشبه الاتحاد نوعاً لخلوه عن
 المسامحة لان الجزئي لا يتعد في آن واحد في احيار متعددة انتهى منه

كالبسملة على رأي وهو مدفوع بان العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل ما يكون منشأ الأحكام ولو باعتبار بعض الأجزاء أقول على ان من الأحكام ما يتعلق بنظمه مطلقا كجواز الصلاة ومنع التلاوة جنبا والمس محدثا مع ان التسمية يمكن ان يؤخذ عنها الحكم بناء على ان اسماء تعالي توقيفية ورابعا المعارضة بانه لو وجب تواتره لوقع التكفير في بسم الله الرحمن الرحيم لانه انكار للضرورة أقول اى من الدين البتة وان لم يكن بديهيا في نفسه كحشر الأجساد فانه مع نظريته ضرورى كونه من الدين فاندفع ما قيل كون غير المتواتر غير قرآن ليس بديهيا فاذا لم تتواتر لا يلزم اثبات ما كان خلافه ضروريا^(١) والجواب قوة الشبهة المؤدية الى حد الاشكال مانع من التكفير لان صاحبها يعد معذورا ***(مسئلة)*** البسملة من القرآن فتقرأ في الختم مرة^(٢) وليست

﴿١﴾ قوله والجواب قوة الشبهة الخ في شرح الشرح ان قيل ادني درجات الشبهة القوية ان يورث شكاً او وهماً فلا ينفى الطرف الآخر قطعاً قلنا هي قوته عند من تمسك بها واما عند الخصم فمن الضعف بحيث لا يعد شيئاً انتهى منه ولا يخفى ما فيه ﴿٢﴾ قوله وليست من السورة الخ في شرح المختصر وما روي من قول الشافعي انها في الفاتحة آية والخلاف في

من السورة وقيل ليست منه وقيل منها لنا الاجماع على ان ما بين
الدفتين كلام الله ولم يتواتر أنها جزء منها وتواترها في المحل
لا يستلزم ذلك لأنها^(١) أنزلت للفصل وأيضا تركها نصف
القراء وتواترانه صلى الله عليه وسلم تركها ولا معنى عند قصد قراءة
سورة ان يترك أولها وتواتر قراءتها عنه بقراءة الآخرين لا يستلزم
كونها منها كالا ستعاذة ثم عدم جواز الصلاة بها لانه لم^(٢) يتواتر
أنها آية تامة قالوا لم يتواتر في اوائل السور انها من القرآن قلنا تواتر
ملزومه وهو اثباتهم كلهم مع المبالغة في التجريد فيستدل به على
اللازم قالوا عن ابن عباس من تركها ترك مائة وثلاث عشرة آية^(٣)
قلنا عارضه القاطع فيضمحل ﴿مسئلة﴾

غيرها تحكم وفيه شي انتهى منه ﴿١﴾ قوله انزلت للفصل الخ عن ابن
عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السورة حتي
ينزل بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابوداود والحاكم الا انه قال لا يعرف
انقضاء السورة وقال صحيح علي شرط الشيخين كذا في التقرير انتهى منه
﴿٢﴾ قوله لم يتواتر قد يجاب بمنع انه يجب تواتر هذا الحكم بل يكفي
التواتر في المحل لذلك وقد مر اليه الاشارة انتهى منه ﴿٣﴾ قوله قلنا عارضه

(١) القراءات السبع متواترة وقيل مشهورة ومحل الخلاف ماهو من جوهر اللفظ كملك ومالك دون ماهو من قبيل الهيئة كالحركات والادغام (٢) والاشمام والروم والتفخيم والامالة واضدادها ونحوها قيل الهيئة من لوازم الجوهر فاذا تواتر لتوفر الدواعي تواترت أقول المراد بقبيل الهيئة مالا يختلف خطوط المصاحف والمعنى باختلاف القراءات فيه ولا توفر للدواعي الى نقل تفاصيل مثله لنا لو لم يكن لكاتب بعض القرآن غير متواتر

الخ وكذا عارضه ماعن ابن عباس سرق الشيطان من الناس اية فاذا تعارضا تساقطا وهذا هو الجواب من استدلال الشافعية لحديثي ابي هريرة وام سلمة لانهما يتعارضان وما قيل يمكن التوفيق بانه في نزول اية وفي نزول بعضها فعلي تقدير صحة تكرر نزولها يستلزم ان يكون سورتين انتهى منه (١) قوله القراءات الخ اعلم ان القراءة السبعة لابي عمرو ونافع وحمزة وعاصم والكسائي وابن كثير وابن عامر متواترة عندها كثر اهل الملة وقد اتفق القراء المحققون سلفا وخلفا على ان القراءة الثلاثة المنسوبة الى الائمة الثلاثة يعقوب وابو جعفر وخلف بن هشام ايضا متواترة حكمها حكم السبع انتهى منه (٢) قوله والاشمام هو الاشارة بالشفتين الى الحركة بعد الاسكان من غير تصويت فيدركه البصر لا غير انتهى منه

لان التخصيص تحكم قالوا القراء سبعة^(١) بل اقل قلنا نسبتها اليهم لاختصاصهم بالتصدي لالانهم النقلة^(٢) فتدبر * مسألة *
القراءة الشاذة حجة ظنية خلافا للشافعي فما اوجب التابع بقراءة ابن مسعود لنا مسموع عن النبي عليه الصلاة والسلام وكل ما كان مسموعا عنه فهو حجة وأيضا اما قرآن او خبر وكل منهما يجب العمل به وتجويز كونه مذهباً له فنقله قرآن أعجب قالوا ليس بقرآن اذ لا تواتر ولا خبر يصح العمل به اذ لم ينقل خبراً وهو شرط صحة العمل قلنا ممنوع بل الشرط السماع عنه صلى الله عليه وسلم مطلقاً

(١) قوله بل اقل لان الكلام فيما اختلفوا وبهذا يندفع ما في التحرير ان مدار التواتر على حصول العلم لا العدد والعلم حاصل بقراءتهم وذلك لانه قد ينفرد واحد بقراءة ومعلوم ان بالواحد لا يوجد تواتر بل لا بد من جماعة اتفاقاً انتهى منه (٢) قوله فتدبر يوضحه ان الاحتمال ثلاثة كل منها قرآن وهو الحق ولا شيء منها بقرآن وهو باطل اجماعاً وبعض منها قرآن دون بعض وهو باطل لان الترجيح من غير مرجح تحكم وحينئذ نقول اما كل منها متواترة وهو المدعي ولا شيء منها بمتواترة وهو باطل بالضرورة او بعضها متواترة دون بعض فيكون بعض القرآن غير متواتر مع انه تحكم للاستواء تدبر انتهى منه

﴿مسئلة﴾ لا يشتمل القرآن على المهمل والحشو خلافاً^(١) للحشوية
 انا التكلم به نقص مستحيل عليه تعالى قالوا فيه الحروف المقطعة
 ونحو الهين اثنين قلنا الاول من المتشابه والثاني من التأكيد
 ﴿مسئلة﴾ فيه ما لا يفهم وهو مذهب السلف وقيل كله مفهوم
 لنا الوقف على الا الله* والراسخون في العلم استئناف لقراءة ابن
 مسعود ان تأويله الا عند الله وقراءة أبي وابن عباس ويقول
 الراسخون في العلم آمنابه^(٢) ولسياق الآية فان الزائعين لا بد لهم
 من عديل والراسخون هم الصالحون ولزوم^(٣) تخصيص الحال

(١) قوله الحشوية الحشوية بفتح الشين قوم كانوا يجلسون امام الحسن
 البصري في حلقته فوجد كلامهم رديئاً فقال ردوا هؤلاء الي حشاء الحلقة
 اي حاشيتها فلقبوا بهذا الاسم اه منه (٢) قوله لسياق الآية قال الله
 تعالى هو الذي انزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن ام
 الكتاب واخر متشابهات فاما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه
 منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وما يعلم تأويله الا الله والراسخون في
 العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما يذكر الا اولوا الالباب اه منه
 (٣) قوله تخصيص الحال هذا علي تقدير جعل يقولون حالاً كما قالوا اما
 لو جعل استئنافاً فلا اه منه

بالمعطوف مع ان الاصل الاشتراك في المتعلقات وركاكة قيد العلم بالقول قالوا أولا الخطاب بما لا يفهم بعيد قلنا ذلك اذا لم يكن الغرض الابتلاء بايجاب اعتقاد الحقية مجالا وثانيا ثقل التأويل عن الصحابة والتابعين قلنا الكلام في العلم حقيقة كما في المحكمات وانما تكلموا تخميننا فافهم (تقسيمات) قالت الحنيفة النظم ان ظهر معناه فان لم يسبق له فهو الظاهر وان سبق له فان احتمل التخصيص والتأويل فهو النص ويقال أيضا لكل سمعي وان لم يحتمل فان احتمل النسخ فهو المفسر فهو مما لا شبهة فيه ولهذا يحرم التفسير بالرأى دون التأويل ويقال أيضا لكل مبين بقطعي والمبين بظني مؤول ومالا يحتمل النسخ فهو المحكم والمراد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وبعده الكل محكم لغيره فالاقسام متباعدة لكن لا يمتنع الاجتماع وجودا لأن كل ظاهر معه نص^(١) ولا عكس ثم التالى أقوى من المقدم فيقدم عند التعارض مثاله

(١) قوله ولا عكس استئناف لا فائدة عدم العكس ويمكن ان يجعل الدليل على عدم امتناع الاجتماع العموم والخصوص مطلقا وحينئذ لا يكون زائدا فتدبراه منه.

قوله وأحل لكم ماوراء ذلكم وقوله مثني وثلاث ورباع وان
خفي مراده فاما المعارض فهو الخفي وهو اقل خفاء كالظاهر^(١)
ظهورا وقد يجتمعان كالسارق ظاهر في مفهومه الشرعي خفي
في الطرار والنباش للاختصاص باسم لكن بتأمل مما يظهر أن
في الاول زيادة فيجب الحد وفي الثاني نقصان فلا يجب هذا عند
أبي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف والأئمة الثلاثة وقول أبي
حنيفة رحمه الله قول ابن عباس والثوري والاوزاعي ومكحول
والزهري وقولهم مذهب عمر وابن مسعود وعائشة والحسن
وأبي ثور كذا في التيسير واما للصيغة فاما أن يدرك المراد بالعقل
فهو المشكل كأنني شتم لاستعماله كأن وكيف فيظهر بقريئة
الحرث وتحريم الأذي أن المراد الثاني أو يدرك بالنقل فهو الجميل
كمشترك تعذر ترجيحه كالوصية لمواليه وله أعلن وأسفلون
ومنه الأسماء الشرعية كالصلاة والربا أولا يدرك أصلا فهو
المتشابه كالخروف في أوائل السور واليد والعين والتزول الى
غير ذلك وقالت الشافعية الظاهر الدال ظنا والنص الدال قطعا

^(١) قوله كالظاهر الخاي المحكم من المفسر والمفسر من النص والنص

والمؤول المصروف عن الظاهر والمفسر الذي فسروا المستغنى
عن التفسير والمحكم المتضح المعنى نصا كان أو ظاهرا أو المتشابه غيره
والمبين والمجمل يراد فهما كذا قيل وما به الايضاح هو البيان وههنا
فصول للتأويل والاجمال والبيان * الفصل الاول ^(١) التأويل *
منه قريب فيترجح المرجوح بمرجح ما ومنه بعيد فلا يصار اليه
الا بياث قوي ثم ذكر الشافعية منه تاويلات للحنفية فمنها قولهم
في أربعين شاة شاة أي قيمتها وهذا بعيد اذ يلزم أن لا يجب الشاة
فيجب أن لا تكون مجزئة وكل معنى استنبط من حكم فابطله
باطل كذا في شرح المختصر والحق أن مرد هم أن وجوب الشاة
يتضمن جواز بدلها لانه المنظور في الزكاة المالية لانها الدفع حاجات
الفقراء وقد دل على ذلك نص معاذ كما علقه البخاري ^(٢) وتعليقاته

من الظاهر اه منه رحمه الله (١) قوله التأويل هو حمل الظاهر
على المحتمل المرجوح وجعل المتعذر الذي لا يحتمله اللفظ قسما ثالثا للتأويل
كما فعله ابن الحاجب لا يصح الا بتأويل بعيد بل متعذر اه منه

(٢) قوله تعليقاته التعاليق الحذف من مباني السند واحدا واكثر ومن
صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثالا قال النبي صلى الله عليه وسلم
ومنها ان يحذف الا الصحابي او التابعي والصحابي معا كذا في النخبة اه

صحيحة آتوني بخميس أوليس مكان الذرة والشعير أهون
عليكم وخير لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة
فلاح أن هذا استنباط وليس بتأويل فعدمه منه خروج عن المقام
وأورد في شرح الشرح أن عدم وجوب الشاة لا يستلزم عدم
اجزائها وما قيل ليس بشيء لانه اذ كان قيمة الشاة واجبة
فالأصل أن لا يجزي بدله الا بدليل من خارج فاقول^(١) مندفع
لان المراد بالقيمة المالية وهي موجودة فيها تأمل ومنها قولهم
في فاطمات ستين مسكينا اطعام طعام ستين اذ حاجة واحد في
ستين كحاجة ستين مع امكان قصد اطعام الستين لفضل الجماعة
وبركتهم وتضافر قلوبهم والحق أنه قياس للواحد في الستين
على الستين لظهور أن المناط دفع هذا المبلغ في الحاجات ووجود
الاولوية بوجه ما في الاصل لا يمنع التعدى الى الفرع ومنها حمل
أيما امرأة نكحت نفسها من غير اذن وليها فنكاحها باطل على
الصغيرة والامة والمكاتبه والمعتوهة أو يؤول الى البطلان غالبا

(١) قوله مندفع ان قيل التحرير منصب المحجب لا المانع قلنا المانع محجب
من قبل الحنفية فله التحرير اراه منه

لا اعتراض الولي لأنها مالكة لبضعها فكان كبيع سلعة واعتراض
الولي لدفع تقيصة ان كانت مع أن منع استقلالها مطلقا مما يليق
بحاسن العادات والجواب أن الحديث ضعيف فالتأويل تنزل
وذلك لما صح من انكار الزهري روايته كذا في التحرير ولو سلم
فعملوا بما هو أصح منه من رواية مسلم الأيم أحق بنفسها من
وليها وهي من لا زوج لها بكر ا كانت أو ثيبا وليس للولي في
نفسها حق سوى التزويج فهي أحق به منه ويؤيد ذلك بقوله
تعالى حتى تنكح فاذا صحت مباحرتها فلا بد اما التخصيص
وتخصيص العام ليس من الاحتمالات البعيدة واما التأويل
بالاول وهو شائع على ان مفهومه صحة نكاحها باذن وايها وأنتم
لا تقولون به ومنها حملهم على القضاء والنذر المطلق فجعلوه كالغز
وان كان لا بد فينبغي نفي الفضيلة والجواب ان المعارض صح في
النفل عن عائشة ^(١) رضي الله عنها فقال فني اذا صائم وفي رمضان

(١) قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا
لا فقال فاني اذا صائم ثم اتانا يوما آخر فقلنا يا رسول الله اهدي لنا حيس
فقال ارسه لقد اصبحت صائما فاكل رواه مسلم كذا في المشكاة اه منه

حيث قال بعد الشهادة بالرؤية وفي يوم عاشوراء حين كان صومه واجبا ومن لم يكن أكل فليصم والواجبات المعينة لا فرق فيها فلم يبق الا غير المعين من الواجب فعملوا بالادلة جميعا بقدر الامكان وهو اولى من اهدار البعض مطلقا ومنها حمل ولذي القربى على الفقراء منهم لان المقصود سد خلة المحتاج مع ان القرابة ربما تجعل سببا للاستحقاق مع الغني تشريفا للنبي صلى الله عليه وسلم وأجيب بأن ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم ان الله كره لكم اوساخ الناس وعوضكم عنها خمس الخمس والمعوض عنه للفقير وقد صح عن الخلفاء الراشدين أنهم لم يعطوا ذوى القربى من الصدقات فلم يبقوا مصارف ومنها حملهم كالمالكية والحنابلة انما الصدقات الآية على بيان المصرف مع ان اللام ظاهر في الملك ودفع ابن الحاجب بان السياق وهو رد لزهم في المعطين ورضاهم عنهم اذا أعطوهم وسخطهم اذا منعوا يقتضي بيان المصارف لثلاث يتوهم أنهم مختارون في المنع والعطاء ورد بان ذلك يحصل ببيان الاستحقاق فلا يصلح صارفا عن الظاهر أقول العموم مناف للتملك لا للمصرف فلا بد من صرف وصرف العموم يستلزم

التمليك لغير معين وهو لم يعهد^(١) فصرف اللام الى المصرف هو الوجه وفي التحرير لا ريب في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلاف قول الشافعية وهو الصرف الى ثلاثة من كل صنف حيث قسم الذهب التي بعث بهامعا ذم اليمين في المؤلفة فقط ثم اتاه مال آخر فجعله في صنف الغارمين ومنها قولهم في قوله صلى الله عليه وسلم غيلان بن سلمة الثقفي وقد اسلم على عشر من النساء واسلمن معه مسك اربعا وفارق سائرهن أي بتجديد النكاح أو الاوائل فانه يبعد أن يخاطب مثله بمثله مع انه لم ينقل تجديد قط لامنه ولا من غيره أقول التجديد فرع المعية واعلمها لم تقع الا نادرا وقد يقال حمل^(٢) المعية فيه على المعية الآنية كما ذهب اليه الشافعي رحمه

(١) قوله فصرف اللام والاصل ان المعني علي تقدير العموم المستفاد من التعريف ان كل صدقة ملك لكل فقير وظاهر انه غير صحيح فلا بد من تأويل اما في التعريف وذلك بجعله للجنس مطلقا فيلزم التملك لفرد ما وهو غير معهود في الشرع واما في اللام بجعله لبيان المصرف وحينئذ يصح العموم لان كل صدقة مصرفها كل فقير اه منه

(٢) قوله المعية فيه فيه اشارة الى ان العموم انما يأتي عن الترتيب لا المعية

(٢ - مبين الثبوت)

الله لان التعاقب كالاتداد عندده في التفريق بعيد ايضا ثم يشبه ذلك
 تأويلهم في قوله صلى الله عليه وسلم لفيروز الديلمي وأسلم على أختين
 امسك ايتهما شئت أى بالتجديد بناء على علمه بتزوجهما معا وقيل
 أبعد لقوله ايتهما وفيه ما فيه ﴿الفصل الثاني﴾ الاجمال اما في مفرد
 نفسه كالعين والمختار أو في مركب بجملة نحو او يعفو الذي بيده
 عقدة النكاح فانه يحتمل الزوج كما هو مذهبنا والولى كمالك أو مع
 الغير كضمير تقدمه صالحان حكى أنه سئل عن أبي بكر وعلى رضى
 الله عنهما أيهما افضل فاجيب من بنته في بيته وكصفة له مرجع ان نحو
 زيد طبيب ماهر لتردده بين المهارة مطلقا وفي الطب وكعدد
 المجاز بعد امتناع الحقيقة وكل تخصيص مجهول ثم قيل قد يكون
 الفعل مجملا كما اذا قام النبي صلى الله عليه وسلم من الركعة الثانية فانه
 يحتمل التعمد فيدل على جواز ترك التشهد ويحتمل السهو فلا يدل
 ﴿مسئلة﴾ لا اجمال في التحريم المضاف الى العين خلافا للكرخى
 والبصرى لنا افادة الاستقراء ارادة منع الفعل المقصود منها حتى
 فهم في حرم الخنزير والخمر والحريرو الأم الاكل والشرب واللبس
 والحق انه زعم انهم يؤولون التأويلين فقال ما قال وليس كذلك اهـ منه

والوطاء (قيل) قد يكون المقصود من الاعيان افعالا كثيرة فيلزم
 الاجمال (اقول) المتبادر لا يكون الا واحدا بالاستقراء فهو المضمّر
 فتأمل قالوا لا بد من تقدير فعل والجميع زائد والمعين غير راجح
 قلنا بل راجح بالعرف ثم قول الحنفية ان التركيب حتمية عرفية
 لاخراج المحل عن محلية الفعل المقصود منه فلا تقدير ليس بعيد
 مسئلة لا اجمال في وامسحوا برؤسكم خلافا لبعض الحنفية
 لنا ولا كما قول لو كان مجملا لنقل التوقف لانه مما يتوفر الدواعي
 اليه وثانياً ان لم يطرأ عليه عرف يصحح اطلاقه على البعض افاد
 مسح الكل أقول الملازمة ممنوعة للباء وان طرأ افاد البعض
 مطلقاً ثم ادعى مالك والقاضي وابن جني عدم العرف والشافعي
 وعبد الجبار وابو الحسين ثبوته في نحو مسحت يدي بالمنديل
 وأجيب لو سلم فلانه آلة بخلاف مسحت بوجهي وأما الباء
 للتبويض فلم يثبت من اللغة كما مروا ان قال به طائفة من المتأخرين
 وقول الامام المسح لغة للبعض كالغسل لكل أضعف أقول
 فكلام الشافعية مضطرب لانهم يدعون تارة العرف وأخري
 اللغة فافهم قالوا بباء الالة اذا دخل المحل أخذ حكمها فلم يستوعب

الفعل لان الآلة مقدره بقدر ماله الآلة وهو مجهول فكان مجملا
 (١) ولا يخفى ما فيه وما قيل انه يقتضى استيهاب ما تعدى اليه بنفسه
 فلزم استيعاب اليد وقدرها ربع الرأس غالبا فلا اجمال ولا اطلاق
 فليس ببعيد ﴿مسئلة﴾ لا اجمال في مثل رفع عن أمتي الخطأ
 والذسيان خلافا لابي الحسين وأبي عبد الله البصريين لنا العرف في
 مثله قبل الشرع رفع العقوبة وهو المراد وليس الضمان عقوبة ألا
 ترى يجب على الصبي بل جبر المغبون ولو سلم فتخصيص الدليل
 قالوا الاضمار متعين والاحتمال متكرر ولا معين قلنا بل العرف
 ﴿مسئلة﴾ لا اجمال في نحو لا صلاة الا بطهور خلافا للقاضي
 لنا ان ثبت عرف الشرع في الصحيح فنفي المسمى متعين والا
 فان ثبت فيه عرف اللغة وهو نفى الفائدة مثل لا كلام الا ما فاد
 فهو المتعين ولو قدرا انتفاؤهما لزم تقدير الصحة لانه أقرب الى
 نفى الذات من تقدير الكمال فان ما لا يصح كالعدم وهذا ليس
 اثبات اللغة بالترجيح والرأي بل ترجيح لارادة بعض المجازات

(١) قوله ولا يخفى ما فيه اشارة الى ان الخصم لا يسلم ان الباء في المحل
 للآلة بل يقول انها للصلة وفيه ما فيه اه منه

بالعرف في مثله قالوا العرف شرعاً فيه مختلف في الكمال والصحة فكان مشتركاً عرفاً قلنا لا استواء ولذلك لا يصرف الى الكمال في خصوصيات الموارد الا لدليل أقول الخصم يدعى تعدد العرف شرعاً فاللزامه الاولي في دليل المختار ممنوعة تأمل * (مسئلة) * لا اجمال في اليد والقطع فلا اجمال في فاقطعوا ايديهما وشر ذمة نعم فنعم لنا اليد لغة للكل والقطع للابانة ومنه سمى اليقين قطعاً قالوا اليد للكل والى الكوع والقطع للابانة والجرح والاصل الحقيقة قلناهما مجاز في الثانيين للتبادر في الاولين واستدل كل يحتمل الاشتراك والتواطؤ والحقيقة والامجاز والاحمال على واحد دون اثنين لان الدائرين الحقيقي والمجازي لم يعد منه فالعدم أغلب فهو المظنون وأجيب اولاً كما في المختصر بانه اثبات اللغة بالترجيح أقول قد تلقاه الناقدون بالقبول^(١) وهو ليس بشيء لان المطلوب نفى الاجمال وهو لازم بلا توقف نعم لو قيل بعدم الاشتراك لرجحان عدم الاجمال لتوجه فتدبر وثانياً يلزم ان لا يكون^(٢) مجمل

(١) قوله وهو ليس بشيء الخ حاصله ان عدم الاجمال والاستواء ليس حكماً لغوياً حتي لا يجوز اثباته بالفعل نعم عدم الاشتراك كذلك فلا يصح اثباته تدبر اهـ منه (٢) قوله مجمل باعتبار الارادة واما باعتبار الحكم

أبدا ورد بان ذلك عند عدم الدليل وثالثا كما في التحرير تنفي الاجمال
على التواطيء ممنوع اذا ارادة القدر المشترك لا يتصور فان الاطلاق
منتف اجماعا أقول وفيه ان النزاع مع قطع النظر عن الامر الخارج
كما دل عليه ^(١) صدر المسئلة فلا تغفل * مسئلة * اذا تساوي
اطلاق لفظ لمعنى ولمعنيين فهو ليس بمجمل كالدابة للحمار وله مع
الفرس وعند الجمهور مجمل واختاره ابن الحاجب وابن الهمام لنا
الاحتمال ثلاثة والمجاز خير والحقائق لمعنى أغلب وترجيح ارادة
المعنيين بكثرة الفائدة ليس فيه اثبات الوضع كما ظن في المختصر
مدفوع بان المظنة لا تعارض المثنة قالوا كونه لهما مع عدم ظهور
أحدهما هو معنى المجمل ^(٢) أقول ممنوع فان عدم الظهور هو نال عدم
العلم بالحقيقة فعليك بالنظر في الامارات فافهم * مسئلة * كلام

افالمشترك مقطوع اه منه ﴿١﴾ قوله صدر المسئلة فانها دلت على
ان النزاع في لفظ اليد والقطع من حيث اللغة ويتفرع عليه النزاع في
الاية كذلك وان دل على ان المراد غير الظاهر لغة دليل من خارج
فانه لا كلام فيه اه منه ﴿٢﴾ قوله اقول الخ حاصله ان التساوي في
بادئ الرأي لا ينافي الرجحان بالدليل المكتسب اه منه

له محملان بيان اللغة والحكم فمن الشارع ليس بمجمل نحو الاثنان فافوقهما جماعة لنا عرفه تعريف الاحكام لا تعريف الموضوعات قالوا يصلح لهما ولا معرف قلنا بل عرفه معرف^(١) * (مسئلة) * لفظ له حقيقة شرعية ومعنى لغوي كالنكاح للعقد والوطء اذا صدر من الشارع^(٢) ولم يعلم اصطلاح التخاطب فالتخيار انه للشرعى في الاثبات كقوله انى اذا الصائم وفى النهى كنهى صوم يوم النحر والقاضى مجمل فيهما والغزالى فى النهى مجمل ورابعها لقوم ومنهم الآمدى بل فيه اللغوى لنا عرفه يقضى بظهوره فيه مطلقا الا ان عند الحنفية فى النفى مجاز شرعى لانه اقرب الاجمال يصلح لكل والغزالى الشرعى ما وافق أمره وهو الصحيح والنهى للفساد

(١) قوله مسئلة الخ الفرق بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية لا يخفى وقد اشرنا اليه فى تحريرهما اهـ منه (٢) قوله ولم يعلم اصطلاح الخ فيه اشارة الى دفع ما قيل ان اللفظ لا يكون مجملا بين الحقيقى والمجازى وظاهره انه على القول بالحقيقة الشرعية كان هذا اللفظ فى استعمال الشارع حقيقة فى المعنى الشرعى ومجازا فى اللغوى فكيف يصح قول من قال بالاجمال وذلك لان الكلام فيما لم يعلم اصطلاح التخاطب لزعم ذلك القائل المساواة حينئذ اهـ منه

فيتعذر الشرعي إلا مجازاً كاللغوي ههنا^(١) وأجيب بل الشرعي
 الهيئة وهي أعم في المختصر^(٢) والالزم في دعوى الصلاة الاجمال
 قيل له ان يلتزم أقول^(٣) لا يخفى بعده الرابع تعذر الشرعي
 في النهي فتعين اللغوي قلنا التعذر ممنوع^(٤) ولو سلم فالتعين
 ممنوع بل المساواة ممنوعة ﴿الفصل الثالث﴾ البيان عند الحنفية
 اما لفظي أو غيره كالفعل والاول بمنطوقه أولا وهو بيان
 الضرورة والاول اما موافق للمدلول أو مخالف والاول اما مع
 الاجمال وهو بيان تفسير ومنه تفسير الكنايات اولا وهو بيان
 تقرير كتمان كيد الحقيقة والعام والمخالف اما مقارن كالاستثناء وهو
 بيان تفسير ولا يصح الا موصولا وقد مر أو متأخر وهو بيان

- (١) قوله واجيب هذا الجواب من قبل الشافعية واما الجواب من
 جانب الحنفية يعد لهم مما مر حيث قال لانه أقرب اهـ منه
 (٢) قوله والالزم اي لو لم يكن الشرعي الهيئة التي هي اعم بل كان
 مختصا بالصحيح اهـ منه (٣) قوله لا يخفى بعده لان الظاهر من الشارع
 التكلم بعرف الشرع دون اللغة وان كان كل منها مجازا تدبر اهـ منه
 (٤) قوله ولو سلم الخ المنع الاول من جمهور الشافعية والثاني من الغزالي
 ثالث من الحنفية اهـ منه

التبديل وهو النسخ وقيل^(١) التبديل هو الشرط والنسخ خارج
عن البيان ثم بيان الضرورة اقسام كلها^(٢) دلالة سكوت منها
ما يكون كالمنطوق كقوله ووورثه ابواه فلامه الثلث دل السكوت^(٣)
ان الباقي للاب وان لم يعلم انه عصبية ومنها دلالة حال الساكت
كسكوت الصحابة عن تقويم منافع ولد المغربور يفيد عدم تقومها
شرعا للمولي والالزام الكتمان عند وجوب البيان^(٤) ومنه سكوت
البكر عند الاستئذان ومنه سكوت الشفيع عن طلب مواثبة

(١) قوله وقيل التبديل فرق بين لاستثناء والشرط لان الشرط
يخرج الكلام عن الايقاع الى التعليق قيده من نوع الى نوع واما لاستثناء
فلا يغير لا الشمول وهو صفة للحكم مع بقاء الاصل فتدبراه منه

(٢) قوله دل السكوت الخ ان قلت دلالة السكوت كيف يجعل لفظيا واوسلم
في القسم الثاني لالفظ اصلا قلنا معناه ان يكون ذا نسبة الى اللفظ ولا ريب
ان في القسم الاول والثالث منه لالفظ دخلا في الجملة واما في الثاني فبقرينة
المقام يجعل الساكت كالتكلم فكان هناك تلفظا فلما معني المفهوم نسبة الى
اللفظ تدبراه منه (٣) قوله ان الباقي للاب الخ فيه رفع لميتوهم ان
الباقي انما يكون للاب لانه عصبية اهـ

(٤) قوله ومنه الخ لم يقل منها كما قيل لان كلا منهما من دلالة الحال اهـ

أو تقرير وسكوت المولى عند رؤية عبده يبيع ويشترى لأن
الظاهر نهيه إذا لم يرض فاندفع قول زفر والشافعى انه يحتمل ان
يكون سكوته لفراط الغيظ وقلة المبالاة ومنها ما ثبت دفعا للطول
اتفاقا بخلاف مائة وعبد اتفاقا واختلف في على مائة ودرهم فعندنا
مبين وعند الشافعى المائة مجمل لنا تعارف السكوت عن مميز عددا
عطف عليه الاثمان أو المقادير قالوا العطف مبناه على التغير ومبني
التفسير على الاتحاد ولا يخفى ضعفه * (مسئلة) * يصح البيان
بالفعل كالقول خلافا لشرذمة لنا الفعل الصالح عقيب المجمل
مفهم للمراد بل أولى ليس الخبر كالمعاينة وبين رسول الله صلى الله
عليه وسلم الصلاة والحج بفعله وقوله صلوا كما رأيتموني أصلي وخذوا
عني يدل عليه أقول لأن معناه افعلوا ما تفهمون من المشاهدة ان
الصلاة ماهي والحج ماهو فالفهم ليس بالشرع كما ظن في التحرير
قالوا أطول من القول فيلزم التأخير مع امكان التعجيل قلنا الاطولية
ممنوعة ولو سلم فلسلوك أقوى البيانين ولو سلم فالتأخير لا يمتنع
مطلقا بل عن وقت الحاجة وقد يجاب ايضا بمنع لزوم التأخير لانه

شرع فيه لكن الفعل استدعى زمانا كمن قيل له ادخل البصرة
فسار في الحال حتى دخلها لا يعد مؤخر ابل مبادرا كذا في شرح
المختصر قيل بل مؤخر لان الدخول اذا أمكن تحصيله في زمان
قليل فتحصيله في كثير تاخير ولو قيل سافر الى البصرة لسلم أقول
السفر يتحقق باول الخروج ^(١) والبيان انما يتحصل بالاخر
كالدخول فالمشال المطابق نحو صم هذا اليوم فشرع فيه ثم أقول لو
قيل المعنى لزوم تاخير حصوله مع امكان تعجيل تحصيله بالقول
لان دفع المنع فافهم **﴿مسئلة﴾** القول والفعل اذا اتفقا وعلم المتقدم
فهو البيان والا فاحدهما وقيل المرجوح مقدم لان الراجح يؤخر
للتأكيذ وأجيب ذلك في المفردات نحو جاءني القوم كلهم دون
المستقل بالاستقراء وان اختلفا كما ^(٢) طاف طوافين وأمر بواحد

(١) قوله والبيان انما يتحصل الخ ان قيل كما ان السفر يتحقق باول
الخروج كذلك البيان لانه يعلم منه ان السفر الى البصرة ما هو وكيف هو قلنا
علي هذا لم يكن فيما نحن فيه وهو ان الفعل استدعى زمانا فان هذا يدل
علي ان البيان يكون بعد تمام الفعل الذي يحصل بتدريج فتأمل اهـ منه

(٢) قوله كما داف طوافين قد ورد كلاهما فمن علي انه جمع
بين الحج والعمرة وطاف طوافين وسعي سعيين وحدث ان رسول الله

(١) فالمختار القول مطلقا لانه (٢) اظهر في تعيين المراد والفعل الزائد ندب او واجب مختص والنقصان تخفيف في حقه وقال أبو الحسين المتقدم أيا كان (٣) ورد بلزوم النسخ لو كان المتقدم الفعل فانه اذا تقدم طوافان وجب علينا طوافان فاذا أمر بطواف واحد فقد نسخ أحدهما عنا ﴿مسئلة﴾ في الظاهر يجوز المساواة بينهما عندنا وعند الاكثر ومنهم الامام الرازي

صلي الله عليه وسلم فعل ذلك وعن ابن عمر ان رسول الله صلي الله عليه وسلم قال من احرم بالحج والعمرة اجزأه طواف واحد منهما حتي يحل منهما جميعا رواه الترمذي كذا في التقرير اه منه (١) قوله فالمختار أورد علي الحنفية انه منقوض بقولهم بوجوب الطوافين وسعين للقارن مع ان الامر بواحد علي ما روي ابن عمر واجيب بان الترجيح للقول مالم يوجد المرجح للفعل وهما وجد وهو قول عمر رضي الله عنه هديت بسنة نبيك صلي الله عليه وسلم لمن طاف طوافين وسعين وهو قارن كما في التقرير اه منه (٢) قوله لانه اظهر فيه اشارة الي ان الفعل وان كان اقوي دلالة لان الموجود لا يحتمل غيره لكنه ضعيف من حيث تعيين المراد لان الفعل يشتمل غالبا علي هيئة غير مرادة فالقول اقوي في البيانية فلا يرد ان الفعل ادل في البيان اه منه (٣) قوله ورد اقول ان قيل له ان يتزم لا التزام بدليل ملزم لان الكلام علي ما قيل مبني علي دليل وجوب التاسي قلنا

وابن الحاجب يجب ان يكون البيان اقوى دلالة وأبو الحسين
يجوز الادنى كما في المجمل لنا أقول تخصيص العام بالعام وهو
اخص واقع وليس هذا تحكما لان اعمالهما خير من الغاء
أحدهما فما في التحرير ان المراد المساواة في الثبوت لا في الدلالة
مما لا حاجة اليه قالوا في التساوي التحكم وفي المرجوح الغاء
الراجع أقول منقوض بتخصيص العموم بالمفهوم لان
المنطوق اقوى ^(١) فتأمل ﴿مسئلة﴾ المختار جواز تأخير تبليغ
الحكم الى وقت الحاجة لئلا يلزم منه محال ولعل فيه مصلحة
قالوا باغء أنزل اليك والامر للفور فوجوب التبليغ مطلقا معلوم
عقلا قلنا فائدته تقوية العقل بالنقل أقول ^(٢) يدل على ذلك ما بعده
وان لم تفعل فما بلغت رسالته وقد يجاب بانه ظاهر في تبليغ المتلو وفيه

هذا سهو منه لان وجوب الطوفان ما هو بالمجمل لا بالفعل بل الفعل ليس
الاموضعا للمراد بالمجمل من غير نظر الى دليل اتاسي كيف ولو كان
كذلك كان المتأخر نسخا بالاتفاق كما سيجي فلا تفعل اه منه (١) قواه
فتأمل اشارة الى انه الزامي والا فقد سبق من المصنف في بحث التخصيص
بالمفهوم انه خلاف البديهية فتذكر اه منه (٢) قواه يدل على ذلك الخ وذلك
لان عدم تبليغ الرسالة انما يترتب على عدم التبليغ مطاقا لا على عدمه فورا اه

١٠ مافيه **(مسئلة)** لا يجوز تاخير البيان عن وقت الحاجة وهو وقت
تعلق التكليف تنجيزا وقيل مضيقا الا عند مجوز تكليف ما لا يطاق
أما الى وقت الحاجة فالمختار الجواز وعند الحنابلة ^(٢) وجماعة من
المعتزلة المنع وأبو الحسين جوز التأخير في التفصيل لنا أولا ثم ان
علينا بيانه وثانيا آيتا الصلاة والزكاة مثلا فانهما يبينان بالفعل والقول
بتدريج وثالثا جواز قصد الاعتقاد اجمالا ثم تفصيلا ثم العمل
واستدل بقوله ان تذبحوا بقرة كانت معينة بدليل البيان مؤخرا
فانه لم يؤمر بمتجدد اتفاقا وأجيب بانها تعينت بعد السؤال
تشديد عليهم لقول ابن عباس لو ذبحوا أى بقرة لا جزأهم لكنهم
شددوا على انفسهم فشدد الله عليهم وبقوله ^(٣) وما كادوا يفعلون

١ قوله وفيه مافيه اشارة الى ان ما انزل ظاهرا في العموم والقول
بان المنزل بالذات هو اللفظ مندفع بان اللفظ كيفية لا يتصف بالتزول
الاجازة وتبعوا وهو يعنى الحكم ايضا فامل ا ه منه ٢ قوله وجماعة كالصيرفي
وعبد الجبار والجبائي وابنه الا ان الاسفرائني ذكر ان الاسفرائني نزل ضيقا على
الصيرفي فناظره في هذا فرجع الى الجواز كذا في التقرير ا ه منه
٣ قوله وما كادوا يفعلون فانه دل على انهم كانوا قادرين على الفعل
وان السؤال عن التعيين كان تفتا وتعللا ا ه منه

قالوا أولا التأخير نحل بالفهم للجمل بالمراد قلنا لا تكليف قبل
البيان وثانيا انه كالخطاب بالمهمل في عدم الافهام^(١) ثم تبين المرام قلنا
فرق فانه يفيد أن المراد أحدهما فيعزم بخلاف المهمل ﴿ فرع ﴾
قيل اذا جاز تأخير بيان الجمل فجواز تأخير اسماع المخصص أولى
لان عدم اسماعه أسهل من عدم البيان وهو ليس بحق لان العام
ليس بمجمل^(٢) فقد يعمل به وهو غير مراد بخلاف الجمل فانه
لا محذور فيه فتدبر ﴿ مسألة ﴾ لا قطع مع ظنية البيان خلافا
^(٣) لاكثر الحنفية اذا بين الجمل القطعي الثبوت بخبر واحد لنا
اللازم من القطع والظن انما هو الظن قالوا خبر الواحد يوجب
الظن قطعا والظن مرجح قطعا فبطل المساواة قطعا فارتفع المانع
قطعا وقد فرض المقتضي للقطع قطعا قلنا منقوض بمعرفة المراد

- ١ قوله ثم تبين المرام فيه اشارة الي انه ليس المراد بالمهمل مالا
معني له اجلا حتي يقال انه قياس مع الفارق بل ما وضعه من المهملات مع
نفسه من غير اصطلاح مع المخاطب فيخاطب به مریدا ما وضعه له ثم تبين
مراده اخرا اه منه ٢ قوله فقد يعمل الخاي من شأنه ان يعمل به
ولم يعمل وحاصله اعتقاد جواز العمل بالعموم تدبرا اه منه
- ٣ قوله لاكثر انما قالوا لاكثر الحنفية لان صاحب الميزان

من المشترك بالرأي الذي هو يفيد الظن قطعاً أقول الحل أن لا نسلم أن الظن مرجح قطعاً بل ظناً إن قيل لو كان ظناً لجاز اجتماع الظن مع المساواة وهما معاً أن إمكان اجتماع الضدين محال عقلاً قلت^(١) لازم صدق قولنا الظن ليس بمرجح وهما وصدقه يجوز بانتفاء الظن وهما بناء على أن الخبر من الآحاد والسر أن الموجبة المشروطة لا تنافي السالبة الممكنة فيجوز الاجتماع بينهما فلا يلزم الاجتماع بين الظن والمساواة فتفكر ﴿باب في النسخ﴾ وهو لغة الإزالة والنقل ومنه المناسخة والتناسخ واصطلاحاً^(٢) فقل رفع الشارع الحكم الشرعي فيخرج رفع المباح بالأصل فإنه ليس بخطاب وكل تخصيص لأنه دفع ونسخ التلاوة راجع إلى أحكامها

والتحقيق والتحرير قالوا بالمختار اهـ (١) قوله قلت لازم أن حاصل الجواب منع الملازمة لأن تقيض قولنا الظن مرجح مادام الظن وهو مشروطه قلنا الظن ليس بمرجح حين هو ظن لا قولنا الظن ليس بمرجح بالإمكان العام تدبراه منه (٢) قوله فقل رفع الشارع الحكم الخ زاد ابن الحاجب بدليل شرعي متأخر وأخرج بالاول رفعه بالموت والنوم والغفلة والثاني نحوصل إلى آخر الشهر ولا حاجة إليه لأن الاول أنتفاء لعدم القابلية والثاني انتهاء بالقابلية والحكم لا يكون قبل التمام تدبراه منه

وأورد الحكم قديم فلا يتصور رفعه لأن ما ثبت قدمه امتنع عدمه
والجواب المراد رفع التعلق الذي لولاه لبقى وقيل هو النص
الدال^(١) على انتهاء أمد الحكم وقول الراوى نسخ حكم كذا ليس
بنص ولا دال بالذات بل^(٢) دليله كفعله صلى الله عليه وعلى آله
وأصحابه وسلم وأورد النص دليل النسخ والجواب كما أن الحكم
يُبدل إلا بفعل كذلك النسخ ليس إلا لا تفعل عرفاً^(٣) فتأمل ثم هذا
التعريف مبني على أن الحكم موقت في علمه تعالى فليس هناك
رفع بل إنما هو بيان الأمد قال ابن الحاجب الخلاف لفظي
لأن مرادنا بالرفع زوال التعلق المظنون استمراره قبل النسخ
فيؤول إلى التخصيص والحق أنه معنوي وتحقيقه أن الخطاب
في علمه تعالى هل كان متناولاً للكل فكان النسخ رفعاً أو

(١) قوله على أنها أمد الحكم لا أمد في المعية فيفهم اتقدم فلا حاجة إلى زيادة
مع تراخيه عن مورده كما في المختصر وغيره اهـ منه (٢) قوله دليله كفعله
صلى الله عليه وسلم وقد نلتزم كون الفعل بصاً إذا افاد حكماً فإنه يوصف
بما يوصف به الألفاظ من الظاهر والمجمل كذا في شرح المختصر اهـ منه
(٣) قوله فتأمل إشارة إلى أنه على هذا التقدير لا يصح الاشتقاق منه

مخصصا بالبعض فكان بيانا والاول كالقتل عند المعتزلة والثاني كالقتل عندنا أقول^(١) يؤيد الثاني أن التشريع للضرورة كتزويج الاخت إنما يصح بقدرها فلا يتعلق بالكل ويؤيد الاول أن النهي للدوام فيوجب التعلق مستمر افتدبر (مسئلة) أجمع أهل الشرائع على جوازه عقلا خلافا لليهود^(٢) الا العيسوية فالشمعونية عقلا والعنائية سمعا وعلى وقوعه سمعا خلافا لآبي مسلم وهو لا يصح من مسلم^(٣) الا بتأويل لنا لا يلزم منه محال لذاته لان المصلحة

كالنا نسخ والمنسوخ الا ان يلتزم ان كلا لاطلاقين اصطلاح كما في البيان هذا اه منه (١) قوله يؤيد الثاني لا يبعد ان يجعل اتأييد ان اشارة الي ان الحكم ان كان مع الا في الحقيقة بالمعنى فاسخ بيان لان تخلف المعلول العلة التامة الحتمية لا يجزوان كان ثابتا مجرد الخطاب فقط فهو رفع وتختلف المعلول عن العلة التامة الجمولية جائز باختلاف الجمال فتأمل ففيه ما فيه انتهى (٢) قوله الا العيسوية هم اصحاب ابي عيسى الاصفهاني المعترفون ببعثة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم الي بني اسماعيل خاصة وهم العرب لا الي الامم كافة كذا في التقرير انتهى منه (٣) قوله الا بتاويل وقد اولى بان لم ينكر بوقوعه وانما سماه تخصيصا لانه قصر الحكم على بعض الزمان فهو كال تخصيص في الاعيان وعلى هذا الخلاف الا في التسمية انتهى منه

تختلف باختلاف الاوقات كشرب الدواء والشرع الاديان كاطاب
 للابدان وأما الوقوع في التوراة أمر آدم مطلقا بتزويج بناته
 من بنيه وقد حرم بالاتفاق وقال لنوح جعلت كل دابة حية
 مأكل لك ولذريتك ثم حرم منها كثير على لسان موسى واستدل
 بتحريم السبت بعد اباحته مطلقا في شريعة ابراهيم وبتحريم
 جمع الاختين بعد الاباحة في شريعة يعقوب وبوجوب الختان
 يوم الولادة وقيل في الثامن بعد الاباحة والجواب أن هذه الامور
 لم يتعلق بها خطاب في شريعة ورفع مباح الاصل ليس بنسخ
 واعلم أن أكثر الحنفية جعلوا رفع الاباحة الاصلية نسخا
 لان الخلق لم يتركوا سدي في وقت ولو قيل تلك الاباحات لما
 تقررت في تلك الشرائع صارت بحكم التقرير من أحكامها فيكون
 رفعها رفع حكم شرعي لم يبعد قالوا أولا ان كان الحكمة ظهرت
 الآن فبداء والا فعبث قلنا المصلحة قد تتجدد بتجدد الاحوال
 فان الكلام فيما ليس بحسن ولا قبيح لذاته فلا بداء على أن
 الاشاعرة يلتزمون به ثانيا الاول امام قيد بغاية فلا نسخ
 اتفاقا أو مؤبد فلا يرفع للتناقض ولزوم تعذر الاخبار به وعدم

الجزم بأبدية الصلاة والشرية قلنا مطلق ولو سلم فقد يكون
التأييد قيدياً للفعل الواجب لا للوجوب كما في صم كل رمضان
فإن جميع الرمضانات داخلة في هذا الخطاب وإذا مات انقطع
الوجوب قطعاً ولو سلم أنه قيد للوجوب وهو الحق كما في النهي
فيمحو الله ما يشاء ويثبت وكم من ظاهر يترك بالنص فاللازمات
(١) ممنوعة فتدبر (٢) وثالثاً لو جاز فاما قبل الوجود فهو عدم أصلي أو

(١) قوله ممنوعة شارة لي منع الأولي لزم التناقض بقوله يمحو
الله والي منع الثلاثة الأخيرة بقوله وكم من ظاهر الخ وإراد بالنص
المحكم وهو لا يقبل النسخ فتدبر اهـ منه (٢) في شرح الشرح اعلم أن هذا
شبيه بالمغالطة المذكورة في إيجاد الممكن وحلها أن الارتفاع والانعدام إنما
هو في حال عدم لكن عندما حصل بهذا الانعدام وإنما يستحيل لو كان
بانعدام حاصل قيل أقول منشأ ما ذكره قلة التدبر في المقام وذلك لأن
مدار استدلال الخصم على أن الفعل الجزئي بعد وجوده إنما ينعدم
بذاته لأنه من الأمور الغير العادة فلا يعطل برفع الرفع لأنه انقضي
بذاته ولا يمكن أن يوجد ذلك الجزئي ثانياً حتى يكون أرفع منه
في ثاني الحال ولذلك قال بل عمي أن لا يوجد مثله وأما أن ينعدم هو بعينه
بالرفع فحال لأن تعاميل الممتنع بالذات بالغير محال وحينئذ لا يخفى أن
هذا الدليل آمن من المغالطة المذكورة ثم تحقق الجواب أن المقصود

يَعْدُهُ فَلَا يَنْصُورُ رَفْعَهُ بَلْ عَسَى أَنْ لَا يَوْجُدَ مِثْلَهُ أَوْ مَعَهُ فَيَلْزَمُ
اجْتِمَاعُ النَّفْيِ وَالْإِثْبَاتِ قُلْنَا الْمَرَادُ زَوَالُ تَعْلُقِ الْحُكْمِ الَّذِي كَانَ
مُسْتَمِرًّا كَمَا يَزُولُ بِالْمَوْتِ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَرْتَفِعُ وَرَابِعًا فِي عِلْمِ الْبَارِي أَمَّا
مُسْتَمِرٌّ فَلَا يَنْسَخُ وَالْأَلْزَمُ الْجَهْلُ أَوْ مَوْقْتُ فَلَا رَفْعَ قُلْنَا مَوْقْتُ
بِالْوَقْتِ الَّذِي عِلْمُ أَنَّهُ يَنْسَخُهُ فِيهِ وَذَلِكَ مُوجِبٌ لِأَمَانَعِ أَقُولُ
وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ مُسْتَمِرٌّ قَبْلَ النَّسْخِ وَغَيْرُ مُسْتَمِرٍّ بَعْدَهُ وَانْقِلَابُ
الْعِلْمِ لِانْقِلَابِ الْمَعْلُومِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْجَهْلُ كَمَا فِي الْحَوَادِثِ فَافْهَمْ
أَنَّهُ دَقِيقٌ قَالُوا أَوْ نَسَخَ شَرِيعَةَ مُوسَى لِبَطْلِ قَوْلِهِ وَهُوَ مُتَوَاتِرٌ
عَنْ هَذِهِ شَرِيعَةٍ مُؤَبَّدَةٍ قُلْنَا لَوْ سَلِمَ الْأَسْتِزَامُ فَلَا نَسْلَمُ أَنَّهُ قَوْلُهُ
بَلْ مُخْتَلَقٌ قِيلَ اخْتَلَقَهُ ابْنُ الرَّائِدِيِّ وَلَوْ قَالَ لَقَضَتِ الْعَادَةُ
بِمَحَاجَّتِهِمْ بِهِ وَمَا زَعَمُوا أَنَّ فِي التَّوْرَةِ تَمَسُّكُهَا بِالسَّبَبِ مَا دَامَتْ
السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ فَمُدْفُوعٌ بِأَنَّهُ لَا تَوَاتُرَ فِي التَّوْرَةِ الْكَائِنَةِ الْآنَ
لَا تَفَاقَ أَهْلُ النُّقْلِ عَلَى احْتِرَاقِ بَحْتِ نَصْرِ أَسْفَارِهَا وَأَنَّهُ لَمْ يَبْقَ مِنْهَا
يَحْفَظُهَا وَذَكَرَ أَنَّ عَزِيرَ الْهَمَّاءِ وَكُتِبَ بِهَا وَدَفِعَ إِلَى تَلْمِيزِهِ لِيَقْرَأَهَا

مِنْ دَوَامِ تَعْلُقِ الْحُكْمِ دَوَامِ الطَّبِيعَةِ الْكَلِمَةِ لِلْفِعْلِ وَدَوَامِهَا بِتَعَاقُبِ الْجُزْئِيَّاتِ
خَرَفَ بِهَا بَرَفَعِ التَّعَاقُبِ وَذَلِكَ لَا يَوْجُدُ بَعْدَ الْفِعْلِ الْجُزْئِيِّ جُزْئِيٍّ آخَرٍ مِثْلِهِ

عليهم^(١) ولذا لم يزل نسخها الثلاث مختلفة في اعمار الدنيا كذا في التحرير ﴿مسئلة﴾ شريعتنا نسخة للشرائع السابقة قيل مخصصة لنا نسخ التوجه الى البيت وتحريم السبت وكثير قالوا اخبر الكل عن وجود نبينا صلى الله عليه وسلم فتقيد اقول الاجمال لا ينافي نسخ المخصوص لانه لا ينافي دواءه والا لم تكن شرايع من قبلنا حجة فتدبر ﴿مسئلة﴾ النسخ واقع في شريعة واحدة وفي القرآن وعزى الى ابي مسلم الجاحظ خلافة لنا نسخ ثبات الواحد للعشرة بثبات الواحد للاثنين ونسخ الاعتداد بالحول بآية الا شهر قيل قد يمكن الحمل حولا والجواب ان العبرة للوضع وخصوص السنة لاغ احتج بقوله لا ياتي به الباطل من بين يديه قلنا النسخ^(٢) ليس

وهو منه طارء علي الطبيعة بالرفع تدبراه منه (١) قوله ولذا لم يزل الخ وهي التي بايدي العنايه والتي بايدي السامريه والتي بايدي النصاري وقيل وهي السامرية والعبرانية واليونانية قالوا هذه اصحبها اه منه في نسخة السامرية زيادة الف وكثير علي ما في نسخ العنايه وفي التي في ايدي النصاري زيادة الف وثلاث مائة وستة وفيها الوند بخروج المسيح وبخروج العربي صاحب الحمل وارتفاع محرم السبت عند خروجهما كذا في التقرير اه منه (٢) قوله ليس ياطل الخ فالمعني انه لم

بإطل على ان الضمير للمجموع ﴿مسئلة﴾^(١) يجوز النسخ^(٢) قبل
التمكن من الفعل بعد التمكن من الاعتقاد وهو رأس الطاعات
وأساس العبادات خلافا لجمهور المعتزلة وبعض الحنفية والحنابلة
والصير في لنا التكليف قبل الفعل كما مرو هو ممكن يقبل الرفع
ولا مانع فيجوز وقياس ابن الحاجب على الموت مندفع لانه

يتقدمه من الكتب مبطله ولا يأتي بعده ما يبطله وحينئذ لا يخفى ان
يكون بعضه ناسخا لبعض اه منه (١) قوله مسئلة الخ صورة المسئلة
ان يرد النسخ بعد التمكن من الاعتقاد قبل دخول الوقت الواجب
كما اذا قيل في رمضان حجوا هذه السنة ثم قيل في آخره لا تحجوا او
قيل صوموا غدا ثم قيل قبل انفجار الصبح لا تصوموا وان يراد بعد
دخول وقته قبل انقضاء زمان يسع الواجب كما اذا قيل للانسان اذبح
ولذلك فبادر الى اسلامه قبل احصر الكل قيل لا تدبجه اه منه

(٢) قوله قبل التمكن الى اخره ال صاحب الميزان هذه مسئلة مشككة دلالة
الخصوص ظاهرة اذ ثبت ان الامر حكم وجوب الفعل ووجوب
الفعل قبل التمكن به تكاليف به لا يطاق ولانه لو ثبت علي وجوب
الاعتقاد لانه يقال يجب عليه اعتقاده فعل واجب او غير واجب ولاول
بطلان الفعل لا بحسب الاجماع وايجاب اعتقاد ما ليس بوجوب واجبا
محال من الشرع كذا ايجاب فعل غير واجب

مخصص عقلا على انه بعد مضي بعض الافراد واستدل اولا بنسخ ما زاد على الجنس ليلة المراج وانكار المعتزلة اياه مردود لصحة النقل كما في الصحيحين وغيرهما واعترض بانه قبل التمكن من الاعتقاد واجب بان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الاصل فاعتقاده كاعتقاد الكل^(١) وفيه ما فيه وثانيا كل نسخ قبل الفعل لان الفعل في وقته وبعد وقته يمتنع نسخه وردا ولا كما اقول لا يلزم منه قبل التمكن وثانيا الكلام فيما لم يفعل شيئا من الافراد وليس كل نسخ كذلك اقول لو قيل التكليف بالثاني تكليف اخر ولهذا يطع او يعصي فتجوز رفعه دون الاول تحكم اتوجه الا ان يقال النسخ عندهم بيان مدة العمل بالبدن وعلى هذا فالنزاع لفظي وثالثا امر ابراهيم عليه السلام^(٢) بذبح ولده اسماعيل واسحاق ولم

(١) قوله وفيه ما فيه اشارة الى ما تقرر كما سيأتي ان الحكم اذا بلغ الي الرسول فقط لا يكون ملزما على الامة اما اذا بلغ الي واحد من الامة فانه يلزم على الكل فقياسا على هذا يلزم ان لا يكون اعتقاده كاعتقاد الكل بل ما لم يبلغ الي واحد من الامة يكون من الاسرار بينه وبين الله تعالى اه منه (٢) قوله بذبح ولده الخ اختلف في الذبيح فذهب طائفة من الصحابة والتابعين انه اسمعيل وصححه ابن كثير وذكره النووي

يفعل ولا عصيان فالنسل لازم واورد لا نسلم الامر بل رأي رؤيا
فظنه ولو سلم فبالمقدمات لا بالذبح ولو سلم فذبح والتحم ولو
سلم فما ترك لان الفداء^(١) بدل وهو قول الحنفية ولو سلم
^(٢) فالامر وسع والمبادر قد دفع مظنة المداهنة^(٣) ولو سلم فلا نسلم
انه قبل التمكن ويدفع الثلاثة الاول بالفداء فتدبر قالوا الواحد

عن الاكثر وذهب طائفة اخري منهم اسحاق وعليه اهل الكتاب
وصححه الغزالي وذكره عن الاكثر الحب الطبري وعليه ابن العربي
كما في النصوص وعن احمد فيه قولان اهـ منه (١) قوله بدل الخ حاصله ان
البديل قائم مقام الاصل وهو نوع من الامثال فلا يكون نسخا لا مبدل منه
والامر لا يوجب التكرار فعاد حرمة ذبح الولد كما هو الاصل فاندفع
ما قيل في التلويح هب ان الخلف قائم مقام لاصل لكنه استلزم حرمة
الاصل اعني ذبح الولد وتحريم الشيء بعد وجوبه نسخ اهـ منه

(٢) قوله فالامر موسع الخ يعني اذا ترك مع كون الامر موسعا لا يلزم
العصيان لكون النسخ قبل التضييق وان كان بعد التمكن والجواب
كما في المختصر بان ذلك لا يمنع رفع تعاقب الوجوب بالمستقبل مندفع لان
النزاع فيما قبل التمكن اهـ منه (٣) قوله ولو سلم الخ اي ولو سلم انه مضيق فلا
نسلم ان النسخ قبل التمكن وذلك لان النداء الذي هو النسخ حين
شروعه في الفعل فتأمل اهـ منه

بالواحد في الواحد لا يؤمر ولا ينهى قلنا لا معية في التكليف ولا في
التعلق بل يرفع أحدهما الآخر قيل هذا الدليل منقوض بجميع
صور النسخ أقول ممنوع فإن الوقت في غير محل النزاع متعدد
فيصح بيان الأمد^(١) فتأمل (مسئلة) لا يجوز عند الحنفية والمعتزلة
نسخ حكم فعل لا يقبل حسنه أو بوجه السقوط كوجوب الإيمان
وحرمة الكفر إن قات الكل عند المعتزلة غير الجبائية كذلك
قلت ما يفرد قد يغلب وقدم ويجوز عند الأشاعرة ومنهم الشافعية
أذلا حسن ولا قبح عندهم إلا شرعا ومن ثمة جوزوا نسخ
جميع التكاليف عقلا إلا الغزالي قال يجب معرفة النسخ والناسخ
وهو تكليف قيل لا يجب على المكلف تحصيل تلك المعرفة
بل على الله تعالى عقلا أو عادة تعريف الناسخ أقول يجب اعتقاد
أن الناسخ خطاب من الله والا لو عمل به لآثم قطعا فهذا

(١) قوله فتأمل إشارة إلى غموض الفرق بين الجواب عن القمض
وبين الجواب عن الدليل ومحصله أن الوقت للتعلم في وجوب القمض
متعدد وفي وجوب الدليل وقت العمل واحد لكن وقت التكليف
والتعلق بالعمل وعدمه في زمانين كل منهما قبل التمكن فتدبراه من

العقد، طالب منه فتدبر^(١) والجواب أولا كما قالوا اذا علمهما يرتفع التكليف بهما لا تقطاعه بعد الفعل اتفاقا وقد ارتفع بغيرها فلا تكليف قبل الارتفاع بالفعل لا يسمى نسخا^(٢) وأجيب بان النسخ للتكليف المستمر وهذه المعرفة غير مستمرة لانها لضرورة معرفة النسخ^(٣) وثانيا كما أقول ان النسخ يحدث بعد التكليف ونسخ الجميع كما رفع تكليفا متقدما أوجب تكليفا آخر فوجد ثم ارتفع لانه من الجميع ولهذا لا يلزم التسلسل فتأمل

﴿مسئلة الجمهور﴾ على جواز نسخ نحو صوموا أبدا لانه كصم

(١) قوله والجواب الخ حاصله ان التكليف بهما بعد المعرفة وقد فرض ارتفاع غيرهما من التكليف بالنسخ فارتفع الكل وهو معنى نسخ الجميع اهـ منه (٢) قوله واجيب الخ حاصله ان النسخ لا يكون الا للتكليف المستمر بخلاف هذه المعرفة فانه غير مستمر فلا يكون محالا للنسخ فمعنى نسخ جميع التكليف نسخ التكليف المستمرة وقد وجد ذلك ولا يخفى انه يمكن منع ان النسخ لا يكون الا للمستمع لجواز ان يكون قبل التمكن لكنه مندفع انه لا يمكنها هذا لان المعرفة ضرورية تصحيحا للنسخ تدبر اهـ منه (٣) قوله وثانيا حاصله ان نسخ يحدث بعد وجود التكليف ولا يمكن قبله فنسخ جميع التكليف يجب ان يحدث بعدها فحين رفع كل

غدا بخلاف الصوم واجب مستمر أبداً لأنه نص مؤكد وفيه
أن النصوصية والتأكيد لا يمنع النسخ بنص هو أقوى منه وقيل
هما سواء في عدم الجواز لأن التأييد والنسخ متناقض قلنا
لا نسلم بل أحدهما يرفع الآخر كطريان الضد^(١) لأنها انشاء وأما
جعل الأبدية قيداً للمطلوب لا للطلب^(٢) فبعيد وقيل هما سواء في
الجواز وهو الحق والوجه قد فهم ﴿مسئلة الجمهور﴾ يجوز
النسخ لا إلى بدل من حكم شرعي خلافاً لقوم لناقد وقع فإن
إيجاب تقديم الصدقة عند مناجاة الرسول نسخ بلا بدل قالوا
نات بخير منها أو مثلها قلنا المراد اللفظ والنزاع في الحكم ولو

تكليف ارتفع ما خرج عن القوة إلى الفعل لكن أوجب تكليفاً حادثاً
فحدث نسخه بعده لما مر فنسخ الجميع ولا يلزم التسلسل لأن النسخ
بالنسخ متقدم وقد عرف لا بالنسخ متأخر حتى يجب معرفته ثانياً وهم جراً
فتدبراهم^(١) قوله لأنها انشاء الخ في دفع ما تمسكوا به من لزوم الكذب
لأنه فرع الخبرية أن قيل إنها وإن كانا انشاء لكن يلزم الخبر فيلزم
الكذب باعتبار لازمهما قلنا الخبر التبعي مشروط ببقاء المتبوع وهو يجعل
من الشارع وباختلاف الشرط يرتفع التناقض اهـ^(٢) قوله فبعيد الخ
كيف لا وإيجاب الفعل المقيد بالأبدية مع عدم الأبدية التكليف يشمل

(١) سلم فاعلمه بلا بدل خير للمكلف لمصلحة فيه واعلم ان شارح المختصر حرر النزاع (٢) في نسخ التكليف من غير تكليف آخر ودل عليه كلام ابن الحاجب فانه استدل بالنهاي عن ادخال لحوم الاضاحي محرما ثم نسخه مبيحا وهو الاشبه بدليل الخصم فان المماثلة اقل الدرجتين وهو المنصوص من الشافعي قال لا ينسخ فرض أبدا الا ويثبت مكانه فرض هذا * مسألة * يجوز النسخ باخف او مسا واتفاقا واما بالاثقل فكذلك عند الجمهور خلافا للشافعي لنا ان اعتبرت المصلحة فلعلها فيه والا فيفعل الله

على اللغو وايضا منسوخ بادخال لحوم الاضاحي انما هو النهي عنه وهو لدوام الحكم ومن هاهنا اندفع ما في كشف البزدوي انه لا طائل في هذا الحذف اذ لم يوجد في الاحكام حكم مقيد بالتأييد او التوقيت ثم نسخ شرعية ذلك في ازمان الوحي ولا يتصور امده اه منه (١) قوله ولو سلم الخ ان المراد نسخ الحكم كلاما فالخبر اعم فلا يرد ما في التحرير اه منه (٢) قوله في نسخ التكليف الخ في شرح المختصر قد اختلف في جواز نسخ التكليف من غير تكليف آخر يكون بدلا عنه فيجوز الجمهور ومنعه قوم فقيل الا صوب ان يقول من غير حكم آخر سواء كان ذلك الاخر تكليفا او لا كلاباحة وفيما ذكرنا اشارة الي دفع ذلك فتدبر اه منه

ما يريد ولنا ايضا الوقوع^(١) فنسخ عاشوراء برمضان والحبس في البيوت بالحد قالوا أولا النقل الى الاثقل ابعده من المصلحة قلنا منقوض بالنقل الى التكليف من البراءة الاصلية أقول البراءة ليس حكما شرعيا وانما الكلام فيه والحق منع البعد فقد يكون الاثقل بعد الاخف أصح وثانيا يريد الله ان يخفف عنكم ويريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر قلنا سياقهم للمآل فالتخفيف تخفيف الحساب واليسر تكثير الثواب ولو سلم فمخصوص^(٢) بثقال التكليف بالاتفاق أقول ولو سلم

(١) قوله فنسخ عاشوراء الخ العاشوراء والعشوراء وتقصيران والعاشوراء عاشوراء المحرم او تاسعه ولم يكن النحرص لاصومه لاصوم عشرة ايام من المحرم كما في شرح المختصر ولهذا قال في شرح الشرح انه سهو من التلم ثم قد يستدل على الوقوع بتعيين صوم ربه رمضان بقوله (من شهد منكم الشهر فليصمه) لا بقوله (وان تصوموا خيرا لكم كما قيل بعد ما خير بينه وبين الفدية الثابتة بقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين وعورض بها عن ابن عباس انها ليست منسوخة بل هي للشيخ الفاني والشيخة الفانية وذلك بتقدير لا النافية ورجحه ابن الهمام في فتح القدير وفيه ما فيه كما في التقرير اهـ .هـ (٢) قوله بثقال التكليف الخ اي التكليف الثقيلة الواقعة ابتداء اتفاقا هذا بعد

فمعناه يريد التخفيف واليسر مـهما أمكن ولما تغيرت المصلحة لا يمكن وثالثاً نأت بخير منها أو مثلها والجواب انه خير عاقبة أو المراد لفظاً ﴿مسئلة﴾ نسخ جميع القرآن ممتنع اجماعاً ونسخ التلاوة والحكم معاً اتفاق الا ما قد سلف وأما نسخ احدهما فيجوز عند الجمهور خلافاً لبعض المعتزلة لئلا تلازم بين جواز التلاوة وحكم المدلول فيجوز الاتفاق وايضاً الوقوع روى عن عمر كان^(١) فيما انزل الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجهما البتة نكالا من الله والحكم ثابت قيل ما نقل احاد الـس بقرآن اقول بالنسخ لم يبق متواتراً على ما دل عليه قول^(٢) ابي كـنا نقرأ ومنه عند الحنفية القراءة المشهورة لابن مسعود ومتابعات^(٣) وفيه ما فيه اما نسخ الحكم فقط فاية الاعتداد حولاً متلوة

تسليم العموم وقد يجاب بمنع العموم كما في المختصر ولا يخفى ضعفه اهـ منه (١) قوله فيما انزل الشيخ والشيخة الخ ﴿٢﴾ عن ابن كـب قال كم تعد آي سورة الاحزاب قال قلت سنتين او ثلاثاً وسبعين آية قال كانت توازي سورة البقرة واكثر وكنا نقرأ فيها الشيخ والشيخة اهـ منه ٣ قوله وفيه ما فيه اشارة الى انه لو سلم كان متواتراً وقراناً فلا دليل على بقاء حكمه بعد نسخه بل ظاهرها عن عائشة رضي الله عنها النسخ مطلقاً

ارتفع حكمها بآية التبرص بأربعة اشهر وعشر اقالوا اولا النص
احكمه والحكم بالنص فيهما تلازم كالعلم مع العالمة
والجواب بمنع ثبوت الاحوال كما في شرح المختصر غير متوجه
لانه تنظير بل الحق ان ذلك ابتداء لبقاء وقيل وايضا الدلالة
الوضعية يمكن التخلف فيها فيجوز بقاء التلاوة دون الحكم
اقول الدلائل الشرعية كالعقلية في ايجاب الحكم ألا تري الى
قولهم^(١) ان قول افعل هو الايجاب فتدبر وثانيا بقاء التلاوة فقط
ايقاع في الجهل لانه^(٢) مظنة بقاء الحكم وعيب لان فائدته الافادة
قلنا الوسم التحسين والتقييح فلا تجهيل مع الدليل والاعجاز والتلاوة

حيث قالت نزلت فصيام ثلاثة ايام متتابعات فسقطت متابعات اخرجه
الدارقطني وقال اسناده صحيح كذا في التقرير اهـ منه ١ قوله ان
اقول افعل الخ ان قيل لو كان افعل هو الايجاب لوجب ان لا يتخلف
قلنا في لا ابتداء مسلم اما في البقاء فمشروط بعدم المانع والمعارض فبعده
يصير كقولنا بقاء الحكم تدبر اهـ منه ٢ قوله مظنة بقاء الحكم الخ اعلم
انه يجري مثله على امتناع نسخ التلاوة فقط لانه توهم يرفع الحكم فتوقع
في الجهل ولانه يكون عريضا عن الفائدة حيث لم يند اثبات حكم ولا رفعه
فلا يرد منع الاستلزام فتدبر في الجواب اهـ منه

وجواز الصلاة من الفوائد * مسألة * جاز نسخ ^(١) ايقاع الخبر اتفاقا اما نسخه بايقاع تقيضه فمنعه الحنفية والمعتزلة مطلقا وقيل فيما لا يتغير وفيه ان اتحاد الزمان يجب في التناقض فالمتغير وغيره سواء بل يجوز نسخ مدلول الخبر فان كان مما لا يتغير كوجود الصانع فلا يجوز اتفاقا او مما يتغير فالجمهور مثله وقيل يجوز ^(٢) مطلقا وعليه الرازي والآمدی وقيل يجوز في المستقبل واختاره البيضاوي لنا كما قول اما عدم الرفع فلان الواقع لا يرفع واما عدم البيان فلان من شرطه لولاه لدام الحكم وهذا لا يتصور الا في الانشاء حقيقة او حكما لان اللفظ هناك موجب ان لم يمنع مانع واستدل بلزوم الكذب وما قيل ان الكذب ^(٣) لا يتعلق

(١) قوله ايقاع الخبر بان يكلف الشارع احدا بان يخبر بشيء من عقلي او عادي او شرعي كوجود الباري واحراق النار وايمان زيد اه منه (٢) قوله مطلقا الخاي ماضيا ومستقبلا منه (٣) قوله لا يتعلق الخ قال السبكي وهو المفهرم من الشافعي ومن اجله قال لا يجب التوقف بالوعد ورد بان الوعد انشأ لا خبر اقول ولو سلم انه خبر فلا يلزم الوجوب اذ لا وجوب الا بايجابه تعالى وحينئذ لا يستلزم عدم تعلق الكذب

بالمستقبل فليس بشئ أقول في لزوم الكذب على تقدير البيان
 (١) نظر قالوا ولا لوقيل (٢) انتم مأمورون بصوم كذا ثم ينسخ لجاز
 اتفاقا قلنا لم (٣) ينسخ الخبر لان وقوع الامر واقع وانما ينسخ الامر
 المخبر عنه وثانيا يجوز اتفاقا انا افعل كذا ابداء ثم يقول اردت
 سنة قلنا انه تخصيص لا نسخ كذا في شرح المختصر قيل
 المتراخي لا يكون تخصيصا بل نسخا (٤) اقول انه دفع لارفع والا

بالمستقبل واما وعده ووعدته تعالى فقد مر الكلام فيه ما في مبادي الاحكام
 اهـ منه (١) قوله نظر الخ فان الكذب صفة المعني والمعني لادوامه
 بل موقت ولا تناقض باختلاف الوقت نعم لو كان النسخ رفعاً لزم اتحاد
 الوقت اهـ منه (٢) قوله انتم مأمورون الخ وجعله انشاء بمعنى صوموا
 كما توهمه كلام البعض خروج عن المقام لان النزاع في حقيقة الخبر لا
 في صورته اهـ منه (٣) قوله لم ينسخ الخبر: لا يخفى مثل هذا على المحصلين
 وذلك لان الخبر مطلقاً يحتمل الصدق والكذب والحكاية لا بد ان
 تكون احدهما كيف واخبار الانبياء بالامور الآتية مما يتعلق به التصديق
 والتكذيب اجماعاً فعلي هذا ما ليس شأنه الكذب ليس بخبر فلم يركز
 مما نحن فيه اهـ منه (٤) قوله اقول حاصل الجواب ان التراخي مطاة
 لا يكون نسخاً بل اذا كان في الانشاء فيجوز ان يكون التراخي في الخبر
 بتخصيصه وذلك لانه دفع وكل دفع تخصيص اهـ منه

لزم تقليب الواقع وكل دفع ولو متراخيا فتخصيص وفي الانشاء
لما كان اللفظ محدثا كان المتراخي موجبا للرفع عندنا فافهم
﴿مسئلة﴾ يجوز نسخ الكتاب بالكتاب والمتواتر بالمتواتر
والآحاد بالآحاد والآحاد بالمتواتر اتفاقا فاما المتواتر بالآحاد
فمنعه الجمهور خلافا لشرذمة بعكس التخصيص لانه جمع وهذا
ابطال لنا المقطوع لا يقابله المظنون قيل فيه نظر لان المتواتر
وان كان قطعيا محدثا^(١) ظني بقاء كالامرو والنسخ باعتبار الدوام
اقول المتواتر قطعي حدوثا ظني بقاء والآحاد ظني حدوثا شكي
بقاء فلا مساواة فلا تعارض الا ان يكون له قوة ما كالمشهور
^(٢) عند الحنفية قالوا اولا ثبت التوجه الى البيت بعد قطعه الى
بيت المقدس^(٣) بنحبر المنادي لاهل قباء وثانيا كان عليه السلام

(١) قوله ظني بقاء ان قيل الظاهر بقاء الظن قلت المقصود انه انزل
درجة من ظن المتواتر فلا يعارض القوي اهـ منه

(٢) قوله عند الحنفية اعلم ان الحنفية يجوزون النسخ بالظن القوي فلا
حاجة لهم في الجواب الى ادعاء اقتراح النحبر بما ينيد القطع وهو الحق
اهـ منه (٣) قوله بنحبر المنادي ليس هذا استدلالا بقول الصحابة
او فعلهم ولا بالاجماع بل بتقريره صلى الله عليه وسلم حتي قال اولئك

يبعث الآحاد لتبليغ الاحكام^(١) مطلقا مبتدأة كانت او ناسخة
والجواب عنهما خبر الواحد قد يقرن بما يفيد القطع وسيأتي
وثالثا قل لا اجد في ما اوحى الاية نسخ بتحريم كل ذي ناب
من السباع وحمله على التخصيص كما قيل بعيد قلنا المعنى لا اجد
الان فلا رفع بتحريم الاستقبال ولو سلم^(٢) فرفع الاباحة الاصلية
ليس بنسخ فتدبر ومنع ابن الحاجب التحريم لانه مالكي (مسئلة)
يجوز نسخ السنة بالقران^(٣) واصح قولي الشافعي المنع عقلا او
سمعا لنا النوجه الي بيت المقدس^(٤) ليس في القران فكان بالسنة

رجال امنوا باغيب روه الطبراني اه منه (١) قوله مطلقا الخ ربما
يمنع الاطلاق بانسبة الي القطعي ومن ادعي فعليه البيان اه منه
(٢) قوله فرفع الاباحة الخ ان قيل افاد النص ان ماسوى المستثنى ليس
بمحرّم وكل ذي ناب من السباع مما سواه فهو بالنص ليس بمحرّم فيكون
اباحة شرعية قلنا مالم يتعلق به الخطاب اصلا داخل فيه فلا فل الاباحة
الاصلية فهو المتيقن لا ان الفرق يذنه وبين التقرير مشكل فتأمل منه
(٣) قوله وصح قولي الشافعي الخ اختلف اصحاب الشافعي فقليل
المراد لمنع عقلا ونسبه السبكي الي الحارب المحاسبي وعبدالله بن سعيد
والعلاسي وقيل المراد سمعا وهو قول أبي حامد وابي اسحاق الاسفراني
وأبي الطيب الصعلوك كذا في التقرير منه (٤) قوله ليس في القران الخ ان

ونسخ بآية التحويل وكذا^(١) حرمة المباشرة في ليالى رمضان
^(٢) نسخ بقوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الاية وتجويز كون
 الناسخ سنة او كون المنسوخ من منسوخ التلاوة فمع بعده
 جدا مندفع بان معلوم التقدم او التأخر محكوم عليه بالنسخية
 او المنسوخية اجماعا قالوا اولاً لتبين للناس فهميين والبيان
 لا يرفع قلنا البيان بمعنى التبليغ ولو سلم فانما لا يرفع بمبينه
 لا بغيره وثانياً فيه تنفير للناس قلنا اذا علم انه مبلغ فقط فلا نفرة
 (مسئلة) يجوز نسخ الكتاب بالسنة^(٣) خلافا للشافعي قطعاً لنا
 ممكن لذاته وليس ممتنعاً بالغير لان الاصل عدمه واستدل بان

في شرح المنهاج انه ثابت بقوله اقم الصلاة لانه مبين بفعله عليه السلام منه
 (١) قوله حرمة لمباشرة الخ في شرح المختصر ومنه نسخ صوم يوم عاشوراء
 بقوله فمن شهد منكم الشهر فليصمه قول وفيه نظر منه

(٢) قوله نسخ بقوله احل لكم الخ لقائل ان يقول الحكم فيما يكون
 من شأنه النسخ به لا مطلقاً وايضاً الكلام في النسخ بالذات ولا جماع
 في الاستلزام اقول التحقيق ان الناسخ في الحقيقة ماهو الموجب في
 الحقيقة انما هو الكلام النفسي والدال عليه كما انه يكون وحياتلوا كذلك
 غير المتلوم من الوحي واما الاجماع فانما يكون دليلاً على الدليل فتأمل منه
 (٣) قوله خلافا للشافعي قطعاً الخ اي ليس له الا قول واحد بالمنع كما

(١) لا وصية لو ارث نسخ الوصية (٢) للوالدين والاقرين وقول جماعة بل الناسخ آية الموارث مرجوح فانها لا تعارضه واعترض بانه من الآحاد فلا يجوز اتفاقا الا ان يدعي الشهرة وهو الاقرب لتلقى الامة لها بالقبول فيجوز النسخ به حيثئذ على مذهب الحنفية لكن قال أبو زيد لم يوجد في كتاب الله ما ينسخ بالسنة الا من طريق الزيادة قيل الاوجه ان يقال (٣) الاجماع على الحكم المتأخر دليل وجود الناسخ وليس بقرآن فهو سنة أقول لو تم لدل على جواز النسخ بالآحاد بان يقال ليست بمتواترة والا

قال الامام م (١) قوله لا وصية الخ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لو ارث قال الترمذي حسن صحيح كذا في التقرير منه (٢) قوله للوالدين : قال كتب عليكم اذا حضر احدكم لموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقرين بالمعروف منه (٣) قوله جماعة الخ منهم الجصاص وفخر الاسلام وصدر الشريعة بل الزجاج ادعي الاجماع ورد بان الناسخ فرع التعارض والتدافع اذ لا تدافع لانه يمكن الجمع بان تكون الوصية من الثلث والارث من الباقي وبه قال الفقيه ابوالليث وغيره منه (٤) قوله الاجماع الخ في التقرير هذا ما عليه طائفة من العلماء منهم مشائخنا ابو منصور الماتريدي وصدر الاسلام وصاحب الميزان وابوالليث السمرقندي وبه ظهر عدم تمام

علمت فهو من الآحاد الا ان يقال لعله كان متواترا عند المجتهدين
 الحاكين بالنسخ لقرب زمانهم قالوا اما نسخ من آية الاية والسنة
 ليست بخير ولا مثل ولا أن الله أت بها قلنا ربما يكون الثابت
 بالسنة خيرا للمكلف والله الآتى والابدل لقوله قل ما يكون
 لى ان أبدله من تلقاء نفسى ان اتبع الا ما يوحى الى
 ﴿مسئلة﴾ الاجماع لا يكون منسوخا ولا ناسخا عند الجمهور اما
 الاول فلما قول اتفاق الكل على حكم من غير تأقيت يدل على انه
 حسن او قبيح لا يحتمل السقوط والالجاز الاختلاف عادة
 واستدل بان نسخه بالظنى خلاف المعقول وبنقل قاطع متأخر
 لا يتصور اذ لا اجماع الا بعده عليه السلام وبمقدم يجعله خطأ
 و باجماع آخر^(١) يمتنع اذ لا ولاية للامة على قطع الدوام وادراك
 الانتهاء وفيه نظر اذ زمان نسخ ما ثبت بالوحي وان انتهى لوفاته
 صلى الله عليه وسلم لكن زمان نسخ ما ثبت بالاجماع لم ينته لبقاء
 انعقاده فلا يمتنع ظهور انتهاء مدة حكمه للمجتهدين الراسخين

دعوى الزجاج الاجماع على ان فرض الوصية نسخه آيات المواريث
 منه (١) قوله يمتنع الخ قد ابطال فى شرح المختصر بلزوم ان يكون

بتبدل المصلحة^(١) فيجوز ان يجمع على خلاف ما اجمع عليه سابقا لا ان يكون اجماع الصحابة فانه اقوي لا ينسخ باجماع من بعدهم^(٢) وبه صرح فخر الاسلام قالوا لو اختلفت الامة على قولين فاجماع على ان المسئلة اجتهادية فاذا اجمعوا على احدهما بطل جواز الاخذ بكل قلنا وسلم الاجماع فلا نسخ لان الاول مشروط بعدم القاطع وانتفاء الشروط بانتفاء الشرط ليس من النسخ^(٣) فتأمل واما الثاني فللحنفية انه لا مدخل للرأى في انتهاء مدة الحكم في علمه

احد الاجماعين خطأ وهو منقوض بالنسخ في المتواترين كما سيحي منه (١) قوله فيجوز الخ في التحرير ان هذا التوجيه لا يتأتى الا على القول بجواز الاجماع لا عن مستند اقول فيه نظر ظاهر لان الحجة الاجماع لا المستند ولا يلزم من نسخه نسخه على انه يجوز ان يكون قياسا فتأمل منه (٢) قوله وهو صرح فخر الاسلام الخ اورد انه قال الصحيح ان النسخ به لا يكون الا في حياة النبي عليه السلام والاجماع ليس حجة في حياته فهذا تناقض واجيب بان المراد من النسخ الكتاب او السنة بالاجماع اما نسخ الاجماع بالاجماع فيجوز عنده منه (٣) قوله فتأمل : اشارة الى انه لا يقال ان كل حكم بقاؤه مشروط بانتفاء ضده الطاري فيلزم انتفاء النسخ مطلقا لانا نقول كما سيحي ان كليهما يصلحان للتعارض عند اتحاد زمان فيتناسخان عند التعاقب وما نحن فيه لا يصلح للتعارض

تعالى بل بالوحي اقول لعل المستند معرف فافهم ولغيرهم ان كان عن نص فهو النسخ والاجماع كاشف والا فان كان الاول قطعياً فالاجماع خطأ وان ظني لم يبق مع الاجماع لزوال شرط العمل وهو الرجحان بالقطع وفيه ان كون النسخ بالنص دونه يبطل حجته لانه حينئذ النص هو الحجة وانه ربما كان النص غير معلوم التأخر بخلاف الاجماع وان النسخ لا يوجب الخطأ كما في المتواترين وانه يستلزم عدم جواز نسخ الاحاد بالمتواتر اقول لو قيل الاول اما قطعي او ظني لكفي وحينئذ اندفع الاولان ثم المتناسخان هما المتعارفان او اتحد زمانهما والتلعي والظني لا يتعارضان فلا نسخ بينهما ونسخ الاحاد بالمتواتر انما هو بمعنى عدم البقاء وكذلك الاجماع متلاش في^(١) زمان القطعي فلا يمارضه فلا نسخ وحينئذ اندفع الاخير ان فافهم قالوا اولاً^(٢) اجاب عثمان حجبها قومك يا غلام قلنا معناه مجاز بالاجماع وهو ليس نسخاً بالاجماع ولو سلم

تدبر منه (١) قوله في زمان القطعي ا: وذلك لان الاجماع باجماع الآراء من المجتهدين ومن شرط الرأي ان يكون مخالفاً للقطعي منه (٢) قوله اجاب عثمان: قال ابن عباس عثمان كيف تحجب الام بالاخوين وقد قال تعالى (فان كان له اخوة فلامه السدس) والاخوان ليسا

فهو دليل على النسخ وثانياً سقط سهم المؤلفه باجماع الصحابة في زمن أبي بكر الصديق قلنا من قبيل انتهاء الحكم لا انتهاء العلة حتى قيل الاغتراز الآن في عدم الدفع اليهم^(١) وهذا لا يسمى نسخاً لانه انتهاء جلي * مسألة * القياس لا يكون ناسخاً ولا منسوخاً عند الجمهور أما الأول فلانه لا ولاية للامة ولا مجال للرأى ولهذا لا يعطل النسخ وأما الثاني فلان شرط العمل به رجحانه وقد زال بوجود المعارض فلا رفع قالوا التخصيص في الزمان كالتخصيص في الاعيان قلنا ممنوعة اذ لا مجال للرأى في ذلك الا انتهاء واول علم الحكم منوطاً بمصلحة ثم علم ارتفاعها فكسهم المؤلفه (مسألة) اذا نسخ حكم الاصل لا يبقى حكم الفرع وهذا ليس نسخاً وقيل يبقى ونسب الى الخفية لانه ان نسخ الاصل الغاء للعلة فيرتفع الفرع والا لكان عن غير دليل ولو بقاء قالوا الا الفرع تابع للدلالة وهي باقية لا لحكم الاصل وهو المنتفى قلنا لزم من انتفاء الاصل انتفاء

اخوة فقال حجبتها: منه (١) قوله وهذا لا يسمى نسخاً: اعلم ان النسخ لا يجري في القياسين مع قيام الاصلين اما عند منسوخية الاصل فيبطل القياس رأساً كما سيحكي لانه انما يكون باعتبار التقدم والتأخر ولا

الحكمة المعتبرة شرعا وثانيا رفع حكم الفرع قياسا على رفع حكم الاصل من غير جامع قلنا بل بانتفاء العلة المعلوم بانتفاء حكم الاصل (مسئلة) المختار جواز نسخ الاصل دون الفحوى وبالعكس وقيل لا بالعكس وقيل بمنعها لنا أما الاول ^(١) فربما كان الفحوى اقوى كالضرب من التأفيف واما الثانى فلجواز ظنية اللزوم فيجوز التخلف ولهذا اصح اقتله ولا تستخف به قالوا الاصل ملزوم

عبرة لهما فيهما بل الاعتبار للمعارضة ثم الترجيح وحينئذ لو كان القياس ناسخا فلا ينسخ الا المنصوص ولو بالاجماع ولا مجال للرأي في ذلك كيف ومن شرط وجوده عدم النص بنفي الحكم ولو كان منسوخا فانما ينسخ مما سواه من النص وهو معارض ومبطل لوجوده فلا يرفع لانه فرع المعارضة فاندفع ما في التحرير وما في شرح الشرح من وجوه الدخل في هذه المسئلة كما يظهر الرجوع اليهما ثم لا حاجة الى تقسيم القياس الى القطعي والظني كما فعل ابن الحاجب وغيره لان القياس من حيث هو قياس لا يكون الا ظاهريا منه (١) قوله فربما كان الفحوى اقوى الخ وذلك كما قال الشافعي بكفارة العمد بنص الخطأ كما مر فيجوز ان ينسخ كفارة العمد مع بقاء نص الخطأ وهذا يندفع ما في التحرير ان التفصيل بين الاصل والفحوى حق على اشتراط الاولوية في المسكوت

والفحوى لازم ويجوز انتفاء الملزوم وبقاء اللازم دون العكس قلنا ذلك اذا كان اللزوم عقلا قطعاً وهو غير لازم قالوا الفحوى لازم والاصل متبوع ولا ملازوم بدون اللازم ولا تابع بدون المتبوع قلنا التبعية في الدلالة الباقية لا في الحكم وقد يقال على تقدير المساواة بين الاصل والفحوى كما هو تجويز الحنفية وكثير من الشافعية يكون كالقياس فلو نسخ ايجاب الكفارة لاجماع لا يبقى للاكل ثم الفحوى يكون ناسخاً وقد ادعى الامام الرازي والآنمدي الاتفاق فيه ونقل ابواسحق الشيرازي وابن السمعاني الخلاف وكذا اختلف في نسخ مفهوم المخالفة بدون الاصل وبالعكس وفي كونه ناسخاً كذا في التقرير (مسئلة) مذهب الحنفية والحنابلة واختاره ابن الحاجب لا يثبت حكم الناسخ^(١) بعد تبليغ جبريل قبل تبليغه عليه السلام الى الامة لنا لو ثبت قبل التبليغ كان التبليغ

لان نسخ الاصل يكون برفع الاعتبار قدر المنطوق وجاز بقاء المفهوم بقدر قوته بخلاف القاب اذا لا يتصور اهدار الاشد واعتبار مادونه فتفكر منه ﴿١﴾ قوله بعد تبليغ جبريل ا: اذا اوحى الله تعالى الى جبريل ولم ينزل او نزل ولم يبلغ الى النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتعلق به حكم اتفاقا اذا بلغ اليه عليه السلام لا في الارض بل في السماء كعرض خمسين

تأخير عن وقت الحاجة وواقعة اهل قباء فانهم استداروا وما
أعادوا واستدلوا بأنه يوجب تحريم شيء ووجوبه في وقت
واحد لان حكمه تحريم العمل بالاول والمنسوخ واجب العمل مالم
يعتقد ناسخه حتي لو عمل به لعصي أقول منقوض بما اذا بلغه واحد
(١) فتأمل وايضا لا نزاع في عدم وجوب الامتثال بل في الثبوت
في الذمة فيمكن التدارك كما في النائم لصحة التمكن والعصيان
لقصد المخالفة كما في وطء الزوجة بقصد الاجنبية وثانيا لو ثبت
لثبت قبل تبليغ جبريل لاتحادهما في عدم علم المكلف وفيه ان
النبي صلى الله عليه وسلم على الارض من جنس البشر فيمكن العلم
بالفحص عنه قالوا احكم تجدد وتعلق وعدم العلم غير مانع كما اذا
بلغ الى مكلف ما قلنا التمكن معتبر (٢) دفعا للتكليف بالحال وهو

صلاة ليلة المعراج ثم رفع فقيل يحتمل الاختلاف اما اذا بلغ اليه عليه السلام
علي الارض فاما ان يبلغ الي مكلف ما ولم يبلغ بعد فذكر في الكتاب
اتفاقا واختلافا هـ منه (١) قوله فتأمل : اشارة الي ان الفرق بالممكن
وعدمه غير مانع لا شتران عدم العلم ووجوب العمل بالمنسوخ مالم يعلم
بالناسخ فتدبر منه (٢) قوله دفعا للتكليف : اعلم انه اذا بلغ الي مكلف
ثبت حكمه في حق الجميع اتفاقا والعجب انه كيف غفل عنه ابن الهمام

يحصل بالتبليغ الى واحد بخلاف ما قبله وقد يقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الواحد فيه يحصل التمكن اقول اذا بلغ الي واحد دل على حصول زمان التمكن بخلاف ما اذا لم يبلغ والا لزم تأخير التبليغ الواجب فافهم ﴿مسئلة﴾ زيادة عبادة مستقلة ليست نسخا للمزيد عليه وعن بعضهم ايجاب صلاة سادسة نسخ لانه يبطل وجوب المحافظة على الوسطى وحله ان الوصف عقلي ولا يلزم بطلان الموصوف اما زيادة جزء كالتغريب في الحد او شرط كالايان في رقة اليمين فهل هو نسخ فالحنفية نعم والشافعية والحنابلة واكثر المعتزلة لا وعبد الجبار ان غير المزيد عليه حتى لو فعل كما كان وجب استثنائه كزيادة ركعة او كتخير في ثلاث بعده في ثنتين فنسخ بخلاف زيادة التغريب على الحد^(١) وغلط هنا بن

فاستدل في التحرير علي نفي ثبوت الحكم بما في الصحيحين انه عليه السلام وقف حجة الوداع فقال رجل يا رسول الله لم اشعر فحلفت قبل ان اذبح قال اذبح ولا حرج الحديث فتأمل منه ﴿١﴾ قوله وغلط هنا : حيث جعل زيادة عشرين علي ثمانين في الحد وزيادة التغريب علي الجلد مما يغير المزيد عليه مع ان الوجود ليس كالعدم ها فانه لو جلد في يوم ثمانين وفي اليوم الذي يليه عشرين كان صحيحا وعليه فقس منه

الحاجب وقيل ان رفع حكما شرعيا فنسخ واختاره الامام الرازي والآمدى أقول مرادهم انه لا يضبط كليا لا نفيا ولا اثباتا فاندفع ما في التنقيح انه كلام خال عن التحصيل لان كل احد يعترف به واما رفع مفهوم المخالفة كفى المعلوفة زكاة بعد في السائمة فنسبته الى الحنفية سهو من ابن الحاجب ^(١) الا تقديرا لنا المطلق دل على الاجزاء مطلقا لانه كالعام بدلا والتقييد ينافيه فيرفع حكما شرعيا ولهذا امتنع عندنا الزيادة بخبر الواحد على القاطع كالطهارة ^(٢) للطواف وكثير مما في المختصر ان زيادة غسل عضو في الوضوء او ركن في الصلاة ليس بنسخ ساقط لان تحقق الامثال لم يبق بل بالكل فتدبر قالوا تخصيص لانه اهون قلنا المطلق

﴿١﴾ قوله الا تقديرا : اشارة الى ما اعتذر به بعضهم انه اراد انهم لو قالوا بمفهوم المخالفة كان رفعه نسخا عندهم وابعده منه ما في التلويح انه لا لاماخذة في ذلك علي ابن الحاجب لماسلم من عاداته في الاختصار بالسكوت عما هو معلوم فهو في حكم المستثنى منه

﴿٢﴾ قوله للطواف : بما روي عنه عليه السلام الطواف بالبيت صلاة الا ان الله تعالى احل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق الا بخير علي قوله وايطوفوا بالبيت العتيق منه

لا يدل الا على الماهية من حيث ^(١) هي هي والتخصيص فرع الدلالة على الشخصيات لفظا كما مر اما نقص جزء أو شرط من العبادة فنسخ له اتفاقا وهل هو لها فالنختار لا وقيل نعم وعبد الجبار في الجزء نعم وفي الشرط لا ولعله زعم ان النزاع في نسخ المجموع ففصل وليس كذلك بل في الباقي لنا لو كان نسخا للباقي لافتقر الى دليل آخر وهو باطل اتفاقا قالوا ثبت حرمتها بلا جزء أو شرط ثم ارتفعت بالنقص قلنا ^(٢) حرمتها بدونه معناه وجوبه فيها فاللازم نسخه والكلام في نسخ الباقي وقد يجاب بان الزائل وجوب الزيادة فهي باقية على الجواز الاصلى فارتفع حكم شرعي لا الى حكم شرعي فلا يكون نسخا كذا في شرح المختصر وفيه انه مع مخالفته لجواز النسخ لا الى بدل وصدق تعريفات النسخ عليه منقوض بالمنقوص فافهم (خاتمة) يعرف النسخ بالنقص ومنه كنت نهيتكم عن زيارة القبور الا فزوروها وبالاجماع وبضبط التاريخ

﴿١﴾ قوله من حيث هي هي : المراد بالحشية نفي التعدد سواء كان للماهية المطابقة او للمقيدة بقيد الوحدة المطابقة انني افرد المنتشر كما مر منه ﴿٢﴾ قوله حرمتها بلا جزء : بان نسخ الجزء والشرط هل يستلزم نسخ الجزء الآخر او المشروط ام لا منه

فيقبل قول الصحابي هذا سابقاً ما قوله هذا نسخ^(١) فعند الحنفية لا الشافعية لكن قالوا اذا تعارض متواتران فقالوا هذا نسخ احتمال الرد لرجوعه الى نسخ المتواتر بالآحاد روايته والقبول ففعل النسخ المتواتر والا حاد دليله ومالا يقبل ابتداءً قد يقبل ما لا^(٢) كشاهدي الاحصان قيل فيه ان قول الصحابي ذلك جاز ان يكون اجتهاداً لا نقلاً عنه عليه السلام أقول في المتواترين النسخ لازم لا عن اجتهاد فمن الصحابي ليس الا بيان السبق وهو اتفاق ومن ههنا تبين أن القبول هو المقبول وابن الحاجب محجوب عنه فتوقف فيه ثم لا يعرف بالبعدية في المصحف ولا بحداثة سن الصحابي ولا بتأخر اسلامه ولا بالموافقة للبراءة

(١) قوله فعند الحنفية الخاي فيقبل عند الحنفية لا يخفى انه لا مجال للرأي في النسخ فلا يعلم الا بالسماع فيحمل قول العدل عليه فاندفع ان تعينه قد يكون عن اجتهاد نعم للمجتهد الترجيح لاحد المتعارضين بالرأي وهو ليس من النسخ تدبر منه (٢) قوله كشاهدي الاحصان : فانه يقبل الشاهدان في الاحصان ويثبت لهما ويترتب عليه الرجم لافي (٥ - متن مسلم)

الاصلية فيدل علي التأخر لان التأسيس خير من التاكيد وهو ضعيف لانه نسخ بالاجتهاد مع ان كونه مباحا شرعيا فائدة زائدة^(١) والحنفية يؤخرون المخالف لئلا يتكرر الرفع وهذا ترجيح في التعارض لاتعيين للناسخ فتدبر (الاصل الثاني السنة) وهي لغة العادة^(٢) وههنا^(٣) ما صدر عن الرسول غير القرآن من قول وفعل وتقرير كذا في شرح المختصر أقول القراءة الشاذة^(٤) ليست بقرآن ولا خبر عند الشافعية ولذا لم تكن حجة

الرجم فانه لا يثبت الا بشهادة اربعة بالزنا وكذلك شهادة النساء في الولادة وان ترتب عليها النسب الي غير ذلك منه (١) قوله يؤخرون : اي مخالف الاباحة لاصلية عن موافقها بناء علي ما تقدم ان رفع الاباحة لاصلية نسخ عندهم فلو قدم المخالف على الموافق كان هناك رفعان ولو اخر المخالف عنه لم يكن الا رفع واحد وكان الموافق تأكيذا للاباحة لاصلية منه (٢) قوله وههنا : اي في الاصول واما في الفقه فقيل النافلة وقيل ما واظب عليه عليه السلام مع الترك احيانا وتفصيله في كتب الفقه منه (٣) قوله ما صدر عن الرسول : اي ما ظهر عنه بقرينة استثناء القرآن فحينئذ يدخل الحديث القدسي فيها منه (٤) قوله ليست بقرآن : يمكن ان يقال ان المراد بغير القرآن غير ما روي بعنوان القرآنية وفيه ما فيه منه

فيرد تقضا عليهم وأما اعتقاد الخيرية وجمل الحجية مشروطة بالنقل بعنوان الخيرية فلا يخفى وهنه (مسئلة) اختلفوا في عصمة الانبياء قبل النبوة وهي عدم قدرة المعصية أو خلق مانع غير ملج فالاكثر على انه لا يمتنع عقلا ذنب مطلقا خلافا للشيعة مطلقا والمعتزلة الا في الصغيرة وأما الواقع فالمتوارث انه لم يبعث نبي قط أشرك بالله طرفة عين ولا من نشأ فحاشا سفيها (انا) لا مانع في العقل من الكمال بعد رفع المانع بعناية ورياضة (قالوا) فيه احتقار فتنفر الناس فلا يتأتى حكمة الارسال (قلنا) مبني على القبح العقلي ولو سلم فلا نسلم الملازمة لان بعد صفاء السريرة وحسن السيرة تنعكس الحال على أن المعجزة جاذبة وأما بعد النبوة فالاجماع على عصمتهم عن تعمد الكذب لدلالة المعجزة على صدقهم أما غلطا فمنع الجمهور لما مر وجوز القاضي فمنع دلالتها على الصدق مطلقا^(١) بل اعتقادا (قيل) يلزم عدم الوثوق في التبليغ اذ لا دليل للسامع وأجيب اللازم التنبيه فاذا عدم فهو الدليل

(١) قوله بل اعتقادا : اي بحسب اعتقادهم لا يكذبون بل قصدهم لا يكون

وأما غير الكذب من الكبائر والصغائر الخسيسة فلا اتفاق على عصمتهم عن تعمدها سماعاً وعقلاً وعلى تجويزها سهواً إلا الشيعة وجاز تعمد غيرها بلا اصرار عند أكثر الشافعية والمعتزلة ومنعه الحنفية (أقول) وهو الحق فإن صغيرتهم كبيرة ألا ترى مباحات العوام سيئات الأبرار وحسنات الأبرار سيئات المقربين وجوز والزلة فيهما بأن يقصد المباح فيلزم معصية كوكب موسى القبطي (فاتون) وتقرن بالتذنية من الفاعل أو من الله تعالى ثم اعلم أن حجية السنة موقوفة بالنسبة إلى علي السند وهو الأخبار عن طريق المتن (والخبر) قد اختلف في تحديده فقل لا يحد فالنزالي لعسره وإنما يعرف بالقسمة والمثال كما قال في الوجود والعلم والاكثر لأن علمه ضروري وهو المختار فإن كل أحد يعلم بالضرورة أنه موجود ومطلق^(١) الخبر تمام ماهية هذا الخبر^(٢) وقد يحجب بأن

الصدق منه (١) قواه تمام ماهية : فيه دفع لما ورد أن الاستدلال بضرورة الخاص على ضرورة المطلق إنما يتم لو كان المطلق ذاتياً للخاص وذلك لأن كل طبيعة نوع بالقياس إلى حصصها فتدبر منه (٢) قواه وقد يجب : اعلم أن هذا الجواب ذكره القوم في العلم وأجراه ابن الحاجب .

حصول شيء كفا في الحضورى غير تصوره كفا في الحصولى فلا يلزم من ضرورة نسبة الوجود اليه ضرورة تصور النسبة وفيها النزاع كذا فى شرح المختصر أقول قد مر أن الخبر حكاية والحكاية إنما تكون بصورة المحكى عنه مطابقة أولا فكما أن صورة المحكوم عليه وبه حاكيتان عنهما كذلك النسبة الذهنية حاكية عن النسبة الواقعية كاشفة عن ربطها فى نفس الامر ولهذا قالوا لا بد فى القضية من ثلاث تصورات فاذن هذا الخبر حاصل بذاته بالعلم الحصولى فكان^(١) متصورا بالكنه فكان المطلق كذلك لان الذاتى ضرورى الثبوت فى مرتبة الذات الا أنه يفيد تصورا لکنه اجمالا

ومن تبعه هنا ولم يتنظروا انه إنما يجري فيما كان له نحو ان من الافراد بان يكون بعضها حاصل بالعلم الحصولى وبعضها حاصل بالعلم الحضورى كالعالم ونحوه اما فيما كان له نحو واحد بان يكون حصولا فقط فلا وذلك كالخبر وهو القضية المعقولة فانه لا يكون حضوريا لانه لا كلام فى النسبة الواقعية بل فى النسبة الحاكية والحكاية انما تكون بصورة المحكى عنه منه (١) قوله متصورا بالكنه : فيه دفع لما ورد على الدليل انه انما يتم لو كان الخاص متصورا بالكنه وهو ممنوع وذلك لان معنى تصور

لان امتياز الصورة فرع تصور الذات تفصيلا فتأمل وقد استدل
بالتفرقة بينه وبين غيره ضرورة والجواب أن التفرقة لا تقتضي
التصور بل يكفي الحصول ولا الكنه بل يكفي بوجه ما (أما المحددون)
فالقاضي والمعتزلة كلام يدخله الصدق ^(١) والكذب أو رد كلام
الله تعالى والاولى كل خبر فان الصادق صادق دائما والكاذب
^(٢) كاذب دائما والجواب المعني يحتملها عقلا بالنظر الى حقيقته
النوعية أو المراد كما صرح به القاضي دخولهما اللغة فانها لا تأتي ^(٣) ولا

الشيء بالكنه تصوره بذاته لا بوجبه فإذا كان الخبر حاصلًا بذاته بالعلم
الحصولي كان متصورًا بذاته بلا شبهة منه (١) قوله يدخله الخ قيل
يمكن أن يجاب بأن المراد دخول الصدق والكذب معًا في ماهيته وذلك
بأن يكون دخول كل منهما في فرد آخر أقول يلزم أن يكون خبرية خبر
موقوفًا على خبرية فرد آخر وهما متصفان بنقيض ما تصف به الآخر ولو
فرض خبران صادقان فقط أو كاذبان فقط لم يكن خبرًا وذلك كما تري
منه (٢) قوله كاذب دائمًا الخ والسرفيه أن المطلقة دائمة الصدق بل
الممكنة ضرورية الصدق نعم تحققهما ليس دائمًا ولا ضروريًا فتوقف
شارح الشرح في هذا المقام من عدم الفرق بين صدق القضية وتحقيقها
نه (٣) قوله ولا يأتي الخ وذلك لأن دلالة اللغة لو فرضت تعالية فاللغة

ينافي ذلك ما تقرر أن المدلول الصدق والكذب احتمال عقلي فتدبر^(١) وأما الأيراد بالدور وقال ابن الحاجب لا جواب عنه فمن دفع بأنهما ضروريان أو هما مطابقة النسبة للواقع وعدمها وقيل ما يحتمل التصديق والتكذيب هربا من الدور وهو وارد لأنهما الحكم بالصدق والكذب كذا في شرح المختصر وقد يقال بل المراد الإيجاب والسلب على ما صرح به ابن سينا وقال أبو الحسين كلام يفيد بنفسه نسبة فيخرج نحو قائم مع أنه^(٢) كلام عنده

لا تبنى عن دخولهما في الخبر لأن الحكم بامتناع اجتماعهما ليس من وظيفة اللغة بل من شأن العقل فكيف وهي جعلية صالحة للتخلف تدبر منه (١) قوله وأما الأيراد بالدور الخ أن قلت بعد تسليم اعتبار المعرف في المعرف كيف يصح الجواب عن الدور بالضرورة قلت إذا كان الصدق مثلا ضرورياً كان معرفته موقوفة على معرفة الخبر اجمالا فاللازم توقف معرفة الخبر تفصيلا على معرفته اجمالا وليس فيه دور تدبر منه

(٢) قوله مع أنه كلام الخ لأنه عرف الكلام بأنه المنتظم من الحروف المتميزة المتواضع عليها وهو يشمل الكلمة وغيرها وأراد بالانتظام من الحروف ما يتناول الانتظام من الحروف المقدرة ليتناول مثل ق كذا قيل أقول يرد مثل الباء وهمزة الاستفهام وأخراج البسائط تحكم تأمل منه

(١) وليس بخبر لا لما زعم ابن الحاجب أنه يفيد النسبة لكن لا بنفسه بل مع الموضوع بل لان المراد افادة وقوع النسبة أولا وقوعها ولا يرد نحو قم على ما وهم ابن الحاجب بناء على أن قيامك مطلوب أو أطلب منك القيام مفاد منه لانه ليس بنفسه فانه لازم عقلي وليس معنى وضعيا وهو المراد كما صرح به في المعتمد (٢) تأمل وما ليس بخبر من الكلام انشاء ومنه الامر والنهي والاستفهام والتمني والترجي والقسم والنداء وتسمية الجميع بالتنبيه كما في المختصر غير متعارف (مسئلة) صيغ العقود والفسوخ (٣) هل هي انشاء أو اخبار اعلم انه لا خلاف في أن

(١) قوله وليس بخبر الخ رد لانه خلاف ما صرح به المعروف ولان افادة النسبة الي ذات ما لا يحتاج الي ضمنية كما هو المشهور واما النسبة التامة فلا ينفيدها بل المجموع تدبر منه (٢) قوله تأمل الخ اشارة لي بما قيل ارادة المدلول الوضعي يخرج المجازات في الاخبار ولو عمم في الوضع لم يخرج قم والاولي ان يراد بقوله بنفسه أن يكون هو مستعملا فيه بذاته فيخرج نحو قم ويدخل المجازات منه (٣) قوله كما ظن في شرح الشرح حيث قال في الفرق بين الانشاء

مدار الفتوى على اللفظ والمناط حقيقة المعنى النفسي كالسفر
والمشقة لكن دلالة لفظ بيعت مثلاً على المعنى الموجب وهو
الحادث في الذهن عند أحداث البيع أما بالعبارة بأن نقل
عن المعنى الخبري إليه شرعاً فهو إنشاء وعليه الشافعية أو بالاعتضاء
بأن يكون حكاية عن تحصيل البيع وهو متوقف على حصول المعنى
الموجب فهو لازم متقدم وحينئذ هو اخبار وعليه الحنفية بل
الجمهور كما في التقرير وليس بين الحكاية والمحكي عنه تغاير بالاعتبار
كما ظن في شرح الشرح لنا الصيغة والنقل لما ثبت قالوا أولاً لا
خارج لها بل البيع مثلاً يقع بيعت وثانياً لا تحمل الصدق والكذب

والاخبار عما في الذهن ان الانشاء معناه حدوث البيع بهذا اللفظ
والاخبار معناه حدوث البيع بما في الذهن من الكلام النفسي اللفظي
الذي عبر عنه بهذا اللفظ فان قيل فعلي هذا يتحد الواقعي والنفسي الذي
هو مدلول الكلام فيمتنع المطابقة اني هي الصدق قلنا متغايران بحسب
الاعتبار وهو الاضافة الى اللفظ وعدمها فتلك النسبة القائمة بالنفس من
حيث انها مدلول اللفظ مطابقة لما لا من هذه الحيشة بل من حيث هي
ثابتة في النفس انتهى ولا يخفى عليك ان الفرق على تقريرنا هو ان الحاكي

والجواب بل لها خارج من الكلام ^(١) تطابقه ^(٢) وثالثا لو كان خبرا
لكان ماضيا فلم يقبل التعليق والتوقف وهو باطل اجماعا أقول القيد
مغير كما في سائر الاخبارات والانشآت ألا ترى النهار موجود يدل
على الوقوع فلما علق بشرط لا يوجد الا بعد وجوده وكذلك أنت
طالق على الانشائية طلاق في الحال وبعد التعليق ليس كذلك ثم لما
كان المعنى الموجب من مقتضيات الخبر كان تعليقه مستلزما لتعليقه

النسبة المدلولة بالكلام للنظري والمحكي عنه هو المعنى الایقاعي الثابت
بالاقتضاء وبينهما تغاير بالذات كما هو شأن الانواع المتخالفة تدبر منه
(١) قوله تطابقه الخ لم يقل أولا تطابقه لان من المعلوم ان ما يجري فيه المطابقة
يجري فيه الالمطابقة فاكفي بذكر المطابقة اختصارا لان في شرح
الشرح ان هذا خبر يعلم صدقه بالضرورة كما اذا خبر ان في ذهنه صورة
كذا لانه ممنوع بل لا فرق بين الاخبار عما في الذهن وعما في الخارج في
احتماله الكذب نعم بينهما فرق بان المتكلم في الاول اعرف من المخاطب
وذلك لا يوجب عدم احتماله الكذب هذا منه (٢) قوله وثالثا الخ ينقض
الثالث بانه لو كان انشاء لكان موجد المدلولة حين تلفظ به فلم يقبل
التعليق لان تعليق الواقع بعالم يقع بعد لا يصح ويجاب بان في صورة التعليق
كان اللفظ محدثا للمعلق بشرط وجود ما علق عليه لا مطلقا منه

ولهذا قلنا التعليق يمنع السببية كما مر^(١) وقد يجاب بأنه اخبار عن وقوع تعليق الطلاق مثلاً في الذهن وهو ليس بشيء لأن الماضي انما يدل على وقوع مصدره ورابعاً يلزم عدم الفرق بينه خبراً أو انشاءً وهو باطل ولذلك لو قال للرجعية طلقتك سئل أقول مرة اخبار عما حصل به اقتضاء وأخري ليس كذلك وقد يقال الفرق انه اخبار عن الذهن مرة وأخري عن الخارج^(٢) وفيه ما فيه ثم الخبر عند الجمهور اما صادق أو كاذب لانه اما مطابق للواقع أولاً وما قيل كل اخباري كاذب ليس بصديق ولا كاذب والا كان كاذباً وصادقاً معاً فقد ذكرنا الجواب عنه في السهم وقال النظام لانه اما مطابق للاعتقاد أولاً تمسكاً بقوله تعالى^(٣) ان المنافقين

(١) قوله وقد يجاب الخ المجيب التفتازاني وعبارته في شرح الشرح انه ماض بمعنى انه ثبت في ذهنه تعليق الطلاق فالتقابل للتعليق في التحقيق هو ما في الذهن واللفظ اخبار عنه واعلام به انتهى منه (٢) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى مناقشة وهي ان نحو فعل اخبار عن فعل المتكلم وليس فعله الا احداث المعنى الموجب وانما وجوده في الذهن لا في الخارج تدبر منه (٣) قوله ان المنافقين الخ (قال الله تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله

لكاذبون وأجيب انهم كاذبون في الشهادة أوفي ادعائهم العلم أوفي زعمهم الباطل والجاحظ أثبت الواسطة قائلًا^(١) اما مطابق للخارج أولا وكل منهما مع اعتقاد أنه كذلك أولا والثاني منهما ليس بكذب ولا صدق واحتج أولا بقوله (أقترى على الله كذبا أم به جنة) قسموا اللامطابق الى مامع اعتقاد وهو الكذب والي مالميس معه وهو كلام أهل الجنة قلنا قيم للاقتراء فيجوز ان يكون كذبا ويجوز أن لا يكون خبرا وثانيا بقول عائشة في عبد الله ما كذب ولكنه وهم قلنا تريد عمدا وذلك شائع لما تقرر أن الافعال التي من شأنها أن تصدر عن قصد واختيار اذا نسبت الى ذوى الارادة تبادر منها صدورها عن قصد وان لم يكن داخلا في مفهومها وفي شرح المختصر والذي يحسم النزاع الاجماع^(٢) على ان اليهودي اذا قال

والله يعلما انت رسول الله والله يشهد ان الما فقين الكاذبون (منه) قوله اما مطابق للخارج اما لان المقصود من الخبر لا زمه اوفي ضمن الشهادة لا شعارها عرفا بالعلم وعلي هذا فالمراد بقوله في الشهادة استمرارها وبالجملة فالجواب باربعة وجوه منه (٢) قوله علي ان اليهودي الحق اقول لا ينبغي ان

الاسلام حق حكمنا بصدقه واذا قال خلافه حكمنا بكذبه
وأیضا الخبر اما يعلم صدقه ضرورة بنفسه وهو المتواتر أو
بغيره وهو الموافق للعالم الضروري مثل الواحد نصف
الاثنين أو نظرا كخبر الله تعالى والرسول وأهل الاجماع
والموافق للنظر الصحيح في القطعيات أو يعلم كذبه وهو كل خبر
مخالف لما علم صدقه أو لا يعلم شيء منهما فقد يظن احدهما كخبر
العدل والكذب وقد يتساويان^(١) كالمجهول وقال بعض الظاهرية
كل ما لا يعلم صدقه يعلم كذبه كخبر مدعى الرسالة^(٢) وهو باطل
لا استلزامه ارتفاع النقيضين المستلزم لاجتماعهما في اخبار مجهولين

قول اليهودي ذلك مثل قول المنافق انك رسول الله فلا جمع علي هذا
مع الخلاف في ذلك مستبعد وحاصله استبعاد الاجماع بمرحق وصدق
باعتقادنا ولا كلام فيه فتدبر منه ﴿١﴾ قواه كالمجهول: اي المجهول مطبقا
لا من يتدين حرمة الكذب ولم يعلم عدالتهم وقيل المراد من المساواة ان لا
يكون الظن باحدهما ظنا معتدا به معتبرا والا فالظاهر من حال الخبر
المجهول ان يكون صادقا في خبره انتهى منه ﴿٢﴾ قواه وهو باطل لا استلزامه
: اعلم ان شارح المختصر الزم عليهم اجتماع النقيضين وبينه بعض الفضلاء

بنقيضين أقول هذا مبني على أن مطابقة الواقع معتبر في العلم
وحيث أن يكون التقسيم غير حاصر إذا الأخبار المطابقة للجهل
المركب ليس فيه علم ولا ظن ولا شك فتدبر وأما تكذيب مدعي
الرسالة فإنه بخلاف العادة وهي توجب العلم قطعا وقيل ظنا وأيضا
متواتر إن كان خبر جماعة يفيد العلم بنفسه لا بالقرائن المنفصلة
بخلاف اللازمة من أحوال في الخبر والمخبر والمخبر عنه ولذلك
يتفاوت عدد التواتر والافخبر الواحد فإن رواه واحد فهو الغريب
وإن رواه اثنان فهو العزيز وليس شرطاً للصحيح ولا للخارجي
في الصحيح وإن رواه ثلاثة أو أكثر فالمشهور والمستفيض

بأن اللازم في أخبار مجهولين بنقيضين ارتفاع النقيضين وهو يستلزم
اجتماعهما أو من كذب كل واحد من النقيضين يلزم صدق الآخر ولما
اعتبر في حد العلم المطابقة للواقع يلزم تحققهما في الواقع انتهى أقول هذا
البيان حسن لكن لم يعلم منه وجه اختياره الاجتماع مع أن الاجتماع
والارتفاع متساويان في الاستحالة والوجه في ذلك أن اجتماع النقيضين
كما أنه محذور في نفسه كذلك محذور نظرا إلى الفرض لأن ما فرض
كذبه لزم صدقه وليس كذلك ارتفاع النقيضين تدبر واشكر فإنه من
سوانح الوقت منه

﴿١﴾ وقيل الى الثلاثة عزيز وما زاد فمشهور والاصل ههنا يقضى على
الاكثر فاذا روي واحد في موضع ما واثنان او ثلاثة في آخر فهو
غريب وعند عامة الحنفية ما ليس بمتواتر آحاد ومشهور وهو ما
كان آحاد الاصل متواتر في القرن الثاني والثالث مع قبول الامة
وجعله الجصاص قسما من المتواتر مفيد العلم نظرا والاتفاق على ان
جاحده لا يكفر بل يضل ويوجب ظنا كأنه اليقين فيقيد به مطلق
الكتاب كآية الجلد بعدم الاحصان برجم ما عزو وكثير والاحاد
ما ليس احدهما (مسئلة) العلم بالمتواتر حق ^(٢) خلافا للسمنية

﴿١﴾ قوله وقيل الى الثلاثة : قال القاضي ابوبكر في شرح البخاري ان العزيز
شرط البخاري واورد ان حديث الاعمال لم يروه غير عمر واجاب بانه
خطب به عمر علي المنبر بمحضرة الصحابة فلولا انهم يعرفونه لانكروه
واعترض عليه بانه لا يلزم من سكوتهم سماعهم من غيره ولو سلم في عمر منع
في تفرد علقمة عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن
سعيد به عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند المحدثين كذا في النخبة
انتهى منه ﴿٢﴾ قوله خلافا للسمنية : اشارة الى ان ليست السمنية طائفة
مقابلة للبراهمة كما يفهم من شرح المختصر وغيره (وسونات) اسم صنم

من البراهمة هم عبدة سومنات وهو مكابرة ضرورة العلم بالبلاد
 النائية والامم الخالية قالوا الا انه كاجتماع الجمع على طعام واحد
 وهو ممتنع عادة وثانيا يجوز الكذب على كل فكذا على الكل
 لأنه هو مجتمعا وثالثا يؤدي الى التناقض اذا اخبر جمعان بنقيضين
 ورابعا يلزم تصديق اليهود او النصارى فيما نقلوه عن موسى
 او عيسى عليهما السلام انه قال لاني بعدى وخامسا نجد
 التفاوت بينه وبين قولنا الواحد نصف الاثنين وهو دليل
 (١) احتمال النقيضين (والجواب) اجمالا انه تشكيك في الضروري
 كشبه السوفسطائية اما تفصيلا فعن الاول قياس مع الفارق
 وجود الداعي وهو العادة ههنا وعدمه ثمة وعن الثاني قد يخالف
 حكم الكل حكم كل فلا اجتماع اثر الا تري ان كلا من النقيضين

كان بالهند كسره محمود الغزنوي والسوم بلغة الهند القمر والنات المولي
 كان ذلك الختم بصورة القمر فسموه بهذا الاسم منه
 ١ قوله احتمال النقيضين الخ فيه دفع لما في شرح الشرح وغيره ان
 هذه الشبهة تنفي افادة التواتر العلم الضروري فلا يجري فيه الجواب
 اجمالي ووجه الدفع ظاهر انتهى منه

مقدور بخلاف الكل وعن الثالث ان تواتر النقيضين محال عادة
وعن الرابع ان ابتداءه ليس كوسطه وعن الخامس لانسلم ان
العلوم لا تتفاوت ولو سلم فالتفاوت للأنس وعدمه (مسئلة) الجمهور
على ان ذلك العلم ضروري^(١) بالعادة ومال الغزالي الى انه من قبيل
قضايا قياساتهم معا وهو قريب وقال الكعبي وابو الحسين والامام
نه نظري وتوقف! ارتضي والا مدى (لنا) لو كان نظريا لا فتقر
لى توسط المقدمتين والعلم بالمتواترات المذكورة ليس كذلك قيل
لا اعتقاد يتقوى بتدريج والقوة البشرية قاصرة عن ضبط ذلك
لتعمل الحاصل اولا بالفكر والذهن لم يحفظ كيفية حصوله اقول
ذا اخبر الجسم الغفير دفعة حصل العلم بفترة فلا تدرج ولا ترتيب
^(٢) فتأمل واستدل لو كان نظريا لم يكن الخلاف فيه بهتا

(١) قوله بالعادة الخ فيه اشارة الى دفع ما يوهمه كلام التفنازاني في شرح
لشرح أنه ضروري اولي ولا يخفى فساد منه (٢) قوله فتأمل الخ اشارة الى
ما تقرر ان سnoch المبادي ان كان دفعة فالحاصل من البديهيات وان كان
تدرج وترتيب فمن النظريات فليجر مثل ذلك ههنا فتأمل منه
(٦٠ - متن مسلم)

(١) ويرد عليه أنه يجوز أن يكون من النظريات الجلية التي لا يتطرق اليها المخالفة كالحسابيات والهندسيات (قالوا) أولا لا يحصل العلم الا بعد العلم بانه خبر في المحسوس عن جماعة لا داعي لهم الي الكذب وكما كان كذلك كان صادقا (والجواب) أن وجود صورة الترتيب لا يوجب الاحتياج اليها فانها ممكنة في كل ضروري مثلا الأربعة زوج والكل أعظم من الجزء (وثانيا) لو كان العلم ضروريا لعلم أنه ضروري بالضرورة فلم يختلف فيه والجواب لو كان نظريا لعلم نظريته بالضرورة والحال أن بداهة البديهي يجوز أن تكون نظرية ولو سلم فلا تستلزم الوفاق لجواز الخفاء فتدبر (مسئلة) للتواتر شروط فمن زعم نظريته اشترط تقدم العلم بها فانها تعدد المخبرين تعددا يمنع التواطؤ على الكذب عادة ومنها الاستناد الى الحس فلا تواتر في العقليات ومنها استواء جميع الطبقات في مبلغ يفيد اليقين ومنها كونهم

(١) قوله يرد عليه الخ أقول يمكن أن يجاب بان مرادهم لو كان نظريا لم يكن التشكيك فيه في بادي الرأي مثل تشكيك السوفسطائية وليس كذلك الحسابيات والهندسيات فانها انما لا تقبل المخالفة بعد الاطلاع علي مقدماتها

عالمين بالخبر عنه^(١) اذ لا علم الا عن علم وقال ابن الحاجب هذا الشرط ممالا يحتاج اليه لانه ان أريد علم الجميع فباطل لجواز أن يكون بعضهم ظاناً وان أريد البعض فهو لازم من القيود الثلاثة عادة لانها لا تجتمع الا والبعض عالم به قطعاً (أقول) أريد شقائنا وهو الجميع الذي يحصل به عدد التواتر في كل طبقة ولزوم هذا من القيود الثلاثة^(٢) ممنوع قيل لو كان اشتراط الملزوم مغنياً عن اشتراط اللازم أغني اشتراط الاول عن الآخرين لانه اذا بلغ عدد الخبرين حداً يمنع العقل الاتفاق على الكذب لا يكون ذلك الا في المحسوس ويلزم استواء الوسط

القطعية لافي بادي الرأي تدبر منه (١) قوله اذ لا علم الخ أقول هذا مسلم اذا كان العلم الحاصل بالتواتر نظرياً أما اذا كان ضرورياً فنقوض بالجزئيات وبالتواتر المعني فان اجتماع الظنون فيها بعد الذهن بقبول العلم بالعادة فتأمل منه (٢) قوله ممنوع الخ وذلك لان اللازم من الاول وجود مبالغ التواتر في طبقة ومن الثالث وجوده في جميع الطبقات ومن الثاني الاستناد الى الحس ومن الجائز ان يكون المستند اليه الظن كما اذا روي شبح من بعيد فيظن انه زيد فاللازم من مجموع القيود الظن بالخبر عنه لا العلم به فلا بد من شرط رابع ليحصل العلم تدبر انهي منه

والطرفين أقول المراد من الاول وجود المبلغ في طبقة ما
وأما في جميع الطبقات فمن الشرط الثالث والمراد بمنع العقل
منعه بعد وجود سائر الشرائط وحينئذ ظهر أن الاول
ليس بملزوم للاخيرين هكذا ينبغي أن يفهم ثم اختلف في أقل
العدد فقيل أربعة قياسا على شهود الزنا وقيل خمسة قياسا على
اللعان وقطع القاضي بنى الاربعة اذ لو افاد اليقين لم تحتج شهود
الزنا الى التزكية وذلك بناء على ما قاله ووافقه ابو الحسين ان
كل عدد افاد علما بواقعة لشخص فثله يفيد العلم بغير تلك الواقعة
لشخص آخر^(١) وفيه ما فيه وتردد في الخمسة ويرد عليه ان وجوب
التزكية مشترك الا ان يقول^(٢) فارقا كل خمسة صادقة تفيد العلم
فاذا لم تفد في الزنا علم ان فيهم كذوبا فالتزكية تعلم صدق الباقي
وهو النصاب بخلاف الاربعة فتدبر وقيل سبعة قياسا على غسل

(١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى انه انما يتم بعد المماثلة من كل وجه وتحققها في
الشهادة والرواية وفي شهود الزنا مطلقا منوع تدبر منه (٢) قوله فارقا الخ فيه
دفع لما قيل ان التردد في الخمسة يناfi التزام كونها مفيد العلم في بعض الاوقات
وذلك لان الالتزام انما هو حين الفرق والتردد انما هو تعارض

الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات وقيل عشرة لقوله تلك
عشرة كاملة وقيل اثنا عشر عدد تقباء بني اسرائيل وقيل عشرون
قال تعالى عشرون صابرون وقيل اربعون قال عليه السلام خير
السرايا اربعون وقيل خمسون قياسا على القسامة وقيل سبعون
لاختيار موسى وقيل ازيد من ثلثمائة عدد أهل بدر وقيل مالا
يحصرهم عدد والمختار عدم تعيين الاقل التقطع بالعلم من غير علم
يعدد مخصوص^(١) لا متقدما^(٢) ولا متأخرا ولا سبيل الى علمه
عادة لان الاعتقاد يتقوى بتدريج خفي كالعقل والقوة البشرية
قاصرة عن ضبط ذلك قيل لعل العدد المخصوص شرط في الواقع
ولا يلزم منه العلم به قبل أو بعد أقول الكلام في التعيين والتحديد
وهو فرع العلم به ولو سلم فالعدد يقل بقوة اطلاع المخبرين
^(٣) كدخايل الملك ومظنة السامعين وقرب الوقائع عقلا فكل
اقل يمكن منه الاقل فتأمل * ثم قد شرط قوم ومنهم فخر الاسلام

الدياين فلا يافى فتأمل منه (١) قوله لا متقدما عند من قال ان العلم الحاصل
بالتواتر نظري (٢) قوله ولا متأخرا عند من قال ان العلم الحاصل به ضروري منه
(٣) قوله كدخايل : جمع دخولون ودخولون الرجل دخيل بينه وبين مذهبه

العدالة والاسلام لئلا يرد اخبار النصارى بقتل المسيح والجواب
منع الاستواء ولو اخبر اهل قسطنطينية بقتل ملكهم حصل
العلم نعم ذلك دخیل في تقليل العدد ومؤكد لعدم التواطؤ أما
الشرطية فكلاً^(١) ومن ههنا قالوا ان التواتر ليس من مباحث
علم الاسناد واشترط الشيعة المعصوم فيهم واليهود أهل الذلة
وقوم أن لا يحويهم بلد وقوم اختلاف النسب والدين والوطن
والكل باطل للعلم بالعلم بدون ذلك (مسئلة) كثرة الآحاد
المتفقة في معنى ولو التزاما توجب العلم بالقدر المشترك وهو
التواتر المعنوي وذلك كوقائع حاتم في عطاياه وعلى في حروبه
فيعلم السخاوة والشجاعة مع أن شيئاً من تلك الجزئيات لم
يتواتر (أقول) ههنا اشكال موقوف على مقدمة وهي أن الكلى
إذا كان كل واحد من افراده جائز العدم انفراداً ومعا كان

وجميع اموره انتهى منه (١) قوله ومن ههنا قالوا : اقول من ثمه يلزم ان
ثلاثيات البخاري رباعيات لانها من البخاري اليها متواترة والمتواتر
ليس من مباحث علم الاسناد فكانت كما سمعنا من البخاري مشافهة فلم
يرد الا واسطة واحدة فاحفظ فان هذه اللطيفة لم تجدها من غيري والله
الموفق انتهى منه

أيضاً جائز الانتفاء والا لزم جواز^(١) المثل الافلاطونية فنقول
هنا كذلك أما انفرادها بفرض وأما معافلانه^(٢) لا علاقة بينها
بحيث يلزم من انتفاء واحد منها وجود الآخر وغاية ما يقال
أنه معلوم لا لأن أحدها صدق قطعاً بل بالعادة وذلك كما
في التجريبات والسر أن اجتماع الظنون بعد الذهن عادة لقبول
العلم فتفكر (فائدة) المتواتر من الحديث قيل لا يوجد وقال ابن
الصلاح الا أن يدعى في حديث من كذب على متعمداً فليتبوأ
مقعده من النار فان رواه أزيد من مائة صحابي وفيهم العشرة
المبشرة وقد يقال مراده التواتر لفظاً والا لحديث المسح على
الخفين متواتر رواه سبعون صحابياً وقيل حديث أنزل القرآن
على سبعة أحرف متواتر رواه عشرون من الاصحاب وقال ابن

- (١) قوله المثل الافلاطونية : هي الحقائق المجردة عن التعينات كلها
ولما قال بوجودها افلاطون في الخارج كما نقلوا النسبة اليه واذ قد كان
وجودها باطلاً بالضرورة اولوا كلامه كما بين في موضعه انتهى منه
(٢) قوله لا علاقة : اقول يمكن ان يقال ان الانتفاء معامنوع لانه وان كان
لا علاقة بينهما فيجوز ان يكون الاجتماع اثر فلا يعدم الكل دفعة الا تري انه
ينقلب العلم جهلاً وذلك كما في المتواتر فانه يجوز الكذب على كل واحد

الجوزى تتبعت الاحاديث المتواترة فبلغت جملة منها حديث الشفاعة وحديث الحساب وحديث النظر الى الله تعالى في الآخرة وحديث غسل الرجلين في الوضوء وحديث عذاب القبر وحديث المسح على الخفين هذا (فصل) في الآحاد (مسئلة) الاكثر على^(١) أن خبر الواحد ان لم يكن معصوما لا يفيد العلم مطلقا وقيل يفيد بالقرينة وقيل خبر العدل يفيد مطلقا فعن أحمد مطرد وقيل لا يطرد لنا كما أقول ان دلت القرينة قطعا كالعلم بخجل الخجل ووجل الرجل فالعلم بها وان ظنا فمن الظنين لا يلزم العلم^(٢) وفيه ما فيه واستدل لو أفاد لا أدى الى التناقض اذا^(٣) أخبر

مع عدم جوازه على الكل ولا علاقة فافهم انتهى منه^(١) قوله على ان خبر الواحد : اى النزاع انما هو فيما لم يكن هناك دليل موجب للعلم وان تحققت الامارة سواء كانت لازمة او زائدة ومن هنا اتفقوا على انه لا بد في المتواتر من الجماعة فعلى هذا لا حاجة الى تقييد القرينة بالزائدة كما فعل ابن الحاجب انتهى منه^(٢) قوله وفيه ما فيه : اشارة الى انه يمكن ان يقال العلم بالقرائن بشرط الخبر فيحصل العلم بالمجموع وفيه ما فيه انتهى منه^(٣) قوله اذا أخبر عدلان : ينهض على من قال بالاطراد وأما على من لم يقل به فلا ينهض عليه ولعلهم لسخافة مذهبه لاشماله على التحكم لم يلتفتوا اليه

عدلان بمتناقضين وذلك جائز بل واقع والواجب تخطئة المخالف
بالاجتهاد وهو خلاف الاجماع وأجيب بان المحفوف بالقرائن
يستحيل عادة في المتناقضين ولم يقع في الشرعيات ولو وقع
خطأنا المخالف (قالوا) لو أخبر ملك بموت ولده وكان في النزاع
مع صراخ وانتهاك حرم ونحوها^(١) لقطعنا بصحته قلنا العلم ثمة
بالقرائن لا بالخبر وأجيب بانه لولا الخبر لجوزنا موت شخص
آخر كذا في المختصر أقول لو لم يرتفع هذا الجواز بالقرائن
فارتفاه بالخبر وهو يحتمل الصدق والكذب محل نظر
قالوا يجب العمل به^(٢) اجماعا وقد قال تعالى ولا تقف^(٣) ما ليس لك
به علم وان يتبعون الا الظن قلنا أولا المتبع الاجماع وهو قاطع
كذا في المختصر (أقول) الظاهر أنه اجماع على العمل به لا عمل

منه (١) قوله قطعنا : لقائل ان يقول الاعتقاد مسلم واما العلم المستلزم للثبوت
في الواقع فلا نسلم الا ترى انه لو أخبر الملك بعد ذلك بانه لم يمت ولده
وانما اشتبه علي الخبر والحاضرين وقامت القرينة صح منه (٢) قوله اجماعا :
اعلم ان من لم يقل بالاطراد فعليه يقول عند الاحتجاج بهذا الوجه انه
يدل على افادته العلم في الشرعيات فقط تدبر منه (٣) قوله ما ليس لك به علم
الخ اقول لا يبعد ان يحمل العلم على المعرفة والاعتقاد فيعم والظن على

بالاجماع بدليل العمل به في حياته عليه السلام وثانيا الآية مخصوص
 باصول الدين فان الظن واجب الاعتبار بالعمليات وثالثا كما
 أقول لو تم لدل على بطلان الرأي وأفاد العلم (فرع) ابن الصلاح
 وطائفة زعموا أن رواية الشيخين البخاري ومسلم تفيد العلم
 النظري للاجماع على أن للصحيحين مزية وهذا بخلاف^(١) مقاله
 الجمهور لان جلالة شأنهما وتلقي الامة لكتايبهما والاجماع
 على المزية لو سلم لا يستلزم ذلك غاية ما يلزم أن أحاديثهما أصح
 الصحيح هذا (مسئلة) بعض ما ينسب الى الرسول صلى الله عليه
 وسلم^(٢) كذب لقوله سيكذب على ولان منها ما يعارض العقل
 ولا يقبل التأويل^(٣) وقد يمثل له برواية لا يبقى على ظهر الارض

الشبهة والتردد فلا يعم وكل منهما معني لغوي لهما منه (١) قوله بخلاف مقاله
 الجمهور الخ كيف ولو افاد العلم لوجب تخطئة المخالف بالاجتهاد وهو
 خلاف الاجماع الاتري ان مالكا يقدم القياس على الخبر مطابقا كما
 سيجي منه (٢) قوله كذب الخ قال ابن عدي لما اخذ عبد الكريم
 الوضاع يضرب عنقه قال لقد وضعت فيكم اربعة آلاف حديث احرم
 فيها واحل كذا في شرح النخبة منه (٣) قوله وقد يمثل له الخ اشارة الي
 انه غير مرضي لانه يقبل التأويل بان المراد ان الموجودين الآن

بعد مائة سنة نفس منقوسة وسببه نسيان الراوي أو غلظه أو اتباع الهوى وفي نخبة الفكر عن بعض الكرامية والمتصوفة^(١) اباحة الوضع في الترغيب والترهيب وهو خطأ لان تعمد الكذب من الكبائر واففقوا على تحريم رواية الموضوع الا بيانه لقوله عليه السلام من حدث غنى بحديث يري أنه كذب فهو أحد الكاذبين (مسئلة) اذا أخبر بحضرة عليه السلام فلم ينكر فالظاهر الصدق لا القطع كما ظن لاحتمال أنه ما سمع أو ما فهم أو رأي تأخير الانكار أو عدم افادته وأما تجويزه صغيرة فبعيد^(٢) كخلاف العادة (مسئلة) اذا أخبر بحضرة خلق كثير فامسكوا عن تكذيبه يفيد ظن صدقه وان لم

لا يتجاوزون المائة وهذا لم يظهر كذبه منه (١) قوله اباحة الوضع الخ ومنه ماروي عن أبي عصمة نوح بن أبي مريم انه قيل له من اين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة فقال اني رايت الناس قد اعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقته أبي حنيفة ومعاذ بن محمد بن اسحاق فوضعت هذد الاحاديث حسبة منه (٢) قوله كخلاف العادة الخ اشارة الى الالتزام علي ابن الحاجب فانه جعل العادة في المسئلة الآتية موجبا للقطع وفي هذه المسئلة جواز الصغيرة مع انها خلاف عاداته

يكن خبر غريب ولا حامل على السكوت فيفيد القطع
بالعادة وهذا تواتر سكوتي (مسئلة) اذا اُجمع على حكم يوافق
خبر ايدل على الصدق قطعا عند الكرخي وأبي هاشم والبصري
قالوا والا احتمل الاجماع الخطأ ومنعه غيرهم لانه يفيد القطع
بحقية الحكم ولا يستلزم القطع بصدق السماع فتدبر (مسئلة) قيل
من المقطوع خبر العلماء ماين محتج به ومؤول له لانه اجماع
على القبول وهو ضعيف (مسئلة) بعض الزيدية بقاء النقل مع
توفر الدواعي على ابطاله يدل على القطع بصحته وليس بشيء
(مسئلة) اذا انفرد واحد بما تتوفر الدواعي اليه وفي سبب العلم
شاركه خلق كثير^(١) يقطع بكذبه خلافا للشيعه زاعمين النص
الجلي على امامة علي (لنا) العادة قاضية به كما لو انفرد بالخبر عن
قتل الخطيب على المنبر بمشهد من أهل المدينة قالوا الحوامل

صلي الله عليه وسلم يقينا تدبر منه (١) قوله يقطع بكذبه الخ ان قيل يلزم
فسق الصحابي لان كذب الخبر مستلزم لكذب الخبر قلنا يجوز السهو
والنسيان والغلط في السماع والنقل بالمعني بحسب فهمه وبالجملة ان كان
له عذر صحيح فذلك والافتلزم والحكم بعدالة الصحابي ظني معتبر

على الكتمان لا يمكن ضبطها فالسكوت ساكت ألا تري
 (١) لم ينقل النصاري كلام عيسى في المهد ونقل انشقاق
 القمر وتسبيح الحصى والطعام وحنين الجذع وسعي الشجرة
 وتسليم الحجر والغزاة وكثير من الفروع المختلفة آحادا
 (والجواب) أن شمول حامل للكل الاقاصى والادانى فى كل
 زمان وفى كل مكان منتف عادة وأما كلام عيسى والمعجزات
 فلو كثر مشاهدوها لتواترت كما قيل فى انشقاق القمر
 وحنين الجذع والا فغير محل النزاع على ان القرآن مغن
 (قيل) التحقيق أن أعجازه لكمال البلاغة فلا يعلمه الا الأفراد
 من البلغاء الذين لم يوجدوا فى كل عصر فكون القرآن
 مستمرا لا يغنى عن ذكر تلك المعجزات أقول البلاغة صفة
 لازمة فما دام وجودا معجز (٢) وفى ذكر المعجز الموجود

مالم يوجد دلائل عدمه منه (١) قوله لم ينقل النصاري الخ بهذا اندفع
 تجويز ان يكون لهم فائدة فى عدم النقل او خوف او غير ذلك فلا يعلم
 الكذب قطعا اتهمى منه (٢) قوله وفى ذكر المعجز : الا تري لو فرض
 الانحصار فى القرآن وكان مقتضيا لكفى ذكره فكيف لا اذا كان

كفاية لاريب فيه وأما الفروع فليست مما تتوفر الدواعي على نقله مطلقاً (مسئلة) خبر الواحد فيما يتكرر وتعم به البلوى كخبر ابن مسعود في مس الذكر لا يثبت الوجوب دون اشتهار أو تلقى الامة بالقبول كحديث التقاء الختانين عند عامة الحنفية خلافاً للاكثر (لنا) لو صح^(١) لأدى الى بطلان صلاة الاكثر وهو معلوم البطلان وما في شرح المختصر من أن بطلان الصلاة يكون فيمن بلغه خاصة فأقول مندفع بما تقرر أن الحكم اذا بلغ الى مكلف ثبت في حق الجميع اتفاقاً (واستدل) العادة تقضي في مثله بالالقاء الى الكثير (ورد) بالمنع اذ اللازم العلم به ويكفي فيه رواية البعض مع تقرير الآخرين قالوا أولاً قبلته الامة في تفاصيل الصلاة قلنا ان كانت من

موجودا على ان خفاء وجه الاعجاز لا يستلزم خفاء الاعجاز لان كل واحد يعلم ان الاتيان بمثله خارج عن طاقته وان لم يعلم وجهه فتدبر منه (١) قوله لادى الى البطلان : ليس المقصود ان في مثله يجب القاؤه عليه السلام الى عدد التواتر حتي يمتنع كما في شرح المختصر بل المراد انه لو صح هذا الخبر ونحوه لزم بطلان صلاة من تلقاه بالقبول وهم

السنن^(١) كفعل اليدين ورفعهما فلا نزاع أو من الأركان الاجتماعية
فبقاطع أو الخلافية كخبر الفاتحة فإن اشتهر أو تلقى فقلنا
بالوجوب والافقيه النزاع وكذا المقدمات فتدبر وثانياً قبلتموه
في الفصد والقيمة قلنا ليس مما يتكرر ويعم حتي يشتد الحاجة
وثالثاً قيل فيه القياس وهو دونه قلنا القياس يوجب الظن
بخلاف خبر الواحد فيما تم به البلوى إلا إذا اشتهر أولم يخالف
وقد يقال عموم البلوى يقتضي عادة سبق معرفة حكمه على
القياس أقول لا تكليف إلا بعد ظهور الرأي فلا حاجة قبله
اكتفاء بالاباحة الأصلية (مسئلة)^(٢) التعبد بخبر الواحد العدل
جائز عقلاً خلافاً للجبائي أنا كما أقول أنه إيجاب العمل بالراجع
وهو معقول واستدل بأنه لا يلزم من فرض وقوعه محال^(٣) وفيه
ما فيه قالوا أولاً ممتنع بالغير لأنه يؤدي إلى تحليل الحرام

الأكثر وانتفاء اللازم ظاهر منه (١) قوله كفعل اليدين الخ عند القيام
من النوم رواه أبو هريرة منه

(٢) قوله التعبد الخ وهو أن يوجب الشارع العمل بمقتضاه علي
المكلفين منه (٣) قوله وفيه ما فيه الخ إشارة إلى المنع لأن الخصم

وتحريم الحلال عند كذبه والى اجتماع النقيضين عند تساوي
 الخبرين قلنا منقوض بالتعبد بالمفتى والشاهدين والحل ان قلنا
 باصابة كل مجتهد فالحق متعدد وعلى اتحاده فالمخالف بظن
 المجتهد ساقط عنه اجماعا وعند التعارض التكليف بالوقف
 وثانيا لو جاز لجاز في العقائد وتقل القرآن وادعاء النبوة من غير
 معجزة والجواب منع الملازمة للفرق عادة وقد يمنع بطلان
 اللازم لان المنع شرعي (مسئلة) التعبد بخبر العدل واقع خلافا
 للروافض وطائفة ثم الجمهور على أنه بالسمع وأحمد وأبو الحسين
 البصري والقفال وابن شريح بالعقل أيضاً لنا ولا كما أقول
 كلما كان قول الرسول قطعاً يجب العمل قطعاً والظن
 بالملزوم يستلزم الظن باللازم فيجب كظاهر الكتاب ان
 قيل لعل الملزوم القطع قلت العلم ليس بشرط في ثبوت الحكم
 بل التمكن اتفاقاً فافهم^(١) وثانيا اجماع الصحابة وفيهم على دليل

يدعي استلزامه للمحال كما يظهر من دليله منه (١) قوله وثانيا الخ اشارة
 في ضمن التقرير الي دفع ماورد اولا انه اثبات الشيء بنفسه وثانيا منع
 العمل به بل اتفاق وثالثا عمل البعض لا يكون حجة ما لم يكن اجماعا.

ما تواتر عنهم من الاحتجاج والعمل به في الوقائع التي لا تحصى من غير تكبر وذلك يوجب العلم عادة لاتفاقهم كالقول الصريح فمن ذلك أنه عمل الكل بخبر أبي بكر الأئمة من قریش ونحن معاشر الانبياء لا نورث والانبياء يدفنون حيث يموتون^(١) وأبو بكر بخبر المغيرة في توريث الجدة وعمر^(٢) بخبر عبد الرحمن بن عوف في جزية المجوس وبخبر حمل ابن مالك في إيجاب الفرية بالجنين وبخبر الضحاك في إراث الزوجة من دية الزوج وبخبر عمر وبن حزم في دية الاصابع وعثمان وعلى بخبر فريضة في أن عدة الوفاة في منزل الزوج وابن عباس بخبر أبي سعيد بالربا في النقد راجعاً إلى غير ذلك مما لا يعد إلا بالتطويل (واعترض)

ورابعا العمل ببعض لا يثبت السكينة وخامسا انه اجماع سكوتي لا يفيد البعض منه ﴿١﴾ قوله وابو بكر الخ كان ابو بكر يري حرمان الجدة حتي روي المغيرة وابن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاها السدس منه ﴿٢﴾ قوله بخبر عبد الرحمن الخ روي انه قال عليه السلام سنوابهم سنة اهل الكتاب ولخير حمل بالخاء المهملة روي انه كانت عنده امرأتان رمت أحداهما الاخرى بحجر فالتقت جنيئا فقضي فيه (٧ - متن مسلم ثاني)

بانه أنكر أبو بكر على المغيرة حتى رواه ابن سبعة وعمر خبر
أبي موسى في الاستئذان حتى رواه أبي سعيد وعلى خبر ابن
سنان في المفوضة وكان يحلف غير أبي بكر وعائشة خبر ابن
عمر في تعذيب الميت بكاء أهله والجواب انما توقفوا عند الرية
ألا ترى أنهم عملوا بعد الانضمام وهو من الآحاد بعد (وثالثا)
تواتر أنه كان عليه السلام يرسل الآحاد لتبليغ الأحكام قيل
النزاع في وجوب عمل المجتهد والمبعوث اليهم^(١) كانوا مقلدين
أقول معلوم انه عليه السلام في تبليغ الأحكام الى الصحابة
المجتهدين ما كان يفتقر الى عدد التواتر بل يكفي بالآحاد
وهم كانوا مكافين (ورابعا) فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة
^(٢) الى قوله لعلمهم يحذرون فان الحذر انما يكون من الواجب
^(٣) والطائفة من كل فرقة لا تبلغ مبلغ التواتر واستبعد بان المراد

رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او امة منه (١) قوله كانوا مقلدين
الح لا يخفى ان في الايراد اعتبار المرسل اليهم المقلدون وفي الجواب
الصحابة المجتهدون منه (٢) قوله الى قوله لعلمهم الح قال الله تعالى فلولا
نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا
اليهم لعلمهم يحذرون منه (٣) قوله والطائفة الح الطائفة من الشيء القطعة منه

الفتوي ولو سلم فظاهر وهو لا يكفي ههنا ويدفع بان التخصيص
تحكم والعام قاطع وقد يدفع بالاجماع على وجوب اتباع الظن
وهو ضعيف لان من لم يكتف بالظن في الاصول لم يكتف
بالدليل الاجمالي لجريانه في الفروع (أقول) على ان الخصم يمنع
الاجماع مطلقا بل على ما هو قطعي المتن فافهم واستدل بقوله
تعالى ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا وهذا بناء على مفهوم المخالفة
وهو ظاهر واما المتشبهون بالعقل فمنهم من قال وجوب الاجتناب
عن المضار معلوم والعمل بالظن في تفاصيل مقطوع الاصل
واجب عقلا كاخبار واحد بمضرة طعام وسقوط حائط وهو
مبنى على حكم العقل على ^(١) أن الوجوب ممنوع بل أولى ومنهم
من استدل أولا ان صدقه مظنون فيجب احتياطا ويمنع كون
الاحتياط واجبا ألا ترى لم يجب الصوم بالشك وثانيا لو لم

او الواحد فصاعدا وأقلها رجلان منه ^(٢) بقوله ان الوجوب ممنوع
واما الجواب بان ذلك مسلم في العقلات ولا نسلم في الشرعيات ولو سلم
فالتقياس دليل ظني كما في المختصر تعسف كيف لا والخصم معتزلي يدعي
حكم العقل بذلك فهذا بعد تسايمه غير متوجه تأمل انتهى منه

يجب نخلت الوقائع عن الاحكام لان القرآن والمتواتر لا يفيان
(والجواب) منع الملازمة لان الحكم عند عدم الدليل عدم الحكم
بالشرع فيتوقف أو يعمل بالاباحة (أقول) علي أن في تشريع
الاجماع والقياس الوفاء بالاكثر فتدبر وقد يمنع بطلان التالى
عقلا قالوا أولا ولا تقف وان يتبعون الا الظن قلنا^(١) فيه ابطال
الشيء بنفسه لانه ظاهر فتدبر وتذكر ما تقدم (وثانيا) توقف
عليه السلام في خبر ذى اليمين حتي أخبره غيره قلنا للريبة
لان الانفراد من بين جماعة مظنة الكذب (مسئلة) عند الجمهور
خبر الواحد مقبول في الحدود وهو قول أبي يوسف والشيخ
الخصاص خلافا للكرخي والبصري وأكثر الحنفية (لنا)

﴿١﴾ قوله فيه ابطال الج وذلك لانه يلزم من العمل بظاهره عدم العمل
بظاهره وما يلزم منه تقيضه فهو باطل قيل للخصم ان يقول هذا العام
مخصص بما لا يكون قطعي المتن للاتفاق على صحة العمل بظاهر الكتاب
وانما النزاع في الخبر فيمكن لهم المنع عن التعبدية بظاهر الكتاب اقول
ليس مخصصا عندنا بالكتاب فقط بل بما يعم الخبر ايضا علي ان
التخصيص يقبل التعميم بالتعليل فليس ادعاء التخصيص بالكتاب
فقط الا منهم وهو تحكم لا يصلح للمحاجة فتأمل منه

عدل جازم في عمل فيقبل كغيره قالوا قال عليه السلام ادرؤا الحدود بالشبهات^(١) وفيه شبهة قلنا أولا المراد درء اللزوم لا اللازم وثانيا منقوض بالشهادة وبظاهر الكتاب وربما يتخلص عن الثاني بأن التعبد بالشهادة بالنص وظاهر الكتاب قطعي^(٢) لانتفاء الاحتمال الناشئ عن دليل فافهم (تقسيم للحنفية) محل الخبر^(٣) مطلقا اما حقوق الله تعالى وهي عقوبات أولا كالعبادات والمعاملات وهو حجة فيهما كما مر واما حقوق العباد فمافيه الزام محض كالبيع ونحوها فيشترط مع شرائط الرواية الولاية ولفظ الشهادة والعدد عند الامكان فلا عدد ولا ذكرورة في شهادة القابلة ولا اسلام في الشهادة على الكافر ومالا الزام فيه^(٤) كالوكالات والهدايا ونحوها فلا يشترط سوى التمييز مع

﴿١﴾ قوله وفيه شبهة: اي المعنى ان الاصل الحدود يدرأ لزومها بالشبهات المنفصلة في كتب الفقه وليس المراد انها يدرأ موجباتها بعد ما ثبت بطرقها تدبر انتهى منه ﴿٢﴾ قوله لا انتفاء الخ يعني ان القطعي كما يطلق على مالا يحتمل الغير اصلا كذلك قد يطلق على مالا يحتمله احتمالا ناشئا عن دليل وهذا هو المراد ههنا منه (٣) قوله مطاقا : سواء كان خبر النبي عليه السلام او غيره منه (٤) قوله كالوكالات : فان الشافعي واحدا لا يثبت الوكالة

تصديق القلب دفعا للخرج وكان عليه السلام يقبل خبر الهدية من البر والفاجر وما فيه الزام من وجه دون وجه كعزل الوكيل وحجر المأذون ونحوهما فالوكيل والرسول كما قبله وشرط في الفضولي العدد والعدالة خلافا لهما * وفي ^(١) وجوب الشرائع على من أسلم بدار الحرب قيل الأصح عدم اشتراط عدالة المخبر اتفاقا لانه رسول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وهو منقوض بالرواية (مقدمة) في شرائط الرواية فمنها التعقل للتحمل والأصح عدم التقدير بسن بل بفهم الخطاب ورد الجواب وللاداء الكمال ومعياره البلوغ سالما قياسا ^(٢) على

يخبر الواحد اصلا لانها تتضمن عقدا كغيره من العقود ولانه تسليط على مال الغير قلنا هو اثبات حق هو حق ان يتصرف لا الزام امر فانه مختار في القبول وعدمه فكان كقبول الهدية ممن ذكر انها ارسلت على يديه وهو محل الاجماع منه (١) قوله وفي وجوب الشرائع : صورته حربى اسلم في دار الحرب فاخبره انسان بما عليه من الفرائض ان كان المخبر عدلا او اخبره اثنان لزمته حتي لو ترك شيئا منها يكون عليه قضاء اجماعا وان كان فاسقا فان صدقه فكذلك وان كذبه فعلي الخلاف وقال شمس الاثمة السرخسي الاصح الخ انتهى منه (٢) قوله علي الشهادة

الشهادة ولقبولهم ابن عباس وابن الزبير والنعمان وأنسا بلا
استفسار وأما الاسماع للصبيان فغير مستلزم لاحتمال التبرك
والاعتیاد وقيل المراهق مقبول مع التحري وفي التحرير
المعتمد الصحابة ولم يرجعوا اليه (أقول) لا يلزم من انتفاء الدليل
انتفاء المدلول بل الوجه ^(١) تهمة عدم التكليف واعتماد أهل قباء على
أنس أو ابن عمر بسن البلوغ على الأصح ومنها ^(٢) الاسلام أداء
لقبول ^(٣) جبير في قراءة المغرب بالطور اجماعا قال تعالى ان جاءكم

: اعلم ان عدد قبول شهادة الصبيان مذهب الائمة الاربعة وعليه
عامة العلماء وما عن مالك من قبول شهادة بعضهم علي بعض في الدماء
قبل تفرقهم فمحمول علي الضرورة كالعرايا منه (١) قواه تهمة عدم : لان
الصبي وان قارب البلوغ وامكنه الضبط يحتمل ان يكذب لعلمه بانه غير
مكلف فلا يحرم عليه الكذب فلا اثم له فيه فلا مانع من اقدمه عليه
فلا يحصل ظن عدم الاقدام علي الكذب فلا يحصل ظن صدقه وهو
الموجب للعمل كالفاسق منه (٢) قواه الاسلام : وقبول ابي حنيفة
شهادة بعض الكفار علي بعض للضرورة بخلاف الرواية كذا في شرح
المختصر اقول بل ثبوت الولاية لهم فيما بينهم قال الله تعالى والذين
كفروا بعضهم اولياء بعض (٣) قواه لقبول جبير الخ عن جبير بن مطعم انه كان

فاسق وهو بالعرف المتقدم يم الكافر والفاسق والبدعة المتضمنة
كفراً كالتجسيم كالكفر عند المكفر كالفاضين وعند
غيره كالبدع الجلية وهي التي لم تكن عن شبهة قوية كفسق
الخوارج وفيها القبول^(١) عند الاكثر وهو المختار خلافاً لآمدي
ومن تبعه (لنا) ان تدينه يصده عن الكذب ومن ههنا قبل
شهادة أهل الاهواء الا الخطابية ولقوله صلى الله عليه وسلم
أمرت أن أحكم بالظاهر وما في المختصر أنه متروك الظاهر
بالكافر والفاسق المظنون صدقهما فمدفوع بانه غير واقع لان
القطع بالفسق يناق في ظهور الصدق فتدبر واستدل بان الصحابة
كانوا يقبلون قتلة عثمان شهادة ورواية وأجيب بمنع الاجماع
على القبول وعلى الوضوح بل جعل كفراً اجتهدوا قالوا^(٢) ان
جاءكم فاسق أقول لك أن تمنع كون المتدين من أهل القبلة

جاء فدء اساري بدر فسمع النبي عليه السلام يقرأ في المغرب الطور وكان
ذلك قبل ان يسلم منه^(١) قوله عند الاكثر: في فتح القدير لعل الاتفاق
علي قبول رواية الخوارج قال في صحيح البخاري اكثر منهم مع اعتقاد
العلو في الصحة منه^(٢) قوله ان جاءكم فاسق الفسق الترك الامر الله
والخروج عن طريق الحق فسقت الرطبة عن قشرها خرجت كالفسقة

فاسقا بالعرف المتقدم وأما غير الجلية كنتي زيادة الصفات
فيقبل اتفاقا الا ان دعا الى هواه * (ومنها) رجحان ضبطه وعدم
تساهله في الحديث ليحصل الظن ويعرف بالشهرة وبموافقة
الضابطين فان قيل لا يروي العدل الا ما يذكر ولذلك انكر
على أبي هريرة الا كثار قلنا لا يروي الا ما يعتقد تذكرة
لكن السامع لا يطمئن الا بضبطه وليس الانكار الا لان
الاكثار يخالف معه ذلك فافهم * (ومنها) العدالة حال الاداء
وهي ملكة التقوى والمروءة والدليل ترك الكبائر والمخل
بالمروءة * أما الكبائر فعن ابن عمر الشرك والقتل وقذف المحصنة
والزنا والفرار من الزحف والسحر وأكل مال اليتيم والعقوق
والاحاد أي الظلم في الحرم وزاد أبو هريرة أكل الربا وعلى
السرقه وشرب الخمر وقد زيد اليمين الغموس والاصرار على
الصغائر والقمار^(١) والطعن في الصحابة والسعي بالفساد وعدول

قيل ومنه الفاسق لانسلاخه عن الخير وفي القاموس ليس في كلام
جاهلي ولا شعرهم فاسق علي انه عربي هذا منه (١) قوله والظالم المراد
بالظلم الاظهار بالسب فيخرج المتبري لانه يعتقد دينا مرضيا عند

الحاكم عن الحق قيل وكل ما مفسدته كأقل ما روى مفسدة فدلالة الكفار على المسلمين أكثر من الفرار وقيل الكبيرة ما توعد عليه بمخصوصه*^(١) وما يخل صغائر دالة على خسة كسرقة لقمة واشتراط الاجرة على الحديث ومباحات مثلها كالأكل والبول في الطريق والحرف الدنية كالحياكة والصياغة ولبس الفقيه قباء* ثم العدد ليس بشرط خلافا للجباثي حتى يوجب في الزنا أربعة^(٢) إلا إذا أيد مؤيد وقد تقدم المأخذ ولا الحرية ولا الذكورة ولا

الله فلا ينافي ما مر من قبول شهادة أهل الأهواء كلهم إلا الخطابية منه (١) قوله وما يخل الخ أي بالمروءة وعرف بان لا يأتي الإنسان ما يعتذر منه مما يخسه عن رتبته عند أهل الفضل حكى في فتح القدير أن الفضل بن الربيع شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فشكاه إلى الخليفة فقال الخليفة إن وزيرى رجل دين لا يشهد بالزور فلم رددت شهادته قال لاني سمعت يوما قال للخليفة أنا عبدك فإن كان صادقا فلا شهادة للعبد وإن كان كاذبا فكذلك فعذره الخليفة والحق إن رده ليس لكذبه لانه مجاز عن القيام بالخدمة والتجوز ليس بمحذور ولذا وقع في القرآن بل رد لما يدل عليه خصوص هذا المجاز من اذلال نفسه وتملقه لاجل الدنيا ولما كان فيه هذا المعنى دقيقا عدل إلى الاعتذار بما يقرب من خاطر الخليفة هذا (منه) (٢) قوله إلا إذا أيد مؤيد فصل المؤيد بأربعة أواخر

البصر اقتداء بالصحابة ولا عدم القرابة ولا عدم العداوة لعموم الحديث ولا عدم الحد في قذف وعن أبي حنيفة خلافه وهو خلاف الظاهر لقبول أبي بكرة ولا الاكثار من الرواية ولا معرفة النسب اذ العدالة هي السبب ولا علم الفقه أو العربية أو معنى الحديث نعم أولى (واستدل في المختصر) بقوله صلى الله عليه وسلم نضر الله امرأ سمع مني حديثاً فوعى فرواه كما وعى أقول هذا دعاء للصادق في الرواية عدلاً ضابطاً أولاً والمقصود تحصيل ضابطة للسامع دفعا للريبة فالاستلزام ممنوع فتدبر * ولا الاجتهاد أيضاً خلافاً لبعض الحنفية عند مخالفة القياس من كل وجه كحديث المصراة (لنا) العدالة قالوا القياس معارض فقليل بل أضعف فأجيب احتمال عدم الفهم جائز (أقول) ذلك في الصحابي وهو من طال صحبته متبعاً بعيد والحق أن الترجيح عند التعارض بالقوة وهي غير مضبوطة وسيأتي (فائدة) اكتفوا في هذه الاغصان عن جميع الشروط بكون الشيخ مستوراً ووجود سماعه بخط ثقة موافق لأصل شيخه وهذا لحفظ السلسلة

آخر او موافقة ظاهر الكتاب او انتشاره بين الصحابة او عمل بعض

عن الانقطاع وأما لا يجاب العمل على المجتهد فلا بد (مسئلة)
 (١) مجهول الحال وهو المستور غير مقبول وعن أبي حنيفة (٢) قبوله
 واختاره ابن حبان والأصل ان الفسق مانع بالاتفاق كالكفر
 فلا بد من ظن عدمه لكن اختلف في أن الأصل العدالة
 فيظن أو الفسق فلا * فقل الفسق لانه أكثر وربما يمنع لان
 النزاع في الصدر الاول ولو سلم فيمنع في رواية الحديث فانهم
 ولان العدالة ملكة طارئة (٣) أقول العدالة وان كانت ملكة لكن
 المراد ههنا السلامة عن الفسق (أما أولا) فلرجحان الصدق

الصحابة بموجبه (منه) (١) قوله مجهول الحال الخ قال الطيلى من جهل
 عدائه ظاهرا و باطنا فلا يقبل اوجهل باطنا لا ظاهرا وهو المستور
 فالمختار قبوله وعليه العمل في أكثر كتب الحديث المشهورة لان امر
 الاخبار مبني على حسن الظن بالمسلم ونشر الاحاديث مطلوب ومعرفة
 الباطن متعذر أقول فيه مافيه فتأمل منه (٢) قوله قبوله الخ قال ابن
 الصلاح يشبه ان يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب
 الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين قدم العهد بهم منه
 (٣) قوله أقول العدالة الخ قال عليه السلام المسلمون عدول بعضهم على
 بعض الا محدودا في قذف ولهذا لم يكن السلف يسألون عن عدالة

بالسلامة مع الاسلام فيجب اعتباره (وأما ثانياً) فلما تقرر عند
الفقهاء أن الصبي اذا بلغ بالغ عدلاً فيقبل شهادته حتي يعصى
(وأما ثالثاً) فلأن الفاسق^(١) اذا تاب تقبل شهادته مادام تاباً بلا
انتظار ملكة (وأما رابعاً) فلأن الملكة لا تنعدم بالتخلف مرة
والعدالة تزول بالفسق ولو مرة (وأما خامساً) فأسلم أعرابي
فشهد بالهلال^(٢) فقبل عليه السلام وذلك لأن الاسلام يحب ما
قبله فشهد وهو سالم ولك ترجيح العدالة بان الولادة على
الفطرة والاسلام على الطهارة والاصل بقاء ما كان على ما كان
فتأمل (مسئلة) معرف العدالة الشهرة كالك والاوزاعي وابن
المبارك وغيرهم لانها فوق التزكية

الشهود قيل واول من سأل ابن شبرمة هذا منه قوله اذا تاب الخ
قال عليه السلام التائب من الذنب كمن لا ذنب له منه (١) قوله يقبل
شهادته الخ ويؤيده قول عمر لابى بكره تب اقبل شهادتك وقيل لا بد
من مضي ستة اشهر وقيل سنة ولو كان عدلاً فشهد بالزور ثم تاب فشهد
يقبل من غير مدة منه (٢) قوله فقبل عليه السلام الخ وما في شرح
المختصر اعلم عليه السلام علم عدالته فلا يخفى ضعفه ان اراد الملكة
لانها انما يحصل بالتمرين نعم يحتمل انه عليه السلام علم صدقه بانقرينه منه

ولهذا أنكر أحمد علي من سألته عن اسحق وابن معين علي من سألته عن أبي عبيد فقال أبو عبيد يستل عن الناس (والتزكية) والاصل في مراتبها اصطلاح المزي* والاشهر أن أرفعها حجة وثقة وحافظ ضابط توثيق للعدل ثم مأمون صدوق لا بأس به ثم صالح شيخ حسن الحديث^(١) صويلح وفي الجرح كذاب وضاع دجال ثم ساقط ذاهب متروك ومنه للبخاري فيه نظر ثم ردو حديثه مطرح ليس بشي في هذه لا حجة ولا تقوية ثم اضعيف منكر الحديث واه ثم فيه مقال ليس بمرضي لين ويصاح هذا^(٢) للاعتبار والمتابعات (وفي التحرير) حديث الضعيف للفسق لا يرتقي بتعدد الطرق الى الحجية ولغيره مع العدالة يرتقي أقول التعدد قد يوجب تواتر القدر المشترك وحجيته غير مشروطة بالعدالة فتأمل ولا جرح بترك العمل في رواية أو شهادة فلعل ثمة معارضا ولا يحد بشهادة الزنا لعدم النصاب ولا بالأفعال

١ قوله صويلح الخان في جمع صالح مع صويلح اشارة الي ان للمرتبة عرضا والحق كذلك وكذلك في جميع المراتب والسران مراتب العدالة وضدها مشكك تدبر هذا منه ٢ قوله للاعتبار الخ اعلم ان تتبع الطرق اعلم هل

المجتهد فيها ولا بعدم اعتياد الرواية^(١) ولا بان له راويا فقط^(٢) وهو مجهول العين باصطلاح ولا بحدثة السن^(٣) ولا بالتدليس بايهام الرواية عن المعاصر الأعلى أو ذكر شيخه باسماء لا يهملوا أو الكثرة على الاصح لكنه مكروه

للحديث الفرد موافق لفظا أو معنى من ذلك الصحابي أو غيره وهو الاعتبار والموافق المتابع وقيل عند الموافقة لفظا متابع والافشاهد وقيل من ذلك الصحابي متابع ومن غيره شاهد والتفصيل في كتب الحديث اه منه (١) قوله ولا بان له راويا الخ واستدل بان البخاري ومسلم قد خرجا عن مرداس ولم يخرج عنه غير قيس بن ابي حازم وخرجا عن ربيعة بن كعب ولم يرو عنه غير ابي سامة واجيب بان مرداس وربيعه صحابيان والصحابة كلهم عدول فلا يضر الجهل باعيانهم كذا في شرح النخبة منه ٢ قوله وهو مجهول العين وقيل مجهول العين من لا يعرفه العلماء منه ٣ قوله ولا بالتدليس الخ التدليس كتمان عيب الساعة عن المشتري ومنه التدليس في الاسناد واختلاف في كونه من اسباب الجرح وذهب فريق من المحدثين والفقهاء الى ان من ارتكب التدليس ولو مرة صار مجرورا ومردودا لروايته حتي قال سعيد علي ماروي الشافعي لأن اذني أحب الي من التدليس والحق خلاف ذلك لان التدليس ليس بكذب وانما هو تحسين بظاهر الاسناد وضرب من الابهام بلفظ محتمل واختاره صاحب القاموس حيث قال فعلمته جماعة من الثقات اه منه

(١) وأما باسقاط ضعيف من بين ثقتين وهو التسوية فيضر عند نفاة المراسيل والصحيح عدم سقوطه لعدم الكذب بل التوقف ومن المعارف حكم الحاكم وعمل المجتهد شارطين للعدالة وسكوت السلف عند اشتها روائته اذ لا يسكتون على منكر فان قبله بعض ورده بعض فكثير على الرد والحنفية على القبول وليس من تقديم التعديل كما في البديع بل العمل توثيق والترك ليس بجرح كما مر (٢) ومثله بحديث معقل بن سنان أنه عليه السلام قضى ابروع الاشجعية حين مات عنها زوجها قبل التسمية بمهر المثل قبله ابن مسعود ورده على قائلاً ما نصنع بقول أعرابي بوآل على عقبه حسبها الميراث لامهر لها * وفي رواية العدل مذاهب التعديل والمنع والتفصيل بين من علم أنه لا يروى الا عن عدل أولاً وهو الا عدل (مسئلة) الجرح والتعديل يثبت بواحد في الرواية (٣) وبأثنين في الشهادة عند الاكثر وهو

١ قوله واما باسقاط الخ اي التدليس بالاسقاط فهو قسم ثالث له علي ما هو المشهور منه ٢ قوله ومثله الخ فيه اشارة الى عدم مطابقة المثال لان الظاهر من قول علي رضي الله عنه الجرح كما لا يخفى منه ٣ قوله وبأثنين

المختار وقيل بأثنين فيهما وقيل بواحد فيهما وعليه القاضي (لنا أولاً) كما أقول قول العدل مرجح فيظن الصدق والعمل بالظن واجب وأما الشهادة فأخلق بالاحتياط لكثرة البواعث على المساهلة (وثانياً) لا يزيد شرط على مشروطه ولا ينقص بالاستقراء ومن ههنا^(١) صح على الأصح تركية كل عدل^(٢) ولو عبداً أو امرأة وأورد شاهد الهلال وشهود الزنا فإن التعديل فيهما بأثنين وأجيب بأن الزيادة والنقص بالنص لا يقدح فيما هو الأصل

في الشهادة الخ هذا في تركية العلانية وأما في تركية السر فيكفي فيها الواحد عند أبي حنيفة وأبي يوسف وبه قال مالك وأحمد في رواية وعند محمد لا بد من اثنين وبه قال الشافعي وأحمد في رواية منه (١) قوله صح : أي في الرواية وأما في الشهادة فلا بد في المزي من أهلية الشهادة وإنما قال علي الأصح احترازاً عن قول فقهاء المدينة أنه لا يقبل تركية النساء أصلاً منه (٢) قوله ولو عبداً أو امرأة : عن ابن سماعة عن أبي حنيفة يجوز في تركية السر المرأة والعبد والمحدود إذا كانوا عدولاً ولا يجوز في تركية العلانية إلا من يجوز شهادته فيشترط فيها ما يشترط فيها إلا لفظ الشهادة فقط لأن تركية السر من الأخبار بالأمور الدينية وكل من

(٨ - متن مسلم ثلثي)

من المساواة ^(١) فتأمل قالوا التزكية شهادة فيتعدد وعورض بانه
أخبار فلا ويدفع بان شرع ما لم يشرع شر من ترك ما شرع كذا في
التحرير أقول وأيضا لو تم لا وجب العدد في الرواية فافهم وبان
الشهادة أخص من الاخبار فاعتبارها أتم كذا قيل ^(٢) أقول مراد
المعارض أنه اخبار مغاير للشهادة ولذا يقبل فيه العبد فتدبر (مسئلة)
أكثر الفقهاء والمحدثين لا يقبل الجرح الا مبينا ولو حكما كما عن
علماء هذا الشأن بخلاف التعديل وقيل بالعكس وقيل لا يكفي
الإطلاق فيهما والقاضي يكفي الإطلاق فيهما من ذي بصيرة
وهذا ما عن الامام ان كان عالما كفي فيهما والا فلا ^(٣) والحق انه

هو لا يقبل خبره في الامر الديني اذا كان عدلا كما يقبل روايته للاخبار
كذا في فتح القدير منه قوله فتأمل : اشارة الى ان التعدد في الشهادة
تعدي فكون المساواة اصلا بالعقل محل نظروفيه ما فيه تدبر منه
قوله أقول مراد المعارض : ان قيل لا تبني في معارضة بل يصير مناقضة
لان حاصله منع كونها شهادة قلنا يبقى المعارضة لانها اقامة الدليل على
خلاف ما اقام عليه الخصم غايته انه يستلزم المناقضة ايضا ولا ضير في
ذلك هذا انتهى منه :

(٣) قوله والحق الخ فيه رد علي ابن الحاجب حيث جعل المذاهب خمسة

والمسئلة اجتهادية لنا^(١) التعديل لا يقبل التفصيل فلا يكلف بخلاف الجرح فلا يقلد^(٢) الا من علم صحة رأيه وأما احتجاج الشافعية بان للجرح أسبابا وفيها اختلاف بخلاف العدالة ففيه أن اجتناب أسباب الجرح أسباب للعدالة^(٣) فالاختلاف فيها

والدليل ان القاضي اعتبر البصيرة عند الاستدلال وهي العلم بعينه تدبر منه (١) قوله التعديل الخ في شرح المختصر التحقيق ان العدالة بمنزلة وجود مجموع ينتقر الي اجتماع اجزاء وشرائط يتعذر ضبطها او يتعسر والجرح بمنزلة عدم له يكفي فيه انتفاء شيء من الاجزاء او الشرائط. منه (٢) قوله الا من علم الخ فيكفي فيها الظن فعليك بالترجيح واختيار ما هو الاغلب علي الظن منه (٣) قوله فالاختلاف فيها الخ اقول الفرق ان الكذب حرام في جميع المذاهب فالتعديل من أهل اى مذهب كان توثيق بالصدق ولا يضر فيه الاختلاف في اسباب العدالة لان المتدين من كل فرقة صادق ولهذا اكتفي فيه الاطلاق ولا يلزم التقليد بخلاف الجرح فانه لا يستلزم الكذب للاختلاف في اسباب الجرح فربما زعمه المزي جارحا لا يكون عند الحاكم والمجتهد كذلك فلو تبعه بمجرد قوله لزم التقليد والحاصل ان رجحان الصدق من العدالة مطاقا هو المختار كما مر بخلاف رجحان الكذب من الجرح مطاقا فتدبر انه من سوانح الوقت وقد خفي على

اختلاف فيها واعترض بأن عمل الكل في الكتب على إبهام
التضعيف إلا قليلا فكان اجماعا والجواب أن أصحاب الكتب
المعروفين عرف منهم صحة الرأي في الأسباب حتى لو عرف بخلافه
لا يقبل وهذا أولى مما قيل أنه وإن لم يوجب الحكم بجرحه
لكن يوجب التوقف عن قبوله وذلك لأن قول العدل لم يزد
حينئذ على الجهالة فتدبر (قالوا) كثرة التصنع مريب في العدالة
بخلاف الجرح قيل لا يلزم من انتفاء التصنع في الجرح انتفاء
المانع مطلقا واعلم الاختلاف في الأسباب^(١) (أقول) مرادهم أن
الجرح لا يختلف ظاهرا وباطنا بخلاف العدالة نعم يرد أنه
لا يستلزم البيان^(٢) بل التحري للمزكي (قالوا) الإطلاق

كثير ممن سبق منه (١) قوله أقول الخ حاصله أنه ليس استدلالا
بانتفاء المانع الحاصل بل المقصود الفرق بين وجودها بأن العدالة
يشبه وجودها فتشبه علي المزكي والجرح لا التباس في وجوده فلا
يشبهه عليه فتأمل منه (٢) قوله بل التحري للمزكي الخ وقد قالوا
ينبغي أن لا يقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ غير متساهل
فلا يقبل جرح من افترط كما لا يقبل تزكية من أخذ بمجرد الظاهر
انتهى منه.

(١) مع الشك للالتباس في الاسباب* والجواب كما في المختصر بان قول العدل يوجب الظن يدفع بان افادة الظن على تقدير عدم (٢) المانع وقد وجد لاحتمال الغلط للتصنع واعتقاد ما ليس بقادح قادحا قالوا الشهادة من غير بصيرة تليس والاطلاق في محل الخلاف (٣) تدليس والجواب بأنه ربما لا يعرف الخلاف ينافي البصيرة بالظن وأما الجواب بالا بناء على اعتقاده كما في المختصر فأقول انما يتم لو كان الاعتبار لمذهب المعدل والجرح لا الحاكم والمجتهد (٤) وتعليهم وجوب بيان الجرح بلزوم التقليد

(١) قوله مع الشك الخ اي لو كفي الاطلاق مع الشك لكان الاطلاق اي الحكم بهما مع الشك واللازم باطل انتهى منه (٢) قوله لاحتمال الغلط الخ ان قيل الاحتمال البعيد والابعد لا يعتد بهما قلنا التصنع كثير واختلاف العقائد غير يسير وفيه ما فيه منه (٣) قوله تدليس الخ ان قيل لو قال هذا مجروح وعند الشافعي بلا بيان سببه لا يكون تدليسا قلنا هو في حكم المبين كما مر انتهى منه

(٤) قوله وتعليهم الخ توضيحه انهم قالوا يجب بيان سبب الجرح لئلا يلزم تقليد الحاكم في الشهادة والمجتهد في الرواية فهذا يدل على ان العبرة في التعديل والجرح بما يكون عندهما لا عند الجرح فاذا قال العدل

يدل على أن الاعتبار للثاني فتدبر (مسئلة) اذا تعارض الجرح
والتعديل فالتقديم للجرح مطلقا عند الأكثر وقيل بل
للتعديل عند زيادة المعدلين ومحل الخلاف اذا أطلقا أو عين
الجرح سببا لم ينفع المعدل أو نفاه لا يبين أما اذا نفى يقينا
فالمصير الى الترجيح اتفاقا ولو قال تاب عنه قدم التعديل
(لنا) في تقديم الجرح صدقهما^(١) لان العدالة ظنية أقول هذا بناء
على أن الجرح لا يجوز عن ظن ان تم * (فائدة) * قال الذهبي
وهو من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال لم يجتمع اثنان
من علماء هذا الشأن على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة

بناء على اعتقاده ما يخالف مذهبهما عند سؤالهما فظاهر انه تدليس لان
سؤالهما انما هو على مذهبهما لا على مذهبه فتأمل اهـ منه (١) قوله لان
العدالة ظنية لانها بالنظر الى الظاهر والى اغلب الاوقات فغاية المعدل ظن
عدالته والجرح يدعي العلم بفسقه فلو قلنا بعدم فسقه لزم كذب الجرح
ولو حكمنا بفسقه كانا صادقين لجواز التخلف في الظن وظاهر انه مبني على
ان الجرح لا يكون الا عن علم ثم لا يخفى ان المسئلة تدل على ان
العدالة هي السلامة عن الفسق لا الملكة لان فعل المنكر مرة انما
يضاد السلامة لا الملكة وهذا ينفعك في مسئلة المجهول اهـ منه

(مسئلة) الاكثر الاصل في الصحابة العدالة^(١) وقيل هم كغيرهم وقيل عدول الى الدخول في الفتنة وهي قتل عثمان أو بنى معاوية فلا يقبل الداخلون الا بالتزكية لان الفاسق غير معين وقالت المعتزلة عدول الامن قاتل عليا ولم يتب (لنا) أولا جعلناكم أمة وسطا أي عدولا قيل كثيرا ما يسند الفعل الى الجماعة باعتبار البعض والجواب ذلك مجاز والاصل الحقيقة (وثانيا) والذين معه الآية قيل لا تدل على العدالة أصلا أقول لا شك أن فيهم عدولا اتفاقا وظاهرا أن العدول والفساق كل منهم يتباغضون عن الآخر لا يترحمون (وثالثا) أصحابي كالنجوم أقول الظاهر أن المراد الذين اختصوا بالصحة^(٢) بدليل الخطاب فتدبر (ورابعا) خير القرون قرني قيل لا يدل على

(١) قوله وقيل هم كغيرهم الخ وفي شرح المختصر قيل وهم كغيرهم الى ظهور الفتن أعني عن علي ومعاوية واما بعدها فلا يقبل الداخلون فيها مطلقا أي من الطرفين وذلك لان الفاسق من الفريقين غير معين وكلاهما مجهول العدالة فلا يقبل واما الخارجون عنها فكغيرهم انتهى أقول لا يخفى ما فيه وقد اشرنا اليه في المتن فتدبر منه (٢) قوله بدليل الخطاب الخ وهو قوله عليه السلام بايهم اقتديتم اهتديتم والخطاب يقتضى

العدالة أصلاً أقول العدالة إنما اعتبرت لأنها دليل رجحان
الصدق الذي له الاعتبار في الباب والحديث يدل عليه بدليل
قوله ثم يفتشوا الكذب (وخامساً) ما تواتر عنهم من مداومة
الامتنال وبذل النفس والاموال قيل التواتر عن الجميع
غير مسلم والبعض لا يفيد أقول هذا دليل للبعض الذين
عمدة خلاف الخصم فيهم وهم الخلفاء ونحوهم وانكار التواتر
فيهم مكبرة وأما الدخول في الفتن فبالاجتهاد والعمل به
واجب اتفاقاً ولا تفسيق بواجب والتفصيل في الكلام
(مسئلة) الصحابي عند جمهور الأصوليين مسلم طالت صحبته
مع النبي صلى الله عليه وسلم متبعا والأصح عدم التحديد
وقيل ستة أشهر وقيل سنة أو غزوة وعند جمهور الحديثين
(١) من لقيه مسلماً ومات على إسلامه ولو تخللت ردة

الحضور لفهم ان المقتدي والمقتدي كلهم صحابة بالمعني الاعم فالمقصود
من قوله أصحابي الذين اختصوا به صلى الله عليه وسلم فهذا الوجه لا
يدل على عدالة الوافد وفيه رد على ابن الحاجب حيث استدل بهذا
الوجه على العدالة بالمعني الاعم للصحابي تدبراه منه (١) قوله من لقيه
مسلماً الخ هذا اولي من قول بعضهم الصحابي من رأي النبي عليه

(١) كالأشعث على الأصح واختاره ابن الحاجب ولا يخفى أن تعديل الكل بهذا المعنى مشكل ألا ترى إلى قول عمر في فاطمة بنت قيس لا ندرى أصدقت أم كذبت وقيل من اجتمع فيه طول الصحبة والرواية وهو بعيد لغة وعرفاً وقريب تعديلاً (لنا) المتبادر من الصحابي وأصحاب الحديث عرفاً ليس إلا الملازم ولذا صح النفي عن الوافد اتفاقاً والحمل على نفي الاختصاص خلاف الظاهر قالوا أو لا الصحبة تعم القليل والكثير كالزيادة وثانياً لو حلف لا يصحبه حنث بلحظة اتفاقاً والجواب ذاك يتأتى في صاحب لغة أما الصحابي فلا أقول وأيضا النقض بمن ارتد بل بالكافر (٢) فتأمل * (فائدة) * قيل قبض رسول الله

السلام لأنه يخرج ابن أم مكتوم ونحوه من العميان وهم صحابة بلا تردد وقيل معناه من رآه النبي عليه السلام اه منه (١) قوله كالأشعث ا: الأشعث بن قيس كان ممن ارتد وأتى به إلى أبي بكر الصديق أسيراً فعاد إلى الإسلام فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم يتخف أحد من ذكره في الصحابة ولا عن تخريج أحاديثه في المسانيد وغيرها كذا في النخبة اه منه قوله فتأمل ا: إشارة إلى أنه يمكن أن يجاب بأن التخصيص في العرف بالموت على الإسلام اتفاق وإنما النزاع في الزائد

صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف وأربعة عشر ألفاً من
الصحابة ممن سمع منه وروى عنه وأفضلهم الخلفاء ثم باقى
العشرة المبشرة ثم أهل بدر ثم أهل أحد ثم أهل بيعة الرضوان
وأولهم اسلاماً من الرجال أبوبكر ومن الصبيان على ومن
النساء خديجة ومن الموالى زيد ومن العبيد بلال وأكثرهم
حديثاً أبوهريرة وعائشة وابن عمر وابن عباس وجابر وأنس
هذا (مسئلة) اخبار العدل عن نفسه بأنه صحابى اذا كان
معاصراً لا^(١) كالرثن ليس كتعديله نفسه لعدم الدور بل يفيد
ظناً بصدقه لكن ضعيفاً للريبة بادعاء الرتبة (مسئلة) لالفاظ
الصحابى سبع درجات (الاولى) قال لنا وأخبرنى وحدثنا ونحوه
حجة بلا خلاف (والثانية) قال عليه السلام فيحمل على السماع
وقال القاضى يحتمل الارسال أيضاً فيتنى على مسئلة التعديل

على ذلك وهو طول الصحبة والرواية تدبراه منه (١) قوله كالرثن الخ
رثن محرركة ابن كربال بن رثن الترمذى ليس بصحابى وانما هو كذاب
ظهر بالهند بعد الستمائة وادعى الصحبة وروى احاديث سمعناها من اصحاب
اصحابه كذا فى القاموس ويعارضه ما فى النفحات من علاء الدولة فى

وذلك لأنه لم يعرف رواية الصحابي عن تابعي^(١) الا كعب
 الاحبار في الاسرائيليات (والثالثة) أمر ونهى فالأكثر حجة
 وتوقف الامام لانه يحتمل الاعتقاد من افعل ولا تفعل وقد
 اختلف فيه ورد بانه بعيد لا يمنع الظهور (الرابعة) بيان حكم
 بصيغة المفعول كأمرنا وحرم والخلاف فيه أقوى للزيادة
 بانضمام احتمال كون الحاكم بعض الأئمة أو الكتاب أو القياس
 (الخامسة) من السنة حجة عندنا أكثر للظهور في سنته عليه
 السلام^(٢) وعند الحنفية تم سنة الخلفاء (السادسة) عن النبي صلى
 الله عليه وسلم فابن الصلاح وجماعة حملوه على السماع والاكثر على
 احتمال الارسال وهو الحق (السابعة) كنا نفعل ونحوه ظاهر في
 الاجماع وقيل ليس بحجة والا كان المخالفة خرقا للاجماع والجواب

ذكر الشيخ رضي الدين الغزنوي والجرح مقدم علي التعديل وقبره في
 لمعان منه (١) قوله الا كعب الاحبار الخ في القاموس كعب الخبر ويكسر
 ولا تقل الاحبار معروف انتهى لكنه واقع في كلام الثقات ولعله من
 اطلاق الجمع على المفرد مبالغة منه (٢) قوله وعند الحنفية الخ اعلم ان النزاع
 في الصدر الاول وقد ادعوا الشيوع فيما سواه فان كان ذلك كذلك
 فكذلك تدبر منه

أن ذلك في القضي وأما بزيادة نحو^(١) في عهده أو وهو يسمع
 فرفع بلا توقف هذا (مسئلة) اذا روى الصحابي المجلد فحمل على
 أحد محليه فالمتعين ذلك لكن لا تقليدا بل لان الظاهر عدم
 حمله الا بقرينة عاينها فلا يترك الا بالاقوى ولو حمل ظاهرا
 على غيره كتخصيص العام فالأكثر على الظاهر وفيه
 قال الشافعي كيف أترك الحديث بقول من لو عاصرته لحاجته
 أقول ما الفرق بين الاول والثاني ولوقيل ترجيح أحد المتساويين
 أهون من ترجيح المرجوح لم يفدوا الحنفية^(٢) والحنابلة على ما حمل
 لأن ترك الظاهر بلا موجب حرام فلا يتركه الا بدليل قطعا
 وأما تجويز خطئه بظن ما ليس دليلا دليلا فمندفع بان المراد
 الرجحان بالمعينة غالبا فافهم^(٣) ولو ترك نصا مفسرا تعين علمه

(١) قوله في عهده الخ اي كنا نفعل في عهده او كنا نفعل وهو يسمع
 منه (٢) قوله والحنابلة علي ما حمل الخ قد مر ان نقله بخلاف العام
 دليل سماع المخصص كحديث ابن عباس من بدل دينه فاقتلوه واسند
 ابو حنيفة عنه انه لا تقتل المرتدة منه (٣) قوله ولو ترك نصا
 مفسرا: مثاله حديث ابي هريرة في غسل الاناء من ولوغ الكلب
 سباعا لان ابا هريرة كان يقتصر على الثلاث منه

بالنسخ واحتمال جعله مائس بنسخ ناسخا أبعد فيجب اتباعه
 خلافا للشافعي (قيل) عمل الصحابي مثل عمل غيره ممن روى
 الحديث فانه لا يعتبر اتفاقا أقول قياس مع الفارق لان الرواة
 ليس لهم الا الرواية بخلاف الصحابي فله المشاهدة ومن
 ثمة اعتبر في حمل الجمل اتفاقا فتدبر وان عمل بخلاف خبره
 غيره فان كان صحابيا نال الحنفية ان كان مما يحتمل الخفاء كحديث
 القهقهة فعن أبي موسى تركه لا يضر لانه من الحوادث النادرة
 والافيدح كحديث التغريب حلف عمر أن لا ينفي أبداً بعد لحاق
 من غرّ به مرتدا بالروم وقال عليّ كفي بالنفي فتنة ومثله لا يخفى
 عن مثلها وان كان غير صحابي ولو أكثر الأمة فالعمل بالخبر
 الاجتماع المدينة عند المالكية (مسئلة) تقوم الرواية فينا
 بالتحمل والاداء والبقاء وكل منها عزيمة ورخصة^(١) فالعزيمة

(١) قوله فالعزيمة : اشارة الى ما قرئ على الشيخ فسكت الشيخ ولا مقتضي
 للسكوت من اكراه او غفلة او غيرها ولا مانع من الانكار فبعض
 الظاهرية على انه لا يعمل به والصحيح انه معمول به لانه يفهم منه
 عرفا تقريره وايضاً في سكوته ايهام الصحة وذلك بعيد من العدل عند

في الاول قراءة الشيخ من حفظه قيل هو أعلى اتفاقاً أو كتاب
وقراءتك أو غيرك عليه فيقرر ولو ظننا وهو العرض ورجحه
أبو حنيفة لافادته التمكن من ضبط المتن والسند وذهب جمع
ومنهم البخاري الى المساواة خلافاً لاكثر المحدثين واستدلوا لهم
بقراءة الرسول في غير محل النزاع والكتاب كالخطاب
والرسالة كالقراءة شرعاً وعرفاً والتعليق على البيضة تضيق من
أبي حنيفة والصحيح كفاية ظن الخط والصدق ويصح في
العرض حدثنا وأخبرنا وأنبأنا ونبأنا مقيداً ومطلقاً على الأصح
قال الحاكم على ذلك عهدنا أثمتنا ونقله عن الأئمة الأربعة و
في الكتاب والرسالة أخبرني لا حدثني صحة اطلاق الخبر
عند عدم المشافهة (والرخصة) الاجازة والسلف قد اختلفوا فيها
لكن المتأخرين وسعوا حتى جاوزوا الاجازة العامة^(١) للجميع
وبالجميع وللمجهول وبالمجهول وللمعدوم وبالمعدوم. والأصح

عدم الصحة كذا في شرح المختصر اهـ منه (١) قوله للجميع: اي جميع
المسلمين وبالجميع اي بجميع الرويات وللمجهول اي لمن ادرك خيالي
مثلاً وبالمجهول مثل ما اجيز لي وللمعدوم نحو اجزت لمن سيولد وبالمعدول

الصحة في الجمله للضرورة ولا نزاع في التبرك^(١) والمناولة وهي
أخص من الاجازة بوجه وعند الحنفية ان كان يعم ما في الكتاب
جازت الرواية كالشهادة على الصك والا فان احتمل التغير لم
يصح وان لم يحتمل فكذلك خلافا لأبي يوسف ككتاب
القاضي اذا علم الشهود بما فيه شرط خلافا له* وقول شمس الأئمة
ان عدم الصحة اتفاق وتجويز أبي يوسف في الكتاب لضرورة
اشتماله على الاسرار بخلاف كتب الاخبار مندفع بان ذلك في
كتب العامة لا كتاب المحكمة* ثم المستحب فيها أجازني
وبجوز أخبرني وحدثني مقيدا ومطلقا على الأصح للمشافهة
^(٢) والوجادة كالوصية والاعلام لا يخلو عن صحة أما اطلاق
حدثني وأخبرني فحديث ضعيف (والعزيمة في الثاني) دوام الحفظ

اي بما جازني في الاستقبال اه منه (١) قوله المناولة : وهي ان يناول الشيخ
الطالب او الطالب للشيخ كتابا فيقول الشيخ هذه روايتي عن فلان
وهي قد تقترن بالاجازة بان يقول الشيخ اجزت لك روايته عني وقد
تكون مجردة عن الاجازة بان لم يقل اجزت لك منه (٢) قوله الوجادة
: الوجادة بالكسر ان تجد احاديث بخط من تعرفه والوصية هي الايصاء
شخص معين باصله والاعلام هو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بانى اروى

الى الاداء والرخصة تذكره بعد النظر الى الكتاب وان لم يتذكر وقد علم أنه خطه أو خط الثقة وهو في يده أو يد أمين حرمت الرواية والعمل عند أبي حنيفة وصح عند الأكثر وهو المختار وعلى هذا رؤية الشاهد خطه في الصك والقاضي في السجل وعن أبي يوسف الجواز في الرواية والسجل دون الصك وعن محمد في الكل تيسيراً (لنا) كما أقول معرفة خطه وهو في يده تقتضى الظن وعدم التذكر ليس بمانع ضرورة (واستدل أولاً) بعمل الصحابة بكتابه عليه السلام بمعرفة الخط وأنه منسوب اليه عليه السلام أقول قياس^(١) مع الفارق على أن القرينة قد تفيد القطع فتأمل (وثانياً) النسيان غالب فلو لزم التذكر بطل كثير من الأدلة وأجيب بأن الغلبة بعد معرفة الخط ممنوع هذا* اعلم ان الامام أبا حنيفة احتاط في باب السنة جداً فمنع الكتاب والرسالة الا باليدنة ومنع الاجازة مطلقاً ولم يعمل بالخط الا متذكراً ولهذا قلت الروايات عنه

الكتاب الفلاني عن فلان كما في النخبة اهـ منه (١) قوله مع الفارق ا: وذلك لان هناك رواية الكتاب وهنا رواية ما في الكتاب وايضاً لا مانع

وذلك لان السنة أصل الدين كالكتاب وفيها وان لم يجب التواتر لكن ارخاء غنان التوسعة مطلقا تأسيسا للتعارض والتشاجر وفتح لباب التقصير والبدعة ألا ترى الى تحليف على كيف احتاط * هذا (والعزيمة) في الثالث اللفظ المسموع (والرخصة) جواز النقل بالمعنى للعالم باللغة المتفق به بالشرعية نعم الاولى بصورته ونحو الاسلام الا في نحو مشترك بخلاف العام والحقيقة المحتملين للمجاز والخصوص وفيه تحكم قيل الا في جوامع الكلم كالخراج بالضمان وقيل بمرادف فقط وعن ابن سيرين وأبي بكر الرازي وجماعة منعه وتشديد مالك في الباء والتاء حمل على المبالغة في الاولى (لنا أولا) نقلهم أحاديث بالفاظ مختلفة والواقعة متحدة ولم ينكر (وثانيا) ما عن ابن مسعود وغيره قال عليه السلام كذا أو نحوه أو قريبا منه قيل هذا لنا لا علينا اذ وكفى المعنى لكفى قوله كذا أقول مقصودهم انه على كل تقدير حديث فهو عليكم فعليكم بالتأمل * واستدل أولا بجواز تفسيره العجمية اجماعا وأجيب بانه للتعبير للعجم وثانيا المقصود المعنى (٩ - متن مسلم ثاني)

لأنه وحى غير متلو وذلك حاصل أقول لا نسلم انه المقصود بل التبرك بلفظه عليه السلام أيضا ولو سلم فلا نسلم أنه علة تامة للجواز لجواز المانع وهو الانحطاط الى كلام الآحاد قالوا أولا نضر الله امرأ الحديث قلنا الناقل يؤدي كما سمع كالترجم ولو سلم فهو دعاء له لأنه الاولى (وثانيا) لو جاز لأدى بالتدرج الى طمس الحديث قلنا الكلام على تقدير عدم التغير أصلا (وثالثا) كما قيل لو صح لزم تقليد الراوى لان المجتهد انما اجتهد في لفظه حينئذ أقول ان بقى معنى النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو الظاهر من العالم المتفقه فاللفظ تابع والا فلا نزاع على أنه لا يمنع بمرادف فتدبر* (مسئلة) حذف البعض ورواية البعض جائز إن لم يكن بينهما تباغض كالمغيرات كقوله المسلمون تكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ويرد عليهم أقصاهم وهم يد على^(١) من سواهم وقيل لا وقيل ان روى مرة على التمام

ثمه من عدم التذكر لانه فرع العلم سابقا تدبر منه (١) قوله علي من سواهم: اي يتساوي في القصاص والديات الوضع والشريف ويسعى بجهدهم من يقل اعتباره كالعبد فلو اعطي امانا لا يبطل ولو انفصل سرية

والا فالى الكمال لنا اذا عدم التعلق فكخبرين وشاع من
 الائمة بالاستقراء* (مسئلة) اذا كذب الاصل الفرع سقط
 الحديث اتفاقا لا تنفاء صدقهما معا فيه ولا بد في الاتصال من
 صدقهما وهما على عدالتهما فيقبل روايتهما في حديث آخر وذلك
 لان اليقين لا يزول بالشك^(١) بل يعمل به أقول هذا لو كفى
 بعد النهما بدلا لامعا ولو وجه بأن الظاهر عدم الكذب
 اعتقاداً تم بدلا ومما فتدبر ولو قال لا أدري فالأكثر حجة
 خلافاً للكرخى وجماعة ولا أحمد روايتان ونسب القبول الى
 محمد والمنع الى أبى يوسف تخريجا من اختلافهما في قاض أقيم
 البيئة على قضائه وهو لا يذكروا ذكر نخر الاسلام أن أباحنيفة
 مع أبى يوسف حيث أورد مثالا بانكار الزهرى عن حديث

من الجيش ففتحوا اقاصي الدار من بلاد الكفر وغنموا يرد الغنمة على
 الجيش ولا ينفردون به وهم ينصر بعضهم بعضاً في دفع العدو وشره كذا
 في حواشي المشكوة اه منه (١) قوله بل يعمل به : اشارة الى حل قولهم
 اليقين لا يزول بالشك بان معناه ان حكمه والعمل بمقتضاه لا يزول
 بالشك الطارئ واما نفس اليقين فلا شك انه يزول بالشك اه منه

عائشة قال أيما امرأة نكحت من غير اذن وليها فنكاحها باطل
القائل أولا عدل غير مكذب فوجب العمل بروايته كما لو مات
الأصل أو جن أقول توقف الاصل مريب فلعلة يمنع الوجوب
ولم يوجد في المقيس عليه وقد ينقض بالشهادة وقد أجمعوا
على عدم قبول شهادة الفرع مع نسيان الاصل وأجيب بأن
الشهادة أضيق ومن ثم امتنع العنقنة والحجاب ونسيان الحاكم
حكمه اذا شهد شاهدان وأجيب بمنع انتفاء اللازم عند مالك
وأحمد ومحمد وذكر أبي يوسف ههنا غلط من ابن الحاجب وبالفارق
فان نسيان الترافع أبعد (وثانيا) بان سهيلا بعد ما حدث عنه
ربعة أنه عليه السلام قضي بشاهد ويمين فلم يعرفه كان يقول
حدثني ربعة عنى وأجيب بأنه يدل على الوقوع فأين وجوب
العمل قيل ذلك الواقع لم ينكر عليه أحد فصار اجما غاسكوتيا
والجواز لا ينفك عن الوجوب بالاجماع * أقول (أولا) هذا جواز
الرواية فأين جواز العمل ألا ترى الرواية من غير العدل لم
ينكر ولا يدل على الجواز (وثانيا) الاجماع على عدم الانفكاك
ممنوع لما تقرر عند الحنفية أن الراوى اذا لم يظهر حديثه في

السلف جاز العمل بحديثه ولم يجب هذا المانع قال عمار لعمر
رضي الله عنه أما تذكر يا أمير المؤمنين إذ أنا وأنت في سرية
فأجنبنا فلم نجد الماء فأما أنت فلم تصل وأما أنا^(١) فتممكت فصليت
فقال صلى الله عليه وسلم إنما يكفئك ضربتان فلم يذكر عمر فما
رجع عن مذهبه وأجيب بأن رده لا يلزم غيره ولعل عنده
معارضاً وأما الجواب بأن عمار لم يكن راوياً عن عمر كما في
البديع فضعيف لأن نسيان غير المروي عنه الحادثة المشتركة
إذا منع القبول فنسيان المروي عنه أولى * (مسئلة) إذا انفرد
الثقة بزيادة فإن تعدد المجلس أو جهل قبل اتفاقاً وإن اتحد وغيره
بحيث لا يغفل عن مثلها عادة لم يقبل وهو الممنوع^(٢) من الشذوذ
والأفالج هو ريقيل ولو تعذر الجمع فالمصير إلى الترجيح وقيل
أن لم يتعذر وقيل لا يقبل مطلقاً وعليه أحمد في رواية (لنا) عدل
جازم فوجب قبواه قالوا الظاهر في الانفراد الوهم وأجيب بأن
الجزم بالسماع فيما لم يسمع بعيد من الغفلة الواقعة كثيراً أقول

(١) قوله فتممكت : التمكت القلب في التراب اه منه (٢) قوله من
الشذوذ : اعلم أن الشاذ هو ما ينفرد بروايته العدل مخالفاً لغيره من

هب أن سماع واحد مع عدم سماع مجوز للغفلة لكن سماع واحد مع عدم سماع جماعة وقد شاركوا في التوجه^(١) لا يخفى بعده فتدبر والاسناد والرفع والوصل زيادة على الارسال والوقف والقطع ولاينا^(٢) في تقديم الجرح لان الاعتبار^(٣) لزيادة العلم وذلك في الاسناد والمرات من واحد كالرواة^(٤) الا أن يقول سهوت في الحذف والأوجه الحمل^(٥) على الحذف كالحنفية فيما عن

العدول فنه مقبول ومنه مردود علي ما فصله مع الاختلاف فيه اهـ منه (١) قوله لا يخفى بعده : لا يبعد ان يقال اذا بلغ الي درجة البعد خرج عن محل النزاع لان الكلام فيما لا يغفل عن مثاها عادة اهـ منه (٢) قوله في تقديم الجرح الجواب سؤال وهو ان تقديم الجرح يقتضي تقديم الناقص فينبغي ان يكون الامر بالعكس وتقرير الجواب ان تقديم الجرح انما هو لزيادة العلم فيه وذلك متحقق في الاسناد ونحوه دون العكس تدبر اهـ منه (٣) قوله لزيادة العلم الخ اي حكم هذه الزيادة حكم زيادة المتن دليلا واختلافا اهـ منه (٤) قوله الا ان يقول الخ استثناء من عدم القبول المفهوم من التشبيه اهـ منه (٥) قوله علي الحذف الخ أم من ان يكون قصداً أو سهواً فلا يرد ان الزيادة انما تكون مغيرا كما في المثال المذكور لان الحال كالشرط وقدم ان حذف المغيرات لا يجوز

ابن مسعود في رواية اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة وفي أخرى لم يذكر القيام فقيّدوا جميعاً بالحذف لا بالحمل على المقيد هذا* (مسئلة)^(١) المرسل قول العدل قال عليه السلام كذا وهو ان كان من صحابي يقبل اتفاقاً ولا اعتداد بمن خالف وان من غيره قالوا كثر ومنهم الأئمة الثلاثة يقبل مطلقاً قيل من أسند فقد أحالك ومن ارسل فقد تكفل لك* وابن ابان يقبل من القرون الثلاثة وائمة النقل والظاهرية وجمهور المحدثين بعد المائتين لا يقبل مطلقاً والشافعي الا ان اعتضد باسناد او ارسال آخر او قول صحابي او اكثر العلماء او عرف انه لا يرسل الا عن ثقة وطائفة من المتأخرين منهم ابن الحاجب وابن الهمام يقبل من أئمة النقل مطلقاً وهو المختار لنا جزم العدل^(٢) العالم بنسبة المتن اليه

تدبراه منه (١) قوله المرسل الخ اخذ المرسل بالمعني الاعم الشامل للصحابي استيفاء للمقام وكذا يشمل المنقطع والمعضل والمشهور ان المرسل قول التابعي ذلك والمنقطع قول من دونهم والمعضل ماسقط من اسناده اثنان من اي موضع كان هذا اه منه (٢) قوله العالم بنسبة المتن اليه الخ اشارة الى ان المراد من الأئمة العدل العلماء بقوانين الرواية وانه لا

عليه السلام يقتضى تعديل أصله قال النخعي متى قلت حدثني فلان عن عبد الله فهو الذى رواه ومتى قلت قال عبد الله فغير واحد وقال الحسن متى قلت لكم حدثني فلان فهو حديثه ومتى قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن سبعين قيل كثيرا ما يوجد عدول من غير الأئمة علم من عاداتهم انهم لا يروون الا عن عدل أقول لو سلم الكثرة فى الجهال فذلك بحسب زعمهم وكثيرا ما يخطئون واستدل^(١) بإرسال الصحابة فان ابا هريرة لما روى عنه عليه السلام من اصبغ جنبا فلا صوم له^(٢) فردت عليه عائشة قال سمعته من الفضل وروى ابن عباس لا ربا الا فى النسيئة ثم قال سمعته من اسامة وقال البراء ما كل ما نحدثه سمعناه من

يجوز الاسناد اذا لم يكن المروي عنه عدلا فلو فعلوا بعد هذه المرفة كان تدليس الان الظاهر من نسبة القول الجزم واعلم ان المسئلة اجتهادية والمقصود تحصيل ضابطة لحصول الظن الاغلب فتفكر اه منه (١) قوله بإرسال الصحابة الخ لا يخفى ان ارسال الصحابة مقبول اتفاقا وانما ذكره لتقوية اجماع التابعين تدبر اه منه (٢) قوله فردت الخ وانما ردت لمخالفة الكتاب كما مر ولانها اعلم فى هذه المسئلة من أبى هريرة اه منه

رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما حدثناه عنه لكننا لا نكذب
وارسال الأئمة من التابعين كالحسن وابن المسيب والشعبي
والنخعي وغيرهم وكان ذلك معروفا مستمرا بلا تكير فكان
اجماعا وأجيب بانكار ابن سيرين قال لا تأخذ^(١) بمراسيل الحسن
وأبي العالية فانها لا يباليان عن أخذ الحديث^(٢) وفيه ما فيه
الاكثر أولا بما استدل به ولا يفيدهم تعميما وثانيا بأن رواية
الثقة توثيق ودفع بأن ذلك في الجاهل ممنوع لان مطابقة جزمه
غير ظاهر* قالوا (أولا) جهل الذات مستلزم لجهل الصفات قلنا
ممنوع فان تحديث أئمة الشأن دليل العلم (وثانيا) لو قبل لقبل
في عصرنا قلنا بطلان اللازم ممنوع في الأئمة على أن فساد الزمان
وكثرة الوسائط مريب (وثالثا) لو جاز لما أفاد الاسناد قلنا

(١) قوله بمراسيل الخ المراسيل جمع المرسل كالمسانيد جمع المسند
كلاهما على خلاف القياس اهـ منه (٢) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى
ما في كلام ابن سيرين من ان عدم المبالاة عن يأخذون لا يستلزم عدم
الاخذ بمراسيلهم وانما يستلزم لو ارسلوا في مثل ذلك وليس كذلك
كما قال الحسن متي قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فمن سبعين لكن

الملازمة ممنوعة فانه يفيد تفاوت الرتب والاتفاق والتفصيل
أقوى من الاجمال ولهذا لا يجوز النسخ عندنا بالمراسيل* الشافعي
ان لم يكن معه عارض لم يحصل الظن قلنا ممنوع اقول على ان قول
الصحابي عنده كقول المجتهد فالفرق تحكم وفيه ما فيه وقد
أخذ عليه بأن ضم غير المسند ضم غير مقبول الى مثله وفي
المسند العمل به* ودفع الاول بأن الظن قد يحمل بالانضمام
والثاني قال ابن الحاجب وارد واجيب بانه يعمل به وان لم تثبت
عدالة رواية المسند على ان صيرورتهما دليلين تفيد في المعارضة*
(فرع) قال رجل لا يقبل في الصحيح بخلاف ثقة ولو اصطاح
على معين فلا اشكال (مسئلة) اذا تعذر الجمع بين خبر الواحد
(١) والقياس فالاجماع على تقديم ارجح الظنين لكن الاكثر
ومنهم الأئمة الثلاثة ان ذلك في الخبر مطلقا وقيل في القياس
ونسب الى مالك وابو الحسين ان كان ثبوت العلة بقاطع فان لم
يقطع الا بالاصل فالاجتهاد في الترجيح والا فالخبر وعيسى

المقصود من ذكره عدم تحقق الاجماع فتأمل اهـ (١) قوله والقياس
الخ وذلك عند المساواة بينهما ما اذا كان بينهما عموم وخصوص فتجري

ابن ابان ان كان الراوى ضابطا غير متساهل فالخبر والا فموضع
الاجتهاد ونحو الاسلام ان كان الراوى من المجتهدين كالأربعة
(١) والعبادة وغيرهم قدم الخبر وان كان من الرواة كأبي هريرة
وانس فلا يترك الا عند انسداد باب الراى كحديث المصراة
وتوقف القاضى والمختار ان كان ثبوت العلة (٢) راجحا على الخبر
ووجودها فى الفرع لم يضعف فالقياس وان تساويا فالتوقف
والا فالخبر لنا الترجيح فى الراجع تحتم (٣) وفى المساواة تحكم
للاكثر (أولا) ترك عمر القياس فى الجنين وهو عدم الوجوب
كسائر الامور المشكوكة بخبر حمل بن مالك أنه عليه السلام
أوجب فيه الغرة وقال لولا هذا لقضينا فيه برأينا وفى دية

مسئلة التخصيص كما تقدم اه منه (١) قوله والعبادة الخ العبادة ابن عباس
وابن عمر وابن الزبير وابن عمرو بن العاص وليس منهم ابن مسعود وغلط
الجوهري كذا فى القاموس أقول هذا عند المحدثين اما عند فقهاء الحنفية
فابن مسعود منهم فالتغليط غلط اه منه (٢) قوله راجحا: الرجحان اعم
من ان يكون فى الدلالة او فى الثبوت كما فى التحرير وقيل فى شرح
المختصر بقوله فى الدلالة وهو تحكم اه منه (٣) قوله وفى المساواة تحكم:
هذا اولي من قول ابن الحاجب وغيره ووجودها فى الفرع قطعي وذلك

الأصابع وكان رأيهم في الخنصر ستا وفي البنصر تسعا وفي الوسطي
عشرا وفي المسبحة اثني عشر وفي الإبهام خمسة عشر بخبر عمرو
ابن حزم في كل أصبع عشر من الأبل وفي ميراث الزوجة
من دية زوجها إذا لم يملكها إلى غير ذلك مما شاع وذاع ولم
ينكره أحد فكان إجماعاً أقول إن قيل اللازم الجواز لا الوجوب
قلنا سكوتهم في المنازعات دليل الوجوب فافهم وعورض بترك
ابن عباس خبر أبي هريرة توضؤا مما مسته النار فقال ألا
نتوضأ^(١) بماء الحميم فكيف نتوضأ بما عنه نتوضأ وخبره من حمل
جنازة فليتوضأ فقال لا يلزمنا الوضوء في حمل عيدان يابسة
وخبره في المستيقظ من منامه وكذلك عائشة وقالت كيف نصنع^(٢)
بالمهراس وأجيب بأن إنكارهما الظهور والخلاف لا ترك القياس
أقول فيه اعتراف بعدم تقديم الخبر إذا كان القياس واضحاً
من الخبر فافهم (وثانياً) تقريره عليه السلام معاذ حين أخر القياس

أعموم الدليل فافهم اهـ منه (١) قوله بماء الحميم : من إضافة الموصوف
إلى الصفة أي الماء الحار وقيل الحميم الحمام اهـ منه (٢) قوله بالمهراس :
حجر عظيم منقور يضعون فيه الماء للوضوء اهـ منه

أقول منقوض بتقريره تأخير السنة عن الكتاب مع أنها
 يتعارضان فتدبر (وثالثاً) لو قدم القياس لقدم الاضعف وذلك
 لكثرة محال الاجتهاد فيه حكم الاصل وكونه معللاً وتعيين
 البوصف ووجوده في الفرع ونفي المعارض فيهما (في التحرير)
 احتمال الخطأ في حكم الاصل منتف لانّه يجمع عليه أقول الاجماع
 على ثبوت الحكم لا على القطع كظاهر الكتاب وعورض
 بمقدمات الخبر الاسلام والعدالة والضبط والدلالة ونفي النسخ
 ونفي المعارض* قالوا أولاً ظن القياس من قبل نفسه وفي الخبر
 من غيره وهو بنفسه أوثق وثانياً القياس حجة بالاجماع
 والاجماع أقوى من خبر الواحد ولازم الاقوى أقوى ولا يخفى
 ضعفها تدبر (فصل) الاتفاق في أفعاله الجبلية الاباحة مطلقاً
 وفيما خص به كالزيادة في النكاح والوصال في الصوم تخصيصه
 وفيما ظهر بيانا بقول مثل صلوا كما رأيتموني أصلي أو قرينة
 كوقوعه بعد اجمال كالتيتم الى المرافق^(١) الاعتبار بالمبين وما

(١) قوله الاعتبار بالمبين : اي في العموم والخصوص والوجوب والتدب

سوى ذلك فان علم حكمه فالجمهور ومنهم الجصاص التأسي واجب وقيل في العبادات خاصة والكرخي والاشعرية يخصصه الا بدليل* وقول ابن الحاجب وقيل كالمجهول مجهول فان فيه مذاهب كما سيأتي فتشبيه بالمجهول (لنا أو لا) الصحابة كانوا يرجعون الى فعله احتجاجا واقتداء قال عمر في تقبيل الحجر لولا أني رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يقبلك ما قبلتك^(١) (وثانيا) (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) والتأسي بالمثل صورة وصفة ومثله فاتبعوني يحبيكم الله أقول لو تم لم يكن المتفل المتقدي متبعا للمفترض الامام^(٢) ولا يبعد أن يدفع بالتبادر واستدل بقوله^(٣) زوجنا كها

وغيرها اهمنه (١) قوله وثانيا : تقريره علي ما في شرح المختصر ان معناه من كان يؤمن بالله فله فيه اسوة حسنة ويستلزم ان من ليس له فيه اسوة حسنة فيؤلا يؤمن بالله وملزوم الحرام حرام ولازم الواجب واجب أقول فيه ما فيه فتأمل اهمنه (٢) قوله ولا يبعد ان يدفع بالتبادر يعني ان المتبادر من التأسي المماثلة من كل وجه ولا يلزم من انتفاء انتفاؤها من كل وجه والثابت في المتفل المتقدي التأسي من وجه تدبراه منه (٣) قوله زوجنا كها : قيل نفي الحرج بقوله تعالى لا بفعله صلى الله عليه

(١) لكيلا يكون على المؤمنين حرج فانه يدل على التشريك وجودا وعدما قيل انما يتم لو علم جهة تزويجه من الوجوب أو غيره أقول اباحة الزوج معلومة من التعليل بنفي الحرج لكيلا يلزم الاستدراك في العلة وفيه أنه يمكن أن يكون الزوج واجبا عليه اظهارا لعدم الحرج على الامة وفيه ان في الاظهار بالقول المندوحة فلا فاقة الى ايجاب الفعل وفيه أن القول ينفي الحرج شرعا لا طبعيا وفعل الرسول ينفيهما معا وتدير* وان جهل فباعثار الامة مذاهب الوجوب وعليه مالك والندب وعليه الشافعي والاباحة وهو الصحيح عند اكثر الحنفية وينبغي أن يكون ذلك عند عدم الدوام فانه للوجوب عندهم (٢) وعند عدم قرينة القرية اذلا قرينة في مباح وهذا هو مختار الآمدي والوقف وعليه الكرخي والامام الرازي ونسب الى اكثر الاشعرية* قالوا أولا وما

وسلم وهو سهل اه منه (١) قوله لكيلا : اي لو كان واجبا عليه مثلا كان هذا التعليل مستدركا اه منه (٢) قوله وعند عدم قرينة : وذلك لانها من دلائل العلم عندهم والمفروض الجهل اه منه

آتاكم الرسول فخذوه والامر للوجوب الابدليل والجواب
 المعنى ما أمركم لمقابلة وما نهاكم (وثانيا) فاتبعوه فيجب المثل
 الجواب المراد في العقائد العلمية والعملية أو في الواجبات
 المعلومة كيف لا ويلزم على كل تقدير من وجوب فعل مثل
 كل ما فعل الضدان بالنسبة اليها اذا فعله على وجه الاباحة أو
 الندب وأورد منع كونه مباحا على تقدير أن لا يعلم جهته وكونه
 واجبا على تقدير أن يعلم أقول الاباحة والوجوب مفروضان
 ومنع المفروض لا يجوز نعم يرد ان الوجوب بالغير وهو الاتباع
 لا ينافي الاباحة بذاته (وثالثا) خلعت ^(١) نخلعنا فأقرهم وبين
 اختصاصه باخبار جبريل ان في نعله أذى الجواب ^(٢) لو سلم
 الوجوب فمن خذوا عني (ورابعا) اختلفوا في وجوب الغسل

(١) قوله فخلعنا : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي اذا خلع
 نعليه فخلعوا نعالهم قال ما حملكم على ان ألقيت نعالكم قالوا رأيناك
 القيت فآلقينا قال ان جبريل أتاني وأخبرني ان فيها اذى كذا في التقرير
 به منه (٢) قوله لو سلم الوجوب : اعلم ان هذا المعنى ثابت بعبارة
 امعدة بل بالضرورة من الدين فهو اعم من قوله صلوا كما رأيتموني أصلي

بالإيلاج ثم اتفقوا عليه لرواية عائشة رضي الله عنها فعله
(الجواب) بل بقوله اذا جاوز الختان الختان فقد وجب الفسل
أو هو بيان لقوله تعالى (وان كنتم جنبا فاطهروا) وخامسا
أحوط * الجواب منع الكلية بل فيما ثبت وجوبه كالصلاة
المنسية أو كان هو الاصل كصوم ثلاثين لا كصوم الشك
قالوا أولا لا وجوب لانتفاء^(١) التبليغ ولا اباحة لانه مدح
بالتأسي ولا مدح على المباح والجواب التبليغ أعم صريحا
أو استنباطا وهو يعم الاحكام والمدح بالتأسي لا بالمباح (وثانيا)
الغالب في أفعاله الندب وأجيب بل المباح أقول في غير الجبلية
الظاهر غيره قالوا الاباحة هو المتيقن عند عدم قرينة القربة
لانتفاء المعصية والخصوصية قد يقال انما يتم لو كان المدعى

فكما يصلح جوابا لهذا الدليل يصلح جوابا لما قالوا امرهم بفسخ الحج الى
لعمره فتوقفوا لعدم فسخه فين مانعا وهو سوق الهدى فاندفع ما في
لتحرير انه لم يكن عليه السلام قاه بعد تدبراه منه (١) قواه والتبليغ اتم:
من تمة الجواب ويمكن ان يجعل اشارة الى البعض بان انتفاء التبليغ
(١٠ - متن مسلم ثاني)

الامكان العام لا الامكان الخاص^(١) وقد نفوا الزائد امتيازاً عن الواقفية اللهم الا بالاصل * قالوا يحتمل الخصوص والعموم الى أنواع شتى فالحكم تحكم * الجواب وضع النبوة للاقتداء وهو دليل الحكم علي مشارب مختلفة فتدبر (مسئلة) اذا علم عليه السلام الفعل والفاعل غير كافر فسكت قادراً على انكاره دل على الجواز^(٢) مطلقاً ولا لزم تأخير البيان وتقرير المحرم * أقول يجوز أن يكون مما لم يعلم حكمه بعد سيما في بدء الاسلام فلا جواز الا بمعنى عدم الحرام فتفريع الاحكام الشرعية كاثبات النسب شرعاً عليه محل نظر فافهم وان استبشر به فأوضح (فرع) اعتبر الشافعي القيافة في اثبات النسب خلافاً

لو دل علي انتفاء الوجوب لدل علي انتفاء الذب لانه لا بد من التباعد في جميع الاحكام تدبره^(١) قوله وقد نفوا الزائد: اي الزائد على الامكان وحاصله انهم ادعوا الامكان الخاص ليمتاز مذهبهم عن مذهب الواقفية القائلين بثبوت الاول في الفعل علي ما قاله التفازاني في التلويح وعلي هذا معني قولهم احتمل الخصوص والعموم اي الوجوب والاذن تدبر منه (٢) قوله مطلقاً : اي من فاعله ومن غير فاعله وقيل يختص بالفاعل وحده

للحنفية وتمسك بترك الانكار والاستبشار في قول^(١) المدلجى
وقد بدت له أقدام زيد وأسامه هذه الاقدام بعضها من بعض
وأورد أن عدم الانكار لموافقة الحق والاستبشار لحصول
الزام الطاعنين بحسب زعمهم^(٢) وأما ترك انكار الطريق فلأنه
كتردد الكافر الى كنيسة لان الطاعنين هم المنافقون وأما
المؤمنون فقد ثبت عندهم انحصار النسب في الفراش فتدبر
(مسئلة) المختار أنه صلى الله عليه وسلم متعبد بشرع قبل بعثته
ف قيل آدم وقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى
والأشبه ما بلغه ونفاه المالكية وجمهور المنكلمين فالمعتزلة
مستحيل وأهل الحق غير واقع وعليه القاضى وتوقف الامام
والنزالى والامدى والنزاع فى الفروع وأما العقائد فاتفق
لنا أن الناس لم يتركوا سدى من بعثة آدم فلزم التعبد لكل

وقيل لا يدل اصلا اه منه (١) قواه المدلجى الخ بضم الميم وسكون الدال
المهملة من بني مدلاج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة اه منه
(٢) قواه وأما ترك انكار الخ دفع لما يقال ان الالزام لا ينافى انكار
الطريق فالأمر لم ينكر دل عدم الانكار علي انه حق اه منه

من بلغ الى أن ينتسخ واستدل بتضافر روايات صومه وصلاته وحجه^(١) ونحوه وتلك أعمال شرعية تفيد علما ضروريا أنه يقصد الطاعة ولا حكم للعقل * وأجيب بان الضرورى قصد القرية وهو أعم من موافقة الامر والتنفل * قالوا لو كان لو قعت المخالطة عادة ولم ينقل * قلنا لا حاجة فى المتواتر وقد يمتنع بموانع (مسئلة) المختار أنه صلى الله عليه وسلم بعد البعث ونحن متعبدون بشرع من قبلنا وعليه جمهور الحنفية والمالكية والشافعية وعن الأكثرين المنع عقلا أو شرعا وعليه القاضي والرازى والآمدى وطريق ثبوته عند الحنفية قصص الله أورشوله بلا انكار ومن ثمة لم يكن أصلا خامسا * لنا الاجماع على الاستدلال بقوله (وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس) على وجوب القصاص فى شرعنا واستدل أولا بقوله من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها فان الله يقول أقم الصلاة لذكري وهي لموسى * أقول لعل الوحي الغير المتلو

(١) قوله ونحوه الخ التحث الاعتزال للعبادة اهمنه

في حقه عليه السلام وافق المتلو في حق موسى فافهم (وثانيا)
 بآيات أمر فيها باقتفاء الانبياء السابقة وأجيب في العقائد
^(١) والكليات الخمس * قالوا أولا لم يذكر في حديث معاذ وصوبه
 عليه السلام قلنا لان الكتاب يشمله أولا انه قليل * وثانيا
 الاجماع على أن شريعتنا ناسخة للشرائع قلنا لما خالفها لا مطلقا
 كالقصاص وحد الزنا وغيرهما * وثالثا كان ينتظر الوحي ولم
 يرجع اليهم وأما الرجم فللا لزام قلنا فيما علم بطريق صحيح ممنوع
 وأما عدم المراجعة فلتحريفهم (مسئلة) قال الشيخ أبو بكر
 الرازي منا والبردعي والبزدوي والسرخسي وأتباعهم ومالك
 والشافعي في القديم وأحمد في رواية قول الصحابي فيما يمكن
 فيه الرأي ملحق بالسنة لغيره لا لمثله ونفاه الشافعي في القول
 الجديد والكرخي وجماعة وقيل قول أبي بكر وعمر رضي
 الله عنهما فقط والنزاع فيما لا يعم بلواه * النافي اولو كان مذهبه
 حجة لكان قول الأعم الأفضل حجة ولا يصلح للعلية الا

(١) قوله والكليات الخمس الخ اي حفظ الدين والعقل والنفس والنسل

كونه كذلك أقول بل ظن السماع لما علم من عاداتهم الفتوى بالنص الا نادراً^(١) فافهم وما في شرح الشرح أن الصحابة يجوز أن يكون لهم تأثير في الحجية فاقول مندفع بأنه لا حكم الا حكم الشرع فتأمل * وثانيا لو كان لزم اجتماع النقيضين لمناقضة بعض الصحابة بعضا والجواب بل اللازم الترجيح أو التخيير أو التوقف * وثالثا يلزم تقليد المجتهد وهو باطل اتفاقا الجواب اذا كان حجة فمن مأخذ الحكم فلا تقليد * المثبت عموما أصحابي كالنجوم وخصوصا أولا اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر. وأجيب المراد المقلدون وثانيا ولي عبد الرحمن عليا بشرط الاقتداء بالشيخين فلم يقبل علي وولي عثمان به فقبل ولم ينكرو وهو ضعيف * وفيما لا يدرك بالرأى^(٢) فعند أصحابنا اتفاقا. كتقدير أقل الحيض بقول ابن مسعود وأنس لانه لا بد من

والمال اهمنه ﴿١﴾ قواه فافهم الخ اشارة انه يقتضي انه لو علم انه مذهبه برايه لا يصير حجة واكثرهم علي الحجية مطلقا اهمنه ﴿٢﴾ قواه فعند اصحابنا اتفاق : وبه قال الشافعي في الجديد علي ما حكاه السبكي عن والده كذا في التقرير اهمنه

حجة نقلية فله حكم الرفع^(١) ونقض بالصحابي والتابعي أقول
 التخلّف ممنوع عند عدم الريّة لكن للصحابة أن يرتابوا
 بعضهم في بعض أما نحن فلا نتكلم إلا بخير فتدبر (تذنيه)
 لا رواية في المسئلة عن أبي حنيفة وصاحبيه بل اختلف عملهم
 فلم يشترطوا اعلام قدر رأس المال المشاهد لان الاشارة
 كالتسمية وشرطه بقول ابن عمر وضمننا الاجير المشترك فيما
 يمكن الاحتراز عنه كالسرقة بقول علي ونفاه هو بناء على أنه
 أمين كالمدع (تذيل) التابعي ولو زاحم بفتواه رأى
 الصحابة في عصرهم فليس^(٢) مثلالهم فاستدلّ البعض على
 صحة تقليده برد شريح شهادة الحسن لعلّى وهو يقبل الابن
 ومخالفة مسروق ابن عباس في ايجاب مائة من الابل في النذر

﴿١﴾ قوله ونقض بالصحابي : نقضان اجمالان يعني لو صح ما ذكرتم لزم ان
 يكون قول الصحابي المخالف للقياس حجة تلي صحابي آخرون يكون قول
 غير الصحابي من التابعين اذا خالف القياس ايضاً حجة علي غيره اهـ منه
 ﴿٢﴾ قوله مثلالهم الخ روي عن أبي حنيفة انه قال اذا اجتمعت الصحابة
 سلمناهم واذا جاء التابعون زاحمناهم وفي رواية لا أقلدّم هم رجال اجتهدوا

بذبح الولد الى شاة فرجع لا يفيد نعم يدل على عدم تقليد
التابعي للصحابي

(فصل) في التعارض وهو تدافع الحجتين ولا يكون
في نفس الامر والا لزم التناقض قطعاً أو ظناً بل يتصور
ظاهراً فتجوز في الظنين فقط كما في المختصر تحكم أقول
الا أن يجوز مع المساواة التخلف في أحدهما وحكمه النسخ
ان علم المتقدم والا فالترجيح ان امكن والا فالجمع بقدر
الامكان وان لم يمكن تساقطاً فالمصير في الحادثة^(١) الى مادونهما
مرتبان وجد والا فالعمل بالأصل^(٢) كما في سؤر الحمار وأما في

ونحن رجال نجتهد كذا في التقرير اه منه (١) قوله الى مادونها الخ اي ان
كان التعارض بين اثنين فالمصير الى السنة فان كانت متعارضة فالمرجع
الى قول الصحابي فان وقع التعارض فيه فكما سيأتي اه منه (٢) قوله
كما في سؤر الحمار الخ تعارضت الروايات في حله وحرمة المستلزمين
لطهارة السؤر ونجاسته واختلفت الآثار فعن ابن عمر بنجس وعن ابن عباس
طاهر فقرر ان الماء طاهر والحدث لا يزول لضم التيمم ان قيل قدر جحت
حرمة والكلام فيما لا ترجيح أجيب بان الترجيح بالاجتهاد فيظهر

القياسين ولا ترجيح فالتخير ابتداءً ويجب التحرى خلافاً
للشافعي وقول الصحابين وان كان قبل القياس كقياسين
فلا مصير الى القياس بل يعمل بما شاء^(١) وفيه ما فيه ثم الجمع في
العامين بالتنويع وفي المطلقين بالتقييد وفي الخاصين بالتبعض
أو بحمل أحدهما على المجاز وفي العام والخاص بتخصيص العام به
^(٢) لا كتخصيص الشافعية * ان قيل الاعمال أولى من الاهمال
فيقدم الجمع على الترجيح * قلنا تقديم الراجح على المرجوح هو

في حرمة اللحم احتياطاً فاما فيما وراء ذلك فيبقى التعارض وقد يقال
تعارضت الحرمة المقتضية للنجاسة والضرورة المقتضية للطهارة ولم يترجح
اذ ليس كالهرة ولا الكلب قدبراه منه^(١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة
الى ان القياس على الكتاب والسنة يقتضي المصير الى القياس لانه
دونه كما مر وقد يفرق بأن قولهما عند عدم الحاجة بالسمع عن رأيهما
فهما قياسان ولا يرجع في تعارض قياسين الى قياس ثالث تدبراه منه
^(٢) قوله لا لتخصيص الشافعية الخ الفرق ان التخصيص عند الشافعية
باعتبار الارادة وعند الحنفية باعتبار العمل دفعا للتعارض عند تعذر
الترجيح بقدر الامكان وبينهما بون بعيد بين اعلم ان الحنفية كثيراً
ما قالوا في كتبهم الفقهية بالتخصيص عند التعارض فاورد عليهم ان

المعقول ولهذا قدم أبو حنيفة استنزهوا من البول على شرب
 العرنيين أبوال الأبل لم رجح التحريم مع إمكان حمل العام على
 مالا يؤكل أولا للتداوى* ولنورد ههنا أمثلة تمرينافهمها ما بين
 النصب والجر في أرجلكم المقتضيين للمسح والغسل وحمل
 الجر على الجوار معارض بالنصب على المحل* أقول لك ترجيح
 الغسل بأن الرجل محل التلوث فبالغسل أجدر كاليد دون
 الرأس وأيضا الوضوء كالغسل في تطهير البدن كله فأقيم غسل
 الأطراف مقام غسل الكل واكتفي في الرأس بالمسح دفعا
 للخرج وقد يتخلص بأن المسح في المعطوف مجاز عن الغسل
 لتواتره عنه عليه السلام فقد رواه أزيد من ثلاثين صحابيا وهلم
 جرا وما قيل الغسل مسح اذ لا اسالة بلا اصابة فلا اصابة فيه
 بل لا يمسح الى معنى الغسل وقيل الجر مع الخفين والنصب
 بدونهما^(١) وفيه ما فيه* (ومنها) ما بين التشديد للمانع الى الغسل

التخصيص فرع المقارنة عندهم وهو غير معلوم ولا يخفى عليك ان منشأ
 الايراد هو الغفلة عن معنى التخصيص الذي يقولون عند التعارض فاحفظ
 ولا تغفل هـ منه (١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى ما اتفقوا عليه ان

والتخفيف المبيح قبله بعد الانقطاع في يطهرن ويتخلص
بحمل التشديد على الأقل والتخفيف على الأكثر^(١) وتطهر
حينئذ كتبتين * ان قيل لم لا يحمل فيهما على الاغتسال كما عليه
الشافعية *^(٢) قلنا سوق الكلام ان لا مانع الا الاذى وقد ارتفع
حقيقة وحكما ولا توقف بعد المقتضي وعدم المانع فتدبر * (ومنها)
ما بين آيتي اللغو في اليمين تفيد احدهما المؤاخذة بالنعوس
لانها مكسوبة والاخرى عدمها اذ ليست معقودة والمفهوم
من لا يؤاخذكم بكذا لكن بكذا عدم الواسطة فخرجت مرة
عن اللغو ودخلت أخرى وذلك لشيوع استعماله فيما لا يقصد

المسح علي الخفين ثابت بالسنة لا بالكتاب علي انه يلزم ان يكون
الآية علي كل قراءة ناقصة في بيان فرائض الوضوء فتأمل اهـ منه (١) قوله
وتطهر حينئذ الخ لا للتصنع كتكبر في صفاته تعالي فلا يرد ان التخليص
انما يتم لو قرئ فاذا تطهرن بالتخفيف ولم يقرأ اهـ منه (٢) قوله قلنا
سوق الكلام: (قال تعالي يسئلونك عن المحيض قل هو اذي
فأتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتي يطهرن فاذا تطهرن
فأتوهن من حيث امركم الله) اهـ منه

وفيما لا يفيد والتخلص بأن الثابتة هي الأخرى لإضافة إلى كسب القلب والمنفية هي الدنيوية فلا كفارة فيها والشافعية يحملونها على الدنيوية لأنها من المعقودة بعقد القلب وعزمه * ودفعه بأن العقد مجاز في القلب يدفع بأنه أعم لغة وأجيب بأنه في عرف الشرع لماله حكم في المستقبل قال تعالى أوفوا بالعقود فتدبر^(١) ومنها ما روى في تحريم الضب وابطاحه والتخلص بتقديم المحرم بتقديم المبيح كيلا يتركز النسخ وفيه الاحتياط

﴿مسئلة﴾ * الاثبات مقدم على النفي كما في الشهادة عند الكرخي والشافعية وقال ابن أبان يتعارضان والمختار ان كان النفي بالأصل فيقدم الاثبات تقديم الجرح على التعديل كخربة زوج بريرة حين أعتقت لأن عبديته كانت معلومة فلا أخبارها بالأصل وان كان مما يعرف بدليله تعارضا وطلب الترجيح كالأحرام

(١) قوله ومنها ما روى الخ في سنن أبي داود ان رسول الله عليه السلام نهى عن أكل لحم الضب وروي الجماعة الا الترمذي عن خالد انه سأل عن حرمة فقال عليه السلام لا * كذا في التقرير ملخصا اهـ منه

في تزوج ميمونة نفى للحل اللاحق^(١) على الأشهر كما يدل عليه هيئة محسوسة فعارض رواية تزوجها وهو حلال ورجح بأن ابن عباس يزيد على يزيد وأبي رافع ضبطا واتقاناً وأن سند النفي أقوى فان رواه كلهم أئمة فقهاء كما قال الطحاوي^(٢) وان أمكننا كطهارة الماء فينظر والاستصحاب مرجح (مسئلة

(١) قوله علي الأشهر الخ احتراز عما في الموطأ عن سليمان بن يسار قال بعث النبي عليه السلام أبا رافع مولاه ورجلا من الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث ورسول الله عليه السلام بالمدينة قبل ان يخرج قال ابن عبد البر ان سليمان ولد سنة اربع وثلاثين ومات ابو رافع قبل عثمان بستين وكان قتل عثمان في ذى الحجة سنة خمس وثلاثين فلا يمكن ان يروي عنه كذا في التقرير اهمه (٢) قوله وان امكننا الخ اي وان امكنا كون النفي بناء على الدليل وبناء على الاصل كطهارة الماء فانه يمكن ان يعرف بالدليل بان غسل اناء بماء السماء او ماء جار ليس به أثر نجاسة وملاؤه باحدهما ولم يغب عنه اصلا ويمكن ان يعرف بالاصل بان يعتمد على ان الاصل في الماء الطهارة ولم يعلم وقوع النجاسة فيه فينتظر ويسأل عن مبني الخبر فيعمل بمقتضاه كما مروا ان تعذر لسؤال فيعمل بالاستصحاب لانه وان لم يصلح دليلا يصلح مرجحا

الفعالان لا يتعارضان قط لاختلاف الزمان الا أن يجب التكرار فالثاني ناسخ أو مخصص أما الفعل مع القول^(١) فاما مع عدم دليل التكرار وعدم وجوب التأسي أو مع وجودهما أو مع دليل التكرار فقط أو مع وجوب التأسي فقط وعلى الاول فان كان القول مختصا به فان تأخر القول فلا تعارض وان تقدم فالفعل ناسخ له^(٢) قبل التمكن وان جهل فسيأتي وان كان مختصا بالأمة فلا تعارض أصلا وان كان عاما له ولنا فكما كان خاصا به وبنا وعلى الثاني فان اختص القول فلا تعارض^(٣) في حقنا وفي حقه المتأخر منهما

تدبراه منه (١) قوله فاما مع عدم دليل التكرار : علم ان هذه اربعة اقسام وكل قسم ثلاثة انواع وكل نوع ثلاثة اصناف فبلغ الجملة الى ستة وثلاثين قد فصل احكامها في المتن كما يعرف بالتدبر فيه اهـ
(٢) قوله قبل التمكن : هذا اول واولي وقد يكون بعد التمكن مثل ان يقول صوم يوم الخميس واجب على وانما لم يفطر فيه بعد مضي سنتين اهـ منه (٣) قوله في حقه وحقنا الخ اي علي تفصيل في حقه وحقنا از قيل يلزم الوقف في حقه وترجيح القول في حقنا مع ان القول واحد قل ترجيح القول اجتهاد منا لاستعلام تعبدنا فذلك مختص بنا ومقتض

(١) ناسخ للآخر وان جهل فقيل القول ناسخ وقيل بل الفعل وقيل بالوقف دفعا للتحكم وان اختص بنا فالمتأخر ناسخ أقول لو لم يثبت التأسي خصوصاً بل عموم ما فيه نظراً وان جهل فمذهب أخذ الفعل والتوقف والعمل بالقول وهو مختار الأكثر لان دلالة أظهر والاوجه تقديم ما فيه الاحتياط وان عم له ولنا فالمتأخر ناسخ في حقه وحقنا وان جهل فتلك المذهب * وعلى الثالث فان خص القول بنا أو عم له ولنا فلا تعارض في حقنا وفي حقه المتأخر ناسخ كما في الخصوص به وعند الجهل كما علم * وعلى الرابع فان كان القول خاصاً به فلا تعارض فينا وأما في حقه فأن تأخر القول فلا تعارض وان تقدم فالفعل ناسخ وان جهل فتلك المذهب ومختار الأكثر التوقف (٢) ونظر فيه بأنه يحكم بتقديم الفعل لئلا يقع التعارض المستلزم للنسخ (٣) ويدفع بأنه لا عبرة بهذا

حكمه عليه فأنأخذ به ولا يحكم به عليه السلام فتأمل اهـ منه (١) قوله ناسخ : وذلك لان النسخ لازم على كل تقدير بخلاف ما يأتي في الرابع والظهور والخفاء انما هو بالنسبة اليه فلا ترجيح لظهور القول في حقه اهـ منه (٢) قوله ونظر فيه الخ الناظر شارح المختصر اهـ منه (٣) قوله ويدفع الخ

الترجيح لانه لا يتفرع عليه تكليف ولا تعبد لنا بالبحث عن فعله* أقول مراد الناظر ان الوقف حكم بالمساواة وليس بمساو وأما انه لا فائدة فينا لتعرض هذه المسئلة فلو سلم لا يضره فتدبر وان كان خاصا بنا فالمتأخر ناسخ وان جهل فالمتأخر العمل بالقول^(١) وذلك اذا لم يتأسوا قبله وان كان عاما فكما كان خاصا

﴿ فصل * في الترجيح وهو في اصطلاح الشافعية اقتران الدليل بما يترجح به على معارضه وهو يوجب العمل بالراجح^(٢) عند الجمهور للقطع عن الصحابة ومن بعدهم بذلك ومنه تقديم خبر عائشة على قوله انما الماء من الماء وأورد شهادة أربعة مع اثنين وأجيب بالالتزام كما هو قول مالك وبالفرق فكم مرجح للرواية لا ترجح به الشهادة* أقول لم الامر أن نصاب

الدافع ابن الهمام وغيره اه منه (١) قوله وذلك اذا لم يأتوا الخ اي التعارض انما هو عند عدم التأيي قبله والا فلا تعارض لفرض عدم التكرار فلا نسخ عند العلم بالمتأخر ولا المذهب عند الجهل اه منه (٢) قوله عند الجمهور الخ خلافا للقاضي وابي علي وابنه حيث قالوا يلزم التخيير وقيل يتساقط الدليلان اه منه

الشهادة علة تامة للحكم شرعا وهي لا تزيد ولا تنقص فافهم
وعند أكثر الحنفية اظهار زيادة أحد المتماثلين على الآخر
بما لا يستقل فلا ترجيح عندهم بكثرة الأدلة وانماصح بكثرة
الأصول لان الدليل ^(١) هو القياس وحده ثم هو في المتن بقوة
الدلالة كالمحكم عندنا على المفسر وعليه فقس ^(٢) والاجماع على
النص والعام عاما على المخصوص والمؤكد على غيره والرواية
باللفظ على المعنى وما جرى بحضرة فسكت على ما بلغه والاقول
احتمالا كمشارك الاثنين على الأكثر والمجاز الأقرب على
الأبعد لانه أقوى في الفهم غالبا فاندفع ما قيل ان الحقيقي
متروك في كل منهما بدليل والمجازي متعين في كل بدليل فلا
اثر للقرب والبعد في قوة الدلالة وضعفها والاشهر علاقة
واستعمالا على غيره وصيغة الشرط على النكرة في النفي وغيرها

(١) قوله لان الدليل الخ وكثرة الاصول تدل على قوة الاثر للعلة
اعني الوصف اه منه (٢) قوله والاجماع الخ اي القطعي على الظني والظني
على الظني واذا اختلفا فلا تعارض وقيل غير هذا اه منه

لأفادة التعليل والجمع المحلى والموصول على المفرد المرف وبالأهمية
كالتكليف على الوضعى على الصحيح والمقتضى للصدق على
الشرعية والنهى على الامر لان دفع المفسدة أهم من جلب
المنفعة والتحریم على غيره وقيل بتقديم الاباحة لانه عليه
السلام كان يحب التخفيف على أمته وقيل المحرم والموجب
متساويان ومثبت درء الحد على موجه وموجب الطلاق
والعتاق على نافيهما والحكم المعلن على غيره وما ذكر معه
السبب على نقيضه وبالأغلبية كالتخصيص على التأويل وموافقة
القياس على المخالفة على الاصح ومالم ينكر الاصل على ما أنكر
والنفي على الاثبات فيما الغالب فيه الشهرة ولم يشتهر وبعمل
الخلفاء وقيل وبعمل أهل المدينة وفي السند بفقہ الراوى وقوة
ضبطه وورعه وبعلموا الاسناد * قيل قرب الاسناد قرينة ^(١) خلافا
للحنفية وباعتقاد الرواية خلافا لشمس الأئمة وبعلمه بالعربية فى

(١) قوله خلافا للحنفية : حكى ابن عينة ان اباحنيفة اجتمع مع
الاوزاعي بمكة فى دار الخياطين فقال الاوزاعي ما بالكم لا ترفعون عند
الركوع والرفع سنة فقال ابوحنيفة حدثنا حماد عن ابراهيم عن عاتمة والاسود

الصحيح وبكونها عن حفظه لا نسخته ولا عبرة بالخط بلا
تذكر عند أبي حنيفة وبكونه من أكابر الصحابة خلافاً للشيخين
كما في الهدم لما دون الثلاث فإنه عن ابن عباس وابن عمر وعدم
الهدم عن عمر وعلى وبالمباشرة وبالقرب عند السماع وذلك إذا
بعد الآخر بعداً بعيداً وبه رجح الشافعية الأفراد بالحج من
رواية ابن عمر لأنه كان تحت ناقته والحنفية القران فعن أنس
أنه كان آخذاً بزمامها حين يقول لبيك بحجة وعمرة وبالتحمل
بالغاً ومسلماً وبتأخر الإسلام كالوارد في المدينة وبتصريح السماع
والوصل علي العنينة^(١) وفيه نظرو بالاتفاق على رفعه إلا ما

عن عبد الله بن مسعود أن النبي عليه السلام لا يرفع إلا عند افتتاح الصلاة
ثم لا يعود لشيء من ذلك فقال الأوزاعي وأحدثت عن الزهري عن
سالم عن ابنه ابن عمر وتقول حدثني حماد عن إبراهيم فقال أبو حنيفة
كان حماد أفتقه من الزهري وكان إبراهيم أفتقه من سالم وعلقمة بس بدون
ابن عمر في الفقه وإن كانت لابن عمر صحبة وله فضل صحبته والأسود
له فضل كثير وعبد الله عبد الله فرجح بفقه الرواة كما رجح الأوزاعي
بعلو الأسناد وهو المذهب المنصور عندنا كذا في فتح القدير اهـ منه
(١) قواه وفيه نظر: إشارة إلى أن قابل المرسل لا يسلم ذلك بعد عدالة

ليس للرأى فيه مجال وبالذكورة في غير أحكام النساء وبالنسبة
الى كتاب معروف بالصحة كالصحيحين الآن * وكون
ما فى الصحيحين راجعا على ما يروى برجالهما أو شرطهما بعد
امامة المخرج تحكم كيف لا ولم يسلم كثير من شيوخ مسلم عن
غوائل الجرح وفى البخاري جماعة تكلم فيهم وتاقي الامة لجميع
ما فى كتابيهما ممنوع وقد تتعارض التراجيح كابن عباس عارض
أبا رافع فى نكاح ميمونة وابن عباس راجح ضبطا وفقها وأبو
رافع مباشرة حيث قال كنت الرسول بينهما فتعارضا ورجح
ابن عباس بأن الاخبار بالاحرام لا يكون الا عن معاينة الهيئة
وأبو رافع بموافقة صاحبة الواقعة قالت تزوجنى ونحن حلالان
فتعارضا فيتخلص بتجاوز الزوج عن الدخول * أقول لا يخفى
جواز تجاوز النكاح عن الخطبة فتعارضا ثالثا فيتخلص بأن
مجاز الدخول أقوى علاقة وقد يكون بعضها أولى من بعض
كالذاتى من العرضي مثل صوم معين نوى قبل النصف فبعضه
المعنع وامامته وكونه غير مداس تدليس التسوية قال الحاكم الاحاديث
المعنة التي ليس فيها تدليس متصلة باجماع اهل النقل اه منه

منوى وبعضه لا ولا تجزئ فتعارض مفسد الكل ومصححه
 فرجح الشافعي الاول لان العبادة تقتضى النية فى الكل ^(١) وأبو
 حنيفة الثانى لان لاكثر حكم الكل وهذا ذاتى أقول فى كون
 العبادة وصفا عرضيا للحقيقة الشرعية للصوم نظر فتدبر
 ﴿مسئلة﴾ لا ترجيح بكثرة الادلة والرواة ما لم تبلغ الشهرة
 عند أبى حنيفة وأبى يوسف خلافا لاكثر لها قيام المعارضة مع
 كل دليل فيسقط الكل كالشهادة واجماع من سوى ابن مسعود
 على عدم ترجيح ابن عم هو أخ لام على من هو ابن عم فقط
 فلا يكون حاجبا بل يستحق بكل قرابة مستقلا واجماع الكل
 على عدمه فى ابن عم زوجا على ابن عم فقط نعم لو كان كثرة
 لها هيئة اجتماعية افادت قوة زائدة ولا يخفى على الفطن ^(٢) ضعف

(١) قوله وأبو حنيفة : ينقض بصوم الكفارة والنذر المطلق لان
 الحنفية لم يجزوها الا ميستين ويجاب بان توقف السابقة على اللاحقة انما
 هو عند الماثلة وهي فى الواجب المعين والنفل واما فى الواجب غير المعين
 فالسابقة فيه على صفة الاباحة واللاحقة على صفة الوجوب فلا ينسحب
 نية اللاحقة على السابقة تدبر اه منه (٢) قوله ضعف هذه: اما الاول

هذه الوجوه وللجمهور أن الظن يتقوى بتدرج^(١) حتى ينتهي
الى اليقين بالتواتر أقول منقوض بكثرة الاجتهاد فان عدم
الترجيح بها اتفاق مع أنه ينتهي الى اليقين بالاجماع فتدبر
في الاصل الثالث الاجماع وهو لغة العزم والاتفاق^(٢) وكلاهما
من الجمع واصطلاحاً اتفاق المجتهدين من هذه الامة في عصر
على أمر شرعي (حجة الاسلام) اتفاق أمة محمد صلى الله عليه
وسلم على أمر ديني وأورد كما في المختصر أنه لا يتصور وأنه

فلان الكل معا يفيد قوة الثبوت الاتري ان زيدا ر بما يقاوم كل واحد
ولا يقاوم الكل واما الثاني والثالث فانما يتم لو كان كل من جهتي
القراة يقتضي العسوبة وليس كذلك فان الزوجية اذا انفردت اوجبت
استحقاق النصف لا غير وكذلك الاخوة لام لا يوجب عند انفرادها
الا استحقاق السدس فتأمل اهـ منه (١) قوله حتي ينتهي الى اليقين الخ
يمكن ان يجاب بالفرق بان اليقين بالاجماع تعبدى وبالتواتر عقلي وبان
الاسناد في المتواتر يجب ان يكون الى الحس الموجب للقطع بخلاف
الاجماع اهـ منه (٢) قوله وكلاهما الخ أى منقول وماخوذ منه لان العزم
باجتماع الخواطر والاتفاق باجتماع الاعزام وفيه رد على شارح المختصر حيث
قال الاجماع لغة يطلق على معنيين أحدهما العزم (فأجمعوا أمركم) اي اعزموا

لا يطرء ان لم يكن فيهم مجتهد* أقول الموجود من الامة امة
 أم لا فالوارد أحد الايرادين والحق ورود الثاني والجواب عنه
 أن مادة النقض يجب تحققها وهو ههنا ممنوع وقد يدفعان
 بارادة اتفاق المجتهدين في عصر لانه المتبادر كما في قوله لا يجتمع
 أمتي على الضلالة * مسألة * بعض النظامية والشيعة انه
 (١) محال ولو سلم فالعلم به محال ولو سلم فنقله اليها محال أما الاول
 فأولاً لان انتشارهم في الاقطار يمنع نقل الحكم اليهم عادة
 والجواب لا منع في المتواتر كالكتاب وفي أوائل الاسلام
 وبعد جدهم في الطلب والبحث* وثانياً لانه لو كان عن قطعي
 لنقل والظني يمتنع الاتفاق عليه عادة لاختلاف القرائح والجواب
 بالمنع فيهما فقد يستغنى بنقل القاطع بحصول الاتفاق والظني
 ربما يكون جلياً والاتفاق انما يمتنع فيما يدق* وأما الثاني فلا ممتنع
 معرفة علماء الشرق والغرب بأعيانهم فضلاً عن أقوالهم مع
 ومنه لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل وثانيهما لانفاق وحقيقة أجمع
 صار ذا جمع كأبني وأثمر تدبراه منه (١) قوله محال ولو سلم الخ القول
 باستحالة الاجماع نسبة غير واحد الي النظام وقال السبكي ان هذا

جواز رجوع البعض قبل قول الآخر قيل فيه أنه يجوز ضبط التاريخ بأن يعلم أن زيدا في ظهر كذا علي كذا ثم يسافر ويعلم أن عمراً في ذلك الوقت كان على ذلك الحكم وهكذا أقول يجوز كذبه في الاخبار عن الماضي لغرض فلا يعلم الا بافتائه وتكلمه في ذلك الوقت وتكلم كل واحد بحكم واحد في آن واحد مع اختلافهم في المشارق والمغارب مما تحيله العادة كما لا يخفى (وأما الثالث) فلا أن لا حد لا يفيد والتواتر عن الكل في كل طبقة ممتنع عادة ومن ههنا قال أحمد من ادعى الاجماع فهو كاذب والجواب عنها تشكيك في الضروري فاناقاطعون^(١) باجماع كل عصر على تقديم القاطع على المظنون حتى صار من

قول بعض أصحابه وأما رأي النظام نفسه في بعض أصحابه فهو انه يتصور لكن لا حجة فيه كذا نقله القاضي وابو اسحق الشيرازي وابن السمعاني والامام الرازي واتباعه والي هذا اشار في المتن بقوله بعض النظامية اه منه (١) قوله باجماع الخ لقائل ان يقول ان المخالفين من القائلين بالحسن العقلي فلهم ان يقولوا ان الاتفاق على تقدم القاطع انما هو لأن حسنه بديهى عند العقول كحسن الصدق النافع وهذا ليس

ضروريات الدين* وقول أحمد محمول على انفراد طلاع ناقله
اوحدهه الآن فانه احتج به في مواضع قال الاسفرايني
نحن نعلم ان مسائل الاجماع أكثر من عشرين ألف مسألة هذا
(مسئلة)* الاجماع حجة قطما عند الجميع ولا يعتد بشرذمة
من الخوارج والشيعة لانهم حادثون بعد الاتفاق لنا اتفاهم
على القطع بتخطئة المخالف للاجماع^(١) من حيث هو اجماع وتقديمه
على القاطع والعادة تحيل اجتماع هذا المبلغ من الصنابة
والتابعين المحققين على قطع في حكم الا عن نص قاطع ولا
دور لان الدليل وجود هذا الاتفاق بلا اعتبار حجته أقول
لا يقال كو كان التواتر لتوفر الدواعي لان تواتر الملزوم قد يغني
عن تواتر اللازم فافهم* ونقض أولا^(٢) باجماع الفلاسفة على قدم
العالم وما عن بعضهم من حدوثه فمحمول على الحدوث الذاتي

من الاجماع المتنازع فيه اه منه (١) قوله من حيث هو اجماع الخ فيه رد
على الامامية حيث قالوا بتخطئة المخالف للاجماع من حيث دخول المعصوم
اه منه (٢) قوله باجماع الخ اعلم ان اجماع الفلاسفة على قدم العالم مبني على
اجماعهم على ايجاب الباري وانه علة تامة للعالم وان التخلف فيها محال ولذلك

والجواب أن اتفاقهم عن دليل عقلي والاشتباه فيه كثير بخلاف الشرعي وإن كان عقليا كالاجماع على حدوث العالم فإن^(١) مداره على النص والتمييز فيه ليس بصعب فتدبر* (وثانيا) باجماع اليهود على أن لا نبي بعد موسى واجماع النصارى على أن عيسى قد قتل والجواب انهم مقلدون لا آحاد الأوائل بخلاف أصولنا فانهم محققون بعدد التواتر فانهم* واستدل أولا^(٢) بقوله تعالى ويتبع غير سبيل المؤمنين الآية وهو للشافعي وفيه أنه لو سلم دلالة فظاهر والتمسك به انما يثبت بالاجماع ولم يثبت بعد* وثانيا بقوله صلى الله عليه وسلم لا تجتمع أمتي

حمل الحدوث في كلامهم على الحدوث الذاتي أعني الافتقار وتحقيق ذلك في الكتب الكلامية والحكمية اهمنه (١) قوله فان مداره على النص الخ اشارة الى ان المراد بالشرعي ماورد به الشرع لا مالا يدرك الا بالشرع ولا يبحث عنه في الشرع لئلا يخرج الاجماع على ما عليه دليل عقلي أيضا ولا يدخل الاجماع بمجرد العقول فتدبر اهمنه

(٢) قوله بقرآله تعالى قال تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ماتولي ونصله جهنم وساءت

على الضلالة فإنه متواتر المعنى واستحسنه ابن الحاجب ^(١) واستبعد
 الامام الرازي التواتر المعنوي سيما على حجيمته * وثالثا جعلنا كم
 أمة وسطا عدلا فيجب عصمتهم عن الخطأ وفيه أن العدالة
 لا تنافي الخطأ مطلقا * قالوا أولا ^(٢) فردوه الى الله والرسول فلا
 مرجع الى الاجماع وهو منقوض بالقياس فان قيل برجوعه
 اليهما فمشارك على أن النزاع ضد الاجماع مع أنه ظاهر لا يعارض
 القاطع * وثانيا لا تأكلوا الآية يفيد جواز صدور المنهى عنه
 عن الكل والجواب الجواز الوقوعي لا يلزم والامكان الذاتي
 لا ينفعكم على أنه منع لكل لا لكل كذا في شرح المختصر
 أقول المنع لكل دائما يستلزم المنع لكل فتأمل * وثالثا بحديث
 معاذ ورد بأن الاجماع حديث (مسئلة) * لا عبرة بالكافر

مصيلا اه منه (١) قوله واستبعد الامام الرازي الخ وذلك لان كثرة
 الاحاد لم تبلغ الى حيث تفيد تواتر القدر المشترك ولو سلم فاللازم
 القدر المشترك من اللفظ ولا يلزم منه تواتر المعنى لان الدلالة ظنية ولو
 سلم فلا يلزم الحجية ألا تري ان مقلد المجتهد المخطئ ليس على ضلالة
 فتأمل اه منه قوله فردوه الى الله الخ قال تعالى فان تنازعتم في شئ

ولا بوفاق من سيوجد اجماعا وأما المقلد فالاكثر انه كذلك وان كان عالما خلافا للقاضي وقيل يعتبر الأصولي وقيل بل الفروعى * لنا لو اعتبر لكان كأكل طعام واحد اذ لا جامع الا رأى وليس فيهم واستدل بأن المخالفة تحرم عليه قولاً وفعلاً أقول لا يلزم من حرمة مخالفته انعقاد الاجماع بدونه كمخالفة المجتهد لأبيه وسيأتى وقد يعترض بأن من قال باعتباره يمنع الحرمة وما فى شرح الشرح أن^(١) اتفاق المجتهدين يدل على وجود قاطع فمدفوع بأن مستند الاجماع ربما يكون ظنيا جليا والاولى كما قيل اتفاقهم من حيث هم مجتهدون لا يكون الا برأيهم ولا شك أن مخالفته للمجتهد برأيه حرام فتدبر (مسئلة) لا يشترط عدالة المجتهد فيتوقف على غير العدل فى مختار

فردوه الى الله والى الرسول اه منه (١) قوله اتفاق المجتهدين الخ توضيح الجواب ان المجتهدين اذا اتفقوا كلهم برأيهم على حكم فلا سبيل لمخالفة المقلد باتباعه لمجتهد آخر فلم يبق الا ان يخالف برأيه ومذهبه من غير دليل شرعى ولا شك انه حرام لان الواجب عليه التقايد اقول ببقائه اذا كان لمجتهد قولان فوافق بقوله اللاحق سائر المجتهدين والمقلد

الآمدى والغزالى لان الادلة مطلقة^(١) وكل حكم لا مدرك له شرعا وجب نفيه والحنفية^(٢) بل الجمهور شرطوا العدالة لان الحجية حقيقة للتكريم* وقد يقال أنه اهل له لدخول الجنة^(٣) ويدفع بأنه لم يعتبر فى الدنيا بدليل وجوب التوقف فى أخباره وقيل يعتبر قوله فى حق نفسه فقط كالاقرار ويدفع بأنه لو قبل مخالفته كان له وانما يقبل فيما عليه كذا فى شرح المختصر أقول كل ما أدى اليه اجتهاده فيما لا قاطع فهو عليه اجماعا ولو كان له فتدبر واشترط عدم البدعة المفسدة كالعدالة وخلاف الروافض

عمل بقوله القديم فهل يجب على المقلد الرجوع وسيأتي اه منه (١) قوله وكل حكم لا مدرك له الخ دفع لما يوهم ان يقال انه لا يلزم من انتفاء الدليل انتفاء المدلول اه منه قوله (٢) بل الجمهور الخ كما فى التقرير ناقلا عن السبكي وكشف البزدوي اه منه (٣) قوله ويدفع الخ حاصله ان هذا له لان فيه تعظيمه وكل ما للفاسق لا يقبل فى حقه وحاصل أقول الخ المعارضة بان هذا ما دى اليه اجتهاده وكل ما هو كذلك يحرم عليه مخالفته مطلقا وفيه اشارة الى منع الكبرى فما قيل ان منع الكبرى مكابرة غير مسموع اه منه

بعد الاجماع وخلاف الخوارج ليس في الاجماع لان معاوية
مجتهد فتأمل (مسئلة) * الاجماع الحجة لا يختص بالصحابة
خلافًا للظاهرية ولا حمد قولان لنا الادلة السمعية فانها ليست
مختصة بالحاضرين على المختار وأما العقلية فقليل تم لانهم خصوصاً
التخطة بمخالفة اجماع الصحابة أقول الحق الاتفاق على التخطة
مطلقاً كما قيل لكن لا ينتهض ههنا لان الخصم ينكر امكان
وقوعه وهو لا ينافي التخطة على تقدير وقوعه فافهم فانه
“(١) دقيق * قالوا أولاً أجمع الصحابة على أن مالا قاطع فيه محل
الاجتهاد فلو قيل باجماع من بدمهم لا بطله ولزم النقيضان
قلنا منقوض (٢) باجماع الصحابة بعد هذا الاجماع والحل انه في

(١) قوله دقيق الخ اعلم ان الدقة هو الفرق بين انتهاض السمعية وعدم
انتهاض العقلية مع ان الظاهر انها سواء ووجه الفرق ان مقتضى
السمعية ان الحجة لازم لوقوع الاتفاق مطلقاً ومقتضى العقلية ليس
كذلك بل مقتضاه انه اذا صار الاتفاق حجة صح تخطة مخالفه فلو
وقع الاتفاق ولا عبرة به كما قال الخصم لا ينافي ذلك نعم ينافي السمعية
لانه اجتماع علي مالميس بحق تدبر اه منه (٢) قوله باجماع الصحابة الخ

العرف عرفية عامة مادام لا قاطع وثانيا لو اعتبر لا اعتبر مع مخالفة بعض الصحابة قلنا نمنع الملازمة أو بطلان اللازم (مسئلة)*
لا يشترط^(١) عدد التواتر في مختار الاكثر لان الحجية للاتفاق تكريما وهو مطلق فجمع لا بد من جماعة وقيل يكفي اثنان أما الواحد فقليل حجة لئلا يخرج الحق عن الامة وقيل لا لان المنفي عنه الخطأ انما هو الاجتماع وهو المختار (مسئلة)*^(٢) التابعي المجتهد معتبر عند انعقاد اجماع الصحابة عند الحنفية والشافعية وأكثر المتكلمين ومن بلغ درجة الاجتهاد بعد اجماعهم فاعتباره

اي اجماعهم علي حكم معين بعد اجماعهم علي ان مالا قطع فيه محل الاجتهاد والتزام ان بعد اجماعهم علي ان مالا قطع فيه يجوز فيه الاجتهاد لم ينعقد الاجماع علي حكم اصلا مكابرة اه منه قوله التواتر الخ ليس المراد بعد التواتر عدد معين بل جماعة لو اخبروا في المحسوس بقطعي العقل لصدقهم ومن جعل الحجية لان تنافق الجمل الغنير لا يكون في العادة الا عن قاطع شرط عدد التواتر اه منه قوله التابعي المجتهد الخ اعلم ان بين هذه المسئلة والمسئلة الآتية عموما من وجه لان التابعي اعم من ان يكون واحدا او اكثر والمخالف القليل اعم من ان يكون تابعا وغيره تدبر اه منه

على شرط انقراض العصر وعدم ظهور المخالفة من المجمعين ولا من التابعين في حياتهم وقيل لا يعتد مطلقا وهو رواية عن أحمد * لنا العصمة لكل أقول ان قيل لولا قاطع لما أجمعوا عادة قلنا ممنوع واستدل بأنهم سوغوا الاجتهاد معهم كسعيد وشريح والحسن ونحوهم ولولا الاعتبار لم يفد أجيب انما يتم لو ثبت التسوية مع اجماعهم لا كما عن أبي سلمة تذاكرت مع ابن عباس وأبي هريرة في عدة الحامل لوفاة زوجها فقال ابن عباس بأبعد الاجلين وقلت بوضع الحمل فقال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة (مسئلة) * قيل اجماع الاكثر مع ندرة المخالف اجماع كغير ابن عباس على القول بالعول وغير أبي موسى على نقض النوم للوضوء، وغير أبي هريرة وابن عمر على جواز الصوم في السفر^(١) وقيل أن سوغ الاكثر اجتهاده كخلاف أبي بكر الصديق في الممتنعين عن الصدقات فلا

(١) قوله وقيل ان سوغ الاكثر الخ فان الصحابة لم يسوغوا له الاجتهاد حتي روى انه رجع الي قوله فكان الاجماع ثابتا بدونه ولهذا قال محمد لو قضي القاضي بجواز بيع الدرهم بالدرهمين لم ينفذ قضاؤه لانه مخالف

ينعقد بخلاف قول ابن عباس بحل التفاضل في أموال الربا والمختار أنه ليس باجماع لانتفاء السكل فقليل ليس بحجة أصلاً وقيل بل حجة ظنية لان الظاهر اصابة السواد الاعظم قيل ربما كان الحق مع الاقل ألا ترى الفرقة الناجية واحدة من ثلاث وسبعين وقد ارتد أكثر الناس بعد وفاته عليه السلام والمؤمنون أقل وكان الاكثر في زمان بنى أمية على امامة معاوية ويزيدوا شباههما*^(١) أقول كثرة الفرق لا تستلزم كثرة الاشخاص وكثرة الاشخاص لا تستلزم كثرة العدول والمجتهدين والنزاع فيه فتأمل * قالوا أولاً يد الله مع الجماعة فمن شذ شذ في النار قلنا محمول على الاجماع على أنه يمنع المخالفة بعد الموافقة لانه من شذ البعير * وثانياً يصح خلافة أبي بكر مع خلاف علي وسعد بن عباد و سلمان ويدفع بأن الاجماع بعد

للاجماع اهـ منه (١) قوله أقول كثرة الفرق الح ظاهره مع السند لكن المقصود ان دعوى ظهور اصابة الاكثر بديهيية والمانع انما وقع له لاشتباهه من حيث سنده فإشارالي محل النزاع بحيث يضمحل به سنده ويذنه كما هو الحق .

رجوعهم واما الصحة فللاجماع على كفاية بيعة الاكثر فافهم
 (مسئلة) * انقراض عصر المجمعين ليس شرطا عند المحققين
 ومنهم الحنفية وقال أحمد وأبو الحسن الاشعري وابن فورك
 شرط مطلقا وقيل في اجماع الصحابة وقيل في السكوتى والامام
 ان كان سنده قياسا كذا في المختصر * والصحيح أن الشرط
 عنده حينئذ تطاول الزمان فلو هلكوا بغتة بمد الاتفاق
 لا اجماع عنده * لنا الدليل اتفاق الكل وقد وجد ولو لمحة وذلك
 لان الانقراض لا مدخل له في الاصابة ضرورة فتأمل * واستدل
 لو شرط لما وجد اجماع لتلاحق المجتهدين وأجيب أولا كما
 في شرح الشرح بان التلاحق ليس بواجب بل غايته الجواز
 فمن أين يلزم عدم تحقق اجماع * قيل انه واجب عادة وان لم
 يجب عقلا أقول للمنع مجال والاوجه ان المراد عدم تحققه
 في زمان قد أجمعوا على تحققه فيه وهو زمان الصحابة والتابعين
 وتابعيهم وحينئذ لا يمنع اللحق لانه معلوم الوقوع فتدبر *
 وثانيا بان الشرط انما هو انقراض الاولين

(١) ولو قيل بمدخلة اللاحقين قالوا أولاً يؤدي الى منع المجتهد عن الرجوع عند ظهور موجه ولو خبراً صحيحاً قلنا منقوض بما بعد الاتقراض والحل منع بطلان التالى لان الاجماع قاطع قال أبو عبيدة لعل حين رجوع عن عدم صحة بيع أم الولد رأيك مع الجماعة أحب الى من رأيك وحدك (وثانياً) لو لم يعتبر قول الراجع لان الاول اتفاق الامة لوجب عدم اعتبار قول من مات من المخالفين لان الباقي كل الامة (قلنا) قد يمنع بطلان اللازم لان قول الميت كالميت وقد تمتع الملازمة وعليه الاكثر لان قوله حى بدليله فهو كبقائه حين الانعقاد فتأمل (مسئلة) * اتفاق العصر الثانى بعد استقرار الخلاف فى الاول ممتنع عند الاشعري وأحمد والغزالي والامام والمختار أنه واقع حجة وعليه

(١) قوله ولو قيل بمدخلته الخ اي ان قيل بعدم مدخلته اللاحقين كما عليه البعض فالامر ظاهر ولو قيل بمدخلتهم فالشرط ليس اتقراضهم وانما الشرط اتقراض المجتمعين الاولين فقط فلا يلزم عدم التحلل اهـ منه قوله ابو عبيدة : بفتح العين المهملة السلماني كذا في التقرير اهـ منه

أكثر الحنفية والشافعية لنا اجماع التابعين على جواز متعة
العمرة وقد كان عمر أو عثمان ينهى وعلى عدم جواز بيع أم
الولد وقد اختلفت الصحابة فيه * وأما الحجبية فلتلا يلزم خلو
الزمان عن الحق ^(١) وفيه مافيه * وما عن أبي حنيفة في غير الظاهر
من نفاذ القضاء ببيع أم الولد خلافا لهما فلان المسئلة اجتهادية
ولا يلزم تضليل بعض الصحابة لان رأيه كان حجة قبل حدوث
الاجماع وانما اللازم خطؤه وهو لازم في كل اختلاف لان
الحق واحد فتأمل * قالوا العادة قاضية بالاستمرار في الاستقرار
بالاصرار سيما من الأتباع قلنا ممنوع سيما ممن بعدهم * قالوا أو لا
يلزم تعرض الاجماعين لتسوية كل وتعيين معين قلنا لا نسلم
^(٢) أن التسوية اجماع ولو سلم فمقيد بعدم القاطع * وثانيا لم يحصل

(١) قوله وفيه مافيه الخ اشارة الى منع الخلو لان قوله موجود بدليله ولو سلم
فلاستلزام ممنوع اه منه (٢) قوله ان التسوية اجماع الخ وذلك لان كل
فريق يجوز ما يقول به وينفي الآخر قيل المراد بتجويز كل عدم القطع بنفيه
والتجويز بهذا المعنى ضروري في المسائل الاجتهادية أقول التجويز بهذا
المعنى لا ينافي اليقين فان الوجوب أو الحرمة بالدليل الظني يتعين مع

اتفاق الامة لان القول لا يموت وقبل الاستقرار ليس بقول عرفا
قلنا الاجماع مميت حتى لا يجوز العمل به كما بالناسخ هذا وأما
اجماعهم بعد اختلافهم أنفسهم فكما تقدم الا ان كونه حجة أظهر
لان سقوط المخالف هناك بعد الاجماع وههنا قبله برجوعهم فلا
ريب في تحقق الكل (مسئلة) * لا ينعقد^(١) بأهل البيت وحدثهم
خلافاً للشيعة لادعائهم العصمة ومحلل الكلام قيل لا فائدة في
الاجماع أقول لعل الفائدة الترجيح عند التعارض كما نيل رأيك
في الجماعة أحب ولا بالشيخين عند الأكثر ولا بالخلفاء الأربعة
خلافاً لأحمد ولبعض الحنفية ومنهم القاضي^(٢) أبو خازم فردّ
أموالاً على ذوى الأرحام في خلافة المعتضد بعد ما قضى بها
ليت المال متمسكاً باجماع الأربعة ولما رد عليه أبو سعيد

انه لا يقطع به فالتسوية بهذا المعنى لا ينفي الحجية مطاقاً تدبراه منه
(١) قوله بأهل البيت : هم علي وفاطمة والحسنان لما روي الترمذى
عن عمرو بن أبى سلمة انه لما نزل انما يريد الله الآية لف النبي عليه
السلام كساء وقال هؤلاء اهل بيتي وخاصتي اللهم اذهب عنهم الرجس
وطهرهم تطهيراً كذا في التقرير براهمه (٢) قوله أبو خازم بالخلفاء المعجمة

البردعى بأن فيه خلافا بين الصحابة أجاب لأعد زيدا خلافا
على الخلفاء الاربعة * قالوا اقتدوا بالذين من بعدى أبى بكر
وعمر وعليكم بسنتى الحديث قلنا خطاب للمقلدين وبيان لاهلية
الاتباع لان المجتهدين كانوا يخالفونهم والمقلدون قد يقلدون
غيرهم * وأما المعارضة بأصحابي كالنجوم وخذوا شطر دينكم
عن الحميراء كما فى المختصر فتدفع بأنهما ضيفان (مسئلة) *
عن مالك فقط ^(١) الانعقاد بالمدينة فقط ولبعد قليل محمول على
تقديم الرواية وقيل على المنقولات المستمرة كالاذان والاقامة
والصاع وصحح ابن الحاجب العموم متمسكا بأن العادة قاضية
فى الاجماع باطلاع الاكثر على دليل راجح ويمتنع ظاهرا أن
لا يكون منهم أحد من علماء المدينة فلا يجمعون الا عن دليل
راجح وهذا منقوض ببلدة أخرى والتعميم بعيد للتخصيص

والزاي عبد المجيد بن عبدالعزيز كذا فى التقرير اهمه (١) قوله الانعقاد
بالمدينة : قد اشتهر ان اجماع اهل المدينة وحدها من الصحابة والتابعين
حجة عند مالك فقل قوله ذلك محمول على ان روايتهم مقدمة على رواية
غيرهم وقيل محمول على حجة اجماعهم فى المنقولات المستمرة كالاذان

في الدعوى والدليل كما يأتي * ثم أقول العمدة في الاجتهاد جودة
الرأى وحينئذ لا نسلم أن عدم اطلاعهم بعيد ألا ترى أن أبا
حنيفة ألقه من مالك ومن ههنا تين ضعف ما قيل رجحان
الرواية يرجح الاجتهاد واستدلوا لهم بنحو المدينة طيبة تنفي خبثها
كما ينفي الكير خبث الحديد ممنوع الاستلزام (مسئلة) *
إذا أفتى بعضهم أو قضى قبل استقرار المذاهب وسكت الباقون
وقد مضى مدة التأمل^(١) عادة ولا تقيه فاكثر الحنفية اجماع
قطعى وابن أبى هريرة في الفتيا لا القضاء والجباى بعد الانقراض
وقيل اذا كثر وتكرر فيما يعم به البلوى وهو المختار ومختار
الآمدى والكرخى ظنى^(٢) وعن الشافعى ليس حجة وعليه ابن
أبان والباقلاني * الحنفية أولا لو شرط قول كل لم يتحقق اجماع

والاقامة والصاع والمد دون غيرها اهمنه (١) قوله عادة : فيه اشارة الى
ان التقدير باخر مجلس بلوغ الخبر كما قيل او بثلاثة ايام بعد بلوغ الخبر
على ما قيل ليس بصواب اهمنه (٢) قوله وعن الشافعى : ذهب اكثر
الشافعية الى ان هذا هو مذهب الشافعى وذكره ابن الحاجب وغيره
في خلافه رواية عنه أيضا فحمل بعضهم النفي على ما اذا صدر من حاكم

لأن العادة في كل عصر افتاء الاكابر وسكوت الاصاغر تسليما
أقول كون السكوت تسليما قطعاً بدون أماراة الرضا ممنوع
وثانياً اجماع في الاعتقادات اجماعاً فكذا الفروع^(١) وفيه نظر *
(النافون) مطلق السكوت يحتمل غير الموافقة من عدم اجتهاد
أو تعظيم أو خوف كما عن ابن عباس في مسألة العول أنه سكت
مهابة عن عمر * قلنا فرضنا مضي المدة وعدم التقية فانتقي الاول
والثالث والتعظيم بترك الحق فسق وما عن ابن عباس فلم يصح
كيف وهو كان يقدمه على الاكابر ويسأله ويستحسن قوله
وكان ألبن لاحق قال لا خير فيكم ان لم تقولوا ولا خير في ان لم
أسمع وقصته مع المرأة^(٢) في نهيه عن مغالاة المهر شهيرة وقد
يقال كما في التحرير الفسق انما هو السكوت عن منكر وقول
المجتهد ليس كذلك أقول الكلام قبل استقرار المذاهب بل

والاثبات على ما اذا صدر من غيره اهـ منه قوله وفيه نظر : وذلك لان
الاحتراف جائز في الاجتهادات دون الاعتقادات اهـ منه (٢) قوله في نهيه
وعن مغالاة المهر شهيرة : روي ان عمر لما نهى عن الزيادة على اربعمائة
درهم في صدقات النساء قالت امرأة قريش يا أمير المؤمنين نهيت الناس

عند البحث والمناظرة فيها فال مقام مقام الاستفتاء وعلى المفتي
يجب اظهار قوله فافهم* (الظنيون) سكوتهم ظاهر في موافقتهم
لما علم من عادتهم ترك السكوت في مثله بالاستقراء كقول
معاذ لعمر ما جعل الله على ما في بطنها سبيلا وقول عبيدة لعلي
رأيتك في الجماعة أحب الى غير ذلك (الجبائي) قبل الانقراض
الاحتمالات قائمة وبعده تضحل وربما يمنع بل يضعف ابن
أبي هريرة العادة أن لا ينكر الحكم بخلاف الفتوي وذلك
لان الحاكم يهاب ويوقر ويحجب بأن ذلك بعد الاستقرار
والكلام قبله والفتيا والحكم حينئذ سواء أقول الحكم في
المجتهد فيه لا ينقض فلا ينكر فتدبر (مسئلة)* لو اتفقوا على
فعل ولا قول فالمختار أنه كفعل الرسول لان العصمة ثابتة
لاجماعهم كشبوتها له والامام يحمل على الاباحة الا بقرينة
وابن السمعاني كل فعل لم يخرج مخرج الحكم والبيان لا ينعقد

ان يزيدوا في صدقاتهن علي اربعمائة درهم قال نعم قالت اما سمعت رسول
صلي الله عليه وسلم يقول وآتيتم احداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً
فقال عمر اللهم تفوا كل احد افقه من عمر حتي المخدرات في الحجال

به الاجماع ومن اشترط الانقراض في القولى فالفعلى أولى
(مسئلة) * اذا لم يتجاوز أهل العصر عن قولين في مسئلة لم
يجز احداث ثالث عند الاكثر وخصه بعض الحنفية بالصحابة
وجاز عند طائفة مطلقا ومختار الآمدى والرازى ان رفع
ما اتفقا عليه فممنوع كوطء المشتري البكر قيل يمنع الرد وقيل
مع الارش فالرد مجانا لم يجز ومقاسمة الجد الاخ وحجبه فالحرمان
خلاف الاجماع وعدة الحامل المتوفى عنها بالوضع أو ابعده
الاجلين فلا يقال بالاشهر فقط والا فلا^(١) كالتفصيل في الفسخ
بالعيوب فقيل لا وقيل نعم وفي الزوج والزوجة مع الابوين
فقيل للام ثلث الكل وقيل ثلث الباقي * ان قلت شاع من غير
نكير مخالفة المجتهد اللاحق للسابقين * قلت انما يصح عند
الاكثر بعد سبق قائل ولو لم يشتهر * لنا اتفاق على أحدهما
وهذا الاتفاق وان كان اتفاقيا فهو حجة كالاتفاق على قول

ثم رجع عن ذلك اهـ منه (١) قوله كالتفصيل في الفسخ : اى خمس في
جانب الزوج البرص والجذام والجنون والجلب والعنة وخمس في جانب
الزوجة الثلاثة الاول والرتق والقرن اهـ منه

اتفاقا فالتفصيل في الفسخ ونحوه خلاف الاجماع * وما قيل كون عدم التفصيل مجما عليه ممنوع اذا عدم القول ليس قولاً بالعدم فمدفوع بأن كلية الحكم مطلقاً مما أجمع عليه الفريقان والتفصيل ينافيه ^(١) وجعله مسألة متعددة خروج عن النزاع بل خلاف الاجماع لا اتفاق الفريقين على الاتحاد بوحدة الجامع وأما الجواب بأن اتفاقهم على انكار الثالث كان مشروطاً بعدمه فلما حدث زال فنقوض بالاجماع الوجداني * والاعتذار بأنه وان جاز عقلاً لكن لم يعتبر فيه اجماعاً كما في المنهاج ^(٢) ضعيف فتدبر واستدل بلزوم تخطئة كل فريق وفيه تخطئة كل الامة * وأجيب بأن الممتنع تخطئة الكل فيما اتفقوا عليه لا مطلقاً قالوا أولاً اختلافهم دليل انها اجتهادية فلا مانع قلنا كذلك لكن قبل

(١) قوله وجعله مسألة متعددة الخ كما فعل شارح المختصر حيث ضرب مثلاً لذلك وهو انه لو قال بعضهم لا يقتل مسلم بذمي ولا يصح بيع الغائب وقال الآخرون يقتل ويصح فلو جاء ثالث وقال يقتل ولا يصح أولاً يقتل ويصح لم يكن ممتنعاً بالاتفاق لانهما مسئلتان انتهى اهـ منه
(٢) قوله ضعيف الخ لان الفرق تحكم وربما يمنع الاجماع علي عدم

تقرر اجماعهم كما لو اختلفوا ثم أجمعوا * وثانيا وقع ولم ينكر
والا نقل قال الصحابة للام ثاث ما بقي فيها وابن عباس ثلث
الكل ثم ابن سيرين ان الزوج كابن عباس والزوجة كالصحابة
وشريح بالعكس * قلنا أولا لزوم النقل ممنوع ولو سلم فلزوم
الشهرة ممنوع اذ لا توفر للدواعي (وثانيا) يجوز أن يكون
الاحداث قبل استقرار الصحابة على قولين (وثالثا) لعله مذهب
صحابي اختاره تابعي (ورابعا) كما قيل انهما مسئلتان متغايرتان
حقيقة أو حكما أقول انما أجمعوا على عدم الفصل بينهما على
وحدة الجامع بعد الغاء الخصوصية وهو الزوج فالمسئلة متحدة
حكما هذا * (مسئلة) * اذا أجمع على دليل أو تأويل جاز احداث
غيره عند الأكثر الا اذا أبطله * لنا أولا اجتهاد لم يعارضه
اجماع لان عدم القول ليس قولا بالعدم بخلاف التفصيل فانه
ليس كالل دليل (وثانيا) المتأخرون لم يزالوا يستخرجون الادلة
والتأويلات ولم ينكر عليهم بل عد ذلك فضلا * قالوا أولا اتباع

الاعتبار كما مر عن فخر الاسلام في باب النسخ ايمنه

غير سبيل المؤمنين قلنا المتبادر^(١) خلاف سبيلهم ومن ثمة لم يلزم بطلان ما لم يثبت بالاجماع أقول على أن لو منع كون الدليل سبيلاً بل المدلول لكان بسبيل قال تعالى قل هذه سبيلي **فتدبر *** وثانياً تأمرون بالمعروف أي^(٢) بكل معروف فما ليس بأمور ليس بمعروف قلنا عورض بقوله وتنهون عن المنكر أقول على أن تجوز^(٣) الاحداث أمر والتفصيل انما يكون بعد العلم ***(مسئلة) لاجماع الا عن مستند على المختار لنا أولاً^(٤) الفتوى**

(١) قوله خلاف سبيلهم الخ لا ما يغايرد مطاقاً وهذا تأويل من السلف أو ابتداء باقتضاء دليل اقوي من ظاهر هذا الدليل وفيه جمع بين الدليابين فلا يلزم المصادرة تدبراه منه (٢) قوله اي بكل معروف الخ (كتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف لاية) والمعروف عام لانه مفرد محلي باللام فتأمرون بكل معروف فلا يكون معروفوا لاأمروا به فلا يجوز المصير اليه الجواب المعارضة بقوله وتنهون عن المنكر فلو كان منكراً لنهوا عنه بعين ما ذكرتم واللازم منتهى اه (٣) قوله على ان تجوز الاحداث امر: له التحصيل الم يعلم فيكون مأموراً به لان طلب العلم كذلك بخلاف التفصيل فانه يكون بعد العلم بنقيضه وطلب علم ما علم بطلانه لا يصح فتأمل اه منه (٤) قوله الفتوى بلا دليل شرعي حرام : ان قيل اللازم

بلا دليل شرعي حرام فقول كل يتوقف على قول الكل
وبالعكس فتدبر (وثانيا) يستحيل عادة اتفاق الكل لا لداع
كلى طعام وتجويز العلم الضروري أو توفيقهم للصواب أبعد
قالوا لو لزم فما فائدة الاجماع قلنا القطعية ومن ههنا ذهب
بعض الحنفية الى قطع عدم قطعية المستند وليس بشئ (مسئلة)
جاز كون المستند قياسا خلافا للظاهرية فبعضهم منع الجواز
وبعضهم منع الوقوع والآحاد قيل كالقياس *لنا لا مانع يقدر
الا الظنية وليست مانعة كظاهر الكتاب وقد وقع قياس
الامامة الكبرى على امامة الصلاة فليل رضيك لامر ديننا
أفلا نرضاك لامر ديننا قيل فيه نظر لانهم أثبتوه باولى وهى
دلالة النص *أقول لو سلم أولوية امامة الصلاة ففهم المناط لغة
ممنوع لتوقف على غيره واتفاقهم على عدم النص في الخلافة

خطأ الافتاء والكلام فى المفتي به قلنا اذا كان الافتاء خطأ لم يكن
المفتي به حقا لما مر ان الحجية والعصمة انما هو لاتفاق المجتهدين من
حيث هم مجتهدون فهم بدون رأيهم كسائر الناس لا عبرة لوفاقهم
فاندفع ما فى شرح الشرح انه انما يلزم جواز الخطأ لو لم يقع الاجماع

فافهم. وقد وقع قياس حد الشرب على القذف قال علي اذ شرب
سكر واذا سكر هذى واذا هذى اقترى فأرى عليه حد المفترين
قل استدلال لا قياس * أقول الاستدلال انما يتم لو ثبت
أن كل مفتر قطعاً أو ظناً فمليه ثمانون ولم يثبت نعم يصح أن
الشارب كانه قاذف لان المظنة كاللئنة كتحريم مقدمات الزنا
ثم أقول المستند أعم من المثبت كقطعي سنده ظني ومن ههنا
لا يكون القياس مثبتاً للحد عندنا وصح مستنداً^(١) وذلك لان
الاجماع رافع للشبهة المانعة فاندفع توهم التناقض كما في التقرير
قالوا أولاً الاجماع على جواز مخالفته فلنا قبل الاجماع أقول ومن
حيث أنه قياس (وثانياً) اختلف فيه فلا يخلو عصر من نفاته فلنا
الخلافاً حادث ومنقوض بالعموم أقول على أن عدم الخلو ممنوع

اهممه (١) قوله وذلك : ورد ايضاً بان بناء كلامه على ان العلة لما
كانت متقدمة على المعلول في مرتبة وجوده لما لم يتحقق وجود المعلول لم يتحقق
عدمه وهذا باطل لما تقرر ان في مرتبة وجود العلة ليس وجود المعلول ولا
عدمه وليس هذا ارتفاع النقيضين المستحيل اذ يقتضي وجود الشيء في مرتبته
سلب وجوده في تلك المرتبة على ان يكون المرتبة ظرف الوجود لا سلب

(مسئلة) * ارتداد أمة عصر ممتنع سماعا وقيل يجوز * لنا الردة ضلالة وأى ضلالة واعتراض بأنهم اذا ارتدوا لم يكونوا أمته والجواب يصدق قطعاً أن أمته ارتدت لا لما فى شرح الشرح ان زوال اسم الامة لما كان بالارتداد كان متأخرا عنه بالذات فعند حصول الارتداد وحدوثه صدق الاسم حقيقة وذلك لان اعتبار الثبوت بحسب المرتبة دون الزمان خلاف العرف فالصدق حقيقة ممنوع ولا لما قيل ان صدق وصف المحمول لا يجب فى زمان صدق الموضوع كما هو المشهور عند الميزانيين وذلك لان المطلقة لا تنافى السالبة الوصفية المفهومة من الحديث بل لما أقول ان معناه صارت مرتدة والصيرورة لا تنافى كتحجر الطين وتنافى العصمة اللازمة الامة لزوم المعلول للعلة فتأمل فانه دقيق (مسئلة) * الحق أن مثل قول الشافعى رضى الله عنه دية اليهودى الثلث لا يصح التمسك فيه بالاجماع قالوا الامة اما قابل بالكل أو النصف أو الثلث قلنا دل على وجوب

الوجود فى تلك المرتبة على ان يكون المرتبة ظرفا للسلب والعدم تدبر اه منه

الثالث أما عليه فقط فلا الا بدليل آخر هذا خلف (مسئلة)*
 الاجماع الآحادى يجب العمل به خلافا للغزالى وبعض الحنفية
 ومثل بما قيل ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 على شئ كاجتماعهم على محافظة الأربع قبل الظهر والاسفار
 بالفجر وتحريم نكاح الاخت فى عدة الاخت * لنا أولا نقل
 الظنى كالخبر موجب قطعاً^(١) فالقطعى أولى وثانياً أنه ظاهر لا فادته
 الظن وقال صلى الله عليه وسلم نحن نحكم بالظاهر أقول وهو
 لدوام والاتفاق وذلك دليل الوجوب فاندفع ما فى شرح
 الشرح أنه لا دلالة فيه على وجوب العمل * وما قيل انه دل
 على بطلان الحرمة فتحقق الوجوب اذ الكل متفقون على أنه
 واجب أو حرام فأقول^(٢) فيه مصادرة فتأمل وقد استبعد افادة

(١) قوله فالقطعى اولي : اعلم ان ابن الحاجب زعم ان الدليل الاول
 قطعى وليس كذلك لانه قياس وايضاً الاستبعاد المذكور فى معارضة
 الثانى يجرى فيه ايضاً وايضاً منقوض بالقراءة المشهورة الى غير هذه
 الوجوه فتأمل اهـ منه (٢) قوله فيه مصادرة لان اتفاقهم على ذلك بعد
 (١٣ — متن مسلم الثانى)

هذا النقل الظن لبعد اطلاعه عليهم وعلى اجماعهم وحده كما
مر عن أحمد بخلاف الخبر* وما في التحرير من دفع الاستبعاد
بعدم الناقل فأقول منقوض بخبر الواحد فيما يعم البلوى به
فتدبر* ثم الحق أن المسئلة مبنية على أنه هل يشترط القطع في
الاصول أم لا (مسئلة)* انكار حكم الاجماع القطعي كفر
عند أكثر الحنفية وطائفة خلافا لطائفة ومن ههنا لم تكفر
الروافض وضروريات الدين خارجة اتفاقا فالتثليث^(١) كما في
المختصر تدليس قال نخر الاسلام اجماع الصحابة كالماتوا
فيكفر جاحده والحق أن السكوتي ليس كذلك لذلك واجماع
من بعدهم كالمشهور فيضلل جاحده الا ما فيه خلاف كالمقول

اثباتهم بالدليل للوجوب والحرمة ولو أدى دليلهم الى الجواز اقالوا به
لا الوجوب والحرمة وحينئذ قاثبات الوجوب بهذا الاتفاق دور ولو كان
لكم دليل على الوجوب غيره فلا كلام فيه اهـ منه (١) قوله كما في
المختصر الخ عبارة المختصر انكار حكم الاجماع القطعي ثالثا المختار
ان نحو العبادات الخمس يكفر ولا يخفى انه يفهم منه في الظاهر ان
احد المذهبين الاولين ان بانكار نحو العبادات لا يكفر وليس

آحادا والكل مقدم على الرأي عند الاكثر (مسئلة) * قال
جمع لا اجماع فى العقلیات وجم كالشرعیات الا ما يتوقف
عليه وفي الدنیویة كتدیر الجیوش لعبد الجبار قولان ومختار
الجاهیر حجة الى بقاء المصالح وأما فى المستقبلات كأشراط
الساعة وأمور الآخرة فلا عند الحنفية لان الغیب لا مدخل
فيه للاجتهاد هذا* (الاصل الرابع) القياس وهو لغة التقدير
وشاع فى التسوية ولو معنويا^(١) واصطلاحا مساواة المسكوت
للمنصوص فى علة الحكم ثم عند المصوبة لا مساواة فى الواقع

كذلك اه منه (١) قوله ثم عند المصوبة لا مساواة الخ يعنى المتبادر من
المساواة ما يكون فى الواقع وعند المصوبة لما كان الحق متعدداً فكل
مساواة صح عند المجتهد فهو فى الواقع ومع قطع النظر عن اعتباره
فليس فى الواقع مساواة فلاحاجة على رأيهم الى زيادة فى نظره
واما المخطئة فلما كان عندهم الحق واحدا فالمجتهد قد يصيب
وهو الصحيح وقد يخطئ وهو الفاسد فلا يشمله الحد فهو تعريف للصحيح
على رأيهم ولو قصد التعميم زيد فى نظر المجتهد لکن يخرج مساواة
واقعية لم يعتبره المجتهد ولم يتعلق نظره به ولا بأس لان البحث لم يتعلق
به وبالجملة فيه رد على ابن الحاجب حيث قال يلزم المصوبة زيادة فى

الا بنظر المجتهد والرجوع كالنسخ بخلاف المخطئة فيخرج
 الفاسد ولو عمم زيد في نظره لكن يخرج مساواة لا يراها
 فتدبر* وكثيرا ما يطلق على الفعل فقيل^(١) تقدير وتشبيه وبذل
 وحمل وابانة وتعدي واثبات الى غير ذلك وهو مسامحة وأورد
 قياس الدلالة وقياس العكس والجواب أولا منع كونهما من
 المحدود الا مجازا (وثانيا) المساواة أعم صريحا أو ضمنا مثلا اذا
 قيل في المسروق يجب الرد قائما فيجب الضمان هالكا كالمفصوب
 فوجوب الرد فيهما يتضمن قصد حفظ المال* وما في التحرير

نظر المجتهد فتدبر (١) قوله تقدير الحاي تقدير الفرع بالاصل في
 الحكم والعلة وقيل تشبيه فرع بالاصل في علة حكمه وقيل بذل المجتهد
 في استخراج الحق وقيل حمل الشيء على غيره باجراء حكمه عليه وهو
 لابي هاشم وقيل حمل معلوم على معلوم في اثبات حكم لهما او نفيه عنهما
 بامر جامع بينهما من اثبات حكم اوصفة او نفيها وهو للقاضي ابي بكر
 الباقلاني وقيل ابانة مثل حكم احد المذكورين بمثل علة في الآخر وهو
 لابي منصور الماتريدي وقيل تعدي الحكم من الاصل الى الفرع لعلة
 متحدة لا يدرك بمجرد العلة وهو لصدر الشريعة وقيل اثبات حكم
 الاصل للفرع بجامع وقيل تشريك وقيل تسوية والحق ان القياس حجة

القياس حينئذ غير المذكور فأقول فيه ان التجوز في الحد لا يستلزم التجوز في المحدود فتدبر وكذا تحقيقاً أو تقديرًا مثلاً اذا قيل يثبت الاعتراض عليها فلا يصح النكاح منها كالرجل لما لم يثبت الاعتراض عليه، صح فحاصله لو صح منها صارت كالرجل فلا يثبت وقد ثبت * ثم أركانه أربعة الاصل المحل المشبه به وهو المتعارف كالخمر بل شربه في قياس النبيذ وقيل دليله وقيل حكمه وحكمه والفرع المحل المشبه وذلك باعتبار الحكم والوصف الجامع وهو أصل لحكم الفرع وفرع لحكم الاصل^(١) غالباً والتحقيق أن القياس حجة فركنها^(٢) المقدمتان فما يتصلان به كما في قولك النبيذ مسكر كالخمر والخمر حرام للاسكار واما قول اكثر الحنفية ان ركنها هو العلة المشتركة فأرادوا به ما يحقق المساواة في الخارج بالفعل فتدبر * وحكمه ثبوت حكم الاصل في الفرع والظن به بعد النظر لا القطع

من حجج القياس التي نصبها الله تعالى لعباده وليس بفعل له تعالى ولا لهم اه منه (١) قوله غالباً الخ انما قال غالباً لان العلة قد تكون منصوطة اه منه (٢) قوله المقدمتان الخ اي ركنه الاول المقدمتان

وان قطع بمقدماته ومواده وذلك لان طريق الايصال ظني فانه لا يرفع احتمال كون الاصل شرطا او الفرع مانعا ولو قطع^(١) بكون العلة تامة رجع الى القياس المنطقي فتفكر * ثم التحقيق ان الموجود في الفرع عين العلة وعين الحكم لانهما محمولان وهو لا بشرط شيء ولان المشتمل على المصلحة والمفسدة انما هو الطبيعة المطلقة لا الخصوصية^(٢) لكن شارح المختصر ذهب الى المثلية معللا بان المعنى الشخصي لا يقوم بمحلين وذلك نظرا الى الحصص أو الى نفي وجود الطبيعة كما هو رأى ابن الحاجب فتأمل

(فصل في الشرائط) منها الحكم الاصل أن يكون معقول

وركنه الثاني ما يتركبان منه اه منه (١) قوله بكون العلة تامة الخ لو علم مثلا ان الاسكار تامة للحرمة حصل لنا مقدمة قطعية كلية وهي كل مسكر حرام فيضم معها قولنا النبيذ مسكر أنتج ان النبيذ حرام وكان قياسا منطقيا ولم يكن قياسا فقهيّا تأمل (٢) قوله لكن شارح المختصر الخ وانما اولنا كلام شارح المختصر لان مذهبه القول بوجود الطبيعة المطلقة وهو التحقيق ومن ثمة قال في شروط الفرع العلة بعينها موجودة في

المعنى لا كأعداد الركعات ومقادير الزكاة وقد عد منه صحة الصوم مع الاكل ناسياً وحل الذبيحة مع ترك التسمية كذلك لان وجود الشيء بدون ركنه أو شرطه غير معقول فتدبر * ومنها أن لا يكون مختصاً به ^(١) كاطعام الاعرابي كفارته لاهله على قول الجمهور فانه معقول العلة لا كفاي التحرير لانه كاحد من الفقراء لكن تفوت حكمة الزجر فانما ثبت رخصة خاصة به مختصة بقصته فلا يعم * ومنه شهادة خزيمة ثبتت كرامة له مختصة به لا اختصاصه بفهم حل الشهادة له صلى الله عليه وسلم عن أخباره فلا يقاس عليه مثله أو فوقه وأنت تعلم أن الاكتفاء به معقول لكمال

الفرع كما يلوح بالرجوع اليها اه منه قوله كاطعام الاعرابي الخ عن ابي هريرة قال جاء رجل الى النبي عليه السلام قال هلكت يا رسول الله قال وما أهلكك قال وقعت على اهلي في رمضان فقال هل تجد ما يعق رقبة قال لا قال فهل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكيناً قال لا ثم جلس فأتى النبي عليه السلام بفرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال أعلي اقرمنا فما بين لابتيها اهل بيت احوج اليه منا فضحك النبي عليه السلام حتي بدت اسنانه ثم

التدين وكذا الاخراج عن قاعدة عامة من اشتراط العدد
مطلقا للاختصاص بالفهم كما عقل شهادة القابلة دفعا للخرج
فليس مما لا يعقل كما في شرح المختصر فتدبر* ومنه ترخص
المسافر فان العلة المشقة ولم تعتبر في غيره وان كان فوقه كالاعمال
الشاقة ومنه عند الشافعية النكاح بلفظ الهبة خص به عليه
الصلاة والسلام لقوله خالصة لك وذلك^(١) لان اللفظ تابع
للمعنى وقد خص صلى الله عليه وسلم بالمعنى فيخص باللفظ
وعندنا يرجع الى نفي المهر فقط وهو الحق لانه لا حرج في
التجاوز فالمعنى ليس بالازم له ارادة* ومنها أن لا يكون منسوخا
لان الحكم لتحصيل الحكمة وقد زال اعتبارها فلم يبق الاستلزام
وقد تقدم* ومنها أن يكون شرعا لان المطلوب اثبات حكم
الشرع ومن ههنا قالوا النفي الاصل لا يقاس عليه النفي الطارئ

قال اذهب فأطعمه اهلك رواه الستة واللفظ لمسلم اه منه

(١) قوله لان اللفظ الخ فيه اشارة الى دفع ما في التحرير وغيره ان ارجاع
الخصوص الى اللفظ بنفسه التعليل بالجرح ووجه الدفع انهم لا يثبتون
الاختصاص بالمنطوق بل يقولون بالاختصاص بنفي المهر ولا ثم يفرعون

وقيل لا يجري في العقلية أصلا لعدم إمكان اتحاد المناط فلو أثبت حرارة حلو قياسا على العسل لا تثبت عليه الحلاوة الا بالاستقراء فتثبت فيه به لا بالقياس فلا أصل ولا فرع * أقول العقل قد يستبدّ باثبات المناط في الاصل فقط بالسبر وغيره كما عليه العقلاء من المتكلمين والحكماء * ومنها أن ^(١) لا يكون دليله شاملا لحكم الفرع والا كان تحكما وتطويلا بلا طائل ومن ههنا يعلم أن دليل العلة اذا كان نصا وجب أن لا يتناول الفرع لفظا * ومنها أن لا يكون فرعا خلافا للحنابلة وأبي عبد الله البصري والنزاع مع اختلاف العلة كقياس الوضوء على التيمم لانه طهارة وقياس التيمم على الصلاة لانه عبادة وأما

عليه الاختصاص باللفظ ثانيا كما أشرنا والحق في الجواب ما ذكرنا في المتن من منع الملازمة بين الاختصاصين ففي اصل الانعقاد باللفظ مشترك بيننا وبينه عليه السلام علي ما هو الاصل فتدبراه منه (١) قوله لا يكون دليله شاملا الخ مثاله في الذرة مطعوم فلا يجوز بيعه بجنسه متفاضلا قياسا على البر فيمنع في البر فنقول قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء فان الطعام يتناول الذرة كما يتناول البر اه منه

على اتفاقها فاتفاق * لنا لا مساواة في العلة قالوا لا يجب المساواة
في الدليل فكذا في العلة ولا يخفى ضعفه وهذا اذا كان الاصل
فرعا سلمه المستدل دون المعارض وأما العكس ففساد اتفاقا
كقول شافعي قتل المسلم بالذمي تمكنت فيه شبهة فلا يقتص
كالمتقل وذلك لا اعترافه ببطلان دليله ولو اراد الالتزام لم يتم
لان المسلم انما هو الحكم لا العلة ولجواز اعترافه بالخطأ في
الاصل او في احدهما لا على التعيين كذا في شرح المختصر
اقول لو تم لم يكن القياس الجدلي المركب من المسلمات مفيدا
للا التزام ولم تكن القضايا المسلمة من مقاطع البحث والكل
باطل على ما تقرر في محله والحق ان المسلم كالمفروض في حكم
الضروري فانكاره اشد من الالتزام * ومنها للانتهاض على
المنظر ان لا يكون ذا قياس مركب وهو القناعة بالموافقة فقط
بان يقول كل بقياس ومن ثمه يسمى مركبا مانعا علة الآخر
او وجودها والاول مركب الاصل كالشافعية عبد فلا يقتل به
الحر كالمكاتب اتفاقا

(١) فيقول الحنفي لا نسلم ان العلة الرق بل جهالة المستحق من السيد والورثة لاختلاف الصحابة في عديته وحرية فقال زيد عبد وابن مسعود حر ان ترك ما يفي بكتابه فان صحت عاتى بطل الحاقك والا فيمتنع حكم الأصل ولا يتأتى الا من مجتهد فاستبان عدم كفاية الموافقة فللمستدل اثباتها اتماماً للمناظرة في الصحيح والثاني مركب الوصف كما في مسألة تعليق الطلاق بالنكاح تعليق فلا يصح كزنب التي اتزوجها طالق فيقول (٢) لا تعليق في الأصل بل تنجز فان صح بطل الحاق والا فمتنع فلا نسلم الاصل بل تطلق * اقول في هذا منع العلية اذ (٣) لا معنى لمنع

(١) قوله فيقول الحنفي لا نسلم الخ حاصله ان الخصم في هذه الصورة لا ينفك عن عدم العلة في الفرع كما لو كانت هي الجهالة او منع الحكم في الاصل لو كانت كونه عبداً وعلي التقديرين لا يتم القياس اهـ منه (٢) قوله لا تعليق الخ حاصله ان الخصم في هذه الصورة لا ينفك عن منع علة الاصل كما لو لم يكن التعليق ثابتاً فيه او منع حكم الاصل اذا كان ثابتاً فيه وعلي التقديرين فلا يتم القياس اهـ منه (٣) قوله لا معنى الخ يعني لما فرض وجود العلة كما يدل عليه قوله والا فلو سلم اعتبارها

الأصل مع تقدير وجودها وتسليم اعتبارها فمافي شرح المختصر
ان الثاني اتفاقا فيه على الوصف الذي يعلل به المستدل محل نظر
الا ان يقال الخصم في الاول يدير الحكم على علته وفي الثاني
يديره على عدم علة خصمه فالمراد من الاتفاق اجتماعهما على
علية الوصف مطلقا للأصل كما عند المستدل او نقيضه كما عند
الخصم ومن تسليمها صحة ايجابها للحكم المتفق عليه حيث قال
فاذا سلم العلة فالمستدل ان يثبت وجودها بدليل ما وينتهض
عليه لانه معترف بصحة الموجب وقد ثبت فلزم القول بموجبه
لان المناظر تلو الناظر هكذا ينبغي أن يفهم * بقي أن الادارة
المذكورة وان دل عليه كلام الآمدي ومن تبعه لكنه ليس
بلازم له في المشهور^(١) ولو كان حكم الأصل مختلفا بينهما فحاول

لا يمكن منع الأصل فمنعه بعد فرض وجودها انما يمنع العلية فلا اتفاق
بينهما على الوصف الذي يعلل به المستدل كما لا يخفى اهـ منه (١) قوله وكان
حكم الأصل الخ اي يقول في المتبايعين اذا كانت السلعة هالكه متبايعان تحالفا
فيتحالفان ويترادان كما لو كانت قائمة لقوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان
فليتحالفا او ليتدادا فثبت الحكم بالنص وعليه التحالف بالاياء اهـ منه

اثباته بنص ثم علته بطريقها قيل لا يقبل بل لا بد من الاجماع
اما مطلقا أو بينهما وذلك لضم نشر الجدال والأصح القبول
لانه لو لم يقبل لم يقبل في المناظرة مقدمة تقبل المنع لان المانع
وهو تسلسل البحث عام * والفرق بانه حكم شرعى مثل الاول
يستدعي ما يستدعيه بخلاف المقدمات الأخر ضعيف * أقول
الأولى أن يقال لو أثبت الاصل ثم قاس قبل اتفاقا فكذا
العكس لان المسافة واحدة صاعدا ونازلا وتعيين الطريق ليس
من دأب المناظرين فافهم * وليس منها قطعته على المختار بل
يكفي الظن فى العمليات وكون الظن يضعف بكثرة المقدمات
لا يستلزم الاضمحلال أقول بل لا يجوز فان اللازم واجب
الثبوت عند ثبوت الملزوم فتدبر ولا عدم الحصر بالعدد على
المختار كقوله خمس يقتل في الحل والحرم لأن المقيس هو
المقيس عليه حكما فالعدد كانه محفوظ فافهم * ومنها للفرع كافي
الاحكام أن تساوى علته علة الاصل فيما يقصد من عين كالنبذ
للخمر في الشدة المطربة وهى بعينها فيهما ولو اختلفا قوة وضعفا

أو جنس كالاطراف للنفس في القصاص بالجناية المشتركة وكذلك في الحكم كالتل بالمثل عليه بالمحدد في القصاص وكالولاية على الصغيرة في انكاحها على ولاية مالها* أقول معنى كون العلة جنسا أنها بعمومها تقتضي حكما أعم فاذا تنوع بتنوع المحل اقتضت في كل محل نوعا من الحكم كالجناية تقتضي المساواة وهي في النفس قتل وفي الطرف قطع وفي العينية لا اختلاف الا بالعدد فاندفع ما في التحرير ان العلة لا تكون الا عين ما علل به حكم الاصل ولو كان جنسا لكان جزأ للعلة وكذلك في الحكم سؤالا وجوابا* ومنها أن لا يتغير فيه حكم الاصل كالشافعي ظهار الذمي كالمسلم فيوجب الحرمة مع أنها في الاصل متناهية بالكفارة وهي في الفرع مؤبدة بخلاف العبد فانه أهل لها لكنه عاجز كالفقير وكقوله السلم الحال كالمؤجل مع أن الاجل خلف عن الملك والقدرة الواجبين بالنص^(١) بالنص ولا خلف في الحال وأما النقص على الحنفية بدفع القيمة

(١) قوله بالنص الثاني متعلق بقوله خلف والمراد من الاول قوله عليه

في الزكاة والصرف الى صنف فقد مر دفعه وأما الحاق كل مائع طاهر بالماء فللعلم بأن المقصود من قوله ^(١) واغسله بالماء انما هو الازالة أقول وذلك لان زوال الذات مستلزم لزوال الصفة فيتعدى الى كل قالع وهذا أولى مما في التحرير من الاستدلال بالاجماع على الاكتفاء بقطع المحل لان الكلام في تطهير المحل بعد وجوده ثم هذا بخلاف الحدث فانه ليس أمراً محققاً بل تعبد فاقصر على المنصوص من المزيل * ومنها أن لا يتقدم على حكم الأصل كالوضوء على التيمم في وجوب النية اذ شرعية الوضوء

السلام لا تبع ما ليس عندك ونهي عن شراء العبد وهو آبق والمراد من الثاني قوله عليه السلام من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم او وزن معلوم الي اجل معلوم والحاصل انه لما رخص الشارع لمصاحبة المئاليس في السلم بصيغة الاجل المعلوم مع نهيه عن بيع ما ليس بمملوك وليس بمقدور التسليم علم انه اقام الاجل الذي هو سبب القدرة الحقيقية عليه مقامها وجعله خلفاً عنها وفوات الشيء الي خلف كلافوات تدبراه منه

(١) قوله واغسله الخ جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت احدنا يصيب ثوبها من الحيضة كيف تصنع به فقال فرضيه بالماء واغسله وصلي فيه ايمانه

قبل الهجرة والتيم بعدها وذلك لئلا يلزم ثبوته قبل علته ولو
 ذكر مثل ذلك الزاما لصح ويدفع بالفارق كالحنفية ان الماء
 منظف في نفسه والتراب ملوث شرع مطهرا عند ارادة قرينة
 مقصودة لا تصح الا بالطهارة وهي النية * وما قيل التعدية لرفع
 لمصلحة الشرعية والماء كالتراب في ذلك وكون الماء منظفا طبعيا
 لا دخل له فيه فيدفع بمنع المثلية بل الشرع وافق الطبع كما
 قال ليظهر كم به * ثم تجوز الامام الرازي التقدم عليه ان كان له
 دليل سواء قبله به وبعده به وبالقيااس ليس بشيء لان الكلام
 في التفرع * ومنها أن لا ينص على حكمه لا نفيا والا لم يجز
 القيااس ولا اثباتا والا ضاع واعترض بأن الفائدة التعاضد ومن
 ثم جوز الاكثرون ومنهم مشايخ سمرقند وهو الاشبه الا
 أن يثبت زيادة فانه كالنسخ * ومنها لابي هاشم ان يثبت بالنص
 جملة والقيااس للتفصيل كحد الخمر يثبت بالحديث وتقديره
 بالقذف ورد بأن الائمة قاسوا أنت على حرام وهي واقعة متجددة
 تارة على الطلاق فيقع ثلاثا كما عن علي وزيد بن ثابت أو واحدة

كما عن ابن مسعود وتارة على الظهار فالكفارة كما عن ابن عباس وتارة على اليمين فايلاء كما عن الشيخين * وقد يناقش بان النص قوله لم تحرم ما أحل الله لك الآية وليس منها القطع بالعلة فيه بل ظنية المقدمات كلها كافية في الإيجاب وأما عدم المعارض والراجع فأنما هو شرط لاثبات الحكم بالعلة لان الشهادة لا تزول بالمعارضة هذا *

* (فصل) * في العلة ^(١) وهي ههنا ما شرع الحكم عنده تحصيلاً للمصلحة وذلك مبني على أن الأحكام معللة بمصالح العباد تفضلاً منه تعالى على عباده كآية المخلوقة لهم فلزوم الاستكمال كما زعم أكثر المتكلمين ممنوع بل فرع الكمال * ^(٢) وفقه المقام أنه لما اقتضى من عنايته السعادة الأبدية للناس ناطها بأحكام معقولة تناسب وذلك أنه لما أوجد لهم أجساماً

(١) قوله وهي ههنا الخ إنما قال ههنا لان العلة في غير هذا الفن يقال لما يحتاج إليه الشيء مطلقاً اه منه (٢) قواه وفقه المقام الخ لا يخفى ان هذا التمهيد كما انه اشارة الى المقاصد الضرورية والحاجية والتحسينية كذلك

عقلاء أوجب عليهم المعرفة بذاته وصفاته وسائر الاعتقادات
تكميلا وفرض عليهم العبادات البدنية تعظيما واذ من عليهم
بالاموال البنامية كلفهم بالغرامات المالية شكرا واذ قد خلقوا
ضعفاء جعل الأنساب بينهم حقا تحصيليا للولاية حتى يبلغوا
أشدهم فسن المناكحات وجاءت أحكامها * ولما كانوا مدنية
الطباع شرع بينهم العقود والفسوخ انتظاما ثم للأشياء مكملات
ومحسنات فاستحسن اعتبارها تكميلا ولها عرض عريض
وبعضها الصق من بعض * اذا عرفت هذه الاصول فاعلم أن
للقوم ههنا تقسيمات (الاول) المقاصد (ضرورية) كالكليات
الخمس التي اعتبرت في كل ملة حفظ الدين بالجهاد فان التضاد
يقتضى التدافع فالشافعية عللوا بالكفر والحنفية بالحراة
ومن ثم لا يقتل من لا يحارب من الرهبان والنساء ونحوهم
والنفس بالقصاص لانه أنفي للقتل والعقل بمجد السكر والنسب
بمجد الزنا والمال بمجد السارق والمحارب ويلحق بهذه مكملاتها
إشارة الى الاعتقادات والعبادات والمناكحات والمعاملات ولواحقها منه

كحد قليل الخمر لان قليلها يدعو الى كثيرها فتحریم الدواعي الى
الحرام معقول كما في الاعتكاف والحج والاحرام ومنه تحریم
الحنفية اياها في الظهار وانما خولاف في الصوم والحيض بالنص
ووجه بدفع الحرج وكحد القذف فان جراحة اللسان ربما
أفضت الى جراحة السنان فتدبر * (وحاجية) كالبيع والاجارة
والمضاربة والمساواة فانها لولاها لم يفت واحد من الخمس الا
قليلاً كاستئجار المرضعة للطفل مثلاً ولها مكملات كوجوب
رعاية الكفاءة ومهر المثل على الولي في تزويج الصغيرة فانهما
أقضي الى المقصود الا في انكاح أبيها عند أبي حنيفة وحده
فانه مع وفور الشفقة لا يترك الا لمصلحة راجحة * (وتحسينية)
كتحریم الخبائث حثاً على مكارم الاخلاق وكسلب الولايات
عن العبد فان الاخس للاخس وهو الاحسن عرفاً وأكثر
مسائل كتاب الاستحسان منها * (الثاني) المقصود من شرع
الحكم اما أن يحصل يقيناً كالبيع للملك أو ظناً كالةصاص
للاتزجار فان المتنعين أكثر أوشكاً ويمثل بمحد الخمر

(١) وفيه ما فيه أو وهما ككنكاح الآيسة فإن عدم النسل أرجح وقد أنكر الثالث والرابع ورد بأن البيع مع ظن ظهور عدم الحاجة لا يبطل اجماعا وسفر الملك المرفه مرخص قطعاً أما لو كان معدوما قطعاً كما في الحاق ولد مغربية زوجها مشرقى وفي وجوب الاستبراء على البائع المشتري في المجلس فلا يعتبر عند الجمهور خلافاً لابي حنيفة لأنه لا عبرة بالمظنة مع انتفاء المثنة * أقول منقوض بسفر الملك إذا قطع بعدم المشقة والحل أن المقاصد إنما لو حظت في تشريع الحكم كلياً فلا نسلم أن لا عبرة بالمظنة نظراً إلى الماهية مع انتفاء المثنة نظراً إلى الهدية ومن هنا يستبين أن الاحتجاج على منكر الثالث والرابع بالجزئى لا يفيد

(١) قوله وفيه ما فيه : إشارة إلى أن دعوى المساواة في حيز المنع لكنه مناقشة في المثال اهـ منه (٢) قوله معدوما قطعاً : قيل لا قطع لعدم الملاقاة بينهما بل ثبوتها جائز لجواز أن يكون صاحب كرامة الطير أو صاحب جني أقول مثله في البعد لو قيل يجوز أن يكون رؤية في المنام فحصل الوقوع فيه فعاقبت من النطفة موهومة ومحقة كما قال بعض العارفين في تولد عيسى من مريم عليهما السلام اهـ منه

(مسئلة) * هل تنخرم مناسبة الوصف بمفسدة تلزم راجحة أو مساوية قيل لا واختاره الامام الرازي وهو المختار وقيل نعم واختاره ابن الحاجب * لنا استحالة الانقلاب وعدم التضاد لتعدد الجهة ومن ههنا صح النذر بصوم يوم العيد عند الحنفية وأما عدم اعتبار المفسدة المرجوحة فلشدة الاهتمام برعاية المصالح دونها * واستدل بأن مصلحة الصلاة في المغصوبة ^(١) ليست راجحة والا أجمع على الحل والجواب ههنا وصفان اجتماعهما اتفاقي * قالوا لا مصلحة مع معارضة مفسدة مثلها ضرورة أقول بطلان الحقيقة ممنوع وبطلان الاعتبار لو سلم لا يدل على انتفاء المقتضي فتدبر (الثالث) الوصف ان اعتبر عينه ونوعه في عين الحكم بنص أو اجماع كالاسكار في حمل النبيذ على الخمر فهو المؤثر وان اعتبر ثبوت الحكم معه في الاصل فان ثبت بنص أو اجماع اعتبار عينه في جنس الحكم كحمل الثيب الصغيرة في ولاية النكاح بالصغر لا اعتباره في ولاية المال اجماعا

(١) قوله ليست راجحة وذلك للاتفاق على عدم اعتبار المفسدة المرجوحة مع المصلحة الراجحة واللازم متف اه منه

أو بالعكس كقياس الحضر مع المطر على السفر في جواز الجمع بين المكتوبتين لعللة الحرج فان حرج المطر والسفر نوعان والمطلق معتبر في عين رخصة الجمع وفيه ما فيه أو جنسه في جنسه كالقتل بالثقل عليه بالمحدد في القصاص بالقتل العمد العدوان وجنسه الجناية على البنية قد اعتبر في جنس القصاص والأظهر أنه تقديري للنص والاجماع على العين في العين وإنما خالف أبو حنيفة في تحقق العمدية في المنقل* وقول التفاتاني لا نص ولا اجماع على أن العلة ذلك وحده أو مع قيد كونه بالمحدد ليس بشئ لازم انتفاء أكثر المؤثرات فهو الملائم والا فهو الغريب كحمل الفار على قاتل المورث في المعارضة بنقيض قصده بكونه فعلاً لغرض فاسد فتدبر* وإن لم يعتبر أصلاً فهو المرسل وينقسم إلى ما علم الفأوه كإيجاب الصوم على الملك دون الاعتاق في الكفارة تحصيلاً للمشقة الزاجرة وهو مردود اتفاقاً ومن ثم أنكر على يحيى تلميذ مالك افتأوه بالصوم لبعض ملوك الغرب معللاً بالمشقة بخلاف ابن أبان منا حيث أفتى وإلى

خراسان به معللاً بفقره لتبعاته والى ما لم يعلم فان لم يعلم فيه أحد اعتبارات الملائم فهو الغريب من المرسل وهو المسمى بالمصالح المرسلة حجة عند مالك والمختار عند الجمهور رده * لنا لا دليل بدون الاعتبار وان كان على سنن العقل قالوا أو لا لو لم تعتبر خللت الوقائع * قلنا نمنع الملازمة لان العمومات والاقيسة عامة وأيضا عدم المدرك مدرك للإباحة شرعا وثانيا الصحابة كانوا يقنعون برعاية المصالح قلنا ممنوع بل انما اعتبروا ما اطلعوا على اعتبار نوعه أو جنسه هذا * وان علم فيه ذلك فهو المرسل الملائم قبله الامام ونقل عن الشافعي وعليه جمهور الحنفية ورده الاكثر ومنهم الامدى وابن الحاجب متمسكين بعدم الدليل وربما يمنع فان اعتبار الجنس نوع من الاعتبار يفيد ظنا ما وشرط الغزالي وتبعه البيضاوى كون المصلحة ضرورية قطعية كلية^(١) كترس

(١) قواه كترس الكفار : انما كان من المرسل الملائم لان الشرع اعتبر حصول النفع الكثير في تحمل الضرر اليسير فان جميع التكاليف الشرعية مبنية على ذلك كما في التلويح اقول لو اعتبر مثل هذا البعيد ففني تحقق المصالح المرسلة نظرا فتأمل اه منه

الكفار بالمسلمين اذا علم أنهم لو لم يرموهم استأصلوا الكل وان
رموهم اندفع قطعاً فلا يرمى المترسون بالمسلمين لفتح حصن
ولا لتوهم الاستئصال وكذا لا يرمى بعض أهل السفينة في
البحر لنجاة بعض وهذا ما عوانا عليه مما في كتب الشافعية
وقد اختلفوا اختلافاً كثيراً* وأما الحنفية فالمؤثر عندهم الوصف
المناسب للملائم عند العقول الذي ظهر تأثيره شرعاً بأن يكون
لجنسه تأثير في عين الحكم كاسقاط الصلاة الكثيرة بالانغماء
فإن لجنسه الذي هو العجز تأثيراً في سقوطها أو في جنسه
كاسقاطها عن الحائض بالمشقة وقد أسقط مشقة السفر الركعتين
أو لعينه في جنس الحكم كالاخوة لاب وأم في التقدم في ولاية
النكاح وقد تقدم في الميراث أو في عينه وذلك كثير* وأورد
عليه أنه لا بد فيه من النص أو الاجماع اذ لا اخالة عندهم
وحيث لا يكون قسيما لهما كما هو المشهور^(١) الا بالاعتبار ثم هذه
الاربعة بسائط وقد يتركب بعض مع بعض وينحصر في أحد

(١) قوله الا بالاعتبار : وهو ان العلة اما منصوصة واما مستنبطة

عشر لان الثنائي ستة والثلاثي أربعة والرباعي واحد فقط* ومثاله
 وكأنه مثال للكل السكر في الحرمة وجنسه وهو موقع العداوة
 والبغضاء فيها ثم السكر في حرمة موقع العداوة وهو جنس
 حرمة الشرب وموقع العداوة جنسه في حرمة القذف كما فيها
 فتدبر* ثم منهم من نفى الجنس في الجنس ومنهم من حصر
 الاعتبار فيه وابن الهمام أسقط الجنس في العين لانه ليس الا
 يجعل العين علة باعتبار تضمنها للجنس الذي هو العلة فيرجع
 الى اعتبار العين في العين* أقول يجوز أن يكون النوع أشد ملائمة
 وان كان التأثير للجنس فيحصل الظن أقوى فافهم* والجمهور على
 ان التعليل بالكل مقبول فان كان عينه أو جنسه في عين الحكم
 فقياس اتفاقا لوجود الاصل وان كان في جنسه فقياس
 واختاره شمس الأئمة ونحو الاسلام الا انه قديد كرا الاصل وقد
 يترك لو ضوحه كما في مسألة ايداع الصبي^(١) اذا استهلكه فلا

وهي المؤثرة باقسامها اه منه (١) قوله اذا استهلكه فانه لا يضمن لانه
 سلطه علي ذلك كما لو أباح له طعاما فتناوله لم يضمن لانه بالاباحة مساط له
 عليه اه منه

تعليل في الجنس بسيطا أصلاً^(١) وفيه ما فيه * وقيل ليس بقياس بل علة شرعية ثابتة بالرأى فيكون بمنزلة نص لا يحتاج الى أصل أقول هذا كما ترى ولعلمهم من ههنا لقبوا بأصحاب الرأى والحق أنه قياس لا لان الاصل متروك بل لان الجنس اذا اقتضى الجنس تنوع اقتضاؤه في الانواع بفصول متنوعة فانواع الحكم من لوازم تحقته في الانواع كالضرورة اقتضت في الاضطرار جل الميتة وفي الطواف طهارة سور الهرة وعند ماء الشرب فقط جواز التيمم الى غير ذلك * نعم اذا كان الجنس قريباً ففهم ذلك قريب واذا كان بعيداً فأدق فالماظهر للتأثير والاعتبار هو الاصل وهذا نحو من المساواة المطلقة المعتبرة في مطلق القياس فتدبر انه دقيق عزيز وعلى هذا فالموثر وثلاثة من الملائم وثلاثة من ملائم المرسل في عرف الشافعية كلها مقبول ومؤثر عند الحنفية دون الغريب من المرسل لعدم ظهور تأثيره شرعاً * ثم المذكور في كتب الحنفية

(١) قواه وفيه ما فيه : اشارة الى انه دعوي الاستقراء مع ان جمهور الحنفية قبلوا المرسل الملائم كما مر ا منه

أن التأثير عندنا والا خالة أو العرض على الأصول عند الشافعية شرط لوجوب العمل وأما الجواز فيثبت بالملاءمة فقط أقول المناسبة فقط تفيد ظن الاعتبار أولاً والاول واجب والثاني ممتنع فتدبر * (تتمة) قسم الحنفية ما يطلق عليه العلة الى علة اسما ^(١) وهي الموضوعه لموجبها أو المضاف اليها الحكم بلا واسطة ومعنى وهي تأثيرها في الحكم وحكما وهي اقترانه معها على الصحيح * قالوا المجموع هي العلة حقيقة كالبيع للملك وقال ابن الهمام انه العلة التامة والحقيقة قد تتحقق بدونها لدور انها مع العلة معنى * أقول العلة اذا تمت اقترن بها المعلول فلا اقتران ليس داخلا في الحقيقة ولا في التامة نعم كاشف عن التمام فتدبر * وإلى علة اسما ومعنى فقط كالبيع بالخيار للوضع والاضافة والتأثير والتراخي لمانع ولا يلزم تخصيص العلة على من أنكر لعدم تمامها عنده مع وجود المانع * وما في التلويح أن الخلاف في العلة

(١) قوله وهي الموضوعه لموجبها الخ التريد مبني على اختلاف في تفسيرها ومعنى الاضافة ما يفهم من قولنا قتله بالرمي وعقق بالسراية وملك بالجرح والتفسير الاول انما يجري في العلة الشرعية لا في مثل الرمي والجرح

الوصفية لا الوضعية فتجزم محض ولما ثبت الحكم عند ارتفاعه من وقت الايجاب فيملك الزوائد علم أنه ليس بسبب^(١) والثبوت ليس بطريق التبيين لان الشرط مانع تحقيقا وانما هو بالاستناد تقدير افتدبر * ومنه النصاب الا أن لهذا شبهة بالسبب لتراخي حكمه الى ما يشبه العلة وهو النماء الذي أقيم الحول الممكن منه مقامه لا الى العلة فيتمحض النصاب سببا لان النماء وصف لا يستقل خلافا للشافعي فعنده النصاب علة تامة لصحة التعجيل عنده فالحول تأجيل * قلنا لو كان علة تامة لوجبت الزكاة مع الاستهلاك في الحول^(٢) وفيه ما فيه ولما لك فان العلة عنده النصاب مع النماء فلا يصح التعجيل عنده * والى علة معنى وحكما فقط كالجزء الاخير من العلة المركبة كملك القريب وجعل ما عدا الاخير كالعدم في الاضافة كما ذهب اليه طائفة خلاف التحقيق ألا

فتأمل اه منه (١) قوله والثبوت الخ جواب سؤال وهو أنه لما تبين ثبوت الحكم من وقت الايجاب ينبغي ان يكون علة حكما ايضاً اه منه (٢) قوله وفيه ما فيه : اشارة الى انه كما ان حدوث المعلول بحدوث العلة التامة كذلك بقاءه ببقائها فيجوز ارتفاعه بارتفاعها تدبر اه منه

تري أن الشاهد الاخير اذا رجع لا يضمن الكل بل النصف
وان السفينة اذا غرقت باربعة كر فكل كر دخل بالضرورة
نعم الاخير كاشف عن الزيادة فانما هو العلة ظاهرا* والى علة
اسما وحكما فقط وهو كل مظنة أقيمت مقام المؤثر كالسفر
للترخص اقامة للدليل مقام المدلول وكالنوم للحدث اقامة
للاسترخاء مقام خروج النجس* والى علة اسما فقط كالايجاب
المعلق وكاليمين قبل الحنث للكفارة باعتبار الاضافة لا الوضع
فانها لاير* والى علة معنى فقط كالجزء المتقدم فان له دخلا في
التأثير ومن ثمة لم يكن سببا خلافا للدبوسى والسرخسى وفي
التلويح هذا يخالف ما تقرر أن لا تأثير لا جزاء العلة في أجزاء المدلول
وانما المؤثر تمام العلة في تمام المدلول* أقول مرادهم رفع الايجاب
الكلى ونفي الوجوب لجواز مخالفة حكم الكل حكم كل كما في جر
الثقل من الجبل والا فقد يكون للجزاء في الأجزاء كما للتمام
في التمام كالدواء المركب لمرض مركب على ان الدخول لا يجب
أن يكون بطريق التبويض بل معناه أن يكون مقوما للمؤثر*

والى علة حكما فقط كوجود الشرط والجزء الأخير من
السبب المركب والاشبه عندي أن شراء القريب وكل علة العلة
منه فتدبر * ثم ههنا مقصدان * المقصد الأول في شروطها منها
أن تكون باعثة أى مناسبة^(١) ولو بالاشتغال لشرع الحكم المقصود
منه تحصيل مصلحة أو تكميلها أو دفع مفسدة أو تقليلها كما
في العلل الماثورة لانه لولاها لكان التعليل تعبداً فلا يقاس
عليه * واستدل في المختصر بأنها لو كانت مجرد أمانة لزم الدور
لأنها لا فائدة لها الا تعريف الحكم في الاصل وهى مستنبطة
منه * أقول فيه نظر أما أولاً فلان الأمانة المجردة قسيم الباعثة
لا مقصود فيها الا الاطلاع على حكمة الحكم فانحصار فائدها
في ذلك ممنوع * وثانياً حكم الاصل منصوص أو مجمع عليه البتة
سواء كانت مستنبطة أولاً فاللازم عدم الفائدة لا الدور فتدبر *

(١) قوله ولو بالاشتغال : أى سواء كانت علة حقيقية كإيجاب المعرفة
لكمال النفس او مظنة لها كالسفر فانه مظنة المشقة فشرعت الرخص
فيه دفعاً لها او مظنة للمظنة كصبيغ العقود فانها مظنة الرضي وهو مظنة
الحاجة فشرعت لمصلحة دفعها فتدبر اهـ منه

وما أورد عليه التفزازاني واقتفاه ابن الهمام أن المعروف لحكم
الاصل دليله والعلة معرفة لافراد الاصل فيعرف حكمه فيها
فأقول فيه بحث لأن الافراد ليست مما يختص بفهمها المجتهد
بل معلومة لكل بالحس وغيره الا اذا كان الاصل مشتبهاً
ولا كلام فيه على أن ذلك ليس تعليلاً للحكم بل لصدق العنوان
على الذات والفرق لا يخفى* (ومنها) أن تكون وصفاً ضابطاً
للحكمة لا حكمة مجردة خلفائها كالرضا في العقود أو لعدم
انضباطها كالمشقة ولو وجدت ظاهرة منضبطة جاز ربط
الحكم بها وقيل لا يجوز والا كان حكم الملك المرفه وصاحب
الصنعة الشاقة^(١) بالعكس والجواب لا ظهور ولا انضباط هناك
الا بالمظنة ولا يجب فيها^(٢) الطرد والعكس* (ومنها) ان لا تكون
عدمياً لوجودي وعليه الآمدى وابن الحاجب والاكثر
على جوازه كقلبه اتفاقاً وهو المختار وجواز العدمي بالعدمي

١) قوله بالعكس : اي بعكس ما تقرر وهو ثبوت الرخصة للملك
في السفر وعدم ثبوتها لصاحب الصنعة في الحضراء منه (٢) قوله الطرد
والعكس : اي اذا وجدت المظنة وجدت الحكمة واذا انتفت

قيل اتفاق وقيل الحنفية يمنعون العدم مطلقا وقول محمد في ولد
المغصوبة لا يضمن لانه لم يغصب وأبي حنيفة في نفي خمس
العبر لم يوجب عليه من عدم الحكم لعدم العلة* لنا كما أقول
أولا عدم قدرة الوقاع مناسب للتسريح والتعبير بالعنة لا يضر
لان العبرة للمعنى * (وثانيا) من المحقق أن عدم العلة علة لعدم
المعلول فاذا كانت الوجودى علة للعدمى فعدمه علة لعدمه
والوجودى مشتمل عليه * واستدل أولا بالضرب يعلل بعدم
الامثال أجيب بل بالكف* وثانيا الاعجاز بالتحدى مع عدم
المعارض وعلية المدار بالدوران* وأجيب العدم فيها شرط على
أن الكلام فى العلة بمعنى الباعث لا المعرف^(١) وفيه ما فيه* قالوا
أولا العدم لا يتميز عن غيره لان التميز فرع الثبوت وكل ماهو
كذلك لا يكون علة* قلنا أولا لا نسلم أنه فرع الثبوت خارجا

انفت الحكمة اه منه (١) قوله وفيه ما فيه : اشارة ان فيه التزام بان
كل مظنة يجب أن تكون مقتضية للعلة فى الجملة ولا يكون معرفة ودليلا
عليها فقط بلاقتضاء والاستقراء فى الفقه يفيد خلاف ذلك الا ان
يقال ذلك من باب المسامحة باقامة الدليل مقام المدلول فأمل اه منه

وثانياً لو تم لم يكن فرق بين عدم اللازم وعدم الملزوم* وثالثاً
كما أقول لو تم لم يكن العدم للعدم والكبرى القائلة كل ما هو
كذلك لا يكون معلولاً تبطل الاتفاق اتفاقاً^(١) (وثانياً) العدم
المطلق لا يصلح والمضاف الى ما فيه مصلحة تفويت والى ما فيه
مفسدة عدم المانع والى تقيض المناسب لا يكون مظنة له
لان الظاهر غنى والخفي لا يعلم بالخفي والى غير تقيضه غير
راجع* قلنا نختار أن المضاف اليه تقيض المناسب وهو العدم

(١) قواه وثانياً العدم المطلق : يوضحه أنه اذا قيل يقتل المرتد
لعدم اسلامه فلو كان في قتله مع الاسلام مصلحة فالعدم مفوت
لها او مفسدة فعدم الاسلام عدم المانع فالمقتضي لان عدم المانع لا يكون
سألة بالضرورة والا فان كان الاسلام منافياً لمناسب القتل وهو الكفر
فان كان للكفر ظاهراً فهو العلة لاعدم الاسلام وان كان خفياً فالاسلام
كذلك لان التقيضين مثالان جلاء وخفاء فعدم الاسلام ايضاً خفي
لذلك وان لم يكن منافياً للمناسب بان لم يكن الكفر هو المناسب ولذا
قال مالك يقتل وان رجع الى الاسلام بل المناسب شيء آخر يجتمع مع
الاسلام وعدمه فلا يكون عدمه مظنة اهمته

نفسه فلا ثالث أقول على أن الأحكام المتضادة ربما تعلل باوصاف متناقضة مع أن المآل واحد كالعصمة بالاسلام والقتل بعدمه والمقصود التزامه خوفا من القتل فلا تفويت فتدبر (ومنها) لجمهور الحنفية أن لا تكون المستنبطة قاصرة كجوهرية النقيدين والاكثر ومنهم مشايخنا السمرقنديون على جوازها كالمنصوصة اتفاقا والمانع لا فائدة فيها والنقض بالمنصوصة يدفع بانها عدم التعدية* وقول ابن الحاجب إن العلة دليل الحكم والنص دليل الدليل لا يخفى ضعفه بل الحق أن النص دليل انا والعلة دليل لما والقول بانها^(١) ليست فائدة فقيية ممنوع* المجوز أولا دلالة الدليل لا تنكر^(٢) وفيه ماسياتي* وثانيا لو كانت العلية بالتعدية والتعدية بالعلية دار* والجواب تعدية الوصف غير تعدية الحكم

(١) قوله ليست فائدة الخ اي تلك الفائدة وهو عدم التعدية او هذه الفائدة اي معرفة الان والام وهو الظاهر اه منه (٢) قوله وفيه ماسياتي الخ اشارة الي ان شرط الدلالة عند الخصم وجود التأثير المستلزم للتعدية فعند عدم الشرط لا دلالة عنده بل مجرد فهم بالاخالة ولهذا اندفع ما في التلويح من أنه لا معنى للنزاع في التعليل بالعلة القاصرة الغير المنصوصة

على أنه ملازمة فتدبر * ثم قيل الخلاف لفظي لان التعليل هو القياس باصطلاح الحنفية والقاصرة ابداء حكمة وهذا لو تم لم يكن بلا قياس وقد قيل به وقيل بل معنوي مبني على اشتراط التأثير أو الاكتفاء بالاخالة فعلى الاول يلزم التعدية دون الثانى وفي التحرير أنه غلط لصحة التأثير باعتبار الجنس فى الجنس فجاز كون العين قاصرة أقول التعدية لعيته أو لجنسه لازم على تقدير التأثير بخلاف الاخالة^(١) وهذا بالحقيقة تحرير للمسئلة لتكون محلا للمنازعة * فرع ﴿ جمهور الشافعية اذا احتتمت وتعارضت التعدية والقاصرة رجحت التعدية فاذا

لانه اذا غلب على رأي المجتهد على الوصف القاصر وترجح عنده بامارات معتبرة فى استنباط العال لم يصح نفي الظن ذهابا الى انه مجرد وهم واما عند عدم رجحان ذلك او عند تعارض القاصر والمتعدي فلا نزاع فى ان العلة هو الوصف المتعدي تدبر اهمنه (١) قوله وهذا بالحقيقة الخ جواب سؤال وهو ان المتبادر من تعدية العلة ان تكون العلة بعينها موجودة فى محل آخر لان يكون جنسها فيه والجواب أنه لما كان حمل المنازعة والمحااجة بين العلماء العظام على الخلاف اللفظي بعيداً أخذنا التعدية بالمعنى الاعم صحة للمنازعة ولا يخفى أنه حسن يصح فى مثله ارتكاب التأويل اهمنه

اجتمع وصفان وأحدهما متعدي يحمل مستقلاً لتعدية هذا (ومنها) عدم النقض وهو تخلف الحكم عنها عند مشايخ ماوراء النهر وأبي الحسين وعليه الشافعي وإلا كثر يجوز لما منع وهو المختار وعليه أبو زيد وحنفية العراق وهو الصحيح من مذهب علمائنا الثلاثة لقولهم بالاستحسان وشرطهم عدم كون الأصل معدولاً به عن سنن القياس وبين أن الوصف المؤثر غير معدوم فيهما بل التأثير وقيل يجوز في المنصوصة فقط وقيل يجوز في المستنبطة فقط * لنا تخصيص عموم العلة كتخصيص عموم اللفظ * والقول بأن التخصيص من صفات اللفظ اصطلاح لا يدفع المعنى ولا يلزم التناقض لأن المانع استثناء عقلاً ولا التصويب^(١) كما زعم فخر الإسلام لأن التخلف في المستنبطة لا

(١) قوله كما زعم فخر الإسلام الخ قال فخر الإسلام صحة الاجتهاد بسلامته عن المناقضة وخطؤه بانتقاضه فاذا جاز تخصيص العلة أمكن لكل مجتهد اورد عليه النقض في علة ان يقول امتنع حكم علة ثمه لما منع فيلزم التصويب واعجب من ذلك قوله وفي تصويب كل مجتهد قول بوجوب الاصلاح على الله تعالى اذ لا صلاح في كل مجتهد ان يكون مصيباً والقول

يسمع الامع بيان مانع صالح على أن طرق الدفع كثيرة* قالوا
أولا عدم المانع أو وجود الشرط جزء العلة لان المستلزم الكل
ولا كل ولا جزء قلنا النزاع في الباعث المؤثر لا في جملة ما يتوقف
عليه ولا دخل للشرط وعدم المانع في التأثير اتفاقا ومن ههنا
اندفع قولهم لو صححت مع التخلف لزم الحكم في التخلف* وثانيا
تعارض دليل الاعتبار والاهدار فلا اعتبار قلنا التخلف ليس
دليل الاهدار الا بلا مانع* وثالثا العلة الشرعية كالعقلية ولا
نخصيص فيها وأجيب بان العقلية علل بالذات وما بالذات لا
ينفك وهذه علل بالوضع فقد لا تستلزم معلولها كذا في المختصر
أقول هذا الجواب غير مرضي لان الشارع جعلها موجبات
وجعله حق فلا يتخلف بلا مانع ومن ثم يقدر المانع في المنصوصة
اتفاقا بل الحق أن المؤثر العقلي كالشرعي يجوز فيه التخلف لمانع
لا ترى لا يحترق الحطب الرطب من النار المحرقة والتامة
كالتامة* قالوا لو صححت المستنبطة مع التخلف لكان لمانع والا

رجوب الاصلح علي الله تعالى باطل فما يودي اليه كذلك اه منه

فلا اقتضاء والمانع إنما يكون بعد العلة دالا فعدم الحكم لعدم
العلة فيدور وأجيب بأنه دور معية ودفع بأن المراد أنه لا تعلم
المانعية الا بعد الاقتضاء ولا يعلم الاقتضاء الا بعد العلم بالمانعية*
(١) وقد يجاب بأن ظن العلية بمسالكها واستمراره موقوف على
المانع عند التخلف والمانع موقوف على أصل الظن فلا دور*
(٢) أقول المانع في محل التخلف موقوف على ظنها فيه وظنها فيه
موقوف على المانع فيه فيدور* واستشكل أيضا بما اذا قارن
الظن العلم بالتخلف كما لو سأله فقير ان فأعطى أحدهما ومنع
الفاسق* والصواب أن المتوقف على العلية هو المانعية بالفعل

(١) قوله وقد يجاب الخ توضيحه ان من أعطي فقيراً فظن أنه انما اعطاه
لفقره فان لم يعط فقيراً آخر توقف الظن لجواز وجود المانع وتقدمه فان تبين
مانع بفسقه عاد ظن انه كان للفقير وههنا مع ذلك الباعث لم يعطه لفسقه
والا زال ظن كونه للفقير كذا في المختصر اه منه (٢) قوله اقول المانع
في محل التخلف الخ ان قيل ربما يمنع لان المسلك افاد الظن مطلقا
قلنا قد مر ان التخلف بلا مانع دليل الاهداز فيفيد ظن عدم العلية
فظن العلية في محل التخلف موقوف على المانع والا تعارضوا تساقطا فلا

والموقوف عليه العلة هو المانعة بالقوة وهو كون الشيء بحيث اذا
 جامع باعثا منه مقتضاه وجد هذا أولا هذا * قالوا دليل المستنبطة
 يوجب الظن والتخلف مشكك لاحتمال المانع وعدمه فلا
 تعارض * وأجيب بأن الشك في أحد المتقابلين يوجب الشك
 في الآخر فقولك العلية مظنونة وعدمها مشكوك تناقض وأما
 قول الفقهاء الظن لا يرتفع بالشك فمعناه أن حكم الأقوى
 لا يزول بالاضعف شرعا ولا يمكن مثله ههنا لان الكلام في
 نفس الظن * أقول التخلف في نفسه مشكك فاذا انضم مع دليل
 العلية احتمال المانع صارت العلية مظنونة ظنا قويا والمشكوك
 يصير بالمرجح مظنونا بالضرورة فالصواب أن عند الانفراد
 كل يوجب الظن وعند الاجتماع يحصل الشك في الطرفين
 للتعارض فلا نسلم قولك التخلف مشكك^(١) وفيه ما فيه . هذا

ظن باحدهما تدبراه منه (١) قوله وفيه ما فيه الخ اشارة الى انه
 يمكن اثبات المقدمة الممنوعة وهي افادة المستنبطة الظن ولو مع
 التخلف بما مر من أن التخلف في نفسه مشكك اه الا ان يقال احتمال
 عدم المانع أقوى لانه اصلي فتفكر اه منه

وأما المنصوصة فلا تقبل النقض للزوم بطلان النص العام بخلاف
 المستنبطة فان دليلها الاقتران مع عدم المانع وأجيب في المختصر
 ان كان قطعياً فعدم القبول مسلم ولا نزاع والاقبل ويقدر المانع*
 (١) أقول النقض مقدر وان كان تقدير محال فالتقدير هو الحق
 فتدبر ﴿ فرع ﴾ الموانع كما في كتبنا خمسة ما يمنع انعقاد العلة كبيع
 الحر وما يمنع تمامها كبيع عبد الغير فانه لا يتم الا بالاجازة وما
 يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط للبائع يمنع الملك للمشتري وما
 يمنع تمامه كخيار الرؤية لا يمنع الملك لكن لا يتم الملك بالقبض
 معه بل له الرد (٢) بلا قضاء ولا رضاء وما يمنع لزومه كخيار العيب

(١) قوله أقول النقض مقدر الخ حاصله ان الكلام بعد فرض وجود
 النقض انه هل يخل بالعلية في المنصوصة والمستنبطة ام لا كما مر تفصيله
 في صدر المسئلة فالقول بعدم القبول خلاف المفروض بل الحق في الجواب
 انه يقدر المانع ان لم يكن ظاهراً فتأمل اهـ منه (٢) قوله بلا قضاء الخ
 لا يخفى ان فيما ذكرنا اشارة الى الفرق بين خيار الرؤية وخيار العيب
 وهو الاوجه كما هو المذكور في اصول فخر الاسلام وشمس الائمة ولم
 يفرق بينهما القاضي أبو زيد ومن ثمة جعل الموانع اربعة فقال لانه

لا يتمكن من الفسخ بعد القبض الا بقضاء أو تراض * (١) وأما الكسر وهو تخلف الحكم عن الحكمة دون العلة كتخلف رخصة السفر عن الصنعة الشاقة في الحضر فالتختر أنه لا يبطل العلية وعليه الأكثر * لنا العلة المظنة وهي سائلة أما الأولى فلأن الحكمة لما وجب اعتبارها وامتنع اعتبار إطلاقها وتعذر تعيين القدر الصالح ضبطت بما هو أمانة له * وما في المنهاج العلم باشمال الوصف عليه دون العلم به ممتنع فأقول مندفع لأن تعذر التعيين تحقيقاً لا ينافي الضبط تخميناً تدبر * قالوا الوصف تبع للحكمة (٢) فالنقض وارد على العلة قلنا لا اعتبار لها الا اذا

ان لم يحدث شيء من الاجزاء فهو المانع من الابتداء والانقضاء ولا فهو المانع من التمام وكل منهما في العلة أو الحكم اه منه (١) قوله واما الكسر الخ اعلم ان الكسر بهذا المعنى ذكره الامدي ومن تبعه قال السكي وقال الا كثرون من الاصوليين والجدليين الكسر عبارة عن اسقاط وصف من اوصاف العلة واخراجه عن الاعتبار ثم نقض الباقي وهذا يفيد النقض المكسور هذا اه منه (٢) قوله فالنقض الخ اذا بطلت الحكمة التي هي المقصودة بطل التابع والوسيلة ولم يبق

كانت مضبوطة ألا ترى البكارة علة للاكتفاء بالسكوت
 لحكمة الحياء والثيب ولو أوفر حياء لم يعتبر اجماعاً نعم لو كانت
 لها اقدار مختلفة ولكل قدر وصف ضابط لا بد من تشريع
 أليق بكل كالقطع بالقطع تحصيلاً للزجر والقتل بالقتل تحصيلاً
 للاكثر* وأما النقض المكسور وهو نقض بعض العلة مع الغاء
 الباقي فالمختار أنه وارد^(١) وعليه الاكثر خلافاً لشرذمة ذاهبين
 الى ان الوصف ولو طردى دافع* مثاله قول الشافعي رضي الله
 عنه في بيع الغائب بيع مجهول الصفة فلا يصح كبيع عبد بلا
 تعيين فينقض الخفي بتزوج من لم يرها بناء على ان الجهالة مستقلة
 بالمناسبة وكونه مبيعاً طردى* لنا العلة المجموع أو الباقي والاول.

اعتباره فالنقض الوارد على الحكمة وارد على العلة ويجوز ان يكون المعنى ان
 تخلف الحكم عن الحكمة دون العلة مستلزم ابطالان العلة لانها تابعة للحكمة
 وتخلف التابع عن المتبوع باطل اه منه (١) قوله ودأبه الاكثر قال الشيخ
 ابواسحق وهو سؤال مباح والاشتغال به تنبيهي الى بيان الفقه وتصحيح
 العلة وقد اتفق اكثر اهل العلم على صحته وفساد العلة به ويسمونه النقص من
 طريق المعنى والالزام من طريق الفقه وامكن في ذلك طائفة من الخراسيين.

باطل لالغاء الملغى والباقي منقوض* (ومنها الانعكاس) وهو
انتقائه عند انتفائها وذلك مبني على منع التعليل بعلمتين كل مستقل
بالاقتضاء اذ لا يكون الحكم بالاباغت تفضلاً أو وجوباً والحق
عند الجمهور جوازه والقاضى فى المنصوصة فقط وقيل عكسه
والامام يجوز عقلاً ويمتنع شرعاً* لنا لو لم يجر لم يقع وقد وقع
فان البول والغائط والمذى والرعاف كل يوجب الحدث وكذا
القصاص والردة للقتل ان قيل بل الاحكام متعددة ولذلك
ينتفى قتل القصاص بالعفو ويبقى الآخر وبالعكس بالاسلام*
قلنا لو تعددت لتعددت بالاضافة الى الادلة اذ ليس مابه
الاختلاف الا ذلك واللازم باطل لان الاضافات لا توجب
تعدداً^(١) فى ذات المضاف* وما قيل القتل بالردة حق الله تعالى

اهـ منه (١) قوله فى ذات المضاف الخ لا يخفى انه اذا تعددت الذات
تعدد الوجود وحينئذ يتعدد عدمها والا لكان لشيء واحد تقيضان
واذا تعدد الوجود والعدم كان مما يتصوره العقل ان ينتفى احدهما
وينتفى الآخر وان كان بينهما تلازم فى الواقع وذلك لان حقيقة الملزوم
غير حقيقة اللازم فلا يمتنع فى تصور العقل ملاحظة وجود أحدهما

والقصاص حق العبد فأقول مدفوع بان ذلك معتبر في جانب
 العلة ولذلك كان الحكم في أحدهما حفظ الدين وفي الآخر
 حفظ النفس واعتراض الآمدى بان النزاع في الواحد بالشخص
 والمخالف يمنعه في الصورة المذكورة بل بالنوع * أقول المفروض
 التوارد معافلو كان هناك اتحاد بالنوع لا بالشخص لزم اجتماع
 المثاليين واستدل لو امتنع امتنع تعدد الأدلة وتمنع الملازمة لان
 الأدلة الباعثة أخص * قالوا أو لا لو تعددت ^(١) لزم استقلال كل
 وعدمه عملية غيره والثبوت بهما لا بهما * ^(٢) قلنا معنى الاستقلال

مع عدم الآخر كما يلاحظ تعدد الوجود وهذا معنى قول شارح المختصر
 لو اوجب الاضافة الى العال تعدداً لزم مغايرة حديث البول لحديث
 الغائط وكان يتصور ان ينتفى أحدهما ويبقى الآخر ولما كان فهم هذا
 المعنى دقيقاً خفياً علي شارح الشرح فقال فيه بحث لانه ان اريد
 بالمغايرة جواز الانفكاك فلا نسلم ان عدم الاتحاد يستلزمها وان اريد
 عدم الاتحاد فلا نسلم انه يستلزم جواز انتفاء أحدهما وبقاء الآخر لجواز
 التلازم في الوجود انتهى تدبراه منه ^(١) قوله لزم الاستقلال الخ حاصله
 الزام التناقض في العلية والحكم اهمته ^(٢) قوله قلنا معنى الاستقلال الخ
 لا يخفى عليك ان المستدل أخذ الاستقلال بمعنى الثبوت بها لا بغيرها

كونها بحيث اذا انفردت ثبت بها الحكم وهذه الحيثية ثابتة لها دائماً أقول انما اختير ههنا هذا المعنى لأنه مشترك بين المجوزين مطلقاً لا كما توهم التفزازاني من اختصاصه بالقائل بالجزئية وسيجي ما هو التحقيق*^(١) وثانياً لو جاز لم اجتماع المثليين وأجيب بان ذلك في العلل العقلية المفيدة للوجود أما الأدلة المفيدة للعلم فلا كذا في المختصر أقول لا يخفى أن الكلام في العلة الباعثة المفيدة لوجود الحكم في الخارج لا في مطلق الدليل على ان العلم أيضاً موجود ولو سلم فلا نزاع في الثبوت

وهذا علي نحوين الثبوت بالفعل والثبوت علي التقدير والاول حقيقة والثاني مجاز كما في شرح المختصر وذلك لما تقرر ان اطلاق الوصف علي الافراد المقدرة مجاز فالمستدل اجري كلامه علي الحقيقة والمنجيب اجاب بتحرير المراد وبما قررنا اندفع ما في شرح الشرح اذا كان معني الاستقلال هذا لم يحتج الي جعله مجازاً تدبراه منه (١) قوله وثانياً لو جاز لم اجتماع المثليين الخ لا يذهب عاينك ان بناء حجة الخصم علي استحالة التحكم فيندفع ما اجاب به شارح الشرح من ان كلا من العلل عند الاجتماع يكون جزءاً او العلة هي المجموع وذلك لان جعلها مستقلة عند الانفراد وناقصة عند الاجتماع تحكم لان المفروض ان لا دخل

في نفس الامر وان لم يسم وجودا فتدبر * والصواب أن المفروض التوارد على الواحد بالشخص فيوجب كل عين ما يوجبه الآخر لا مثله * وثالثا تعلقوا في علة الربا أهى الكيل أو الطعم أو الاقتيات بالترجيح وهو فرع صلاحية كل وملزوم انتفاء التعدد وأجب بانهم تعرضوا للابطال لا للترجيح واو سلم فللاجماع على اتحاد العلة ههنا * القاضي اذا نص على استقلال كل لا بد من القبول وما لم ينص فيه حكما بالجزئية اذا الحكم بالعلية دون الجزئية تحكم وعورض بالعكس أقول في العلية الفاء الآخر من وجه فانه لو انفرد لا دخل للآخر وليس كذلك الجزئية فتأمل انه دقيق على ان التعدد مرجوح والجواب أن الاستقلال يستنبط بالعقل ^(١) بأن يكون بينهما عموم من وجه (العاكس) المنصوصة قطعية فانتفى احتمال غيرها بخلاف

للانفراد والاجتماع في العلية وان كانا عارضين لها تدبر اه منه (١) قوله بان يكون بينهما عموم من وجه الخ اعلم انه اذا كان بينهما عموم من وجه فعند افتراق كل منهما استقلالهما بلا شك فيحكم عند الاجتماع انها كذلك وذلك لان الانفراج لو كان شرطاً للاستقلال او الاجتماع مانعاً

المستنبطة وربما يترجح كل بدليله والجواب منع القطعية وانتفاء
الاحتمال (الامام) لو لم يمتنع شرعا لوقع عادة ولونادرا والثابت
بأسباب الحدث متعدد حتى قيل اذا نوى رفع أحد أحداثه
لم يرتفع الآخر والجواب منع عدم الوقوع ومجوز التعدد
لا يكفيه لانه مستدل ثم اتفق المعدون أنه بالأول في الترتب
وما عن أبي حنيفة حلف لا يتوضأ من الرعاف فبال ثم رعف
فتوضأ حنث فبنى على العرف وأما في المعية فقليل بالمجموع
فكل جزء وقيل واحدة لا بعينها والمختار الكل دفعة . لنا
الجزئية تنافي الاستقلال وفي الوحدة التحكم أقول الاستقلال
قد يطابق على الثبوت بها لا بغيرها كما مر وهذا المعنى حقيقة في

كان علة ناقصة في التأثير لاعلة مستقلة هذا خلف فعلم ان ذات العلة مع
قطع النظر عن الانفراد والاجتماع مستقلة بالتأثير وهذا معنى الاستنباط
بالعقل لا كما توهم التفتازاني انهما عند الانفراد مستقلة وعند الاجتماع
اجزاء كيف وفيه ثبوت مطاب القاضي فانه يقول باستقلال المنصوصين
بخلاف المستنبطين فانه يحكم فيهما بالجزئية دفعا للتحكم وبين ان هذا
الفرق انما هو في الاجتماع فتأمل اه منه

الانفراد ومجاز في الاجتماع لانه ثابت على تقدير الانفراد^(١) وقد يطلق على الثبوت بها نفسها أى لا يتوقف اقتضاؤها على غيرها كما في الامثلة المتقدمة وهو المراد ههنا لانه التوارد المتنازع فيه بالتحقيق^(٢) والا لزم توارد الناقصة في هذا الواحد بالشخص اذ الثابت بالانفراد شخص آخر ولا نزاع فيه كما مر ومن ههنا أُلزم المانعون اجتماع المثليين وحينئذ اندفع ما أورد

(١) قوله وقد يطلق الخاء لم ان الظاهر من الاستقلال هو المعنى الثانى كما اعترف التنازاعى فقرر دلائل المخالف حيث قال لو تعددت لزمت استقلال كل وعدمه والتبوت بهما لانها بهذا المعنى وعلى هذا التقرير الجواب المشترك المذكور سابقا ظاهري كيف لا والجزئية تنافى الاستقلال بهذا المعنى بل تقول القول بالجزئية فى عدم الجزئيين مثلا خلافاً لفطرة الدققة وكذلك فى تعدد الدلائل المفيدة للعلم والحق فى الجواب عن هذا التقرير ما سيأتى الإشارة اليه وهو ان عاية كل ليس بطريق التبعض حتى يكون لكل دخل فى الاثبات فى الجملة بل كل منهما بتمامها علة تمام المعلول فاثبات بكل علة الاستقلال بحكم الثبوت بهما لا التبعض تدبر فانه حقيق بالتفكر اه منه (٢) قوله والا لزم الخاي لو كان النزاع فى الاول باعتبار المعنى المجازي وقيل فى الاجتماع بالجزئية لزم توارد العلتين الناقصتين اه منه

أنه إن أراد الاستقلال عند الانفراد فغير مفيد وإن أراد عند الاجتماع فنفس المتنازع فيه فتأمل* ثم أقول ربما يمنع التحكم على تقدير الوحدة وإنما يكون لو كان بعينها بل لا بعينها والجواب أن الكلام فيما إذا لم يكن أمر مشترك بينهما هو العلة كما في عدم الجزأين فإن طبيعة عدم الجزء مع أى تعيين كان هي العلة وحينئذ لو أريد بالمعينة لا بعينها المهمة لزم عدم تحصلها والمعلول متحصل فلا بد أن يراد معينة مخصوصة أية كانت وفيه التحكم فتدبر* قالوا لو كان كل لزم اجتماع المثلين أو واحدة فالتحكم^(١) أقول معنى عليه كل تفرع واحد على كل

قوله إذا الثابت الخ إن قلت هذا مناف لما سيحيى أنه إذا انتفى أحدهما لم يكن الاحتياج إلى إفادة أخرى قلت المراد ههنا أن الثابت بالانفراد ابتداء مغاير للثابت بالاجتماع ابتداء والمراد ثمه أن الثابت بالاجتماع ابتداء إذا انتفى أحدى عليته لا ينعدم ذلك حتى يحتاج إلى إفادة جديدة بل يبقى بقاء علته تدبر اهـ منه (١) قوله أقول معنى شالية كل الخ اعلم انه اجاب في شرح المختصر بانه يثبت بالجميع بمعنى ثبوته (١٦ - متن مسلم الثاني)

ومعياره صحة الفاء وهي صحيحة في كل بالنسبة اليه بالاستقلال
ولهذا اذا انتفى احدهما لم يكن الاحتياج الى افادة أخرى فلا
يلزم الاجتماع كما بالمجموع* قالوا بطل الجزئية بالاستقلال
والاستقلال للاجتماع والمعين بين أنه تحكم والجواب ظاهر
وأما العكس وهو تعليل حكمين بعلّة واحدة فبمعنى الامارة
اتفاق كالغروب لجواز الفطر ووجوب المغرب أما بمعنى الباعث
فالمختار جوازه* لنا لا بعد في مناسبة وصف لحكمين كالسرقة

بكل واحدة واحدة بالاستقلال كما ثبت المدلول بالادلة السمعية والعقلية
وكل مستقل باثباته حتي لو انتفى الآخر لم يضر عدمه والفرق بينه
وبين ما ادعيتم ظاهره وفي شرح الشرح اي الفرق بين الثبوت بالجميع
بالمعنى الذي ذكرنا وبين الثبوت بالمجموع بالمعنى الذي ادعيتم ظاهر لان
ما ذكرنا عائد الى الكل الافرادى وما ذكرتم تائد الى الكل
المجموعى واما الفرق بانه لو انتفى الآخر فعده يضركم ولا يضرنا
فليس بمستقيم لانه لانزاع في الاستقلال عند الافراد انتهى* وفيما
ذكرت من عدم الاحتياج الى افادة اخرى اشارة الى دفع ايراد
شارح الشرح ببيان مراد الشارح وتوضيحه انه اذا انتفى المجموع انتفت
العلّة التامة والمعلول ممكن فيضر عدمها في بقاءه فلو ثبت ثبت لعلّة تامة

للقطع زجرا وللتعريم جبرا والقذف للحد وعدم قبول الشهادة
قالوا أولا الواحد لا يصدر عنه الا الواحد قلنا ذلك في الواحد
الحقيقي وههنا جهات * وثانيا فيه تحصيل الحاصل لحصول
المصلحة بأحدهما قلنا ذلك اذا لم يحصل للوصف مصلحتان وكان
كل مستقلا في التحصيل (ومنها) ان لا تتأخر عن حكم الاصل
كتعليل ولاية الاب على الصغير الذي عرض له الجنون
بالجنون ومثل شارح المختصر بتعليل سلب الولاية عن الصغير
بالجنون العارض للولي ولا يخفى ما فيه فقليل انه من وضع
الظاهر موضع المضمور وقيل ^(١) بل المعنى أن يعال سلب الولاية

اخرى فهذا ثبوت له افادة اخرى من علة اخرى بخلاف ما اذا كان
كل واحد علة فاعلة بالاستقلال فانه اذا اتفني الآخر لم يحدث الامكان
للمعلول لانه ضروري لعله اخرى مستقلة فلا يضر عدمه فلا احتياج
الى افادة اخرى فهذا الفرق يضر كم ولا يضرنا وذلك لان عدم الاحتياج
الى افادة اخرى بديهى كما فى الادلة السمعية والعقلية تدبراه منه
(١) قوله بل المعنى الخ ولى هذا يحمل الولي على المحجوب بالقريب او
الولى الغائب أو الرقيق أو ان المثال تقديري فتأمل اهـ منه

عن الصغير المجنون بالجنون الذي هو عارض في الولي البالغ
المقيس* أقول مع انه أبعد عكس المراد لان المطلوب العروض
في الاصل ولم يذكر لا في الفرع وقد ذكر بل المعنى أن يعال
سلب ولاية الولي عن الصغير أى ليس وليا عليه أصلا بالجنون
العارض له وقد يمثل بتعليل نجاسة لعاب الخنزير بالاستقذار
فيقاس عليه العرق وهو متأخر عنها ورد ابن الهمام بانه غير
لازم لجواز المقارنة أقول الاستقذار طبعاً متقدماً وشرعاً متأخراً
ولو رتبة لان الطاهر لا يستقذر فافهم* لنا لو تأخرت لم يكن
شرعه لها واستدل لو تأخرت ثبت بلا باعث أقول مبنى على
امتناع التعليل بعلمتين (ومنها) أن لا يعود على أصله بالابطال
كتعليل الشافعية نص السلم بحرج احضار السلعة المبطل للاجل
المنصوص وأن لا يخالف نصاً ولا اجماعاً كايجاب الصوم على
المملك في الكفارة وأن لا توجب المستنبطة زيادة على النص
مطلقاً عندنا لانه نسخ مطلقاً ومنافية عند الشافعية* ومنعها مطلقاً
مع تجويز التخصيص والتقيد بها كابن الحاجب تناقض وأن

لا تخالف قول صحابي عند من قدمه وقد تقدم (ومنها) للمستنبطة
أن لا يكون لها معارض في الاصل والا جاز التعليل بالمجموع
الا أن يكون كل مستقلا (ومنها) أن لا يكون دليلها متناولا لحكم
الفرع ولو بعمومه^(١) الا عند النزاع فيه والمختار عدمه * لنا تعدد
طرق المعرفة من الفوائد فليس بتطويل بلا فائدة قالوا رجوع
عن القياس قلنا ممنوع لان الثبوت بكل * (مسئلة) * المختار
جواز كونها حكما شرعيا كقول الحنفية في المدبر مملوك تعلق
عتقه بمطلق الموت فلا يباع كأَم الولد وقيل ان كان جلب
مصلحة وقيل لا يجوز مطلقا *^(٢) لنا ما عن الخثعمية فدين الله أحق

(١) قوله الا عند النزاع فيه الخ اي في عموميه بين المستدل والمعترض
كعموم المخصص وعموم المفهوم فحين كان الخصم لا يراه حجة او يراه
حجة لكن لا عامة لو اراد ادراج الفرع فيه لطول البحث فيعرض عن
لتمسك بالعموم بل يثبت العلية في الجملة ثم يعمم به الحكم في جميع
بوارد وجود العلة اهـ منه (٢) قوله لنا ما عن الخثعمية الخ زوي عن الخثعمية
نما قالت يا رسول الله ان ابى ادركه الحج وهو شيخ كبير لا يستمسك
علي الراحلة أفيجزئ أن احج عنه فقال عليه السلام ارأيت لو كان
علي ابيك دين فقضيته ما كان يقبل منك قالت نعم قال فدين الله أحق اهـ

قالوا الحكم الشرعي لا يكون منشأ مفسدة ودفع بجواز اشتماله
على مفسدة مرجوحة فيدفع بحكم آخر كحد الزنا لحفظ النسب
يؤدي الى اتلاف النفوس فدفع بالمبالغة في اثباته وبالاتدراء
بالشبهات قالوا ان تقدم لزم النقص وان تأخر لزم تأخرها
وان قارن لزم التحكم * والجواب منع التحكم للمناسبة في أحدهما
كبطان البيع للنجاسة أقول على أن الثاني يجوز أن يكون
اجماعيا بالاجماع على عليه الأول فلا نقض ^(١) مع أن اللازم التخلف
في النزول لا في الحكم فافهم * (مسئلة) * المختار جواز كونها
مركبة * زنا لا يمتنع عقلا كون المجموع مما يظن عليه بمسلكها
كال بسيطة كيف وقد وقع كالقتل العمد العدوان قالوا أو لا
ان قامت العلية بكل جزء فكل علة أو بواحد فهو العلة أو بالجميع
من حيث هو جميع فلا بد من جهة واحدة فالكلام فيها

(١) قوله مع ان الخ هذا ايضا جواب باختيار الشق الاول وحاصله
اذا نزل الحكم الاول الذي هو العلة ثم بعد ذلك نزل الحكم الثاني
الذي هو المعلول فانما حصل التخلف باعتبار النزول لا باعتبار كون
الثاني حكما فانه حكم شرعي من وقت نزول الحكم الاول حتي يصح

وتسلسل والحل انها قائمة بالمجموع الذي توحد باعتبار هيئة اعتبارية لا تتسلسل* أقول على أنها اعتبارية فيجوز أن يتصف بها الكثرة من حيث هي كثرة كالكثرة مع أن العلة المركبة بمجموع العلل الناقصة فيجوز أن يقوم بكل جزء ناقصة ومعنى قيام الجميع بالجميع قيام الاجزاء بالاجزاء فتدبر. وأما الجواب بأنها ليست صفة للوصف بل للشارع متعلقة به بمعنى أنه حكم بثبوت الحكم عنده كما في المختصر فلا يخفى وهنه . وثانيا لو تركب لكان عدم كل جزء علة لانتفائها ويلزم النقض^(١) بعدم ثان بعد أول لاستحالة انعدام المعدوم والحل أن التخلف لمانع وهو الحصول بعلة أخرى والسر أن الامكان شرط والضرورة

استنباطه منه كما في العلة النظرية تدبراه منه قوله بعدم ثان الخ واجاب في المختصر بأن عدم الجزء عدم شرط العلة لجواز ان يكون وجوده شرطا للوجوده في شرح الشرح فان قيل الكلام في تركب العلة من الاوصاف فكيف يكون وجود الجزء شرطا قلنا هو شرط لصفة العلة وجزء للعلة فلا محذور اقول في هذا التوجيه تضاعف الاشكال لان النقض باعتبار عدم الجزء نفسه باق كما كان وقد حدث باعتبار عدم

ولو بالعلة تنافيه أقول ولك أن تقول العلة عدم كل أولاً فافهم
 (مسئلة) * لا يشترط في تعليل العدم بالمانع وجود المقتضى
 وقيل نعم والا فالعدم لعدمه. لنا كل مستبعد في الدلالة وان كان
^(١) في الواقع العدم لا أحدهما وحينئذ لا حاجة الى تقدير المقتضى
 كما ظن ^(٢) في التحرير نعم العدم بعدمه أظهر * (مسئلة) * حكم
 الاصل بالعلة عند الشافعية وبالنص عند الحنفية فقول الخلاف
 لفظي وهو الاشبه لان مراد الشافعية أنها الباعثة عليه ومراد
 الحنفية أنه المعرف ولا تناكر في ذلك كيف وحكم الاصل قد
 الشرط ايضاً لان النقص يحصل باعتبار عدمه ايضاً وذلك لانه كما
 ان عدم الجزء مستلزم لعدم الكل كذلك عدم الشرط مستلزم لعدم
 المشروط والحق ان ابن الحاجب لعله تدبره في العلوم العقلية يخطئ
 كثيراً في مثل هذه المباحث والشارحون لكلامه يبذلون الجهد في
 اصلاحه بقدر الامكان اهـ منه (١) قوله في الواقع: فيه اشارة الى ان النزاع
 ان كان في الدلالة المنعقدة للعالم فالحق عدم الاشتراط وان كان في العلة
 حقيقة فالحق الشرط تدبر اهـ منه (٢) قوله في التحرير: قال فيه لان
 كلامها علة عدمه فجاز استناده الى الكل بمعنى لو كان له مقتض
 منعه والا فحقيقة المانعة بالفعل وهو فرع المقتضي فاذا لم يوجد لعدم

يكون قطعياً والعلة مظنونة وقيل معنوي^(١) واختاره السبكي قائلاً
نحن معاشر الشافعية لا نفسر العلة بالبائع أبداً وإنما نفسرها
بالمعرف ومعنى التعريف أن ينصب أمانة على الحكم فيجوز أن
يتخلف في حق العارف وجمل من ثمرة الخلاف جواز التعليل
بالقاصرة وعدمه ﴿ المقصد الثاني في مسالكها ﴾ لا بد للحكم
من علة وجوباً أو تفضلاً^(٢) بإجماع الفقهاء وبقوله (وما أرسلناك
إلا رحمة للعالمين) وهي برعاية المصالح وبأنه الغالب وعلى وفق

وجوده فيمنع ماذا انتهى اهـ (١) قوله واختاره السبكي : اعلم أن ما
ذكره السبكي يأباه كلام الشافعية لأنهم ينكرون التعبد المحض ويقولون
أن الأحكام معلة برعاية المصالح أو دفع المناسد وأن النص والاجماع
يدلان على العلة البائدة لا على الأمانة فقط اهـ (٢) قوله بإجماع الفقهاء
لا يخفى عليك أنه يلزم من هذا المقام أن ما ذهب إليه طائفة من الحنفية
كفخر الإسلام والسرخسي وأبي زيد أنه لا بد قبل التعليل في المناظرة
من الدلالة على معلوية الأصل ليس بصواب بل الصواب ما ذهب إليه
طائفة أخرى منهم أنه لا يشترط ذلك كيف ولم يعرف ذلك في مناظرة
الصحابة والتابعين والسلف الصالحين وأيضاً إقامة الدليل على علية
الوصف لا بد منه وذلك كاف وفي التحرير هذا أوجه اهـ منه

الحكمة لكن الغلبة نظرية وعند المعزلة وان جاز البديهة لكنه نادر فلا بد من دلائل وهو المسلك وذلك أنواع (الاول) الاجماع كالصغر في ولاية المال وامتزاج السببين في تقديم الاخ عيناً على الاخ لاب في الارث فيقاس ولاية النكاح ولا يختلف في الفرع بعد تسليمه^(١) وان كان ظنياً الابدعاء مانع (والثاني) النص^(٢) وهو صريح وله مراتب أعلاها (لأجل) انما جعل الاستئذان^(٣) لأجل البصر^(٤) (وكي) كي تقرر عينها (واذن)^(٥) اذن تكفي همك ويغفر ذنبك ودونه (اللام) لتخرج الناس من الظلمات

(١) قوله وان كان ظنياً الخ كاتأب بالاحاد والسكوت وذلك لان الظن واجب الاعتبار في العمليات وفيه تعريض لمن قال انه يختلف فيه اذا كان ظنياً وفيه ما فيه اه منه (٢) قوله وهو صريح الخ وهو ما دل على العلية بالوضع اه منه (٣) قوله انما جعل الخ رواه ابن ابي شيبة وكذلك من اجل كما في الصحيحين انما جعل الاستئذان من اجل النظر كذا في التقرير اه منه (٤) قوله وكي الخ مجردة عن حرف النفي كما في المثال المذكور او متصلة كقوله كيلا يكون دولة بين الاغنياء منكم اه منه (٥) قوله اذن الخ في الحديث الحسن الذي اخرج احمد وغيره قلت أجعل لك صلاتي كلها قال عليه السلام اذن تكفي اه منه

والعاقبة مجاز (والباء) فبما رحمة من الله لنت لهم (وان) بالكسر مخففة
ومجرد الاستصحاب خلاف العرف ^(١) ان كنتم قوما مسرفين
ومثقلة بعد جملة ان النفس لا مارة بالسوء (وأما) بالفتح فبتقدير
اللام ودونه الفاء حتى قيل ايماء في الوصف ^(٢) فانهم يحشرون
يوم القيامة أو في الحكم فاقطعوا وذلك لان الباعث متقدم عقلا
متأخر خارجا فيجوز الوجهان والتعيين بالعقل ودونه ذلك في
لفظ الراوى سها فسجد ، وزنى ما عر فرجم لاحتمال الغلط لكنه
بعيد ^(٣) وايماء وتنبية وهو ما دل على العلية بالقرينة فمنه الوقوع
موقع الجواب كقوله الاعرابى أعتق رقبة ولا بن مسعود

(١) قوله ان كنتم قوما مسرفين قال الله تعالى أفنضرب عنكم الذكر
صفحا الآية بكسر الهمزة كما هو قراءة نافع وحركة والكسائي وقرأ الباقر
بفتحها اه منه (٢) قوله فانهم يحشرون الخ عن النبي عليه السلام انه قال
في قتلى احد زملوهم فانهم يحشرون يوم القيامة واوداجهم تشخب دما
واللون لون الدم والريح ريح المسك اه منه (٣) قوله وايماء الخ اعلم انه
قد يجتمع النص والايماء كقوله لما سئل عن جواز بيع الرطب بالتمر اينقص
الرطب اذا جف قالوا نعم فلا اذن كما يظهر من شرح المختصر اه منه

تمر طيبة^(١) وماء طهور (ومنه) مقارنة الوصف بالحكم مثل لا يقض القاضى وهو غضبان وهذا ايماء بالاتفاق* فان ذكر الوصف فقط^(٢) كاحل الله البيع أو الحكم فقط نحو حرمت الخمر ومنه أكثر العلل المستنبطة ففى كونها ايماء فيقدم على المستنبطة بلا ايماء مذاهب الاول كلاهما نعم وكلاهما لا والاول ايماء دون الثانى وهو الاشبه لان الاقتران بالذكر وذكر المزموم ذكر اللازم (ومنه) الفرق بين حكيم بوصفين اما بصيغة صفة مثل للراجل سهم ولل فارس سهمان ومثل لا يرث القاتل وقد ثبت أن غيره وارث أو غاية حتى يطهرن أو استثناء الا أن يعفون أو شرط اذا اختلف الجنسان أو استدراك ولكن يؤخذ كم* ثم ههنا نكات (الاولى) المختار أن المناسبة لا بد فى الواقع أما ظهورها فليس بشرط فى فهم التعليل لان دلالة الايماء تامة وقيل شرط وقيل ان فهم التعليل

(١) قوله تمر طيبة الخ قال عليه السلام وقد توضأ بماء أنبت فيه تمرات فنبه على تعليل الطهورية ببقاء اسم الماء عليه اه منه (٢) قوله كاحل الله البيع الخ فان حل البيع وصف له قد ذكر فعلم منه حكمه وهو الصحة اه منه

من المقارنة^(١) اشترطت واختاره ابن الحاجب (الثانية)
 النص يدل ظاهراً على علىة العين والنظر في تعيينها بحذف
 ما لا دخل له كالأعرابية في قصة الأعرابي وكون المحل
 أهلاً وكون المفطر وقاعاً وهذا الحذف للحنفية يسمى
 تنقيح المناط وهو مقبول عند الكل إلا أن الحنفية لم يصطلحوا
 على هذا الاسم كما لم يضعوا تخرج المناط للنظر في تعريف
 العلة المستنبطة وتحقيق المناط للنظر في تعرف تحققها في الجزئيات
 مع الاتفاق في المسمى وما نسب اليهم نفي التخرج فهو بمعنى
 الإخالة (الثالثة) عرف الأئمة بالاقتران بما لو لم يكن هو أو نظيره
 علة كان بعيداً ومثل للثاني بحديث الخثعمية فإنها سأله عن
 دين الله فذكر دين العبد ونبه على كونه علة للأجزاء ففهم أن
 المسؤول عنه كذلك وأورد ابن الهمام أن العلة كون المقضى ديناً
 وإنما ذكر النظر ليعلم أن المشترك علة أقول في بادئ الرأي

(١) قوله من المقارنة : نقل بالمعنى وفي كلامه المناسبة بدل المقارنة لكن
 مراده ما ذكرنا يلوح ذلك بالتأمل في سياق كلامه وفيه إشارة إلى دفع
 ما في التحرير أن الفرض انهاء علمت من إيماء النص فكيف يفصل إلى أن

العلة هو النظير وبمد التنقيح بحيث لا يرد النقض بالصلاة يعلم عليه الجنس ولذلك يسمي مثله تنبيهها على أصل القياس لا نصاصريحاً وقد يمثل بقوله لعمر وقد سأله عن قبلة الصائم هل تفسد أرايت لو تضمنت بماء ثم مججته أفسد وقيل ليس هذا تعليلاً لمنع الفساد اذ ليس فيه ما يمنعه اذ غايته عدم ما يوجب ولا يلزم منه وجود ما يوجب عدمه بل هو نقض لما توهم عمر أن كل مقدمة للفسد مفسد كذا في المختصر * أقول التعليل مبني على أن الفساد لوجود المفطر حقيقة فعدمه علة لعدمه فالمقدمة فقط لاشتماله عليه يوجب عدمه وأما النقض فانما يرد لو توقف استفتاء عمر على تلك الكلية وهو ممنوع بل مبني على أن مقدمة الشيء قد يعطى له حكمه كما في الحج والاحرام (تدبر) والثالث^(١) السبر والتقسيم وهو حصر الاوصاف وحذف ما سوى المدعى فيتعين ولا يمنع الحصر مجرداً لأن الناظر عدل والاصل العدم بل بابداء وصف فعلية ابطاله ولا يلزم انقطاعه

تعلم بالمناسبة يعني فقط قد شرط اولاً بها فلا اه منه (١) قوله السبر:

على المختار لان الحصر ظني على أن الباطل كالمعدوم ثم للحذف طرق منها الالغاء وهو بيان الحكم بالباقي فقط في محل فيعلم ان المحذوف لا دخل له ولا يلزم انعكس لان المراد نفي الجزئية قيل فالقياس على ذلك المحل يسقط مؤنة الالغاء ويدفع بأنه لا يستمر اذ ربما كان أوصافه أكثر (ومنها) الطردية اما مطلقا كالطول والقصر أو في المبحوث عنه كالكورة والانوثة في أحكام العتق (ومنها) عدم ظهور المناسبة ويكفي للناظر بحث فلم أجد فان قال المعترض الباقي كذلك تعارضا ووجب الترجيح بالبعدية أو غيرها اذ لو أوجبنا على المعلن بيانها صار إخلالة كذا في شرح المختصر * ^(١) أقول لا بد أن لا يكون طريق الحذف شاملا للباقي لئلا يلزم عليه الباطل فلا بد من ظهور المناسبة فيه كعدم الالغاء والطرد ^(٢) فالمعترض ناقض تدبر * ثم ان كان كل من

من سبرت الجرح اسبره اي نظرت ما غوره اه منه (١) قوله 'قول لا بد: حاصله ان الترجيح فرع الامكان واذا دل طريق الحذف على بطلانه لا ينفع الترجيح وايضا كما أن المناسبة يصلح مسلكا يصلح مرجحا لان شرط العلة ان تكون باعثة فظهورها مرجح على خنائها تدبر اه منه (٢) قوله فالمعترض

الحصر والابطال قطعياً فالمسلك قطعى مقبول اجماعاً والا
 فظنى وفيه مذاهب الاكثر حجة للناظر والمناظر وعن الحنفية
 الا الجصاص والمرغيناني ليس بحجة أصلاً لان الباقي لم يثبت
 اعتباره لظهور التأثير. ثالثها حجة لهما ان اجمع على تعليل الاصل
 وعليه الامام. رابعها حجة للناظر لا للمناظر * والرابع المناسبة
 وهي ان ثبت اعتبارها وتأثيرها كالتي لحفظ الكليات الخمس
 حجة اتفاقاً كما تقدم وليس كذلك وهو الاخالة ويسمى تخريج
 المناط حجة عند الشافعية لحصول الظن بابداء المناسبة بين
 الحكم والوصف كالتحريم والاسكار خلافاً للحنفية لانها ليست
 ملزومة لوضع الشارع عليه ما قامت به للتخلف كثيراً كما في
 معلوم الالغاء والمصالح المرسلة والاجماع على العمل بالظن انما
 هو على تقدير كونه شرعياً وأما استدلالهم بأنه لا ينفك عن
 المعارضة اذ يقول الخصم لم يقبل عقلي فلو تم لا يدل الا على
 نفي الحجية في حق الغير كما يقول به أبو زيد ﴿ تنبيه ﴾ الشبه
 ناقض تقريره ان يقال توضيح دليلكم لزم منه المحال وهو عليه الباطل
 وذلك لان وصفكم يشمله دليلكم مع انه علة بزعمكم فتدبر اهـ منه

وهو ما ليس بمناسب لذاته بل يوهم المناسبة وذلك بالتفات
 الشارع اليه في بعض الاحكام كقولك ازالة الخبث طهارة
 تراد للصلاة^(١) فتعين فيها الماء كازالة الحدث ليس بعة ولا
 مسلك عندنا وعليه الباقلاني والصيرفي وأبو اسحق الشيرازي
 وأما سائر الشافعية فبعضهم انه علة وليس بمسلك وعليه ابن
 الحاجب وأكثرهم على انه من المسالك فمنهم من اعتبره مطلقا
 وكثير على أنه لا يصار اليه مع امكان مسلك آخر وقد يقال
 لاشبه وصفين في فرع تردد بهما بين اصلين كالأدمية والمالية
 في العبد المقتول تردد بهما بين الحر فتؤخذ ديتته والفرس
 فتؤخذ قيمته بالغة ما بلغت وهو بالحر أشبه لان المشاركة

(١) قوله فتعين فيها الماء : بيان لالتفات الشارع الي تعيين الماء
 للطهارة حيث عينه في الصلاة والطواف ومس المصحف فكان
 اعتبار ذلك اولى من سائر الاوصاف فتدبراه منه قوله وعليه الباقلاني الخ
 قالوا الوصف اما مناسب اولا والاول الابخالة والثاني الطرد والجواب
 ان الوصف اما ان يعلم مناسبته بالنظر اليه اولا والاول المناسب الثابت
 بعليته بالاخالة والثاني اما ان يكون مما اعتبره الشارع في بعض الاحكام
 (١٧ — متن مسلم الثاني)

أكثر وهذا المعنى ليس مما نحن فيه (الخامس) الدوران وهو الطرد والعكس نفاه الحنفية وكثير من الاشعرية كالغزالي والآمدى والاكثر نعم فقل ظنا وعليه شافعية العراق وقيل قطعا وشرط بعضهم قيام النص في حالى وجود الوصف وعدمه ولا حكم له كآية الوضوء فان الوضوء بالحدث وان لم يكن القيام ولا يجب بمده وان كان وليس بشئ لان التعليل حينئذ يعود على أصله بالابطال والمراد فى الآية وأنتم محدثون كما هو ماثور عن ابن عباس وقد قرأ من مضاجعكم * النافون او لا تخلف فى المتضايقين وأجيب بمانع قطعاً وثانياً جاز أن يكون ملازماً كالرائحة المنكرة للخمر وأجيب ان اردت بالجواز تساوى الطرفين منع وان اردت عدم الامتناع لم يناف الظن أقول لك أن تستدل على التساوى باستواء العلة والملازم فى الاتصاف بالطرد والعكس فلا ترجيح الا بمرجح فلا يكون بمجرد دليل او من ههنا قيل صلاح العلية لظهور المناسبة شرط فافهم

والتفت اليه اولا والاوّل السيية والثاني الطرد اه منه

وثالثا للغزالي الاطراد^(١) سلامة عن النقض والسلامة عن مفسد واحد لا يوجب السلامة مطلقا ولو أوجب لا يوجب الاقتضاء والعكس ليس شرطا بل وجوده كعدمه وأجيب قديكون للاجتماع استلزام كالحاجة المركبة من عرضين عامين (المثبتون) اذا وجد الدوران ولا مانع من معية أو تأخر أو غيرهما حصل العلم أو الظن عادة كما في دوران غضب انسان على اسم حتى يعلمه الاطفال ولا يلزم أن يكون العلم به ضروريا كما وهم لان حصول المبادئ قد لا يتفق مرتبة* وأجيب بأن حصول العلم بمجرد ممنوع نعم يحصل عند ظهور انتفاء الغير ودفع بأنه قدح في التجريبات فان الاطفال يقطعون به كذا في شرح المختصر أقول فيه تأمل^(٢)

- (١) قوله وثالثا للغزالي الاطراد : يمكن ان يقال ان مراده انه قد اعتبر في العلة شروط مثل كونها بائنة وان لا يكون عدما لوجودي الي غير ذلك وبديهي ان الطرد والعكس لا يستلزم تلك الشروط فلا يكون دليلا على العلية ان قيل المراد انه يكون دليلا بعد اعتبار تلك الشروط قلت فام يكن دليلا الا بعد ظهور صلوح العلية فيرجع الي الاخالة فتأمل اه منه
- (٢) قوله تأمل الحاشية الي انه ان اراد القطع بدوران الحكم علي المدار

فتأمل * ثم اعلم أن الحنفية ينسبون الدوران الى أهل الطرد
اذ يريدون من لا يشترط ظهور التأثير الذي هو الملازمة عند
الشافعية وعلى هذا فالسبر والاخالة كذلك وأما من يضيف
الحكم الى ملائمة له أصلا فلم يوجد كما في التحرير والاضافة
الى الامارة والعلامة كالدلوك للوجوب اتفاق لكنه ليس
من العلة اجماعا الاجازا * (تكملة) * للحنفية قالوا الخارج
المتعلق بالحكم اما مؤثر فيه وهو العلة وتقدمت بأقسامها أو
مفض الى بلا تأثير وهو السبب وقد يطلق مجازا على العلة أولا
فان توقف عليه وجوده فالشرط وان دل فالعلامة ثم كل
سبب طريق للحكم ويتخلل العلة بينه وبينه فان أضيف اليه العلة
فهو في معنى العلة كسوق الدابة فوطئت آدميا فهو لم يؤثر في
التلف لكن لو طئها اضافة اليه والسوق بشرط السلامة هو

فلا ينفع لان الكلام في انه دليل العلية وان اراد القطع بعلية المدار
فممنوع والاطفال انما يصنعون بالاول وفي قولك السقمونيا مسهل انما
القطع بالحكم وانما ان علة ما هل هي مادية او صورية او كيفية او
خاصية فيه فلا يعلم بالتجربة اهـ منه

المشروع فتجب الدية لاجزاء المباشرة كالحرمان ونحوه ومنه
 الشهادة للقصاص فانها مؤدية اليه بواسطة ايجابه القضاء وتمكن
 الولي فعليهم الدية اذا رجعوا لا القصاص لانه جزاء المباشرة
 وعند الشافعي يقتص اذا قالوا تعمدنا الكذب لقتله لان
 السبب المؤكد بالقصد الكامل كالمباشرة بخلاف وضع الحجر
 في الطريق ودفع بان القصاص بالمائة ولا مماثلة بين المباشرة
 والتسبب وان تأكد * وان لم تضاف اليه فهو الحقيقي كالدلالة
 للسارق فلا يضمن المسروق لان الدال ليس كالفاعل المختار
 ومن ثمة لا يشترك في الغنيمة من دل على حصن ولم يذهب
 مع المجاهدين بخلاف المودع والمحرم اذا دلا على الوديعة والصيد
 حيث يضمنان وذلك لان الدلالة ترك الحفظ وازالة الامن
 وقد التزمهما فكل مباشر للجناية بخلاف صيد الحرم والدال
 غير المحرم^(١) لان أمنه بالمكان ولم يزل بالدلالة وأورد أن
 الاجنبى التزم بعقد الاسلام أن لا يدل سارقا وقد ترك وأجيب

(١) قوله والدال غير المحرم قد يقال وكذلك اذا كان الدال محرما عموم
 الدليل الا ان يقال الدلالة من المحرم جناية مطلقا وفيه ما فيه اه منه

بان الاسلام التزام حقيقة ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم
اجمالاً فهناك لزوم لا التزام ولو سلم فع الله تعالى لا مع العبد
فيلزم الاثم لا الضمان وفتوى المتأخرين^(١) بالتضمن بالسعاية
بخلاف القياس استحساناً لغلبة السعاة الى الظلمة في زماننا وقد
يطابق السبب مجازاً على تعليق الطلاق ونحوه لانه غير مفض
الى الوقوع بل مانع وانما له نوع افضاء ولو بعد حين فاذا
تحقق الشرط صار علة حقيقة بخلاف السبب في معنى العلة
لانه لم يؤثر في الحكم وان أثر في علته فافتراقاً* ثم هذا المجاز
كالملة الحقيقية عند الحنفية فلا يبقى الا ببقاء المحل خلافاً لزفر
وثمرته أن تنجيز الثلاث بعد التعليق مبطل له عندهم خلافاً له
وقد مر في المقالات ما هو الحق* وأما الشرط فحقيقي كالحياة
للعلم وجعل للشارع كالشهود للنكاح والعلم بوجوب العبادات
على من أسلم في دار الحرب فلا قضاء عليه اذا علم بعد زمان

(١) قوله وفتوى المتأخرين الخ جواب سؤال وهو ان السعاية
سبب محض ومع ذلك فاجبوا الضمان على الساعي اه منه

بمخلاف النائم لان الدار دار العلم فكانه ثابت في زمان النوم أو للمكلف بالتعليق حقيقة كان تزوجت امرأة أو هذه أو معنى كالمرأة التي أتزوجها بمخلاف هذه أو زينب التي أتزوجها لان التوصيف عند الاشارة أو التسمية لغو ويسمى شرطا محضا لعدم العلية فيه بوجه بل أثر التعليق اعدام العلة ثم قد يضاف اليه الحكم وذلك عند عدم علة أو سبب صالحين للاضافة وسموه شرطا فيه معنى العلة كشق الزق وحفر البئر في الطريق لان السيلان وميل الثقل طبيعي والمشي مباح الا اذا تعمد المرور فلا تعمدى الا في ازالة المانع فيضاف الضمان اليه وفي شهود اليمين والشرط اذا رجعوا جميعا بعد الحكم الضمان على شهود اليمين لان الحكم مضاف الى العلة عند وجودها* وفي تضمين^(١)

(١) قوله وفي تضمين شهود الشرط الخ ان قيل شهود التعليق انما شهدوا بالعلة على تقدير وجود الشرط لا مطلقا وتحقق العلة موقوف على الشرط فشهوده اولي بالضمان لانهم شهود تحقق العلة وتأثيرها اجيب باننا لانسلم انهم شهدوا على ذلك التقدير بل شهدوا بسماع التعليق مطلقا وهو علة لولا المانع ولا تعلق لشهادة شهود الشرط بتحقيق

شهود الشرط اذا رجعوا وخدموا اختلفوا فطائفة ومنهم نحر الاسلام نعم وهو المختار وطائفة ومنهم السرخسي لا واختاره ابن الهمام * لنا اليمين لا يصلح علة للضمان والقضاء واجب فلا تعدى الامن شهود الشرط فصار كشهود القصاص اذا رجعوا ولا يلزم شهود الاحصان لان الزنا علة صالحة لاضافة الحد قالوا العلة وان لم تكن صالحة لايجاب الضمان صالحة لقطعه عن الشرط اذا كانت فعل مختار * أقول ان أريد به القضاء كما في التحرير والتوضيح فبعد أنه علة الحكم بالوجود لا علة الهلاك فيه أن المجبور شرعا كالمجبور طبعا فصار كالواقع في البثر كيف ولو تم لزم انتفاء الضمان مطلقا اذا رجعوا وهو باطل اجماعا وان أريد به اليمين كما هو المتوهم فننقض بقوله ان كان قيده عشرة أرطال فهو حر وان حله أحد فهو حر

العلة وتأثيرها الا ترى انهم لو شهدوا بالتعليق ثم تحقق الشرط من غير شهادتهم ثم رجعوا بعد الحكم ضمنوا ولو تحقق التعليق من غير شهادة باتفاق الخصمين ثم شهدوا بوجود الشرط ثم رجعوا لم يضمنوا فعلم ان تحقق العلة غير مضاف الى شهود الشرط اهـ منه

فشهدوا بعشرة ففضى بعثقه ثم وزن فثمانية ضمنوا عنده
لأن القضاء على موجب شرعى بلا تقصير فى تعريف
الحق لانه بعد الحل وذلك معتق فعتق باليمين الأول وهى
غير صالحة^(١) لاضافة الضمان لان تصرف المالك ليس بتعد
فتعين الشرط وعندهما رقيق بعد القضاء والعتق بالحل فلا تعدي
فلا ضمان فتدبر* وكل حكم تعلق بشرطين كان دخلت هذه وهذه
وكالطهارة للصلاة فسموا أولهما شرطاً اسمالاً حكماً^(٢) * وقول نخر
الاسلام انه شرط مجازاً محل نظر^(٣) نعم فى التعليق وغيره فرق
لوجوب الاتصال وعدمه وكل شرط اعترض عليه فعل مختار وهو
غير منسوب اليه فهو فى معنى السبب فلا يضمن الحال قيمة العبد

(١) قوله غير صالحة لاضافة الضمان بخلاف ما اذا كانوا عبيداً او كفاراً
لا مكان الوقوف هناك تدبر اه منه (٢) قوله اسمالاً حكماً الخ اما كونه اسمالاً
فلتوقف الحكم عليه فى نفس الامر من غير تأثير ولا اقتضاء واما لا حكماً
فلعدم تحقق الحكم عنده اه منه (٣) قوله محل نظر الخ وذلك لان اتصال الحكم
ليس معتبراً فى حقيقة الشرط بل التوقف على وجوده فى الجملة ولو اصطلاح
اضطلاحاً جديداً فلا مشاحة اه منه

إن أبق لان الأباق باختياره والحل غير موجب له بخلاف
 شق الزق وكذا في فتح القفص والاصطبل لا يضمنهما الفاتح
 خلافاً لمحمد لان في طبعهما الفرار عند عدم المانع فكان كسيلان
 المانع ولان فعلهما هدر شرعاً بخلاف العبد لصحة الذمة ورد
 بأن للاختيار مدخلا البتة وهو وان كان طبيعياً ليس طبيعياً
 وكونه هدر لا يمنع قطع الحكم عن الشرط كمن أرسل كلباً
 الى صيد فمال عنه ثم مال اليه فأخذه لا يحل لان بالميل قطع
 النسبة الى المرسل وكمن أرسل دابته على الطريق فجالت يمينه
 ويسرة فأتلقت شيئاً لا ضمان على المالك وفيه مافيه* وأما العلامة
 فثلت بالاحصان وعليه السرخسي والبزدوي والمختار أنه شرط
 لوجوب الرجم وعليه الأكثر* لنا التوقف بلا تأثير ولا إفضاء
 قالوا أو لا يقبل فيه شهادة النساء مع الرجال عندنا ولو توقف
 الوجوب عليه لم يقبل* قلنا عبارة عن خصال حميدة ليست
 مؤثرة ولا مستلزمة للعقوبة بل مانعة عن الزنا فصار كما اذا
 شهدوا في غير هذه الحالة ومن ههنا لم يضمنوا اذا رجعوا

وثانياً الشرط ما يمنع ثبوت العلة حقيقة بعد وجودها بصورة
فلا يتقدم مطلقاً * قلنا ذلك الشرط التعليق لا مدلولاً كشرط
الصلاة بل قد يتقدم التعليق أيضاً ويناخر ظهوره كالتعليق
بكون قيده عشرة وما في التحرير ان التعليق في مثله يكون
على الظهور وان لم يذكر لان الكائن ليس على خطر فأقول
فيه أنه يلزم أن لا يعتق الا من حين العلم فالوجه أن المعتبر
هو الخطرية باعتبار العلم وان كان التعليق على المعلوم تدبر

* (فصل) * التعبد بتحصيل القياس والعمل بمقتضاه
جائز عقلاً عند الجمهور لا واجب كما عليه القفال وأبو الحسين
ولا ممتنع كما عليه بعض الشيعة وبعض المعتزلة ومنهم النظام
لنا لا يلزم من الزامه محال، أصلاً كيف والاعتبار بالامثال من
قضية العقل * قالوا لولا التعبد^(١) نلخت الوقائع عن الاحكام قلنا

(١) قوله التعبد الخ اعلم ان بعضهم جعل المسئلة التعبد بتحصيل وبعضهم
التعبد بالعمل فرجح بعض الناظرين الاول بعكس البعض الآخر والحق
ان المال واحد لان التحصيل انما هو لاجل العمل والتعبد بالعمل
يستلزم التعبد بمقدمته ولو على الكفاية تدبر اهـ منه

لوسلم بطلان التالى فلانسلم الملازمة لجواز التنصيص بالعمومات
أقول ان قيل الاختلاف رحمة فلا تعم قلنا الاختلاف لا ينحصر
فى القياس لجواز الاجتهاد فى غيره من الظواهر ثم انه لا يخلو
عن قوة لان الاحكام مبنية على المصالح وهى متفاوتة حسب
تفاوت الزمان والمكان فلا يمكن ضبطها الا بالتفويض الى
الرأى فتدبر * قالوا أولا العقل يمنع من طريق غير مأمون قلنا
اذا كان الصواب راجحا لا يمنع فان المظان الاكثرية لا تترك
بالاحتمالات الاقلية كيف وأكثر تصرفات العقلاء لفوائد
غير متيقنة بالاستقراء * وثانيا وهو للنظام ثبت الفرق بين
التمائلات كايحاب الغسل من المني دون البول وقطع سارق
القليل دون غاصب الكثير وكثير والجمع بين المختلفات كالتسوية
بين القتل عمدا وخطأ فى الاحرام وكالزنا والردة الى غير ذلك
والقياس بالعكس * قلنا يجوز الفرق لفارق فلا مماثلة والجمع بجامع
فلا مخالفة مطلقا ألا ترى النظام مع اعتزاله معنا فى الاسلام
على أن الاتفاق لعل مختلفة جائز * وثالثا القياس يوجد فيه اختلاف

كما هو الواقع وكل ما يوجد فيه اختلاف لا يكون من عند
الله وكل ما هو كذلك فهو مردود اجماعا أما الثانية فلقوله
تعالى واو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
فانه دل على أن ما عند الله لا يوجد فيه اختلاف وينعكس بعكس
القياس الى تلك المقدمة وفي شرح المختصر ان في الآية اشارة
الى المقدمة الاولى أيضا وقرره التفتازاني بانها دلت على ان
ما ليس من عند الله يوجد فيه الاختلاف ومعلوم أن القياس
ليس من عند الله ثم أورد بانه لو كان هذا معلوما لما احتجج
الى الآية بل نضمه الى الثالثة ويتم * أقول بل تقريره أنها دلت
على أن ما من عند غير الله ففيه اختلاف ومعلوم ان القياس
من عند غير الله وهذا لا يستلزم ضرورة أن لا يكون من
عند الله حتى يضم الى الثالثة لجواز أن يكون شيء من شيئين
فلا بد من الرجوع الى الآية كما مر قلنا المنفى هو التناقض أو
الاضطراب المخل بالبلاغة فان اختلاف الاحكام لا ريب فيه
(مسئلة) . ذلك التعبد واقع خلافا لداود الظاهري والقاساني

والنهر واني^(١) فانهم منعه سماوا أما القائلون بالوقوع فالأكثر
بالسمع وطائفة من الحنفية والشافعية بالعقل أيضا وهو المختار
ثم دليل السمع قطعي عند الأكثر خلافا لابي الحسين قيل
هذا لا ينافي وجوب التعبد عقلا اذ الشيء يجب أولا ثم يقع
أقول ما يجب على الشارع يقع قطعا فالأوجه أن القطع عنده
بالعقل وأما السمع الدال فظني * لنا أولا كما أقول القياس حجة
لحكم شرعي وكل ما هو كذلك فالتعبد به واقع لان طلب
العلم فرض اجماعا أما الحجية فلا فادته التصديق ولذلك أثبتته
الحكماء والمتكلمون بيد أنه ان كان الاصل عقليا فالفرع
عقلي وان شرعا فشرعي * وثانيا فاعتبروا يا أولى الابصار أي
ردوا الشيء الى نظيره في مناطه في المثالات وغيرها لان العبرة
لعموم اللفظ ولو حمل على الاتعاظ فقط دل على القياس أيضا
كما في التوضيح وذلك لان فاء التفريع يدل على أن القصة

(١) قوله والقاساني والنهرواني اعلم انه نقل عن القاساني والنهرواني اتفاقهما
على الوقوع اذا كان علة الاصل منصوطة ولو بدلالة أو ايماء أو كان الحكم
في معنى المنصوص كقياس صب البول في الماء على البول فيه اهـ منه

السابقة علة لوجوب الاتعاظ ببناء على أن العلم بوجود السبب
يوجب الحكم بوجود المسبب وهو معنى القياس الشرعي
وأورد في التلويح أن الفاء بل صريح الشرط والجزاء لا يقتضي
العلية التامة بل الدخول في الجملة فلا يدل على أن كل من علم
بوجود السبب يجب عليه الحكم بوجود المسبب أقول لو صح
هذا لصح ثم كالفاء في الجزاء لأن الدخول في الجملة لا ينافي
التراخي بل الصحيح أن الفاء يستلزم الاستلزام لغة كما في
الرضي^(١) * ثم كون الأمر للندب أو المرة أو للحاضرين فقط
ونحو ذلك احتمالات مردودة (وثالثا) حديث معاذ فانه مشهور
يفيد الطمأنينة وهو فوق ظن الآحاد وبمثله يصح إثبات الأصل
فافهم (ورابعا) تواتر^(٢) عن الصحابة المجتهدين العمل به عند عدم

(١) قوله في رضي : عند قول ابن الحاجب وثم مثلها أي مثل الفاء
للترتيب إلا أنها تختص بالمهلة ولا تكون عاطفة ولا تكون للسيبة كالفاء
إذا لا يتراخي المسبب عن السبب التام انتهى اه منه (٢) قوله ورابعا تواتر
عن الصحابة : تمسكوا ولا بدائل قاطع يدل على ثبوته الإجماع القطعي
وثانيا بنفس الإجماع ولما كان سكوتيا وهو ظني دفعه بأن مثل هذا

النص وأن كان التفاصيل آحادا والعادة قاضية في مثله بوجود
القاطع وأيضا شاع بينهم الاحتجاج به والمباحشة والترجيح
فيه بلا نكير والعادة تقضي بأن السكوت في مثله من الاصول
العامة الملزمة وفاق من ذلك أنه قاس أبو بكر^(١) الزكاة على الصلاة
في القتال فرجعوا اليه وورث أم الأم دون أم الأب فقيل تركت
التي لو كانت هي المبتوتة وورث الكل^(٢) فشكلهما في السدس على
السواء وورث عمر الميتة بالرأي ورجع^(٣) في قتل الجماعة
بالواحد الى رأي علي وقال عثمان لعمر ان اتبعت رأيك فسيدي
وان تدبم رأي من قبلك فنعم الرأي وعليّ الشارب على القاذف

السكري قطعي لقضاء العادة اهـ منه (١) قوله قاس أبو بكر الزكاة على
الصلاة : من ههنا يلوح انه لا حاجة الى ما قال الآمدي انهم قاسوا خليفة
رسول الله علي رسول الله عليه السلام اهـ منه (٢) قوله ورث الكل : لان
ابن الابن عصبة وابن البنت لا ترث حاصله ان هذا اقرب فهو احق بالارث
اقول يلوح من هذا لو كان اشتباه ابى بكر بالعكس لكان اهون اهـ منه
(٣) قوله ورجع الحزوي ان عمر شك في قتل الجماعة بالواحد فقال علي ارايت
لو اشترك نفر في سرقة اكنت تقطعهم فقال نعم فقال فكذا ههنا فرجع
الي قول علي وحكم بالقتل اهـ منه

وقال اجتمع رأيي ورأي عمر في أم الولد وابن مسعود^(١) موت زوج المفوضة على موت زوج غيرها واختلفوا في توريث الجد مع الاخوة بالرأي وذلك أكثر كما في المطولات من كتب السير وعورض بأن أجلة الصحابة ذموه فعن أبي بكر أي سماء تظلني وأي أرض تقلني لو قلت في كتاب الله برأيي وعن عمر اياكم وأصحاب الرأي فانهم أعداء السنن وعن علي وعثمان لو كان الدين بالرأي لكان باطن الخف أولى بالمسح من ظاهره وعن ابن مسعود اذا قلتم في دينكم بالقياس احللتهم كثيرا مما حرمه الله وحرمتهم كثيرا مما احل الله وعن ابن عمر السنة ماسنه الرسول صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا الراي سنة للمسلمين. الجواب انه محمول على تصحيحه فيما لا يصح^(٢) وتقديمه على ما يقدح توفيقا واستدلالا بتواتر معناه من ذكره

(١) قوله وابن مسعود اي قاس ابن مسعود موت زوج المفوضة وهي التي لم يسم لها مهر علي موت زوج غيرها فواجب قبل الدخول بها تمام مهر المثل كما يجب في الثانية جميع المسمي اه منه (٢) قوله فيما لا يصح الخ كالاتاء علي المصالح المرسلة بدون اصل شرعي اه منه

عليه الصلاة والسلام العلل للأحكام مثل ارايت لو كان على
أيك دين، أينقص الرطب اذا جف، فانهم يحشرون، انها من
الطوافين، فانه لا يدري اين بات يده، فلعل الماء أعان على قتله
قيل لو تم في المنصوص العلة فلا يتم في غيره* أقول لا يبعد أن
يقال من علم من عاداته التعليل بعلل معقولة علم تصحيحه
للسلوك بهذا المسلك مطلقا كما في التجريبات* قالوا أولا نزلنا
عليك الكتاب تبيانا لكل شيء ونحوه قلنا اجمالا لانعدام
تفصيل الكل قطعا فيفصل بالاجتهاد* وثانيا تعمل هذه الامة
برهة بالكتاب وبرهة بالسنة وبرهة بالقياس فاذا فعلوا ذلك
فقد ضلوا قلنا معارض بمثله أقول والحل ان المنع فيه عن التسوية
والتخير لا مطلقا* (مسئلة)* النص على العلة يكفي في ايجاب
تعديده الحكم ولو عدم التعبد بالقياس مطلقا عند الحنفية واحمد
وابن اسحق الشيرازي وهو المختار وعليه النظام لكنه قال
انه منصوص وعند ابى عبد الله البصري في التحريم فقط
خلاف للجمهور* لنا أولا ان ذكر العلة مع الحكم يفيد تعميمه

في محال وجودها لانه المتبادر الى الفهم كقول الطيب
لاتأكله ابرودته * وثانيا لم يعم لزم التحكم لان الظاهر^(١)
استقلالها * وثالثا حرمت الخمر لانها مسكرة في معنى علة الحرمة
حقيقة الاسكار واما القول بان حرمة الخمر معلل بالاسكار
المنسوب اليه لا مطلقا ففي غاية الضعف لان الكلام في العلة
المتعدية كقول الطيب * قالوا أولا لا دلائل على الوجوب وهو
الامر او الاخبار به قلنا ثبت الحكم^(٢) عن الشارع من الدلائل
وثانيا لو صح لزم عتق كل أسود عند قوله أعتقت غانما لسواده قلنا
لا يلزم من حجبة ايجاب الشارع على غيره حجبة ايجاب أحد على
نفسه اللهم الا أن يكون بالصيغة وهو ممنوع^(٣) على أن للنظام^(٤)

(١) قوله لان الظاهر استقلالها : وبهذا اندفع تجويز كونها قاصرة لبيان
الحكمة وذلك لان المفروض صلاحها للعموم والحمل عليها خلاف الظاهر
كتخصيص الام بالدلائل اهـ منه (٢) قوله قلنا ثبت الحكم : حاصله منع
الحصر ولا دراج في احدهما تدبر اهـ منه قوله وهو ممنوع : علي انه لا يلزم
من ايجاب العتق العتق ولو كان بالصيغة لا بوضع الشارع ولم يوجد اهـ منه
(٣) قوله ان للنظام : لما كان النظام تائلا بانه منصوص فاثبت عنده

أن يفرق بين المنطوق والمحذوف * البصري دفع كل ضرر واجب بخلاف فعل كل خير قلنا ايجاب كل شيء حرمة ضده فتركه كالنهي تدبر (مسئلة) * الحنفية لا يجزى^(١) في الحدود لاشتمالها على تقديرات لا تعقل كالمائة والثمانين ولو عقل كما قيل في اليد السارقة فالشبهة دارة^(٢) قالوا أو لا أدلة الحجية عامة قلنا بل مخصصة بعدم المانع فانه عقلي وثانيا حد في الخمر بقياس على * قلنا بل بالاجماع^(٣) ولا يلزم منه الجواز مطلقاً على أنه كان

بالصيغة فلا يصح منه منع كونها بالصيغة ايجاب من قبله بان له ان يفرق في الاعتاق بانه اذا كان منطوقاً يوجب العتق واذا كان محذوفاً لا بخلاف ايجاب تعدية الحكم فتأمل اهـ منه (١) قوله الحنفية لا يجزى في الحدود الخ ثم نحن لا نوجب القياس في كل حكم حدا وكفارة بل لا نوجب القياس فيها وفي غيرها الا فيما علم معناه ونقول انه اذا علم المعنى فيه وجب القياس كما قياس القتل بالمثل على القتل على المحدود قطع النبش على قطع السارق فان العلة والحكمة فيهما معلومتان اهـ منه (٢) قوله فالشبهة دارة : والنقض بخبر الواحد كفي المختصر غير وارد لعدم التخلف عندنا كما مروا ما بالنقض بالشهادة وظاهر الكتاب فقد مر الجواب عنه اهـ منه (٣) قوله قلنا بل بالاجماع الخ علي : اعلم ان الفرق بين الجوابين اما بالسند فانه في الاول

باجتماع أدلة سمعية عليه عندنا ثم الكفارات كالحدود (مسئلة)
 هل يجرى في العلل والشروط فكثير من الحنفية والشافعية
 نعم وكثير لا واختاره ابن الحاجب والحق انه كالمتفق عليه في
 اشتراط التأثير أو كفاية المناسبة أو تجويز الارسال لان الفرق
 تحكم الا أنه لا الحاق على الاخيرين لاستقلال المسلك ومثال
 ذلك قياس على السكر على القذف بجامع الافتراء وقياس الردة على
 السرقة للحكمة الضرورية وأما المثقل على المحدد للقصاص
 والاكل على الوقاع للكفارة فليس منه^(١) فتأمل (تقسيمات
 للقياس) أما عند الشافعية فباعتبار القوة الى جلي وهو ما علم فيه
 الغاء الفارق كالامة على العبد في التقويم على معتق البعض

القياس وفي الثاني الخبر وأما بان الاول اجماع والثاني المتواتر المعني تدبر
 اه منه (١) قوله فليس منه : وذلك لان معني جريان القياس في العلة
 ثلا ان يثبت عليه وصف لحكم ثم يقاس عليها لمعني مشترك عليه وصف
 ثل ذلك الحكم والحكم آخر فلا بد ان تعدد العلة فاذا انحلت العلة
 كالقتل العمد العدوان في الاول وهتك حرمة الصوم في الثاني فليس
 ما نحن فيه تدبر اه منه

والى خفى بخلافه ولذلك اختلف فيه وقيل الجلى قياس الاولى كالضرب على التأفيف والواضح المساوى كاحراق مال اليتيم على أكله والخفى الادنى كالتفاح على البر * وباعتبار العلة الى قياس علة ما صرح فيه بها والى قياس دلالة ما دل عليها بملازمها كقطع الجماعة بالواحد على قتلهم به بجامع وجوب الدية وهو دليل القصاص لانهما وجبان متلازمان للجناية * والى قياس فى معنى الاصل وهو مالا يجمع الا بنفى الفارق ولو ظنياً^(١) كأنه يكون المفطر جماعاً فتجب الكفارة بعمد الا كل ولو أما عند الحنفية فباعتبار التبادر الى جلى وخفى منه^(٢) والثانى الاستحسان وقد يقال لكل دليل فى مقابلة القياس الظاهر نص كالسلم أو اجماع

- (١) قوله وهو مالا يجمع الا بنفى الفارق ولو ظنياً اشارة الى الفرق بينه وبين الجلى بوجبهين الاول ان لا تعرض فى هذا الوصف الذى هو العلة بل لا يجمع الا بنفى الفارق فقط فان تعرض له كان جلياً والثانى ان نفي الفارق فى الجلى لا يكون الا قطعياً واما ههنا فيجوز كونه ظنياً أيضاً اهـ منه
- (٢) قوله وخفى منه اشارة الى ان المعتبر فى الخفى الخفاء بالنسبة لان يكون خفياً مطلقاً تدبر اهـ منه

كالاستصناع أو ضرورة كطهارة الحياض والآبار فمن أنكر
حيث قال من استحسّن فقد شرع لم يدر المراد به والحق
انه لا يتحقق استحسان مختلف فيه وبالجمله ليس الاستحسان
عندنا الا دليلا معارضا لقياس وهو ان كان قياسا تعدي والا
فلا وذلك كايجاب يمين البائع عند اختلافهما في الثمن قبل قبض
المبيع استحسان قياسي لانكاره وجوب التسليم فتعدي الى
الاجارة والوارثين وبعد القبض بالنص فقط لأن المشتري
لا دعوى له فلا يتمدى اليهما واوردان البيئته من المشتري مقبولة
وهو فرع الدعوى فتأمل * ثم قسموا الاستحسان الى ما قوى
اثره والى ما ظهر صحته وخفي فسادده والقياس الى ما ضعف أثره
والى ما ظهر فسادده وخفي صحته وذلك بان ينضم اليه معنى يفيد
قوة فأول الاول مقدم على اول الثانى وثانى الثانى على ثانى الاول
فالاول كسؤر سباع الطير نجس قياسا على سؤر سباع البهائم لان
السؤر معتبر باللحم وطاهر استحسانا^(١) كسؤر الادمى وذلك

(١) قوله وطاهر استحسانا الخ ان قيل جاصله تعليل الطهارة بعدم مخالطة

لضعف علة القياس وهو مخالطة الرطوبة النجسة اذ تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر فكان كسؤر الادي وهذا اقوى لان تأثير ملاقة الطاهر في بقاءه طاهرا اشد قيل مايقع منها على الجيف سؤره نجس لان منقاره لا يخلو عن نجاسة عادة واجيب بان عاداتها ذلك المنقار بالارض بعد الأكل فيطهر والثاني كسجدة التلاوة القياس ان تؤدي بالركوع^(١) في الصلاة لظهور ان المقصود التعظيم مخالفة للمتكبرين ولذا صح التداخل وهذا فاسد ظاهرا للزوم تأدى المأمور به بغيره والاستحسان ان لا يجوز كما هو قول الأئمة الثلاثة قياسا على سجود الصلاة لا ينوب

اللعاب النجس وقد تقدم انه لا يعلل بالعدم قلنا ليس هذا تعليلا حقيقيا بل لما كانت العلة للنجاسة واحدة استدل بعدمها على عدمها اه منه
(١) قوله بالركوع : اما الركوع في خارج الصلاة فلما لم يعرف عبادة لم يجز روي عن ابن عمر انه كان اذا قرأ النجم او اقرأ باسم ربك في صلاة وبلغ آخرها كبر وركع وان قرأها في غير صلاة سجد وعن ابن مسعود انه سئل عن السجدة يكون في آخر السورة يسجد لها ام يركع قال ان شئت فاركع وان شئت فاسجد ثم اقرأ بعدها سورة وعلي هذا جماعة من

ركوعها عنه وهذا فاسد باطنا لان كلا من الركوع والسجود مطلوب في الصلاة بطلب يخصه قال اركعوا واسجدوا فامتنع تأدى احدهما في ضمن الآخر بخلاف سجدة التلاوة ثم الحق عدم اختصاص القوة وفساد الباطن فقط بالاستحسان وقلبه بالقياس وقول نخر الاسلام^(١) سميما ما ضعف اثره قياسا وما قوى اثره استحسانا اما مؤول^(٢) او اصطلاح منه فقط باعتبار القوة اما قويان او ضعيفان او القياس قوى والاستحسان ضعيف او بالعكس ولا ريب في رجحان القوى على الضعيف اما ترجيح القياس في الاولين بالتبادر ففيه نظر بل بالمرجح ان الآتية ان أمكن وبلا اعتبار الآخر كل منهما صحيح الظاهر والباطن او فاسدهما او فاسد الظاهر صحيح الباطن او بالعكس فصور التعارض ستة عشر من ضرب أربعة في أربعة قيل الظاهر

التابعين كما في التقرير اه منه (١) قوله وقول نخر الاسلام : دفع لما في التلويح انه يشكل بقول نخر الاسلام اه منه (٢) قوله امام مؤول : اول بان ليس مراده التسمية بالقياس والاستحسان باعتبار ضعف الاثر وقوته بل باعتبار جلالة وخفائه بدليل قوله قدمنا الثاني وان كان خنيا على الاول وان كان جليا اه منه

امتناع التعارض في الصحيحين باطنا والقويين أثراً للزوم
التناقض في الشرع

﴿ التزجيحات القياسية ﴾

يقدم قطعي العلة على منصوصها اجماعاً ومنصوصها صريحاً على ما
بالاياء^(١) وفيها مراتب فيقدم الغالب على المغلوب وما بالاياء
على ما بالناسبة وإذا اتفقا فيها فالعين في العين أولى من الجنس
في العين وهذا أولى من عكسه وقيل بالعكس وكل منهما أولى
من الجنس في الجنس والقريب من البعيد والمركب من بسيطه
والأكثر تركيباً من الأقل وفي المساواة الاعتبار لرجحان
الجزء ثم المظنة على الحكمة وقيل بالعكس إذ لا تعليل إلا عند

قوله على ما بالاياء الخ ذهب البيضاوي إلى تقدم المناسبة على الاياء
لأنها تقتضي وصفاً مناسباً والاياء لا لأن ترتب الحكم على الوصف
يشعر بالعلية سواء كان مناسباً أولاً والوصف المناسب أولى من غيره
أقول منقوض بمنصوص العلة صريحاً والحل أن النص على العلة ولو
بالاياء يدل على اعتبار الشارع حقيقة والمناسبة مظنة له ومعني الاعتبار
أولى من مظهره تدبر اه منه

انضباطها والوجودى على العدمى والحكم الشرعى على غيره
لتوافق الاصول والوصف البسيط على المركب الا الحنفية^(١)
والشافعية الا خلة على الدوران والسبر عليهما لما فيه من التعرض
لنفي المعارض وقيل بل الدوران لزيادة الانعكاس والحق انه^(٢)
ليس بشرط ومافى التحرير من ثبوت الانعكاس فى السبر ايضا
للمصرف فهم ثم الضرورية على الحاجة والحاجة على التحسينية
ومكمل كل مثل المكمل * ويقدم حفظ الدين ثم النفس ثم
النسب ثم العقل ثم المال^(٣) وقيل بتقديم هذه الاربعة على الدين
لانها حق الادمى ولذلك قدم القصاص على قتل الردة فيسلم
الى الولى لا الامام ويترك الجمعة والجماعة لحفظ المال ورد بأن

(١) قوله الا الحنفية — فانهما عدم سواء وهو مقتضى برهان الامام
واختاره القاضى عبد الوهاب كفا فى التقرير ثم هذا لا يناقض ما تقدم لان
المراد ثمة التركيب من جهات التأثير وههنا كون الوصف ذاجزئين اه منه
(٢) قوله والحق الخ يعنى ان الانعكاس وان كان دخيلا فى المسلك
لكنه لا دخل له فى قوة العلة وفيه مافيه اه منه (٣) قوله ثم العقل ثم المال
الخ اى بعد الكل فى الاعتبار المال تدبر اه منه

القصاص فيه حق الله نعم الغالب فيه حق العبد فالتسليم جمع^(١)
 بين الحقين والترك الى خلف ليس من التقديم المبحوث عنه
 وأما ترجيح أحدهما بترجيح أصله على الآخر فله بالعرض
 وللنص بالذات وقد تقدم وفيما ذكرنا كفاية وأصل الباب
 تقديم غلبة الظن * ثم الحنفية انما ذكرنا في الباب ثمانية أربعة
 صحيحة وأربعة فاسدة أما الصحيحة فمنها قوة الاثر ككنكاح
 الأمة مع طول الحرية يجوز للحر قياسا على العبد وقال الشافعي
 لا يجوز قياسا على من تحته حرية بمجامع اوراق الماء مع غنية
 وقياسنا أقوى لان أثر الحرية في اتساع الحل الذي هو من
 النعم أقوى من الرق تشريفا ومن ثمة يباح للحر أربع وللعبد^(٢)
 ثنتان فالتضييق في ذلك والتوسيع في هذا قلب المشروع
 وعكس المعقول * وما قيل ان هذا التضييق من باب الكرامة

(١) قوله جمع الخ وانما كان جمعا لان مقصود الشارع انما هو تطهير الارض
 من المفسدين ومقصود الولي التشفى باستيفاء القصاص فيحصلان بالتسليم
 الي الولي بخلاف ما لو قتله الامام عن الردة اه منه (٢) قوله وللعبد
 ثنتان الخ وكذلك الطلاق والعدة الي غير ذلك اه منه

حيث منع الشريف من تزوج الخسيس كما جاز نكاح المجوسية
للكافر دون المسلم فمدفوع بانه لا خسة كالكفر وقد جاز
نكاح المسلم مع طول المسلمة بالكتابة اتفاقا وأما الارفاق
فمنقوض^(١) بالعبد المقيس عليه فان ماءه حر اذ الرق من الأم
على أن العزل ونكاح الصغيرة والعجوز والعقيم جائز اتفاقا مع
انه ائتلاف حقيقة تدبر* ومنه قياس مسح الرأس كالخلف فلا
يثلت أقوى من قياسه ركن فيثلت كالمفسول لانه لو سلم تأثير
الركنية في التثليث فتشريع المسح سيما مع عدم الاستيعاب
ليس الا للتخفيف* ومنها الثبات على الحكم أى كثرة اعتبار
الشارع للوصف فيه كالمسح في التخفيف في كل تطهير غير
معقول كالتيمم ومسح الجبيرة والجورب والخلف بخلاف
الاستنجاء من الحجر فانه معقول اذ التكرار في النقية مؤثر
وأما الركنية فأثبت في الاكمال وهو ههنا بالاستيعاب* ومنها

(١) قوله فمنقوض بالعبد الخ يعني نكاح العبد القادر على طول الحرية
امة جائز اتفاقا ودليلكم لو تم لدل على عدم جوازه اه منه

كثرة الاصول على المختار ولا يلزم كثرة العلل لاتحاد الوصف
 قيل الثالث قريب من الثاني وفي التلويح والتحرير الحق أن
 التفرقة بين الثلاثة بالا اعتبار فالاول بالنظر الى الوصف والثاني
 الى الحكم والثالث الى الاصل وعليه شمس الائمة أقول الحق
 أن الثالث أعم فان الثبات على الحكم بعينه انما هو اذا كان
 التأثير لجنس الوصف أو نوعه في نوع الحكم أما اذا كان في
 جنسه فذلك كثرة الاصول فقط وأما التفرقة بالا اعتبار بينها
 فغلط ألا ترى المسيح أقوى في التخفيف ولو عدم النظائر بل
 القوة عبارة عن قوة المناسبة بحيث يكاد يحكم بعلمته العقل ولولا
 الشرع كما قيل في الاسكار للحرمة فلا تغفل * ومنها العكس
 كمسح لا يعقل فلا يسن تكراره بخلاف ركن فيسن تكراره
 لأنه منقوض بالمضمة وهذا أضعف الوجوه لان الحكم
 يثبت بعلم شتى (فرع) * على ما سلف من عدم الترجيح
 بكثرة الادلة أن لا يرجح قياس بقياس مخالف في العلة وكذا
 كل ما يصاح علة لا يصاح مرجحا فلم يتفاوتت بتفاوت الملك

للشفيعين ما يشفعان فيه خلافاً للشافعي لأن الشفعة من مرافق الملك كالولد^(١) والثمره فيقسم بقدر الملك وأجيب بأن ذلك في العلل المادية وهذه كالفاعلية وقد جعل الشارع الملك مطلقاً علة للشفعة فجعل كل جزء من العلة علة لجزء المعلول نصب الشرع بالرأى أقول فيه ما فيه^(٢) فتأمل * وأما الفاسدة فمنها بكثرة العلل وقد عرفت ومنها بغلبة الاشباه فلا يقدم ذو شبهين على ذي شبه خلافاً للشافعي لأن كل شبه علة كما لو قيل الاخ كالأبوين في المحرمية ومثل ابن العم في حل الحليلة والزكاة والشهادة والقصاص فلا يعتق بالملك كابن العم ومنها بزيادة التعدية كالطعم

(١) قوله كالولد في المداية يملك بمالك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه بخلاف الثمرة واشباهها أقول فيه ما فيه اهـ منه (٢) قوله أقول فيه ما فيه الخ اشارة الى ان تعليل الشافعي ليس من ترجيح العلة بعلة اخري بل يقول بتعليل اجزاء المعلول بعالم متعددة كل علة علة لجزء الا تري انه يقول بالتقسام وايس جوابكم مبنيّاً على ان كل ما يصلح علة لا يصلح مرجحاً بل النزاع بينكم وبين الشافعية ان اتصال الملك كالعلة المادية لحق الشفعة ام لا كالفاعلية كما ذكر تدبر اهـ منه

يتم القليل دون الكيل ولا أثر له بل للقوة ومنها بالبساطة
كالطعم على الكيل والجنس مع ان المختصر والمطول سواء
في البيان والعبرة للمعاني كذا في البديع

* (فصل) * في آداب المناظرة وهي المخاصمة لاظهار
الصواب^(١) اعلم ان المستدل اذا بين دعواه بدليل فان خفي على
الخصم مفهوم كلامه لاجمال أو غرابة استفسره وعلى المستدل
بيان مراده ولو بلا نقل^(٢) أو ذكر قرينة فاذا اتضح فان كان
جميع مقدماته مسلمة ولا خلل فيها بوجه لا تفصيلا ولا اجمالا
لزم الانقطاع والا فان كان تفصيلا يمنع مجردا أو مع السند
فيجاب باثبات المقدمة الممنوعة أو اجمالا وذلك اما بتخلف
الحكم عنه أو لزوم محال فينقض وإما بوجود دليل مقابل

(١) قوله لاظهار الصواب : احتراز عن المجادلة والمكابرة اعلم ان
المعتبر عند الجمهور في المناظرة قصد اظهار الصواب من الجانبين وعند
البعض المعتبر قصده ولو من جانب هذا تدبر اه منه (٢) قوله وعلى المستدل
بيان مراده الخ وقيل يجب ان يفسره بما يجوز استعماله فيه لغة وعرف
واصطلاحا والحق جوازه غايته انه اصطلاح منه والعبرة للمراد اه منا

فيمارض وفي هذين تنقلب المناصب وكل مقدمة استدل عليها فالكلام فيه كالكلام فكل بحث اما منع او تقض او معارضة ثم الاسئلة الواردة على القياس انواع * الاول ما يمنع التمكن ويسمى فساد الاعتبار وهو مخالفة القياس للنص او الاجماع وجوابه بالظعن في السند او بمنع دلالة على المنافي أو بانه مؤول أو مخصص بدليله أو بترجيحه بسبيله أو بالمعارضة بمثله ولا يجب بيان المساواة الواقعية لانه متمسر نعم يجب أن لا يكون مرجوحا اتفاقا كآحاد مع مشهور * واعلم أن الصحابة كانوا يرجعون عند تعارض النصوص مطلقا الى القياس فعلم أن لا ترجيح بالكثرة فلو عارض المعارض بنص آخر لم يسمع وأن لا معارضة بين النص والقياس والا كان تحكما فلو قال المستدل عارض نصك قياسي لم يجز والسر^(١) أن الضعيف وان اضمحل في مقابلة القوى لكن ربما يرجح المساوي

(١) قوله والسر ان الضعيف : وما في شرح المختصر انما لم يجز تارض نصك قياسي لانه اتقال وما في التحرير لانه اعتراف بفساد الاعتبار فلا يخفى ما فيهما فافهم اهـ منه

كالعدالة مع الاسلام وأن المعتبر في فساد الاعتبار مخالفة نص
سالم تدبر * مثاله ذبح التارك من أهله في محله فيحل كالناسي
فيقال فاسد الاعتبار لقوله تعالى ولا تأكلوا الآية فيجواب بأنه
مؤول بذبح الوثني لقوله المؤمن يذبح على اسم الله سمي أو لم يسم
فلو منع المعارض معارضة خبر الواحد لعام الكتاب فعلى المستدل
اثباته وبأن قياسي أرجح من نصك لأنه قياس على الناسي المخصص
بالاجماع للعلة المذكورة الموجودة في الفرع قطعاً * قالوا فان
أبدى المعارض الفرق بأن العائد مقصر بخلاف الناسي ليس
له ذلك لأنه انتقال ومعارضة * أقول يجوز أن يكون الفرق سنداً
لمنع الأرجحية لأنها موقوفة على الاجماع على العلة المذكورة
مطلقاً وهو ممنوع بل مع عدم التقصير ولا نسلم أنه انتقال
ممنوع لأنه هدم لما اعترض به على المقصود أولاً فتأمل * الثاني
ما يرد على حكم الاصل ولا يستدل على خلافه ابتداءً لأنه
غصب لم يجوزوه بل منع * وقول أبي اسحق لا يسمع لا يسمع
الا ان شرط اجماعنا فيه. مثاله ركن فيسن تكرره كالغسل

فيمنع سنية تكرار الغسل بل اكماله الا أنه لما استوعب المحل فهو بتكرره بخلاف المسح فتكميله استيعابه ولا ينقطع المستدل للانتقال على الصحيح لانه اثبات مقدمة من الدليل كالعلة اتفاقا ولو اصاب المحوا على الانقطاع كان باطلا لانه منع عن اظهار الحق * وقول الغزالي ذلك أمر وضعي لا مدخل للعقل فيه ممنوع بل قوانين المناطرة عقلية فافهم^(١) * ولا ينقطع المعارض على المختار بمجرد اعتبار اقامته الدليل لانه لا بد من صحته فله الاعتراض بالمنع. قالوا فيه بعد عن المقصود. قلنا لما لم يحصل الا به كان مقصودا ضرورة * واعلم ربما يمكن الجواب أيضا بالنقل عن ناظر المناظر وتصحيحه ثم قد يمنع بعد ترديد ويسمى تقسيما فيمنع أحدهما وهو المراد أو كلاهما وذلك اذا كان لكل جهة مختلفة * مثاله في الصحيح الفاقد وجد سبب التيمم فيجوز كالمسافر فيقال السبب الفقد مطلقا أو مع عدم الإقامة والاول ممنوع والثاني لا ينفعكم * أقول حاصله منع مع ابداء سند فاندفع

(١) قوله فافهم : اشارة الى انه لو اصطالحوا على جواز اثبات الاصل الاول ثم القياس دون العكس ضما للشركانوا في سعة وفيه ما فيه اهـ منه

ما قيل ان حاصله ادعاء المعترض مانعا وانما يانه عليه ويكفي للمستدل أن الاصل عدمه* مثال آخر صوم فرض فيجب تعيينه كالقضاء فيقال ان كان الوجوب بعد تعيين الشرع فمتنفذ في الفرع وقد يمنع كالعلة والفرع باعتبار انتفاء شرط مجمع عليه أو مختلف فيه الا الزاما. مثاله الوضوء عبادة فتجب النية كالتيتم فيقال الاصل معدول به عن القياس لان التراب ملوث*(الثالث) ما يرد على علة الاصل وذلك وجوه. أولها منع وجودها مثاله مسح فيسن تليته كالاستنجا فنع كون الاستنجا مسحاً بل ازالة للنجاسة وجوابه باثبات وجودها فيه بحس أو عقل أو شرع. وثانيها منع العلية مثاله أن يقال في المتقدم لا نسلم أن تليث الاستنجا معلل بأنه مسح والمختار قبوله والا يصح بكل طرد وهو لا يفيد الظن. قالوا الاقتصار على المنع دليل عجزه وهو دليل صحته. قلنا ممنوع ولو تم لزوم صحة دليل النقيضين كالحديث والقدم اذا تعارضا وعجز كل عن الابطال* قيل السبر هنا دليل ظاهر للناظر والمناظر فيدفع به منعه فلا بد أن

يعدل الى الابطال فليفعل ابتداء قصر المسافة بخلاف سائر
الادلة. أقول فيه غصب من غير ضرورة اذ لا دليل حتى
ينقض أو يعارض فلا بد أن يمنع حتى يأتي بمسلكه فيفعل
به ما يفعل على ان السبر قد لا يسلمه أحدهما كالحنفية. وجوابه
بإثباتها بمسلك من مسالكها فيرد عليه ما يليق به فعلى النص الاجمال
والتأويل والممارسة الى غير ذلك وعلى الاجماع منع وجوده
أو أنه سكوتي ساكت ونحو ذلك مما يستنبط من شرائط
حجيته وعلى الدوران ونحوه مما اختلف فيه منع صحته وللمستدل
اثباتها فان لم يتيسر انتقل الى مسلك^(١) متفق عليه كما في محاجة

(١) انتقل الى مسلك آخر اعلم ان الانتقال من علة الى علة اخرى
او من مسلك الى مسلك آخر لا يثبت العلة الاولى التي هي علة القياس
او من حكم الى حكم آخر يحتاج اليه الحكم الاول سواء ثبتت تلك العلة
او بعلة اخرى صحيح يحتاج اليه الحكم الاول سواء ثبتت تلك العلة او
بعلة اخرى اتفاقا لان المستدل التزم اثبات الحكم بما ذكره من العلة
فما دام سعيه في ذلك يكون في ابقاء ما التزمه واما الانتقال من علة الى
علة اخرى لا يثبت الحكم الاول وقد ظهر فساد الاول فجمهور النظار
على انه انقطاع لالتزامه الاثبات بالعلة الاولى ومن ثم لم يصح في

الخليل وذلك لان العمدة محافظة المقصود بالذات وثالثها ولم يذكره الحنفية لعدم استقلاله عدم التأثير والاعتبار للوصف وقسمه الجدليون الى أربعة مرتبة أن يظهر عدم تأثيره مطلقا ثم في ذلك الاصل ثم الغاء قيد منه مطلقا ثم في محل النزاع * مثال الاول ويسمى عدم التأثير في الوصف لا يقصر الفجر فلا يقدم أذانه كالمغرب فيرد عدم القصر طردى اذ لا مناسبة فلا يعتبر اتفاقا* والثاني ويسمى عدم التأثير في الاصل في بيع الغائب مبيع غير مرئي فلا يصح فيرد أن العجز عن التسليم مستقل في الاصل * والثالث ويسمى عدم التأثير في الحكم لو قال الحنفية في المرتدين مشركون أتلفوا مالا في دار الحرب

جواب النقض الانتقال الى علة اخري بل لو تصدى لذلك كان مناظرة اخري واما الاول فتمت وظهر الدبرة على المعال وقيل يقبل الحاجة الخليل عليه السلام ودفع اولا بان حجته عليه السلام كانت تامة ملزمة لكن لاشتباهاها على الجهال المعاندين جاء باوضح منها وثانياً انه عليه السلام ما كان ملتزماً بالدليل وانما كان مقصوده اثبات الباري تعالى باي دليل كان وثالثاً دليله عليه السلام بمعنى المعرف والكلام في العلة

فلا يضمنون اذا أسلموا كسائر المشركين فيرد لا تأثير لدار الحرب للانتفاء عندكم مطلقاً* والرابع ويسمى عدم التأثير في الفرع زوجت نفسها من غير كفء فيرد كتزويج الولي الصغيرة من غير كفء فيرد أن لا أثر لغير كفء، لأن النزاع مطلق قالوا الاول والثالث راجعان الى منع العلية والثاني والرابع الى المعارضة في الاصل* وفي التحرير^(١) بل الرابع راجع الى الثالث وهو الاشبه وأورد فرق بين منع العلية ليدل عليها وبين اقامة الدليل على عدمها وكذا بين ابداء ما يحتمل العلية وابداء ما هو العلة قطعاً أقول لعل الارجاع^(٢) امثلاً يازم الغصب في نفس صورة

الباعثة فتأمل اهمته (١) قوله وفي التحرير اعلم ان ابن الحاجب قال بمثل ما في التحرير في المنتهي ثم لا يخفى انه ان نظر الى عدم تأثير المقيد كان راجعاً الى المنع وان نظر الى انه اذا اتى المقيد بقي المطلق وصفاً صالحاً للعلية كان راجعاً الى المعارضة وانما كان الاول أشبه لأن المعارض انما تعرض لعدم تأثير المقيد فقط لا لصلوح المطلق فتدبر اهمته (٢) قوله لعل الارجاع الخ اعلم ان هذا مثل ما قالوا ان الحل الذي يقصد به تعيين موضع الغلط مندرج في المنع كما لا يخفى على

المناظرة والا فكل مقدمة تقبل المنع ولو مجازاً يمكن الدلالة على بطلانها ابتداءً فافهم* ثم المختار أن القيد الطردى مردود إن اعترف المستدل بطرديته لأنه كاذب حينئذ في جعله من العلة باقراره وقيل لا لان الغرض استلزام الحكم والجزء اذا استلزم فالكل مستلزم قطعاً* أقول قد يكون الجزء الآخر مخصصاً فيخل بالاستلزام ظاهراً والا فغير مردود لجواز أن أن يكون له غرض صحيح وهو دفع النقض الى النقض المكسور فانه أصعب على المعترض أقول في كونه غرضاً صحيحاً في المناظرة نظر لأنه تلبيس* ورابعها للشافعية ما يختص بالمناسبة كما قيل وهو أربعة. الاول القدح في المناسبة بإبداء مفسدة راجحة أو مساوية بناء على انحراف المناسبة. وجوابه ترجيح المصلحة^(١) اجمالاً لأنها لو لا رجحانها لزم التعبد الباطل وتفصيلاً

المأهرين بفن المناظرة اهـ منه (١) قوله وجوابه ترجيح المصلحة الخ أقول لقائل ان يقول لما كان حكم الاصل مجعاً عليه بينهما ولو بعد اثبات المستدل بدليله كان مشتملاً على مصلحة راجحة البتة اما رجحان مصلحة المستدل فغير لازم لجواز ان يكون لحكم الاصل

لما في الخصوصيات من المرجحات مثل وجد سبب الفسخ في المجلس وهو دفع الضرر فيثبت فيعارض بمفسدة مساوية وهو تضرر الآخر فيجاب بأن هذا يجلب نفعا وذلك يدفع ضررا وهو أهم ومثل التخلي للعبادة النافلة أفضل من التزوج لما فيه من تزكية النفس فيعارض بفوت راجحة لما فيه من اتخاذ الولد وكسر الشهوة وغيرها فيرجح بأن حفظ الدين أرجح من حفظ النسل * الثاني القدح في الافضاء الى المصلحة في شرع الحكم كتحریم المصاهرة للحاجة الى رفع الحجاب فانه يفضى الى دفع الفجور لانه يرفع الطمع فيمنع بل النفس حريصة على ما منعت فيدفع ببيان الافضاء بأن تأييد التحريم يمنع الطمع عادة اذ يصير كالطبيعي فلا يبقى مشتهى كالأمرات * الثالث كون الوصف خفيا كالرضا وجوابه بالضبط بأمر ظاهر كالصيغ والأفعال كالتعاطى * الرابع كونه غير منضبط مثل الحرج والزجر ونحوهما فانها مشككات والجواب اما منضبط بنفسه علة اخري هي راجحة فهذا الترجيح الاجمالي لا ينفع المستدل الا ببيان ترجيحه على المفسدة اللازمة تفصيلا تدبر فانه دقيق اهمنة

بأن يعتبر مطلقه كالإيمان لو قيل بتشكيك اليقين أو في العرف كالمنفعة والمضرة أو في الشرع كالسفر والحد. واعلم أنه لم يذكره الحنفية مع أنه انتفاء لازم العلة الباعثة مطلقاً لأنهم أدرجوه فيما ذكرناه من منع الصلاحية ومنع الشروط هذا * وخامساً النقض ويسميه الحنفية المناقضة وهي في المشهور المنع ولا يختص بالطردية كما توهم فخر الإسلام^(١) وأتباعه لأنه إنما يرد على ظن الناظر والمناظر وهو يخطئ ويصيب فلا يلزم التناقض في الشرعيات كما في القلب وقيل لا يمكن دفعه عن الطردية إذا الاطراد لا يبقى بعده^(٢) بل يلجئ إلى التأثير وهذا بناء على قصرها على ما بالدوران ولا وجه له بل هي غير المؤثرة فيم ما بالاخالة فيمكن الفرق بدون التأثير * واعلم أنهم ردوه إلى

(١) قوله كما توهم فخر الإسلام الخ في الكشف يجوز أن يكون مراد فخر الإسلام بفساد النقض على العال المؤثرة فساداً بعد ما ظهر تأثيرها باتفاق الخصمين فاما قبل ظهور التأثير فهو صحيح كما هو مذهب الجمهور اهـ منه (٢) قوله لا يبقى بعده : يعني على تقدير النقض في نفس الامر وذلك اذا اعترف المستدل وجود الوصف مع التخلف اهـ منه

منع مع السند هرباً عن لزوم الفصّب أقول على هذا لا يتجه جوابه بالمنع والاوجه أنه لما كان يرد تفصيلاً واجمالاً وقبل الدلالة على العمية وبعدها بأي مسلك كان اعتبر فيه جهة الاستدلال والابطال من حيث الاجمال*والجواب أولاً لا يمنع وجودها في محل النقض فللمعترض الاستدلال عليه^(١) وقيل لا يقبل وقيل ان كان حكماً شرعياً وقيل ان كان له قاذح أقوى ولو كان المستدل استدل عليها بدليل موجود في محل النقض فنقضها فمنع وجودها فقال يلزم اما انتقاض العلة أو دليلها قبل اتفاقاً ولو نقض دليلها عيناً فالجديون لا يسمع لان نقضه ليس

(١) قوله فللمعترض الاستدلال عليه اذ به يتم النقض فلم يقبل ما تصدى له من ابطال حجة الخصم وقيل لا يقبل مطلقاً لانه انتقال من لا تراص الي الاستدلال وهو محكي عن اكثر منهم الامام الرازي وقيل لا يقبل ان كان الوصف حكماً شرعياً لان الاشتغال باثبات حكم شرعي هو الانتقال المتمم بالحقيقة وقيل لا يقبل مادام له طريق قاذح اولى من النقض لان غصب المنصب والانتقال انما ينفيان استحساناً فاذا وجد الاحسن لم يرتكبا والا فالضرورة تجوزها ولا يخفى ضعف هذه

نقضها ونظر بأن القدح فيه قدح فيها أقول ان أراد بطلانها لا يتم وان أراد طلب الدليل عليها ثانياً تم تدبر. وثانياً بمنع انتفاء الحكم فللمعترض اقامة الدليل عليه على المختار* ثم المختار عدم وجوب الاحتراز عن النقض بذكر قيد في متن الاستدلال وقيل يجب واختاره السبكي وقيل الا في المستثنيات وهي ما يرد على كل علة كالعرايا^(١) عند الشافعية ولهذا اتفقوا على أن المستثنى لا يقاس عليه ولا يناقض به* أقول الاستثناء لا يكون الا للمانع أو مقتضى أقوى دفعا للتحكم فالاستثناء منقوض تأمل^(٢) * لنا أنه أتى بما سئل من دليل العلة والنقض معارضة ونفي المعارض ليس منه واستدل القيد لا يفيد لانه طرد اتفاقاً أقول المقصود دفع

المذاهب والوجوه اه منه (١) قوله كالعرايا الخ العرية بيع الرطب على رؤس النخل بقدر كيله من التمر خرواً لوجف فيما دون خمسة اسق اما الحنفية فليست العرية عندهم الا العطية وليس بين المعري له والمعري بيع حقيقي كذا في التقرير اه منه (٢) قوله تأمل اشارة الى انه يمكن ان يقال ان المستثنيات بتقررها في العقول بمنزلة المذكور استثناء وليس كذلك كل مانع او مقتضي ولو اقوي نعم الجواب عن عدم القياس

النقض المضر وربما يحصل^(١) ذلك تدبر. والجواب ثالثا بإبداء
 المانع المقتضى عدم الحكم وهو تحصيل مصلحة كالعرايا الواردة
 على الربويات لعموم الحاجة وكالدية على العاقلة فقط عند الشافعية
 الواردة على تشريعها للزجر على القاتل في العمد لان الغرم بالغنم
 أو دفع مفسدة كحل الميتة للمضطر فان هلاك النفس أعظم
 ولو كانت منصوصة يكفي تقدير المانع كما مر* وأما مانعو
 تخصيص العلة فلا يقولون بوجودها مع المانع لان عدمه
 شرطها لا شرط الحكم عندهم وقد تقدم ما فيه ومن هنا
 مشايخنا المانعون وانما دفعوه بهذه الاربع فقط بإبداء عدم
 الوصف كنجس خارج من البدن فينقض كما في السبيلين
 فينقض بما لم يسلم من الجرح فيدفع بعدم الخروج بل باد
 وبمنع وجود المعنى الذي به العلة علة وان وجد صورة مثل
 مسح فلا يثبث كالحف فينقض بالاستنجاء بالحجر فمنع فيه
 عليها مشكل اهمنه (١) قوله وربما يحصل ذلك بان يكون
 ارتفاع مانع فلا يرد النقض المضر وذلك بان يقال في الذرة مطعوم
 ولا حاجة بدعوى التفاضل فيه فيجئ فيه التساوي كالبر فحينئذ لا يرد

المعنى الذى شرع له المسح وهو التطهير الحكيمى كالتييم والتعبد لا يؤكّد بالقل وأما هو فتطهير معقول وتأكيده بالتكرار مقبول. وبمنع التخلف^(١) كما اذا نقض الاول بالجرح السائل فيمنع عدم الحكم بل حدث نكن تأخر حكمه الى ما بعد خروج الوقت أو الفراغ من المكتوبة للضرورة وبالغرض فنقول فى دفع السائل^(٢) غرضى التسوية بين الخارجين فى كونهما حدثا واذا استمرا صار عفواً ولا يخفى أن الثانى راجع الى الاول كالرابع الى الثالث تدبر* وسادسها فساد الوضع وهو ثبوت اعتبار الجامع فى تقيض الحكم بنص أو اجماع وهو أخص من فساد^(٣) الاعتبار من وجه مثاله مسح فيتكرر كالاستنجاء

النقض بالعرايا لأن فيها مانعا فتدبر اه منه (١) قوله وبمنع التخلف الخ قال فخر الاسلام وتبعه صاحب الكشف ان هذا انما يتأتى على قول من يجوز تخصيص العلة لا على قول من لم يجوزه ويدفع بان الحكم لم يتخلف عن العلة وانما يتراخي حكمها كما فى الرخصة مع قيام السبب اتفاقا وفيه ما فيه اه منه (٢) قوله فى دفع السائل الخ أى فى دفع نقض السائل أو فى دفع الجرح السائل اه منه (٣) قوله من فساد الخ لا مطلقه كما

فيورد أنه معتبر في كراهة التكرار كالحف* آخر للحنفية اضافة الشافعي الفرقة الى اسلام الزوج فانه اعتبر عاصما للحقوق فالوجه الى أبائها* واعلم أن ثبوت النقيض مع الوصف نقض فان زيد ثبوته به ففساد الوضع وان زيد كونه بأصل المستدل فقلب وبدون ثبوته معه فيبيان مناسبة للنقيض قدح فيها ان كانت من جهة واحدة وأما من جهتين^(١) فلا يضر. أقول وافقنا ههنا ابن الحاجب مع أنه يقول بالانحرام والجواب أجوبة النقض مع شيء زائد لا يخفى . وسابعها المعارضة في الاصل ومعناها ابداء وصف آخر صالح مستقل أولا والحنفية يسمونها مفارقة ويندرج فيه سؤال اختلاف جنس المصلحة كقول الشافعي ايلاج فرج في فرج فيجد كالزاني فيعترض بأن المصلحة

توهم وذلك لانه اذا كان حكم القياس مخالفا للنص ومع ذلك كان الوصف معتبرا في تقيض الحكم بالنص تحقق هناك فساد الاعتبار وفساد الوضع معا وان تحقق فساد الاعتبار فقط وان كان للثاني فقط يتحقق فساد الوضع فقط فتدبراه منه (١) قوله من جهتين الخ مثاله قتل العمد يناسب الكفارة من حيث انه تثقيل في الدنيا وعدمها من حيث هو تخفيف عنه في

في الأصل منع اختلاط النسب وفي الفرع دفع رذيلة ثم
اختلف في قبولها فالشافعية^(١) نعم والحنفية لا لنا المفروض ثبوت
وصف المستدل بمسلك صحيح فلو لم يستقل لزم نقضه لأن
جزء العلة ليس بعلة بل يجعل ممانعة ان صحت وحينئذ لا ينافيه
وصف المعارض لانه ان لم يثبت به دليل فظاهر وان أثبت
فاجتماع مستقلتين^(٢) جائز اتفاقا فلو قال في اعتاق عبد الرهن
تصرف لاقى حق المرتهن فيبطل كبيعته ان العلة في الأصل
كونه يحتمل الرفع لم يقبل بل يقول ان ادعيت أن حكم

الآخرة اهـ منه (١) قوله فالشافعية الخ لا يذهب عليك انهم اجمعوا
علي ان جواب منع العلية يصح باثباتها بمسلك من مسالكها المذكورة
كما مر وهذا انما يتم لو ثبت بالمسلك استقلالها لأن جزء العلة
ليس بتمام العلة فيقول الشافعية المعارضة يصح خرق لذلك الاجماع
نعم يصح حمل وصف المبتدى سندا لمنع العلية واما بعد اثباتها بمسلك
صحيح فلا ورود له تدبر اهـ منه (٢) قوله فاجتماع مستقلين الخ ان
قيل كيف يصح جعل غير المستقل مستقلا قذا نجعل وصف المستدل
مع وصف المعارض مستقلا فيكون المطلق والمقيد كلاهما مثله وذلك
جائز كما مر في فصل المطلق والمقيد اهـ منه

الأصل البطلان منعناه أو التوقف فغير حكمك في الفرع
قالوا أو لا لما احتمل الاستقلال وعدمه فلا استقلال تحكم
قلنا لما أثبت استقلاها كما مر فلا احتمال . وثانياً إن مباحث
الصحابة كانت جماعاً بعموم وصف وفرقاً بخصوص آخر . قلنا
ذلك قبل ظهور الاستقلال بالاستدلال وأما بعده فممنوع . ثم
عند الغائبين المختار أنه لا يلزم^(١) بيان انتفائه عن الفرع إلا إذا
ادعاه لأن غرضه هدم الاستقلال ولا ذكر أصل يعلم تأثيره
فيه لأنه مجوز فيكفي وجوده في أصل المستدل . والجواب بمنع
وجوده أو ظهوره أو انضباطه أو مناسبته ولو ثبت المستدل
بالسبر^(٢) لأن الصلوح شرط مطلقاً وبأنه عدم معارض في الفرع

(١) قوله المختار أنه لا يلزم الحوقيل يلزم إذ لولا أنه ينتف العلة في الفرع ثبت
الحكم فيه وحصل مطلوب المستدل وقيل لا يلزم لأن غرضه هدم استقلال
ما ادعى المستدل أنه مستقل والمختار ما ذكر في المتن ووجهه إذا صرح بعده
أنه التزام أمراً فيجب عليه الوفاء وإن كان التزام ما لا يلزم عليه أنه
(٢) قوله بالسبر الخ يعني أن ظهور المناسبة وإن كان ليس بشرط لكن
وجود المناسبة في الواقع شرط إجماعاً وإن علم بدليل ونظر فإذا ظهر

وهو طرد مثل أن يقيس المكره على المختار بجامع القتل
 فيعارض بالطواعية فيجيب بأنها عدم الاكراه المناسب لعدم
 القصاص أو بأنه ملغى في صورة ما بنص أو اجماع كلا تبعوا
 الطعام بالطعام في معارضة الطعم بالكيل وهو غير متشبه
 بالعموم والا كان اثباتا للحكم بالنص ولا يلغى بضعف
 الحكمة ان سلم المظنة كالردة علة القتل فيقال مع الرجولية
 لانه مظنة الاقدام فيلغيه بمقطوع اليدين لانه أضعف من
 النساء وذلك لأن المعتبر المظنة عند عدم انضباط الحكمة
 كما في الملك المرفه ولو أبدى خلفا ويسمى تعدد الوضع فسد
 الالفاء نحو أمان من مسلم عاقل فيقبل كالحر لانها مظنتا
 الاحتياط الايمان فيعارض بالحرية لانها مظنة الفراغة فنظره
 أكمل فيلغيه بالمأذون في القتال فيعترض بأن الاذن خلفها فلو
 ألغى الخلف صح فلو أبدى خلفا آخر فسد ويتسلسل الى أن

مناسبة وصف المستدل فله ان لا يقبل وصف المعارض مع احتمال ان
 لا يكون مناسباً في الواقع وفيه رد علي ابن الحاجب وفيه ما فيه اهمته

يقف أحدهما وعليه الدبرة . ثم الصحيح جواز تعدد الأصل
فهل للمعارض الاقتصار على أصل^(١) واحد فيه قولان . الرابع
ما يرد على ثبوت العلة في الفرع وذلك سؤالان (الاول) منع
وجودها في الفرع كقولهم بيع تفاحة بتفاحتين بيع مطعوم
بمطعوم مجازفة فلا يصح كصبرة بصبرتين فيمنع وجودها في
الفرع لأنها باعتبار الكيل أو الوزن وهو عددي عادة والجواب
بيان وجودها كما تقدم في منعها في الأصل ولو بعد بيان مراده
كأمان من أهله فيعتبر كالمأذون في القتال فيمنع الاهلية في
العبد فيجيب بأني أريد كونه مظنة لرعاية ، مصلحة الايمان
وهو بايمانه بالغاً كذلك عقلاً ولا يمكن السائل من تفسيره
ليبين عدمه على الصحيح لأنه ليس وظيفته وسؤال^(٢) اختلاف

(١) قوله علي أصل واحد : اعلم ان الوجه انه اذا نظر لي التزام
فيجوز الاول ويمتنع الثاني وان نظر الي المتصود الاصلي فبالعكس
تدبراه منه (٢) قوله وسؤال اختلاف الضابط : جواب اختلاف
الضابط بيان ان الضابط هو القدر المشترك وهو التسبب وانه امر
منضبط عرفاً فيصالح مظنة وبيان الماثلة في الاقضاء بان تتول المقصود

الضابط مندرج فيه كشهود الزور تسببوا للقتل كالمكره فيقول الضابط في الأصل الا كراه وفي الفرع الشهادة فلا مساواة (الثاني) المعارضة في الفرع بما يقتضي تقيض الحكم فلا بد من أصل فهي معارضة قياسين فصار المعارض مستدلاً والمختار قبولها لان المعارض مانع^(١) عن قبول الحكم فلا فائدة للمناظر الا بدفعه والجواب بجميع ما صح من قبل المعارض أقول الا المعارضة^(٢) وبالترجيح على المختار لان الرجحان دفع المساواة

قياس التسبب بالشهادة علي التسبب بالا كراه ولا يضر في ذلك اختلاف أصلي التسبب والمناظر بيان وجود المعنى المشترك الذي به التعليل بإلغاء الخصوصيات الطردية ونظير ذلك كما يقاس الزوج الذي يطلق امرأته في مرض موته علي المقاتل في تقض المقصود فيحكم بالارث في الاول وعدمه في الثاني تدبر اه منه (١) قوله لان المعارض مانع: فيه اشارة الي دفع ما قالوا ان فيه قلب المناظرة وذلك لان مقصود المعارض ليس اثبات ما يقتضيه دليلاً بل مقصوده هدم دليل المستدل وقصوره عن افادة مدلوله لقيام المعارض اه منه (٢) قوله أقول الا المعارضة: وذلك لانه ان كان ما قلنا فظاهر وان كان غيره فالمعارضة قائمة وان كان في الطرف الآخر قياسان وعندنا لا ترجيح بكثرة الادلة ولو سلم فهو

الممانعة وقيل لا لتعذر^(١) العلم بتساوي الظنين والترجيح فرعه * قلنا
لو تم بطل الترجيح مطلقا وهو باطل اجماعا وعلى المختار فالمختار
أنه لا تجب الاشارة اليه في متن الدليل لانه ليس بشرط
مطلقا بل بعد المعارضة. ثم المعارضة عند الحنفية نوعان معارضة
فيها مناقضة وهي القلب فمنه جعل العلول علة وقلبه وانما يكون
هذا في التعليل بحكم مثل الكفار يجلد بكرهم فيرجم نبيهم فنقول
انما جلد بكر المسلمين لانه رجم نبيهم والاحتراس عنه يجعله
ملازمة ان أمكن كالتوأمين في الحرية والرقية والنسب ومنه
جعل وصفه شاهدا لك وقد كان عليك ولو بزيادة يسير
كتفسير كصوم فرض فلا يتأدى بلا تعيين كالقضاء فنقول
صوم فرض معين فلا يحتاج اليه كالقضاء بعد الشروع فيه
والشافعية قسموا هذا القسم الى قلب لتصحيح مذهبه كلبث

جواب آخر بالترجيح لا بالمعارضة فافهم اهـ منه (١) قوله قيل لا تعذر
العلم : وقد تقرر بان العلم بتساوي متعذر فلا يشترط ذلك والا لم يحصل
المعارضة فالمعتبر حصول اصل الظن وذلك لا يندفع بالترجيح والحل
ان التساوي عند المجتهد في بادئ الرأي ممكن انه يحصل المعارضة وعليه

ومجرده غير قرينة كالوقوف بعرفة فيقول فلا يشترط الصوم
كالوقوف والى قلب لا بطلان مذهب الخصم صريحاً كما لو قيل
الرأس من أعضاء الوضوء فلا يكفي أقله كبقية الأعضاء فيقول
فلا يقدر بالربع كبقيتها. أقول وما فى التحرير ان وروده مبنى
على اتفاقهما على أن الثابت أحدهما محل نظر لان الناظر ربما
لم يتعين مذهبه أو التزاما وذلك اما بنى اللازم مع اعترافه
الملازمة كبيع الغائب عقد معاوضة فيصح كالنكاح فيقول فلا
يثبت فيه خيار الرؤية وهو لازم فلا يصح^(١) واما باثبات الملازمة
مع قبوله انتفاء اللازم ويسمى قلب المساواة كالمكره مالك
مكلف فيقع طلاقه كالخيار فيقول فيصح الاقرار والايقاع
كالاصل مع أن الاقرار غير معتبر اتفاقاً . واعلم أنه قد نقلب
العلة من وجه آخر كصوم النفل عبادة لا يجب المضى^(٢) فى

يتفرع الترجيح بالمرجح عنده اه منه (٣) قواه فلا يصح النخ لان

من قال بصحته قال بخيار الرؤية فاذا انتفى اللازم انتفى الملزوم اه منه

(١) قواه لا يجب المضى الخ احتراز عن الحج فانه يجب المضى فى

فاسده اجماعاً اه منه

فسادها فلا يلزم بالشروع كالوضوء فنقول فيستوى النذر
والشروع فيها كالوضوء، فيلزم بالشروع^(١) لأنها تلزم بالنذر اجماعاً
ويسمى هذا باعتبار المعارضة عكساً لأن حاصله عكس حكم
الأصل في الفرع وهو في نفسه قياس العكس لأن حاصله أنها
تلزم بالنذر فتلزم بالشروع كالوضوء، لما لم يلزم بالنذر لم يلزم
بالشروع . ثم اختلف في قبوله فلاكثر ومنهم أبو اسحق
ونحو الدين الإمام نعم وهو المختار وقليل لا وعليه القاضي واختاره
ابن الهمام . لنا جعل وصفه شاهداً لما يستلزم نقيض مطلوبه وهو
الاستواء وهذا متوجه . قالوا كون الوصف يوجب شبهها
لا يستلزم عموم الشبه ليلزم الاستواء مطلقاً أقول بيان الأزم

(١) قوله فيلزم بالشروع الخ وذلك لأنه كما ذكر فخر الإسلام الشروع
مع النذر في الإيجاب بمنزلة توأمين لا يتقبل أحدهما عن الآخر لأن
النذر عهد أن يطيع الله فيلزم الوفاء به أقوله تعالى أوفوا بالعقود والشارع
عزم على الإيفاء فيلزمه الإتمام صيانة لما أدى عن البطلان أقوله تعالى
لا تبطلوا أعمالكم وحيث حث بالنذر اجماعاً وحث بالشروع أو نقيضه
الاستواء ويسمى هذا قلب التسوية أهـ

على المعارض المدعى ولا يلزم من نظريته عدم القبول كالقلب
 المقبول على الصحيح تدبر (والثاني) المعارضة الخالصة ولا بد
 فيها من أصل آخر وعلة أخرى وهي إما يوجب النقيض كالمسح
 ركن فيثا كالعسل فنقول مسح فلا يثا كالتيم وإما أخص
 منه كني صغيرة بلا أب وجد صغيرة فتولى عليها في الانكاح
 كذات الأب فنقول الأخ قاصر الشفقة فلا يولى عليها كالمال
 أو ما يستلزمه كقول أبي حنيفة في أحقية المنع^(١) بولدها صاحب
 فراش صحيح فهو أحق من الفاسد فيقول الثاني صاحب فراش
 فاسد فيلحقه الولد كالمزوج بلا شهود وذلك للاجتماع على أن
 النسب ليس منهما (الخامس) ما يرد على ثبوت المقصود من
 الحكم وهو القول بالموجب وهو تسليم الدليل مع بقاء النزاع
 وحاصله منع الاستلزام حقيقة فلا يختص بالقياس ولا بالطردية
 كما عليه بعض الحنفية وهو ثلاثة الأول ما لا شبهاء الحكم كقوله
 في المثل قتل بما يقتل غالباً فلا ينافي القصاص كالجرق فيسلم
 (١) قوله في حقية المنع الخ المنع الذي نعى إلى زوجه ي أخبرت بموته أهله

عدم منافاته والنزاع في إيجابه ومنه كركن فيثالث فنقول ثلثنا بالاستيعاب والثاني ما لا شبهة المأخذ وهو الأكثر كقوله التفاوت في الوسيلة لا يمنع القصاص كالتوسل إليه فيقول المانع غيره ولم يلزم بطلانه ويصدق في ذلك على الصحيح لأنه أعرف بمذهبه (أقول) على أن البيان على من ادعى والثالث أن ينسكت عن مقدمة بظن العلم بها فيسلم المذكورة وهي بدون المطوية لا تستلزم فيبقى النزاع كما يقول ما هو قرينة شرطه النية فيقول مسلم لكن من أين يلزم أن الوضوء شرطه النية ولو ذكر الصغرى لا يرد إلا منعها* أقول ههنا نظر وهو أن القول بالموجب فرع الموجبية والكبرى وحدها ليست بدليل ولا موجب لها حتى يسلم تدبر* ثم الجدليون على أنه لا بد فيه من انقطاع أحدهما إذا لو بين المستدل أنه محل النزاع أو أنه مأخذه بالنقل مثلاً أو أن المحذوفة ماهي وهي معلومة ومنتجة انقطع المعترض والا فالمستدل واستبعد ابن الحاجب في الأخير لأن المطوية إذا ذكرت كان له المنع

وفي التحرير^(١) وكذا الثاني فلم يعترض أن يقول مأخذي غيره
وبينه إلا أن يقال فحينئذ انقطع المستدل والا المعترض ومن ههنا
يستبين أنه لا يلجئ أهل الطرد الى القول بالتأثير كما زعم بعض
الحنفية فإن الاجوبة المذكورة غيبة * ثم الاعتراضات إما من
جنس أى نوع واحد فيجوز تعدده اتفاقاً أو من أجناس كمنع
ونقض ومعارضة فمنع تعدده أهل سمرقند للزوم الخبط والفصص
والمختار جوازه لأن كل واحد مع قطع النظر عن الآخر كدليل
بعد دليل وإذا جاز فمنع أكثر النظائر تعدد المرتبة طبعاً كمنع حكم
الأصل ونقض العاية لأن الثاني بعد تسليم الأول فهو المتعين والمختار
جوازه لأن التسليم فرضي فيقدم ما يتعلق بالأصل ثم العلية ثم
الفرع لئلا يلزم منع بعد تسليم ضمناً * تكملة * للأربعة^(٢) على
الأربعة اتفاق واختلاف في أمور وتقدم منها شرائع من قبلنا
والاستحسان والمصالح المرسله وقول الصحابي ومنها عدم الدليل

(١) قوله وفي التحرير الخ ذلك نقل بالمعنى لا انحراف صاحب
التقرير بالمعجز عن فهم المراد كما يلوح بالرجوع اليهما منه (٢) قوله
للأربعة علي الأربعة أى للائمة الأربعة علي حجة الادلة الأربعة اتفاق في

بعد الفحص واختاره بعض الشافعية والحق أنه ليس بدليل
 الا بالشرع * ومنها الاخذ بأقل ما قيل أخذ به الشافعي رضي الله
 عنه والحق أنه ترجيح كالأخذ بالأصل في تعارض الاشباه *
 ومنها الاستقراء واختاره البيضاوي والحق أنه لا يدل على
 حكم الله الا اذا دل على وصف جامع تدبر * ومنها الاستصحاب
 وهو حجة ^(١) عند الشافعية وطائفة من الحنفية منهم أبو منصور
 مطلقا وعند أبي زيد وشمس الأئمة ونحو الاسلام للدفع فقط
 ونفاه كثير ومنهم المتكلمون مطلقا وهو المختار * لنا ما يوجب
 الوجود لا يوجب البقاء فالحكم ببقائه بلا دليل وأورد بأن
 المدعي أن سبق الوجود مع عدم ظن المنافي يفيد ظن البقاء
 أقول كلتا المقدمتين أعني كان موجودا ولم يظن انتفاؤه
 صحيحتان ^(٢) مع الشك فالحكم بحكم نعم قد يرجح الدفع على الإثبات

الجملة اه منه (١) قوله وهو حجة عند الشافعية الخ من تناريع
 الاختلاف في الاستصحاب ان المنقود يرث عند الشافعية لا عند أبي
 زيد ومن تابعه ولا يورث لانه دفع وعلي المختار عدمه اصلي لعدم سببه
 تدبراه منه (٢) قوله صحيحتان مع الشك الخ لا يخفى انه سند

لأن عدم الطارئ أصلي تدبر * قالوا أولا بأن افادته الظن
 ضروري وعليه مدار تصرفات العقلاء من ارسال الرسل والهدايا
 واستبعد بأنه دعوى الضرورة في محل النزاع * أقول على أنه
 لا يلزم منه الحجية الشرعية اذ لم يلزم النصب من الشارع والاجماع
 على اتباع الظن انما هو فيه مع أنه يجوز أن يرد^(١) الى ما ثبت
 به الأصل وربما تكون التصرفات مبنية على الشك والوهم
 كالاحتياط * وثانيا لو لم يكن لم يجزم ببقاء الشرائع لاحتمال
 طريان النسخ * والجواب منع الملازمة لجواز التواتر واجباب
 العمل الى ظهور النسخ * أقول على أن القطع به لم يقل به أحد
 وثالثا الاجماع على بقاء الوضوء والزوجة والملكية وكثير مع
 طريان الشك قلنا الانشآت توجب أحكاما باقية الى ظهور

للمنع فلا يرد ان صحتهما في الجملة مع الشك لا ينافي الظن تدبر اهـ منه
 (١) قوله يجوز ان يرد الخ كالأحكام الباقية الثابتة بالانشآت الشرعية
 ان قيل قد سبق ان ما يوجب الوجود لا يوجب البقاء فكيف يرد الى ما ثبت
 به الأصل قلنا تلك المقدمة لازمة والمقصود منها رفع الايجاب الكلي على ان
 الدلالة اعم من الايجاب ولا يلزم من نفي الاخص نفي الاعم تدبر اهـ منه

الناقض أقول على أن اللازم بقاء حكم الفروع لا ظن حكماً بالبقاء
كيف والشك^(١) ضد* ومنها التلازم بين الحكمين بلاتعيين
علة والافتقار وهو من الاستدلال عند الشافعية حيث عرفوه
بما ليس بالأدلة الأربعة وهو إما بين ثبوتين من الطرفين كما
في المساواة أو من طرف فقط كما في العموم مطلقاً كمن صح^(٢)
ظهاره صح طلاقه أو بين نفي واثبوت وبالعكس كما في المنفصلة
الحقيقية نحو الخنثى إما رجل أو امرأة أو بين نفي واثبوت فقط
كما في مانعة الخلو نحو مالا يكون جائزاً فمنهي^(٣) أو بالعكس فقط
كما في مانعة الجمع نحو ما يكون مباحاً فليس بحرام والحق أنه
كيفية الاستدلال بأحد الأربعة كقولك هذا ما دل عليه
الأمر وكل ما دل عليه الأمر فهو واجب كيف لا والتلازم

(١) قوله والشك ضد ولهذا أول قولهم اليقين يزول بالشك بأن المراد أن
حكم اليقين لا يزول لأن نفسه لا يزول بالشك اهـ منه (٢) قوله كمن صح ظهاره
صح طلاقه هذا عند الشافعية مثال للمساواة وعند الحنفية للعام مطلقاً لأن
طلاق الذمي صحيح دون ظهاره اهـ منه (٣) قوله فمنهي الخ أراد
بالمعنى ما يعم المكروه حتى يكون بينهما وبين الجائز بالمعنى الأعم مانعة

بينهما ليس بعقلي بل شرعى فلا يثبت الا بالشرع تدبر
 * خاتمة * الاجتهاد بذل الطاقة من الفقيه فى تحصيل
 حكم شرعى ظنى أقول المراد من الفقيه من أتقن لمبادئه
 لا المجتهد بالفعل كما هو ظاهر^(١) المختصر والا لزم التسلسل
 فى الاجتهاد ولا من يحفظ الفروع فقط على ما شاع الآن
 لان بذل سعيه ليس باجتهاد اصطلاحا وانما قيد الحكم
 بالشرعى لانه المقصود ههنا وأما التقييد بالظنى فبنى على أن
 النظرية تستلزم الظنية لانها اما لضعف دلالة المتن أو السند

الخلو تدبر اه منه (١) قوله كما هو ظاهر المختصر قال فى شرح المختصر
 قولنا الفقيه احتراز عن استفراغ غير النقيه وسعه وفى شرح الشرح الظاهر
 انه لا وجه لهذا الاحتراز فانه لا يصير فقيهاً الا بعد الاجتهاد وفى التحرير
 نفي الحاجة الى قيد النقيه للتلازم بينه وبين الاجتهاد سهو لان المذكور
 بذل الطاقة لا الاجتهاد وهو يتصور من غيره فى طلب حكم ولا يذهب
 عليك ان فيما ذكرنا اشارة الى دفع ايراد التنازلي لان مبناه على اخذ
 النقيه بالفعل وكذا ايراد ابن الهمام لان اخذ الفقيه بالفعل يوجب اخراج
 المحدود من الحد لان الاجتهاد شرط فقيل وجوده ليس فقها بالفعل
 فبذل طاقته بذل طاقة غير النقيه بالفعل تدبر اه منه

وفيه ما فيه ^(١) * ثم قسموه الى واجب عينا على المسؤول عند خوف فوت الحادثة وفي حق نفسه وكفاية عند عدم الخوف و ثم غيره فيأثمون ^(٢) بتركه ويسقط بفتوى أحدهم ولو ظن ^(٣) خطأ أو الى مندوب كالاتجاه قبل الوقوع والى حرام في مقابلة قاطع هذا وشرطه مطلقا بمد صحة إيمانه ولو بالأدلة الاجمالية ومعرفة الكتاب قيل بقدر ^(٤) خمسمائة آية والسنة متناقل التي يدور عليها العلم ألف ومائتان وسندا مع العلم بحال الرواة ولو بالنقل عن أئمة الشأن ومواقع الاجماع أن يكون ذا حظ وافر مما تصدى له هذا العلم فان تدوينه وان كان حادثا لكن المدون سابق وأما العدالة

(١) قوله وفيه ما فيه الخ وهو ان النظرية ربما تكون للخفاء والخفي ربما يكون قطعيا يعرف بالنظر ودقيق التأمل اهـ (٢) قوله فيأثمون الخ قال السبكي ان اصح الوجوبين عندهم عدم الاثم بالرد اذا كان هناك غير المسؤول واصحهما فيما اذا كان في الواقعة شهود يحصل الغرض ببعضهم وجوب الاجابة اذا طلب الاداء من البعض قال وفي الفرق غموض انتهى اهـ منه (٣) قوله ولو ظن خطأ أي لو ظن مجتهد آخر خطأ المفتي يجب عليه اجتهاد فيه لسقوط الوجوب بفتواه اهـ منه (٤) قوله قبل بقدر: التحقيق عدم التحديد

فشرط قبول الفتوى (مسئلة) * اختلف في تجزى الاجتهاد
 ويتفرع عليه اجتهاد الفرضي في الفرائض فقط فالأكثر نعم
 ومنهم الغزالي وابن الهمام وهو الاشبه وقيل لا وتوقف ابن
 الحاجب * انا كما أقول أولاً ترك العلم عن دليل الى تقليد خلاف
 المعقول كيف وفيه ريب وقد قال دع ما يريك الى ما لا يريك
 وثانياً استفت نفسك وان أفتاك المفتون ففيه ترجيح اجتهاده على
 اجتهاد غيره واستدل أولاً لو لم يتبحر لعلم بجميع المآخذ فعلم
 بجميع الاحكام^(١) * وأجيب بمنع الملازمة الثانية لجواز التوقف
 على الاجتهاد وعدم المانع من التعارض وغيره * أقول ولك أن تمنع
 الملازمة الأولى لان عمر وغيره من الصحابة اجتهدوا في مسائل
 كثيرة لم يستحضروا فيها النصوص حتي رويت لهم فرجعوا
 اليها * وثانياً اذا حصل ما يتعلق بمسئلة فهو وغيره فيها سواء

في عدد اختلاف القرائح والاذهان اهـ منه (١) قوله بجميع الاحكام :
 قد سئل مالك عن اربعين مسئلة فاجاب عن اربع وقال في ست وثلاثين
 لا أدري فعلم ان العلم بالجميع قد ينتفي في المجتهد المطلق اهـ منه

والمزية في غيرها لا دخل له فيها* وأجيب بمنع الاستواء^(١) فقد يكون ما لم يعلمه متعلقا بها وهذا غير ظاهر في المجتهد المطلق قالوا كل ما يقدر جهله به يجوز تعلقه بالحكم* قلنا المفروض حصول جميع ما يتعلق به في ظنه ولو بتقرير الأئمة والاحتمال البعيد لا يقدح في الظن* أقول وأيضا لو تم لكان كل مجتهد مساويا لكل في كل باب واللازم باطل (مسئلة) . هل كان يجوز له عليه الصلاة والسلام الاجتهاد في الأحكام وهو في حقه القياس فقط لان المرادات واضحة ولا تعارض عنده فمنعه الاشاعرة وأكثر المعتزلة شرعا أو عقلا وجوزوه إلا أكثر فهل كان متعبدا به فالأكثر نعم لكن عند الحنفية بعد انتظام الوحي الى خوف فرت الحادثة لان اليقين لا يترك عند مكانه فان أقر عليه صار كائنص قطعاً* لنا عمل الأحكام عليه عليه الصلاة

(١) بمنع الاستواء: لا يقال هذا الجواب هو بعينه ما ذكر دليلا من قبل الباقي وقد سبق دفعه لانا نقول ربما يصح في مقام المنع والاستدلال لا يصح في مقام الاستدلال نعم قوله والاحتمال البعيد الخ لا يخلو عن اشارة لي دفع هذا المنع فتأمل اهـ منه

والسلام واضحة وفي منصوص العلة التعبد كما تقدم . واستدل أولاً
لولا كتاب ^(١) من الله سبق لمسكم حتى قال ^(٢) عليه الصلاة والسلام
لو نزل من السماء عذاب لما نجا الا عمر . وثانياً لو استقبلت من
أمرى ما استدبرت لما سقت الهدى . وثالثاً ^(٣) لتحكم بين الناس

(١) قوله لولا كتاب : قال صدر الشريعة اى لولا حكم سبق في اللوح
المحفوظ وهو انه لا يعاقب بالخطأ وكان هذا خطأ في الاجتهاد لانهم
نظروا في ان استبقاءهم كان سبباً لسلامهم وان فداهم يتقوي به علي
الجهاد في سبيل الله وخفي عليهم ان قتالهم ائز للاسلام واثبت لمن
وراهم اه منه (٢) قوله حتى قال : دفع لما قيل انه كان ترك الاول
او كان رخصة مختصة به عليه السلام ولجلد مجال بعد اه منه (٣) قوله
وثالثاً الخ اعلم ان هذا الاستدلال من أبي يوسف وقرره النارسي
وحاصله ان الابصار لا يصح هنا لعدم امكان رؤية العين في لاحكام
وكذا العلم لانه بسبب الهمزة اقتضي ثلاثة مناعيل الاول مذكور وهو
الكاف والثاني الذي هو اول مفعولي شملت أيضاً مذكور حكماً لانه
منوي بقرينة ان الموصول لا بدله من عائد والثالث ليس بمذكور لا
حقيقة ولا حكماً مع انه يجب ذكر الثاني عند ذكر الاول من مفعولي
علمت علي ما تقرر في النحوقعين ان يكون المراد الرأي اى بما جعله الله

بما أراك الله اذ لا يصح فيه الابصار ولا العلم لعدم المفعول الثالث بل الرأي * وجعل ما مصدرية ضعيف وحمل نخر الاسلام على الالهام لا يضر لعمومه * وأجيب بأنها لا تدل على التعبد * ورابعاً بأنه منصب شريف وأكثر ثواباً لانه أكثر نصبا فلا يختص به غيره * وأجيب بأن اختصاصه بدرجة أعلى اقتضى تخصيصه بخصائصه كإباحة الزيادة إلى الأربع والزام التهجد وغير ذلك * قالوا أولاً وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحي يوحى * قلنا مختص بالقرآن لانه رد قولهم اقتراه ولو سلم عمومه فالاجتهاد وحي باطن عند الحنفية ولو سلم فلما كان متعبداً به بالوحي لم يكن نطقاً عن الهوى * وثانياً لو جاز لجاز مخالفته لانه لازمه واللازم باطل اتفاقاً * قلنا اللزوم مطلقاً ممنوع بل اذا لم يقرن به قاطع وهو التقرير (وثالثاً) لو كان متعبداً به لم يؤخر جواباً وقد أخرج كثير الكافي الظهار واللعان * قلنا جاز لا شترط^(١)

رأيتك اه منه (١) قوله جاز لا شترط الانتظار الخ ومما يدل على صحة الانتظار ما في الصحيحين عنه صلى الله عليه وسلم قال ان اخوف ما اخاف عليكم ما يخرج لكم من بركات الارض قيل ما بركات الارض قال

الانتظار كالحنفية أو لعدم وجود الاصل أو لاستفراغ وسع
(ورابعا) القادر على اليقين يحرم عليه الظن * قلنا الوحي غير مقدور
له ولو سلم فمقتضاه أن لا يجتهد مادام راجيا وهو قول الحنفية
(قائدة) * الوحي عند الحنفية باطن وهو الاجتهاد المقرر
وظاهر، وهو ما يسمعه من الملك أو ما يشير اليه كما أشار اليه
بقوله ان روح القدس نفث في روعي^(١) ان نفسا لن تموت حتى
تستوفى رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب أو ما يلهيه الله
تعالى مع علم ضروري أنه منه جعلوه وحيا ظاهرا لأن المقصود
ينال به بلا تأمل. ومثله الرؤيا^(٢) * ثم الهامه حجة قطعية عليه وعلى
غيره. وأما الهام غيره. فقليل حجة في الأحكام ونسب الي قوم

زهرة الدنيا فقال رجل هل يأتي الخير بالشر فصمت حتي ظننت الله
سينزل عليه ثم جعل يمسح عن جبينه وقال اين السائل فقال هاننا فقال
صلى الله عليه وسلم ان الخير لا يأتي الا بالخير كذا في التقرير اه منه
(١) قوله في روعي بضم الراء اي التي في نفسي اه منه (٣) قوله
جعلوه الخ جعل شمس الائمة الالهام من الباطن وجهه ظاهر وما ذكرناه
الوجه اه منه (٢) قوله ومثله الرؤيا فيه رد علي التقرير حيث جعل فيه

من الصوفية والجعفرية. وقيل حجة عليه فقط ونسب الى عامة العلماء. وقيل ليس حجة أصلاً واختاره ابن الهمام وعلل بالعدم ما يوجب نسبته اليه تعالى وفيه ما فيه (فرع) * هل يجوز عليه الخطأ فلاكثر نعم. وقيل لا^(١) وأما انه لا يقرر عليه فاتفق * لنا^(٢) مفاداة أسارى بدر كما مر واستدل أولاً لو امتنع لكان لما منع والأصل عدمه. وأجيب بانه كمال فهمه وعلو درجته. ونحو سها فسجد ليس مما نحن فيه لا شرائط استفراغ الوسع. وثانياً انكم^(٣) تختصمون الى الحديث. وأجيب بأن الكلام في استنباط

من الباطن ووجه ما ذكرنا حديث عائشة اول ما بدى به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصادقة في النوم وكان لا يرى رؤيا لا جاءت مثل فلق الصبح اه منه (١) قوله وقيل لا الخ دفع لما في المختصر من توهم الخلاف فيه حيث قال المختار انه عليه السلام لا يقرر علي الخطأ اه منه (٢) قوله لنا الخ ان قيل لو كان خطأ لا مر بالقض قلت عدم التقض اما لان حكم الاجتهاد ظني لا قاطع منفذ واما لان التقرير نسخ للحكم السابق واللازم التنبيه لا الرفع فتأمل اه منه (٣) قوله تختصمون قال صلى الله عليه وسلم انكم تختصمون الى فاعلم بكم يكون الخ بحجته من بعض فاقضى له علي نحو ما أسمع فمن قضيت له بشي من حق اخيه

الكليات لا في تطبيق الجزئيات. قالوا أولاً الشك في الإصالة
يخل بمقصود البعثة. قلنا ممنوع وإنما يكون لو كان في الرسالة
أقول على أن التقرير حاسم. وثانياً لو جاز لزم الأمر باتباع الخطأ
قلنا نحن منه كالعوام من المجتهد. وثالثاً اجتهاده أولى بالعصمة
من الاجماع. أقول لو تم لم يكن الاجماع مقدماً على النص هذا
(مسألة) * طائفة لا يجوز اجتهاد غيره في عصره عليه
السلام ومختار الأكثر الجواز مطلقاً وقيل بشرط غيبته للقضاء
وقيل بالاذن وإذا جاز ففي الوقوع مذاهب نعم مطلقاً لكن
ظناً^(١) واختاره الأمدى. وابن الحاجب لا وعليه الجبائي وابنه
على المشهور ونعم في الغائب لقصة معاذ دون الحاضر وعليه
الأكثر والوقف مطلقاً وقيل إلا فيمن غاب وعليه عبد الجبار
وكثير والحق أن ترك اليقين إلى محتمل الخطأ مختاراً مما ياباه
العقل ومن ثمه كانوا يرجعون إليه إلا لضرورة كالتائب

فلا يأخذ منه شيئاً فإنما أقطع له قطعة من النار متفق عليه اهـ منه (١)
قوله لكن ظناً الخ قال السبكي لم يقل احداً انه وقع قطعاً اهـ منه

البعيد أو للاذن كتحكيم سعد بن معاذ في بني قريظة فحكم
بقتلهم وسبي ذراريهم. فقال لقد حكمت بحكم الله * وأما قول
أبي بكر لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد^(١) من أسود الله يقاتل عن
الله تعالى ورسوله فيعطيك سلبه فأقول في كونه اجتهادا
نظر لانه بعد قوله عليه السلام من قتل قتيلا فله سلبه وقد
كان عالما بأنه عليه الصلاة والسلام لا يضع الحقوق الا في
مواضعها ومن ثم أكد بالقسم فلم يكن احتمال الخطأ عنده
كما في التحرير^(٢) وما دل على ثبوت الخيرة له بين الرجوع

(١) قوله إذا لا يعمد إلى أسد الخ اعلم ان أبا قتادة الانصاري قتل يوم حنين
مشركا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه
فقام ثم قال من يشهد ثم جلس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم مالك يا ابا
قتادة فقال اني قتل قتيلا فقال رجل من القوم صدق يا رسول الله وسلب
ذلك القتل عندي فأرضه منه فقال ابو بكر الخ فاعطى ابو قتادة سلب قتيله
فالمراد بأسد ابو قتادة والخطاب في فيعطيك للرجل الذي عنده السلب
وفاعل لا يعمد ولا يعطيك ضمير رسول الله صلى الله عليه وسلم اه منه (٢)
قوله كما في التحرير: في التحرير هذه العبارة واجتهاد أبي بكر في هذه الحالة
لا يستلزم تخييره مطلقا لعلمه انه لكونه بحضرته ان خالف الصواب رده

والاجتهاد كما في المختصر تدبر (مسئلة) * المصيب في العقلية
واحد والاجتمع النقيضان وخلاف العنبري بظاهره غير
مقول والمخطئ فيها ان كان نافيا لملة الاسلام فكافر^(١) وآثم
على اختلاف في شرائطه كما مر وان لم يكن نخلق القرآن فآثم
لا كافر ومن ثمة أولوا ما عن الشافعي من تكفير قائله بكفران
النعمة والشرعيات القطعيات كذلك فمنكر الضروريات منها
كالاركان وحجية القرآن ونحوهما كافر آثم. ومنكر النظريات
كحجية الاجماع وخبر الواحد آثم فقط. وقال الجاحظ لا آثم
على المجتهد المخطئ أصلا وان جرى عليه في الدنيا حكم الكفر
بمخلاف المماند وقيل هو مراد العنبري * لئلا ولا اجماع السابقين
على أنهم من أهل النار مطلقا * وثانيا مثل (فويل للذين كفروا
من النار) (ولهم عذاب عظيم) (وهو في الآخرة من الخاسرين)
والتخصيص بغير المجتهد مدفوع بالصيغة أو بالاجماع على

انتهى اه منه (١) قوله فكافر وآثم : لم يقتصر على الكفر احترازا
عن قول الجاحظ ان الكافر قد لا يكون آثما تدبراه منه

التعميم قالوا أولاً لا تكليف بالذات الا بالاجتهاد لان
 الاعتقاد كيف وقد فعل قلنا لا نسلم لانه مكلف بالنظر الصحيح
 في المواد القطعية المفروضة فاذا لم يؤد الى المطلوب علم انه
 مقصر. وثانياً التكليف بنقيض الاجتهاد تكليف بما لا يطاق
 لان ما أدى اليه ضروري فيمتنع. قلنا ذلك امتناع بشرط
 الوصف ولا يلزم منه الامتناع في زمانه ولو عادياً حتى يكون
 غير مقدور هذا* وأما الظنيات فلا اثم على المخطئ فيها ولا
 يعاباً بتأثير بشر والأصم زعمهما أن كل حكم عليه دليل قطعي
 البتة قيل وعليه الظاهرية والامامية لدلالة اجماع الصحابي على
 نفيه اذ تواتر اختلافهم بلا تأثير* وقول ابن عباس ألا يتقي الله
 زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابناً ولا يجعل أبا الأب أبا غير
 مستلزم للتأثير فيها كما في التحرير لجواز ادعائه القطعية أو
 المبالغة في التخطئة (مسئلة) * كل مجتهد في المسئلة الاجتهادية
 مصيب عند القاضي والاشعري^(١) ونسب الى الغزالي والمزني

(١) قوله والاشعري كما قال اهل العراق خلافا لاهل خراسان

وغيرهما ولا ينافي قدم^(١) الكلام كقدم العلم وعليه الجبائي ونسبته
الى جميع المعتزلة لم تصح كيف والحسن أو القبح عندهم في
مرتبة الذات فالحق عندهم متعدد ولكن اختلفوا في أن تلك
الحقوق متساوية أو أحدها أحق وهو القول بالأشبه* والمختار
أن لله حكما معينا أوجب طلبه ونصب عليه دليلا فمن أصابه
فله أجران ومن أخطأه فله أجر لامثاله أمر الاجتهاد يبذل
الوسع وهذا معنى قول الحنفية ان المخطئ مصيب ابتداء وهذا
هو الصحيح عند الأئمة الأربعة* واعلم أن النزاع في الفقهيات فلا
يتوجه أن ليس كل مجتهد مصيبا صواب أو خطأ وعلى التقديرين
لا إيجاب كلياً* لنا ولا إطلاق الصحابة كثير الخطأ في الاجتهاد
ولم ينكر فخطؤا ابن عباس في عدم القول بالعول وهو خطأهم

فانهم قالوا لم يصح هذا المذهب عن الأشعري اه منه (١) قوله ولا
ينافي قدم الخ اعلم ان عند المصوبة لا حكم لله في الواقعة قبل اجتهاد
المجتهد بل تابع اظنه فيحدث بعد دظنون المجتهدين وهذا بظاهره ينافي قدم
الكلام فاشار الى دفعه بقوله ولا ينافي الخ وحاصله التزام حدوث التعلق
كفا في العلم بالحوادث تدبر اه منه

فقال من شاء باهله أن الله لم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً
ومنه قول أبي بكر في الكلالة أقول برأى فإن يكن صواباً
فمن الله وإن يكن خطأ فمن الشيطان. ومثله قول ابن مسعود
في المفوضة. ومنه قول علي لعمر في المجهضة إن اجتهد أخطأ
وإن لم يجتهد فقد غشك والضمير لعبد الرحمن بن عوف في
رواية البيهقي * وثانياً المجتهد طالب لمطلوب خبري وهو يحتمل
الصواب والخطأ والقول بأن مطلوبه ما يغلب على ظنه من
الدليل لا ينفع لأن الظن إنما يتعلق بالنسبة الحاكية * وما في
شرح المختصر أن تلك النسبة ليس كونه حكم الله تعالى بل
كونه أليق بما عهد من الشارع اعتباره فأقول فيه ^(١) أنه يجري

(١) قواه فأقول فيه الخ توضيحه إذا سئل المجتهد عن النبيذ مثلاً هل
هو حرام أم لا فنظر المجتهد فيه فقاسه على الخبر فحصل عنده أن حرمة
اليق في ظني وعنده كبري كلية وهي كل ما هو اليق في ظني فهو حكم الله
فينتج أن حرمة حكم الله فيقول إن الصغرى وإن كانت وجدانية
عند المجتهد لكن يجوز أن يكون ظنه باللياقة غير مطابق للواقع وحينئذ
يجوز أن يكون بعض حكم الله في الواقع وهذا الحال لم يلزم من صورة

الكلام في الأليقية فيجوز^(١) الخطأ فيها فيلزم على رأيهم أن بعض حكم الله تعالى في الواقع مما لا يليق في الواقع وذلك كما ترى فافهم* واستدل أولاً لو كان الحكم تابعا لظنه لاجتمع النقيضان لانه بظنه يقطع أنه حكم الله والظن باق كما كان ضرورة ولذا صح الرجوع فيكون عالما به حين كونه ظانا* ويرد عليه وجوه أولها كما أقول ان متعلق الظن ليس حكم الله بل ماهو أليق بالأصول كما عرفت فاختلف المتعلقان. وثانيها أن المجتهد عندهم كني ذى شريعة والظن كالوحي موجب للحكم قطعا مالم

الاستدلال لانه بديهي ولا من الصغري لانها وجدانية فلم يلزم الا من الكبرى فهي باطل فتدلا يكون ماهو أليق في ظنه حكم الله وهو المطلوب تدبر اه منه (١) قوله فيجوز الخ اقول يمكن ان ايجاب باتزام ان تلك النسبة كونه حكم الله في حقه بان يقال ان هذه النسبة كانت اولا مشكوكا ثم صارت بالامارة مظونة ثم صارت بوسيلة الظن وان الحكم تابع لظن المجتهد مقطوعة ولا احتمال للخطأ مادام لم يحدث ظن آخر ينقيض تلك النسبة وان كان الخبر بالنظر الى مفهومه يحتمل الخطأ وذلك لا ينافي التصويب فتأمل اه منه

يثبت الرجوع الذي هو كالنسخ فلا بقاء^(١) للظن بل إنما ههنا
القطع فقط وتجويز الرجوع لا يقدر فيه كتجويز النسخ
وبهذا اندفع ما قيل لو كان الظن موجبا للعلم لا متنع ظن نقيضه
مع تذكره لا متناع ظن نقيض ما علم مع تذكر الموجب للعلم
بخلاف الامارة اذ لا ربط عقلي * وثالثها أنه مشترك الالزام
للاجماع على وجوب اتباع الظن ويدفع بان محل الظن هو
حكمه تعالى ومحل العلم حرمة مخالفة ما أدى اليه رأيه مادام
على ظنه * ان قيل فيمكن الجواب لهم بأن متعلق الظن كون
الدليل دليلا ومتعلق العلم ثبوت مدلوله مادام دليلا * أجيب كما
في المختصر بأن كونه دليلا حكم شرعي وان كان غير عملي فاذا

(١) قوله فلا بقاء الخ قد يجاب كما في المختصر باننا ننقطع ببقاء الظن
فانكاره مكابرة اقول المجتهد ان كان من المصوفة فالسمع ظاهر وان
كان من المخطئة فبقاء الظن عندها ما هو لعدم عده بان الحكم تابع لظن
المجتهد * ان قيل يلزم على التصويب رفع اليقين بموجب الظن عند المخطئة
مع ان ظنهم يضمحل عند القطع . قالا لان الظن الحادث يوجب القطع
ببعض المقطوع اولا ثم القطع يدفع القطع تدبر اهمه

ظنه فقد علمه والا لجاز التعبد بغيره. وفيه أن العلم بالمدلول انما
 فرعوه على الظن بالحكم فقط من غير ادعاء العلم بدليله. وجواز
 التعبد بغيره ما دام مظهرنا ممنوع مع أن كونه دليلا عقلي نعم
 وجوب العمل بمقتضاه شرعى * أقول فالوجه أن يقال الظن
 فى الدليل يستلزم الظن فى المدلول اذ لا علم به مع الاحتمال فيه
 فيعود فتدبر. وثانيا ان تساوى دليلاهما تساقطا فالحكم تحكم
 والا فالصواب هو الراجح. وأجيب بأن الرجحان تابع لظن
 المجتهد^(١) أقول على أن الخطأ فى الرجحان لا يستلزم الخطأ فى
 الحكم لان الرجحان ولو بحسب ظنه يفضي الى الظن وهو
 الى القطع تدبر. وثالثا أجمعوا على شرع المناظرة بين المجتهدين
 وانما فائدتها ظهور الصواب. وأجيب بمنع الحصر لجواز تبين
 الترحيح فيرجعان الى واحد أو التساوى فيطلبان دليلا آخر
 أقول بعد علمهما بأن كليهما حكم الله فلا اشتغال بها لذلك

(١) قوله لظن المجتهد الخ لا يذهب عليك ان ما ذكرنا فى الالقية
 يحى ههنا ايضا فتدبر اه منه

تحصيل الحاصل فانه لا مزيد^(١) عليه. ورابعاً يلزم على التصويب حل المجتهدة وحرمتها لو قال بعلمها المجتهد أنت بائن ثم قال راجعتك والرجل يرى الحل والمرأة الحرمة وحلها لاثنين لو تزوجها مجتهد بلاولي ثم آخر بولي* وأجيب بأنه مشترك^(٢) الالتزام إذ لا خلاف في وجوب اتباع الظن* والحل أن مثله

(١) قوله لا مزيد عليه الخ وذلك لأن ثمرة الترجيح أو الدليل الآخر إنما هو إصابة الحكم وهو حاصل قبله فلا يظهر فائدة للمناظرة لم تكن حاصلتها تدبراه منه (٢) قوله مشترك الالتزام : في شرح الشرح وجه كونه مشترك الالتزام في الثاني ظاهر لأنه كما يمنع كونها حالاً للزوجين في نفس الأمر كذلك في نظر المجتهد وحكمه أما في الأول ففيه بحث لجواز حلها للزوج عند مجتهد وحرمتها عند مجتهد آخر انتهى أقول لما فرض اجتهاد كل من الزوج والزوجة ومعلوم أن حل الوطاء يكون من الطرفين أما شرعاً فظاهر وأما عقلاً فلأن الوطاء من الأفعال المتعدية التي لا يمكن تعقل وجودها بدون تعقلها بمتعلقها فالحل له مستلزم للحل لها وكذلك الحرمة لا يمكن العمل لهما بكل من الحل والحرمة لأنه اجتماع النقيضين في نظر المجتهد وقد أدى إليه اجتهادهما ندبراه منه

كتعارض^(١) دليين فلا حكم بل يرفع الى حاكم فما حكم به فهو الحكم* وأما الجواب بأن الحل بالاضافة الى أحدهما والحرمة بالاضافة الى الآخر كما في شرح المختصر فأقول لا يخفى وهنه لان ذلك^(٢) متعاكس فيجتمع الحل لهما في زمان واحد تدبر* قالوا أولا لو كان المصيب واحداً وجب النقيضان على المخطئ ان وجب الصواب عليه أيضاً والاوجب العمل بالخطا وحرم بالصواب. وأجيب باختيار الثاني وبمنع بطلان التالى كما فيما لو خفى عليه قاطع اتفاقا وثانياً أصحابي كالنجوم لان الاقتداء بالخطا ضلال وأجيب بأنه هدى من وجه لا يجاب الشارع العمل به

(١) قوله كتعارض دليين الخ حاصله منع تعلق الحكمين بوجود مانع فيندفع ما اورد من ان القضاء لرفع النزاع اذا تازعا في التمكين والمنع لا لرفع تعاق الحل والحرمة بواحد فانه بعد الحكم لم يرفع ذلك التعلق على تقدير نصيب كل مجتهد انتهى (٢) قوله لان ذلك الخ الخى الحل والحرمة متعاكس فانها باعتبار حكم مجتهد حلال على زيد وحرام على عمرو مثلاً وباعتبار حكم مجتهد آخر بالعكس والمفروض ان كلا من الحكمين صواب فيلزم اجتماع الحل لهما في زمان واحد في نفس الامر تدبر اهـ منه

﴿ تمة ﴾ من الحنفية الخطأ من الجهل وهو اقسام * الاول
جهل لا يصلح عذرا ولا شبهة كجهل الكافر بالله ورسوله لان
الدلائل من الحوادث والمعجزات واضحة فانكار الضروريات
مكابرة ولذا لا يلزمنا المناظرة بل الدعوة بالسيف الا أن يعطى
الجزية فنتركه وما يدين الا بعد المرافعة اليها الا الربا والزنا
لحرمتهما في كل ملة ولا يحد بالخر اجماعا لا اعتبار ديانتهم وكجهل
المتدع مثل التنزيه بنفي الصفات والرؤية والتشبيه بالجسم ونحو
ذلك فان الكتاب والسنة الصحيحة دالان دلالة واضحة على
بطلانها لكن لا نكفره لتمسكه بالقرآن أو الحديث أو العقل
في الجملة ولانهم عن تكفير أهل القبلة وان دخلوا في النار الا
واحدا لان عاقبتهم الى الجنة وعليه جمهور الفقهاء والمتكلمين
وهو الحق الا من أنكر^(١) ضروريا وكجهل الباغي وهو الخارج

(١) قوله الا من انكر الخ قال السبكي الانسان مادام يعتمد
الشهادتين فتكفيره صعب ولا يخفى ان انتفاء اللازم مستلزم لانتفاء
الملزوم لكن ربما كان اللزوم نفياً قتيلاً لزوم الكفر ليس بكفر
بل انتزاعه وانت تعلم ان ذلك الفرق في غير الضروريات اما فيها

على الامام الحق بتأويل فاسد ولم يكفره أحد من أهل الحق قال عليّ اخواننا بفوا علينا وينبغي أن يناظر لعله يرجع وقد بعث عليّ ابن عباس لذلك فان رجع والا وجب القتال وما لم يصر له منعة يجري عليه الحكم فيقتل بالقتل ويحرم به الارث ومعها لا - الا الاثم فلا يضمن ما أتلف من نفس أو مال اذا أخذ أو تاب كالحربى بعد الاسلام ويرث العادل مورثه اذا قتله اتفاقا وكذا العكس^(١) عند أبي حنيفة ومحمد ولا يملك^(٢) ماله لوحدة الدار وعلى هذا اتفق عليّ والصحابة روى أن عليا لما

فتلا زمان تدبراه منه (١) قوله وكذا العكس النسخ خلافا لابي يوسف والشافعي لان الحاق التأويل بالناسد بالصحيح لقول الصحابة كان في دفع الضمان والحاجة ههنا الى اثبات الاستحقاق فاسأله به بلا دليل وابي حنيفة ومحمد يقولان المتحقق من الصحابة جعل المنعة والاعتقاد واقعا مالولا يثبت لثبوت الاسباب فيتناول ما نحن فيه لان القرابة سبب الارث والقتل بغير حق مانع واعتقاد الحقية مع المنعة موجود فمنع مقتضاه في الجميع فعمل السبب ما هو عمله من ثبوت الارث هذا هو منه (٢) قوله ولا يملك ماله لوحدة الجأى اى تملك المال بطريق الاستيلاء يتوقف على اختلاف الداراه منه

هزم طلحة وأصحابه امر مناديه فنادى ان لا يقتل مقبل ولا
مدبر ولا يفتح باب ولا يستحل فرج ولا مال وكجهل من
عارض مجتهد الكتاب كل متروك التسمية عمداً مع (ولا تأكلوا
مما لم يذكر اسم الله عليه) وفي الناس اقيم الملة مقامه اجماعاً
دفعاً للخرج والقضاء بشاهد ويمين مع قوله تعالى فان لم
يكونا رجلين فرجل وامرأتان فانه لو صح لم يكن الثاني
لازماً تدبر او السنة المشهورة^(١) كالتقضاء المذكور مع البيئنة على
المدعى واليمين على من انكر وعن الزهري هي بدعة واول

(١) قوله والسنة المشهورة كالتقضاء الخ قالوا عن ابن عباس ان النبي
صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين واجيب بانه ضعيف كما بسطه
في التقرير فاورد ان الحديث اخرجه مسلم فلم يبق للتضعيف مجال واجيب
بالمنع فان مسلماً ليس بمعصوم عن الخطأ وقد أخذ عليه في سبعين موضعاً
مع ان الحديث حكاية فعل لا عموم له فيجوز ان يحمل على المتنق على جوازه
بان قبل شهادة طيب او امرأة في عيب لا يطاع عليه غير ذلك او استحلف
المشتري انه مريض بالغيب فيكون قاضياً في رد المبيع بشاهد واحد مع
يمين المشتري اهـ منه

من قضى بها معاوية والتحليل بلا وطء كابن المسيب مع
حديث العسيلة وقد رواه الجماعة عن عائشة رضى الله عنها
أو الاجماع كبيع أمهات الاولاد كما عن داود الظاهري مع
اجماع التابعين على منعه فلا ينفذ القضاء بشئ منها كذا قالوا
وفيه نظر لان ذلك عند كون الادلة قطعيات والثاني جهل
يصلح شبهة كقتل أحد الوليين القاتل بعد عفو الآخر
لا يقتض منعه لانه موضع الاجتهاد فقال بعض العلماء من
أهل المدينة بعدم سقوط القصاص بعفو البعض فلو علم سقوطه
ثم قتله عمداً يجب القود وكن زنى بجارية والده أو زوجته
بظن حلها لا يحمد عند الثلاثة للاشتباه بالانبساط بينهما في
الاستمتاع بمال الآخر لكنه زنا حقيقة فلا نسب ولا عدة
بخلاف وطء الأب جارية ابنه فانه يثبت النسب اذا ادعاه
وتصير أم ولد لان الشبهة عن دليل شرعى وهو قوله عليه
الصلاة والسلام أنت ومالك لأبيك وكحربى دخل دارنا
فاسلم فشرب الخمر جاهلاً بالحرمة لا يحمد لانها ليست بحرام

في جميع الاديان بخلاف الذي الذي أسلم فشرب لان حرمتها من ضروريات دار الاسلام (الثالث) جهل يصلح عذرا كمن أسلم في دار الحرب فترك صلوات جاهلا لزومها في الاسلام لا قضاء عليه خلافا لزفر وكل خطاب نزل ولم يشتهر بفهمه عذر . أقول لا ينافي هذا ما تقدم من أنه اذا بلغ الي واحد لزم الكل اجماعا لان سماع العذر قد يكون بمد اللزوم وكالامة المنكوحه اذا جهلت اعتاق المولى فلم تفسخ أو علمت وجهات ثبوت الخيار لها شرعا لا يبطل خيارها بخلاف الحرة اذا زوجها غير الاب والجد صغيرة فبلغت جاهلة بثبوت حق الفسخ وذلك لان الدار دار العلم وليس لها ما يشغلها عن التعلم بخلاف الامة * (مسئلة) * المجتهد بعد اجتهاده ممنوع من التقليد فيه اجماعا وما صح من مذهب أبي حنيفة^(١) أن القاضي

(١) قوله وما صح من مذهب أبي حنيفة الخ اختلف الرواية عن أبي حنيفة فعنه انه لا ينفذ وبه اخذ شمس الأئمة والاوزجندی وعنه انه ينفذ وبه أخذ الصدر الشهيد والامام ابو بكر محمد بن الفضل وظهر الدين المرغيناني وفي الفصول العمادية وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة اهـ

المجتهد لو قضي بغير رأيه ذاكره له نفذ خلافاً^(١) لصاحبيه فلا ينافيه لان النفاذ على تقدير الفعل لا يستلزم حله وأما قبله فقليل جائز مطلقاً والاكثر ممنوع مطلقاً . وقيل الا ان خشى الفتوت وعليه ابن شريح . وقيل فيما يفتى به لا في حقه وعن أبي حنيفة روايتان وعن محمد^(٢) يقلد من هو أعلم منه وهو ضرب من الاجتهاد والشافعي والجبائي يجوز ان كان صحابياً . وقيل أو تابعياً . وقيل يقلد الشيخين فقط للاكثر أولاً الجواز حكم شرعي فيفتقر الى دليل ولم يوجد . وأجيب بانه الاباحة الاصلية بخلاف تحريمكم وثانياً الاجتهاد أصل كالوضوء والتقليد بدل كالتيمم . قيل بل كل أصل كذا في شرح المختصر أقول لا يخفى انه جدل فان القادر على اليقين كما انه ممنوع من الظن كذلك

(١) قوله خلافاً الخ في الهداية والمحيط الفتوى علي قولهما وفي الفتاوى الصغرى والخانية الفتوى علي قوله اهـ منه (٢) قوله وعن محمد : في القنبيه ان ابا يوسف صلي بالناس الجمعة وتفرقوا ثم اخبر بوجود فارة متسنة في بئر حمام اغتسل منه فقال نأخذ بقول اصحابنا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لا يحوط خبثاً كذا في التقرير اهـ منه

القادر على الظن الأقوى ممنوع من الأضعف والفرق تحكم
وقد ثبت البداية بعموم^(١) فاعتبروا وثالثا لوجاز قبله لجاز بعده
اذ لا مانع الاملكة الاجتهاد وأجيب بل المانع حصول أقوى
الظنين . قالوا أصحابي كالنجوم . قلنا لو ثبت نخطاب للمقلد على
انه مستلزم لجزء المدعى . قالوا أولا (فاستلوا أهل الذكر ان
كنتم لا تعلمون) وهو قبله لا يعلم والجواب الخطاب مع
المقلدين بدليل ان كنتم لا تعلمون^(٢) أقول وبدليل فاستلوا اذ
لا وجوب على الاجتهاد اتفاقا وثانيا غاية الاجتهاد الظن وهو
حاصل بالفتوى . وأجيب بان الظن باجتهاده أقوى * (مسئلة)
اذا تكررت الواقعة فهل يجب تجديد النظر قيل لا واختاره
ابن الحاجب لانه ايجاب بلا موجب . وقيل نعم وعليه
القاضي لان الاجتهاد كثيرا ما يتغير قيل فيجب تكريره أبدا
لدوام الاحتمال ولا يخفى ضعفه لان السبب وقوع الواقعة

(١) قوله بعموم فاعتبروا : لانه يفيد وجوب الاجتهاد على الكل فالتقليد
للعامي رخصة فتأمل اه منه (٢) قوله ان كنتم لا تعلمون : لان معناه
ان كنتم لستم باهل الملكة والقدرة على تحصيل العلم اه منه

وهو لا يدوم بل الجواب أن الظاهر الاستصحاب وقيل ان كان ذا كرا للدليل^(١) الاول فلا والا فنعم وعليه الآمدى والنووى وفي العامى اذا استفتى مرة ثم تكرر فهل يلزمه السؤال ثانيا فيه قولان * (مسئلة) لا يصح لمجتهد فى مسئلة أو مسئلتين ولا فرق بينهما قولان للتناقض الابالرجوع واختلاف الرواية^(٢) ليس منه لانه من جهة الناقل واذا قال الشافعى فى سبع عشرة مسئلة فيها قولان فحمل على أن للعلماء قولين وفائدة الحكاية عدم الاجماع والتسوية أو على احتمالهما عندهم لتعادل

(١) قوله ذا كرا للدليل الخ المراد الذكر الاجمالى والا فملاحظة الدليل تفصيلا من النظر تدبر اه منه (٢) قوله واختلاف الرواية الخ قالوا ان لاختلاف الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله وجوها منها الغلط فى السماع بان قال لا يجوز فاشتبه على السامع فروى كما سمع وهو يجوز ومنها ان يكون له قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف اليه رجوعه فروى الثانى والآخر لم يعلمه فروى الاول ومنها ان يكون احدهما على وجه القياس والآخر على وجه الاستحسان فسمع كل واحد احد القولين فنقل كما سمع ومنها ان يكون الجواب فى المسئلة من وجهين من جهة الحكم ومن جهة الورع او من جهة العزيمة أو من جهة الرخصة فينقل كما

الدليلين ولا يخفى بعده أو على أن لي فيها قولان بناء على القول
 بالتخير عند التعادل لا على الوقف ولا يذهب عليك أنه أشبه
 بالمصوبة أو على أن في الزمان المتقدم لي قولان فللمجتهد في
 في المذهب الترجيح بالمرجح أو على أنه يحتاج لي قولان
 وحاصله التردد واختاره الامام والغزالي * (مسألة) لا ينقض
 الحكم في الاجتهاديات اذا لم يخالف قطعاً والا نقض النقض
 ويتسلسل فتفوت فائدة نصب الحاكم من فصل الخصومات
 ولو حكم بخلاف اجتهاده كان باطلا اتفاقاً وان قلد غيره لانه
 يجب عليه العمل بظنه ولا يجوز له التقليد مع اجتهاده اجماعاً
 كذا في شرح المختصر وأورد أن عدم الحل مسلم ولا يلزم منه
 عدم النفاذ كما عرفت تول أبي حنيفة * فرع * لو تزوج مجتهد
 بلا ولي ثم تغير اجتهاده فاختر ابن الحاجب التحريم مطلقاً لانه
 مستديم لما يعتقده حراماً. أقول فيه أن البقاء فرع صحة الانعقاد
 وقد كان يعتقد صحته فكان كنقض الحكم تدبر . وقيل ان لم

سمع ولا يخفى ان بعض هذه الوجوه اقرب اه منه

يتصل به حكم حاكم وهو الاشبه لان القضاء يرفع حكم الخلاف كما
مر في ابطال التصويب ولا خلاف فيه الا ما عن أبي يوسف
في مجتهد طلق البتة ففضي بالرجعة ومعتقده البيئونة ياخذ
بها فتأمل. ولو كان المتزوج مقلدا ثم علم تغير اجتهاد امامه
فكذلك. وقيل لا يجب على المقلد المفارقة مطلقا

*(مسئلة) هل يصح التفويض وهو ان يقال للعالم
أو المجتهد^(١) احكم بما شئت فهو صواب والمختار الجواز وتردد
الشافعي وعليه الامام. وقيل يجوز للنبي فقط واكثر المعتزلة
لا يجوز وعليه ابو بكر الرازي * ثم المختار عدم الوقوع *
لنا انه ممكن لذاته والاصل بقاء ما كان على ما كان واما عدم
الوقوع فللتعبد بالاجتهاد او التقليد . قالوا لو جاز لأدى
الى جواز انتفاء المصلحة لجهل العبد بها والا كان اجتهادا. قلنا
لا يلزم من عدم علمه بها انتفاؤها فلعل الأمر يعلم انه يختار

(١) قوله للعالم أو المجتهد: التعبير بالعالم موافق لليضاوي والسبكي والتعبير
بالمجتهد موافق للآمدى وابن الحاجب وعلي كل تقدير احتراز عن
العامي فانه لا يجوز في حقه بالاجماع على ما قيل اه منه

ما فيه المصلحة قالوا اولاً (الا ما حرم اسرائيل على نفسه) قلنا لا نسلم انه بالتفويض بل بدليل ظني وثانياً قال عليه الصلاة والسلام في مكة لا يختل خلاها ولا يعصد شجرها . فقال العباس الا الاذخر فقال عليه الصلاة والسلام الا الاذخر ولا ونحي ولا اجتهاد في تلك اللحظة . قلنا لا نسلم ان الاذخر من الخلا فلا استثناء^(١) منقطع بالاستصحاب ولو سلم فلا نسلم انه اراده لجواز التخصيص فلا استثناء تقرير للمراد وهو منقطع من المذكور تحقيقاً للخروج بغيره . نعم متصل او قدر نحوه ولو سلم العموم فيجوز النسخ بوحى كلمح البصر سيما على رأى الحنفية ان الهامه وحى * فان قيل الاستثناء يأباه فانه يمنع الحكم والنسخ يوجبه . قلنا هو من المقدر في كلام العباس لا مما ذكره عليه الصلاة والسلام فانه يعم مطلقاً . أقول فعلى هذا استثناء العباس في مقابلة النص وذلك مبنى على جواز التخصيص

(١) قوله فلا استثناء : فيه دفع لتوهم الاتصال في هذا الجواب وبيان الفرق بين هذا المنقطع والمنقطع السابق فتدبراه منه

بالاتجاه تدبر * وثالثا لولا ان اشق على أمتي لامرهم ،
وأحجنا هذا العامنا أم للابد فقال للابد . ولو قلت نعم لوجب .
والقول بانها شرطية بعيد لان العرف للاختيار ولما قتل
النضر بن الحرث وسمع عليه الصلاة والسلام ما انشدته ابنته
او اخته قتيلة

أحمد^(١) ولانت ضن^(٢) نجبية في قومها والفحل فحل معرق
ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتي وهو المغيظ المحقق
قال لو سمعته قبل قتله لمننت عليه . قلنا يجوز ان يكون الوحي
كذلك او خير فيها معينا . أقول ولا يلزم منه وقوع التفويض
كما توهم ابن الهمام لان التخيير^(٣) معين من الحكم فتأمل فانه
دقيق (مسئلة) يجوز خلو الزمان عن

(١) قوله احمد : الهمزة للنداء والتنوين للضرورة اهـ منه (٢) قوله ضن :
بكسر الضاد المعجمة وفتحها الولد الذي يبخل به لعظم قدره اهـ منه
(٣) قوله التخيير معين : حاصل الدفع ان التفويض تخيير بين الاحكام
الخمسة فالحكم هناك مبهم قبل الحكم هذا التخيير اباحة بين الفعل
والترك فالحكم هناك مستحق فأين احدهما من الآخر اهـ منه

المجتهد^(١) شرعا خلافا للحنابلة والاستاذ والنزاع فيما قبل أشرط الساعة وفي المجتهد مطلقا* لنا ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد لكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بغير علم فضلوا واضلوا. اقول فيه ما فيه^(٢) فتأمل. قالوا اولالا تزال طائفة^(٣) من امتي ظاهرين على الحق حتى ياتي امر الله او حتى يظهر الدجال. واجيب بانه لا يدل على نفى الجواز فان اخذ الجازين ربما لا يقع ورد بانه يلزم الامتناع شرعا والا لزم كذبه. اقول على ان الدوام لا يخلو عن ضرورة فالوجه ان اللازم دوام اعتقاد الحق لا دوام الاجتهاد. وثانيا الاجتهاد فرض كفاية لان الحوادث غير متناهية فلا يكفي تقليد الميت فلو خلا اجتمعوا على الباطل. الجواب اذا فرض

(١) قوله المجتهد : كوقوع الخلو عن المجتهد المطلق كما صرح به الغزالي والقفال والرافعي في الخلاصة ليس احدهم اهل الاجتهاد في زماننا ولانه اللازم من دلائل الفريقين اه منه (٢) قوله فيه ما فيه اشارة الى انه لو سلم استلزامه لخلوه طائفا فلا نسلم انه قبل اشراط الساعة اه منه (٣) قوله وطائفة يجب : قيل هم قوم من اصحاب الحديث وسبته الى الائمة الاربعة غلط اه

موت العلماء فالبطالان ممنوع لان المبادئ شرط فتدبر
 (فصل) التقليد العمل بقول الغير من غير حجة كاخذ
 العامي والمجتهد من مثله فالرجوع الى النبي عليه الصلاة والسلام
 او الى الاجماع ليس منه وكذا العامي الى المفتي والقاضي الى
 العدول لا يجاب النص ذلك عليهما لكن العرف على ان العامي
 مقلد للمجتهد قال الامام وعليه معظم الاصوليين والمفتي المجتهد
 من حيث يجيب السائل والمستفتي يقابله وقد يجتمعان على
 التجزى لتعدد الجهات والمستفتي فيه الشرعية والعقلية
 على الصحيح لصحة ايمان المقلد عند الائمة الاربعة وكثير من
 المتكلمين خلافا للاشعري وان كان آثما في ترك النظر
 (مسئلة) * لا يجوز التقليد في العقليات كوجود الباري ونحوه
 عند الاكثر والعنبري وبعض الشافعية يجوز وطائفة يجب
 ويحرم النظر. لنا الاجماع على وجوب العلم بالله وصفاته ولا
 يحصل بالتقليد لا مكان كذب المخبر ولانه يلزم النقيضان في
 تقليد اثنين في حدوث العالم وقدمه مثلا فلا بد من النظر الصحيح

قالوا لو وجب لفعله الصحابة وأمروا به وذلك منتف والناقل
كما في الفروع قلنا لو لم يكن منهم لزم نسبتهم الى الجهل بالله
وبصفاته بوجه وهو باطل اجماعاً وأما النقل^(١) ففرع الاكثار من
النظر والبحث وهم كانوا مستغنيين بصفاء الازهان ومشاهدة
الوحي ولا نسلم عدم الأمر لكنهم كانوا عالمين بحصوله فانه
ليس المراد تحرير الادلة على قواعد المنطق بل ما يفيد الطمأنينة
كما قال الاعرابي البصرة تدل على البعير وأثر الاقدام على
المسير أفساء ذات أبراج وأرض ذات جراح لا يدلان على
اللطيف الخبير قالوا النظر مظنة الوقوع في الشبه والضلال
والتقليد طريق آمن . قلنا منقوض بالمقلد والا تسلسل لان
الاخذ عن المؤيد بالوحي ليس تقليداً بل علم نظري

* (مسئلة) * غير المجتهد المطلق ولو عالماً يلزمه التقليد

(١) قوله وأما النقل كالا حاديث: فيه رد علي صاحب البديع حيث قال
بجوز افتاء غير المجتهد بمذهب المجتهد مطلقاً استدلالاً بأنه ناقل كالحديث
وعلي شارح المختصر حيث استدلى علي ملازمه أبي الحسين وهي انه لو جاز
لجاز لعامي فانها في النقل سواء ووجه الرد لا يخفى اهمه

فيما لا يقدر عليه من الاجتهاديات على التجزى ومطلقا على
 نفيه وقيل انما يلزم العالم بشرط أن تبين له الصحة بدليله
 لنا المجتهدون من الصحابة وغيرهم كانوا يفتون من غير ابداء
 المستند ويتبعون من غير تكير وشاع وذاع . واستدل بقوله
 (فاستلوا أهل الذكر ان كنتم لا تعملون) وهو يعنى فيمن لم
 يعلم وفيما لم يعلم لان الامر المقيد بسبب يتكرر بتكرره . أقول
 في دلالة على وجوب السؤال بالمسئلة فقط نظر كيف والدليل
 ايضا مما لم يعلم والحق انه لو سأل لا بداه . قالوا يؤدى الى
 وجوب اتباع الخطا لجوازه . واجيب بأنه مشترك الالزام فانه
 او ابدى فكذلك وكذلك المفتي نفسه يجب عليه اتباعه . أقول
 فيه ان المرء يطمئن بظنه فكانه لا خطأ وبأن الممتنع اتباع
 الخطا من حيث انه خطأ لا من حيث انه ظن (مسئلة) *
 الاتفاق على جواز الاستفتاء من معلوم الاجتهاد والعدالة ولو
 يرجوع الناس اليه المعظمين وعلى امتناعه ان ظن عدم أحدهما
 كالمجهول مطلقا وان جهل علمه دون عدالته فالمختار المنع . لنا

الاجتهاد شرط القبول وهو لكثرة مبادئه أعز من الكبريت
 الأحمر قالوا لو امتنع هناك لامتنع في عكسه وأجيب بالتزام
 الامتناع لاحتمال الكذب ولو سلم عدمه وهو الحق فالفرق
 أن العدالة هو الغالب في المجتهدين بخلاف الاجتهاد في العدول
 ثم هل يقبل قول العدل اني مجتهد والاظهر أنه كادعاء الصعابية
 هذا (مسئلة) * افتاء غير المجتهد بمذهب مجتهد تخريجا على
 أصوله ان كان مطلعا على مبادئه أهلا للنظر والمناظرة وهو
 المسمى بالمجتهد في المذهب جاز * وعن أئمتنا لا يحل لاحد أن
 يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا وقيل يشترط عدم مجتهد * وأبو
 الحسين لا يجوز وأما النقل كالأحاديث فاتفق * لنا وقوعه من
 المتبحرين في جميع الأعصار بلا نكير وينكر من غيرهم فكان
 اجماعا قيل اذا فرض عدم المجتهدين فلا اجماع وأجيب باعتبار
 التجزى اقول وايضا وقع في زمان المجتهدين فان اصحاب ابي
 حنيفة كانوا يفتون بمذهبه في زمان الشافعي واحمد بلا نكير
 وحينئذ جاز عند عدمهم بذلك الاجماع او بطريق اولي على

ان اتفاق العلماء المحققين على ممر الاغصان حجة كالأجماع * المانع
لو جاز لجاز لعامى اذا عرف حكم حادثة بدليلها فلنا الحكم
موقوف على عدم المعارض وهو غير عالم * (مسئلة) يجوز
تقليد المفضول مع وجود الافضل في العلم عند الاكثر وعن
احمد وكثير المنع بل يجب النظر فى الارجح ثم اتباعه * لنا ولا
كما اقول عموم فاسئلوا اهل الذكر وثانيا القطع فى عصر
الصحابة بافتاء كل صحابى مفضول فكان اجماعا ومن ثم قال
الامام لولا اجماع الصحابة لكان مذهب الخصم أولى واعترض
فى التحرير بانه يتوقف على كونه عند مخالفته لكل اقول بل
يتوقف على عدم التوقف على الموافقة ولو سلم فعلى مخالفة
الافضل فقط كافتاء ابن مسعود فى المفوضة مع مخالفة على وأما
مخالفة الكل فكانه مخالفة الاجماع وقد مر واستدل بتعذر
الترجيح للعامى وأجيب بانه يمكن بالتسامع ومشاهدة رجوع
العلماء اليه اقول على أن غير المجتهد ربما كان عالما ذا بصيرة
قالوا أقوالهم للمقلد كالادلة للمجتهد فيجب الترجيح بأن العلم

أقوى وأجيب بأن الاجماع مقدم وبالفارق فانه أسهل على
المجتهد بخلاف العامى فانه وان أمكن له فربما لا يتيسر أقول
على أن الترجيح قد يكون بالتحري كما قال علماؤنا في تعارض
قياسين (مسئلة) * لا يرجع المقلد عما عمل به اتفاقاً^(١) كذا في
المختصر والتحرير وقيل مختلف فيه أقول يدل عليه التثليث في
الالتزام فان وجوده ليس أولى من عدمه ضرورة تدبر * ثم
الاشبه ان عمل بتحري قلبه فلا يرجع عنه مادام كذلك * وهل
يقلد غيره في غيره المختار نعم لما علم من استفتائهم مرة واحداً
واخرى غيره بلا نكير * ولو التزم مذهباً معيناً كمذهب ابي
حنيفة او غيره فهل يلزمه الاستمرار عليه فقل نعم لان الالتزام
لا يخلو عن اعتقاد غلبة الحقيقة فيه وقيل لا اذلا واجب الا
ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب على احد ان يتمذهب بمذهب
رجل من الائمة وقيل كمن لم يلتزم فلا يرجع عما قلده فيه وفي

(١) قوله عما عمل به اتفاقاً: قال الزركشى الاتفاق ذكره الآمدي وابن
الحاجب وليس كما قالاه ففي كلام غيرهما يقتضي جريان الخلاف بعد
العمل أيضاً اهـ منه

غيره يقلد من شاء وعليه السبكي وفي التحرير وهو الغالب على
الظن لعدم ما يوجب شرعا * ويتخرج منه جواز اتباعه رخص
المذاهب ولا يمنع منه مانع شرعي اذ للانسان ان يسلك
الاخف عليه اذا كان له اليه سبيل بأن لم يكن عمل باخر
وكان عليه الصلاة والسلام يحب ما خف عليهم انتهى * وما عن
ابن عبد البر انه لا يجوز للعامة تتبع الرخص اجماعا فأحيب
بالمنع اذ في تفسيق متبوع الرخص عن احمد روايتان * وما اورد
ربما يكون المجموع مما لم يقل به احد فيكون باطلا كمن تزوج
بلا صداق ولا شهود ولا ولي فأقول مندفع لعدم اتحاد المسئلة
ولانه لو تم لزم استفتاء مفت بمينه هذا (مسئلة) * اختلف
في تقليد الميت والمختار الجواز * لنا الوقوع من غير تكبير فكان
اجماعا كما تقدم قالوا الميت لا قول له والا لم ينمقد الاجماع على
خلافه أقول منقوض بالخبر لجواز انعقاده بخلافه * (فرع) قال
الامام أجمع المحققون على منع العوام من تقليد الصحابة بل
عليهم اتباع الذين سبروا وبوا وبوا فهدبوا وتفحوا وجمعوا وفرقوا

وعللوا وفصلوا وعليه ابتنى ابن الصلاح منع تقليد غير الاربعة
لان ذلك لم يدر في غيرهم وفيه ما فيه * ^(١) تم

وجد بآخر نسخة الاصل مما هو من كلام المؤلف لبيان
ما اطلع عليه من كتب الاصول عند تأليفه وتعليق هوامشه
ما نصه

أحمد الله الذي جعل العلم حجة ودليلا . وأعطى على
العمل بمقتضاه ثوابا جزيلا . ربنا آتنا من عندك تحقيقا * وهب
لنا من لدنك توفيقا * والصلاة والسلام على متم حقيقة الرسالة
بتبليغ أصول المعرفة وفصول العدالة . وعلى آله الاصفياء .
وأصحابه الاتقياء * (أما بعد) فلما وقع الفراغ عن تأليف المسلم

(١) قوله وفيه ما فيه : قال العراقي انعقد الاجماع علي ان من اسلم فله
ان يقلد من شاء من العلماء بغير حجب واجمع الصحابة رضي الله عنهم ان
من استفتي ابابكر وعمر وقلاهما فله ان يستفتي اباهريرة ومعاذ بن جبل
وغيرهما ويعمل بقولهم من غير تكبر فن ادعي رفع هذين الاجماءين
فعليه الدليل اه منه

سألني بعض الاصحاب وهو كالروح المجسم * ان أعلق عليه
 حواشي تكون موضحة لحقائقه * ومفصحة عن دقائقه *
 فأجبت مستوله . مع بعض زيادات على ما كان مأموله *
 واعلم انه قد جمع الله بفضله لدى حين تصنيفي لهذا الكتاب
 من كتب الحنفية كتاب البزدوى واصول السرخسي
 وكشف البزدوى وكشف المنار والبديع وشرحه للشرح
 والتوضيح وانتاويج والتحرير لابن الهمام والتقرير والتيسير
 مع شروحه * ومن كتب الشافعية المحصول للامام والاحكام
 للإمدى وشرح المختصر للقاضي وتعليقاته مع حاشية السيد
 الشريف والأبهرى وشرح الشرح للتفتازاني وحاشية الفاضل
 ميرزا جان والردود والعنقود والمنهاج للبيضاوى وشرحه
 للاسنوى * ومن كتب المالكية المختصر والمنتهي لابن الحاجب
 وأما الحنبلية فلم يصل إلى كتاب لهم في هذا العلم وانما نقلت
 مذهبهم من هذه الكتب المسطورة * انتهى *

(يقول مصحيح هذا الكتاب الراجي عفو السرمدي الابدی
اسماعيل الخطيب الحسنى الازهرى الإسعردى الكردي)
﴿ أما بعد الحمد والصلاة ﴾ فلما كان فن الاصول من
سائر الفنون الآلية بمثابة الارواح من الاجساد ومنزلة
الواسطة اليتيمة من عقود الأجياد وكان على كثرة متونه ما بين
مختصر ومطول ومجمل ومفصل لم يكن منها مما هو في الايدي
أجمع ولا أوعى من متن مسلم الثبوت للعلامة محب الله بن
عبد الشكور البهاري الهندي فانه حوى من نفائس
التحقيقات الانيقة والتدقيقات الحقيقة بالقبول ومن مذاهب
الاصوليين بأدلتها العقلية والنقلية ما لم يحوه غيره من سائر
متون الاصول فكانت لذلك مثابته في الاحاطة مثابة البحر
المحيط من سائر الخلجان ومنزلاته في النفاسة منزلة انسان العين
من عين الانسان -- بذل لذلك حضرة الفاضل الشيخ فرج الله
زكي الكردي حفظه الله جهده في طلب نسخة صحيحة من
بلاد المؤلف (الهند) فتحصل على نسخة جليظة مكتوبة بتاريخ

(١١٤٨) مطرزة بتماليق المؤلف وهو امشيه غير انها اخني عليها
تطاول العهد فأكلت العثة بعض الكلمات منها والحروف
فاذهبت بعض بهجتها ووروثها الناضر ولم يتيسر لذلك استقصاء
كل هامشة بل فاتنا منها اليسير النادر ومع هذا فنحن قد بذلنا
الجهد المستطاع في اقامة اعوجاج الهوامش قدر الامكان كما
أعملنا الفكر في تنزيل كل هامشة على محلها اللائق بها بغاية
الامعان وكان ابتداء مباشرتي تصحيحه بعون منزل السبع
الثاني من ابتداء المزمرة الخامسة من الجزء الثاني هذا وقد
جاء تمثيله على هذا الورق الجليل والشكل الجميل على وجه
يسر الخواطر ويقر النواظر مصحح المتن كأحسن ما يرام
وانما نبسط لسان الاعتذار عن بعض سقم لا تخلو منه الهوامش
للقوم الكرام مخافة الرمي بسهام الملام ممن لم يبدل بمعاناة
مداواة سقام الكلام وكان تمام طبعه على نفقة الموما اليه
أسبغ الله نعمته عليه بمطبعته (مطبعة كردستان العلمية) في
أواسط أول الربيعين سنة ١٣٢٦ هجرية على صاحبها ألف تحية

(فهرست الجزء الثانى من متن المسلم)

صحيفة	صحيفة
٢	الكلام على الاصول
١٩	مسئلة لا اجمال فى قوله
	الاربعة
	تعالى وامسحوا برؤوسكم
٣	الاصل الاول الكتاب
٢٠	مسئلة لا اجمال فى مثل
	رفع عن أمتى الخطأ الخ
٤	ما نقل آحادا فليس بقرآن
٦	مسئلة البسملة من القرآن
٠٠	مسئلة لا اجمال فى نحو
	لا صلاة الا بطهور
٨	القرآت السبع متواترة
١٠	مسئلة لا يشتمل القرآن
٢١	لا اجمال فى اليد والقطع
٢٢	مسئلة اذا تساوى اطلاق
	على المهمل والحشو
١١	تقسيمات فى ان نظم
	لفظ لمعنى ولمعنيين
٢٤	القرآن مشتمل على ظاهر
٢٦	الفصل الثالث فى البيان
	ونص
٢٨	يصح البيان بالفعل كالتقول
١٢	فصل فى التأويل
	يجوز المساواة بين البيان
١٨	فصل فى الاجمال
	والمبين عندنا
٢٩	لا اجمال فى تحريم المين
	المختار جواز تأخير تبليغ

صحيفة	صحيفة
الحكم الى وقت الحاجة	٥٢
يجوز نسخ السنة بالقرآن	٥٢
٣١ لا قطع مع ضنية البيان	٥٣
يجوز نسخ الكتاب بالسنة	٥٣
٣٢ (باب في النسخ)	٥٨
مسئلة القياس لا يكون	٥٨
٣٤ مسئلة أجمع أهل الشرائع	٥٨
نسخا ولا منسوخا	٥٨
على جوازه عقلا	٥٩
المختار جواز نسخ الاصل	٥٩
٣٨ شريعتنا ناسخة للشرائع	٥٩
المنطوق دون الفحوى	٥٩
٣٩ مسئلة يجوز النسخ قبل	٦٢
مسئلة زيادة عبادة مستقلة	٦٢
التمكن من الفعل الخ	٦٢
ليست نسخا للمزيد عليه	٦٢
٤٣ مسئلة الجمهور على جواز	٦٦
(الاصل الثانى) السنة	٦٦
نسخ نحو صوموا أبدا	٦٧
مسئلة اختلفوا فى عصمة	٦٧
٤٤ مسئلة الجمهور على جواز	٦٧
الانبياء قبل النبوة	٦٧
النسخ لا الى بدل	٧٩
مسئلة العلم بالمتواتر حق	٧٩
٤٧ مسئلة نسخ جميع القرآن	٨١
مسئلة الجمهور على ان	٨١
ممتنع اجماعا	٨١
٤٩ جاز نسخ ايقاع الخبر	٨٢
ذلك العلم ضرورى	٨٢
مسئلة للتواتر شروط	٨٢

صحيفة	صحيفة
العدل جائز عقلا الخ	٨٦ كثرة الآحاد المتفقة في
التعبد بخبر العدل واقع	٩٦ معنى ولو التزاما توجب
مسئلة عند الجمهور خبر	١٠٠ العلم بالقدر المشترك
الواحد مقبول في الحدود	٨٧ فائدة المتواتر من الحديث
مقدمة في شرائط الرواية	١٠٢ قيل لا يوجد
مجهول الحال وهو المستور	١٠٨ الاكثر على ان خبر
غير مقبول عند الجمهور	الواحد ان لم يكن معصوما
مسئلة الجرح والتعديل	١١٢ لا يفيد العلم مطلقا
يثبت بواحدة في الرواية	٩١ اذا اخبر بحضرته فلم
أكثر الفقهاء لا يقبل	١١٤ ينكر فالظاهر الصدق
الجرح الا مبينا ولو حكما	٩٢ اذا أجمع على حكم يوافق
مسئلة اذا تعارض الجرح	١١٨ خبرا يدل على الصدق
والتعديل فالتقديم للجرح	٩٤ خبر الواحد فيما تم به
مطلقا	البلوى لا يثبت الوجوب
الاكثر على ان الاصل	١١٩ مسئلة التعبد بخبر الواحد
	٩٥

صحيفة	صحيفة
كافر فسكت الخ	في الصحابة العدالة
١٤٧ المختار انه عليه السلام	١٢٠ مسألة في تعريف الصحابي
متعبد بشرع قبل بعثته	١٢٢ اخبار العدل أنه صحابي
١٤٨ المختار انه ونحن متعبدون	ليس كتعديله نفسه
بشرع من قبلنا	١٢٤ رواية الصحابي المجل
١٤٩ قال الرازي وغيره ان قول	١٢٥ تقوم الرواية فينا بالتحمل
الصحابي فيما يمكن فيه الرأي	والاداء والبقاء الخ
ملحق بالسنة	١٣٠ مسألة حذف البعض
١٥١ (تذييل) في ان التابعي	ورواية البعض جائز
ليس مثل الصحابي الخ	١٣١ مسألة اذا كذب الاصل
١٥٢ فصل في التعارض	الفرع سقط الحديث اتفاقا
١٥٦ الاثبات مقدم على النفي	١٣٣ في افراد الثقة بالزيادة
١٥٨ الفعلان لا يتعارضان قط	١٣٥ في الكلام على المرسل
١٦٠ فصل في الترجيح	١٤١ فصل في بيان حكم أفعاله
١٦٥ مسألة لا ترجيح بكثرة	١٤٦ اذا علم الفعل والفاعل غير

صحيفة	صحيفة
ليس شرطاً عند المحققين	الأدلة والرواة الخ
١٧٩ اتفاق العصر الثاني بعد	١٦٦ (الأصل الثالث) الإجماع
استقرار الخلاف ممتنع	١٦٧ مسألة بعض النظامية
١٨١ لا ينعقد الإجماع باهل	والشيعة قالوا انه محال
البيت وخدمهم	١٦٩ مسألة الإجماع حجة قطعا
١٨٢ مسألة عن مالك فقط	١٧١ لا عبرة في الإجماع بالكافر
الانعقاد بالمدينة فقط	ولا بوفاق من سيوجد
١٨٣ مسألة في افتاء البعض	١٧٢ لا يشترط عدالة المجتهد
وسكوت الباقيين الخ	١٨٤ مسألة الإجماع الحجة لا
١٨٥ لو اتفقوا على فعل ولا قول	يختص بالصحابة
فالمختار انه كفعل الرسول	١٧٥ التابعي المجتهد معتبر عند
١٨٦ اذا لم يتجاوز أهل العصر	انعقاد إجماع الصحابة
عن قولين في مسألة لم يجر	١٧٦ مسألة قيل إجماع الاكثر
أحداث ثالث	مع ندرة المخالف إجماع
١٨٨ اذا اجمع على دليل أو	١٧٨ اقراض عصر المجمعين

صحيفة	صحيفة
٢٤٥ مسألة المختار جواز كون	تأويل جاز احداث غيره
العله حكما شرعيا	١٨٩ مسألة لا اجماع الا عن
٢٤٦ المختار جواز كونها مرتبة	مستند على المختار
٢٤٨ لا يشترط في تعليل العدم	١٩٠ جاز كون المستند قياسا
بالمانع وجود المقتضى	١٩٢ ارتداد امة ممتنع سمعا
٢٤٩ المقصد الثاني في مسالكها	١٩٣ مسألة الاجماع الاحادي
٢٦٧ التعبد بتحصيل القياس	يجب العمل به
جاز عقلا	١٩٥ جمع لا اجماع في العقليات
٢٦٩ مسألة ذلك التعبد واقع	.. (الاصل الرابع) القياس
٢٧٤ « النص على العلة يكفي	١٩٨ فصل في شرائط القياس
في ايجاب تعدية الحكم	٢٠٩ فصل في العلة
٢٧٦ مسألة الحنفية قالوا لا	٢١٣ مسألة هل تنخرم مناسبة
يجري القياس في الحدود	الوصف للحكم بمفسدة
٢٧٧ مسألة هل يجري القياس	تلتزم الخ
في العلل والشروط	٢١٩ تمة في تقسيم الحنفية للعله

صحيفة	صحيفة
٢٨٢ الترجيحات القياسية	هل يجب تجديد النظر
٢٨٨ فصل في آداب المناظرة	٣٤٤ لا يصح قولان للمجتهد في
٣١٨ (خاتمة) الاجتهاد بذل	مسئلة او مستثنين الخ
الطائفة من الفقيه	٣٤٥ مسئلة لا ينقض الحكم
٣٢٠ اختلف في تجزى الاجتهاد	في الاجتهاديات اذا لم
٣٢١ هل كان يجوز له عليه السلام	يخالف قاطعا
الاجتهاد في الاحكام	٣٤٦ مسئلة هل يصح التفويض
٣٢٦ طائفة لا يجوز اجتهاد	٣٤٨ مسئلة يجوز خلو الزمان
غيره في عصره	من المجتهد شرعا
٣٢٨ المصيب في العقلية واحد	٣٥٠ فصل التقليد العمل بقول
٣٢٩ كل مجتهد في الاجتهاديات	الغير من غير حجة
مصيب عند القاضي	٣٥١ مسئلة غير المجتهد ولو عالما
٣٤١ المجتهد بعد اجتهاده ممنوع	يلزمه التقليد
من التقليد فيه اجماعا	٣٥٢ مسئلة الاتفاق على جواز
٣٤٣ اذا تكررت الواقعة	الاستفتاء من معلوم

صحيفة	الاجتهاد والعدالة
الافضل	
٣٥٣ في جواز افتاء غير المجتهد	مسئلة لا يرجع المقلد عما
بمذهب مجتهد الخ	عمل به اتفاقا
٣٥٤ مسئلة يجوز تقليد	٣٥٦ مسئلة اختلف في تقليد
المفضول مع وجود	الميت والمختار الجواز

(تمت الفهرست)